جامعة طنطا

كلية الآداب

قسم التاريخ

دور ثورة يوليو في الحياة الاجتماعية في مصر

(١٩٥٢-١٩٧٠م)

دراسة تاريخية

رسالة في التاريخ الحديث

مقدمة للحصول على

درجة الماجستير من قسم التاريخ

اعداد الطالبة

الشيماء محمد بدوى السيد

معيدة بقسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية بكفر الشيخ

تحت اشراف

أ.د/ رضوان محمد البارودى

أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم العلوم الاجتماعية

بكلية التربية بكفر الشيخ

د / وجيه أبو حمزة

أستاذ التاريخ الحديث المساعد ورئيس قسم التاريخ

بكلية الآداب ـ جامعة طنطا

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

الموضوع	رقم الصفحة

المقدمة

تهتم هذه الدراسة بالوقوف على أبعاد المسألة الاجتماعية (١٩٥٢- ١٩٧٠) خاصة الثالوث الخطير الذي انتشر بالبلاد والذي عرف بالفقر والجهل والمرض ومدى وعي رجال الثورة بالقضاء على هذه المسألة أو التخفيف من حدتها ولذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم الإجراءات التي اتخذت للحد من تفاقم هذه الأمور ومدى نجاحها في ذلك .

وعن الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذا الموضوع فكان أهمها على الإطلاق هو عدم السماح للاطلاع على الوثائق اللازمة لهذا البحث إلا التي مر عليها أكثر من خمسين عاما، بالإضافة إلى عدم توافر البيانات الصحية عن فترة الدراسة بوزارة الصحة، ولذا تم تغطية هذه الفترة من خلال الدوريات والتقارير والأوراق الشخصية والمراجع التي كتبت عن هذه الفترة وعاصرت هذه الأحداث .

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي مع الاستفادة بالاتجاهات المختلفة في تفسيره ولا سيما التفسير الاجتماعي للتاريخ وكذلك الأسلوب الإحصائي الذي يقوم على جمع البيانات وتحليلها بما يساعد على تفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تتصل بالبحث .

وتم تقسيم البحث إلى خمسة فصول تعقبها خاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها و تذييلها بعدد من الملاحق ذات علاقة وثيقة بموضوع البحث ثم قائمة المصادر والمراجع .

وكان الفصل الأول بعنوان :"أبعاد المسألة الاجتماعية في مصر قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م "،حيث يتناول الفصل الظروف التي أدت إلى ازدياد حدة المسألة الاجتماعية ومنها تفتت الملكية الزراعية الصغيرة وكان من أسبابها : - الميراث ، وبيع الأرض وفاء للديون ، وزيادة عدد السكان مع عدم زيادة المساحة المنزرعة ،واستثمار الأموال في مجال الزراعة ،ثم أهم مشاكل الفلاحين المتمثلة في أجر العامل الزراعي والعمال المعدمين والعلاقة بين كبار الملاك والمستأجرين والتعاونيات الزراعية و ضريبة الأطيان،ثم أهم

المشاكل العمالية المتمثلة في أجر العامل و ساعات العمل وطولها و العلاقة بين العامل وصاحب العمل و تراجع فرص العمل في المدن و النقابات العمالية وتدني مستوى المعيشة للفلاحين في الريف والعمال في المدن .

كما يتناول الفصل أيضا أهم الجهود التي بذلت لحل الأزمة الاجتماعية ، حيث أصدرت بعض الأحزاب السياسية برامجاً تدعو فيها إلى حل المسألة الاجتماعية حسب وجهة نظر كل حزب من الأحزاب الآتية وهي : ـ حزب الوفد و حزب الفلاح والحزب الاشتراكي المصري وحزب مصر الفتاة حزب العمال المصري كما يتناول الفصل أيضا أهم المشروعات التي نادت بتحديد الملكية الزراعية.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان :" نظام ثورة يوليو والمسألة الاجتماعية المصرية " حيث يتناول مدى وعي رجال الثورة بأبعاد المسألة الاجتماعية وخطورتها ، وذلك من خلال أراء كل من محمد نجيب وجمال عبد الناصر وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة من خلال رؤيتهم للظروف والأوضاع الاجتماعية السيئة عند قيام الثورة مع توضيح هل كان للثورة فكر اجتماعي مسبق أم لا ؟ واعترافهم بعدم وجود نظرية مسبقة من الناحية الاجتماعية .

كما يتناول الفصل أيضا : أولويات العمل في المرحلة الأولى ومكانة المسألة الاجتماعية من خلال إصدار قانون الإصلاح الزراعي والتفكير فيه بالرغم من وجود الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية وطالبت بتحديد الملكية الزراعية ، ثم جاء التفكير في إصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي عارضه في البداية كل من محمد نجيب وعلي ماهر رئيس الوزراء بالإضافة إلي كبار الملاك .واختلف رد فعل الأحزاب تجاه القانون ما بين الموافقة والرفض وانتهى الأمر إلى رفض جميع الأحزاب له ويتناول الفصل أهم أهداف هذا القانون ورد فعل كل من كبار الملاك والفلاحين تجاهه .

ومن جهة أخرى اتجه رجال الثورة إلى العمال عقب حادثة كفر الدوار ، ولكن تأخرت الإجراءات التي اتخذت لصالح العمال قليلا أملا في قيام الرأسماليين بعبء التقدم الصناعي و بذا اكتفى رجال الثورة بإدخال بعض التعديلات على قوانين العمل في المرحلة

الأولى وهي : قانون العقد الفردي و قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل و تعديل القانون الخاص بنقابات العمال .

أما الفصل الثالث وهو بعنوان :" ثورة يوليو والفقر " ويتناول الفصل أولا: أهم القوانين التي اتخذت لإذابة الفوارق الطبقية بين الشعب المصري سواء في الريف أو المدينة ، ففي الريف تمثل ذلك في إصدار قوانين الإصلاح الزراعي والتي حددت الملكية الزراعية بحد أقصى ولا تسمح بتجاوزه بأي حال من الأحوال ، ثم توزيع الأراضي المستولي عليها على الفلاحين ،وقد حدد القانون الأول من قوانين الإصلاح الزراعي الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٢٠٠فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة ،ونظرا لهروب الكثيرين من كبار الملاك والتحايل على القانون وذلك بوجود عقود البيع الصورية والالتفاف حول القانون بطرق مختلفة لذا أصدرت حكومة الثورة القانون الثاني للإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية بـ ١٠٠فدان للأسرة وقد صدر هذا القانون ضمن القوانين الاشتراكية التي صدرت في عام ١٩٦١م ،ثم صدر القانون الثالث للإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٩م وحدد الملكية الزراعية بحد أقصى ٥٠ فدان .

أما في المدن فكان لاعتماد رجال الثورة في البداية على كبار الرأسماليين فقد اكتفت حكومة الثورة بإصدار بعض التعديلات على قوانين العمل فضلا عن إصدار قانون تعديل الشركات ،وظلت الأوضاع كذلك إلى أن جاءت أزمة السويس لتدفع الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها القيام بفرض الحراسة على معظم الممتلكات الأجنبية وتأميم البنوك والشركات الأجنبية داخل البلاد والعمل على تمصيرها ،ثم توالى بعد ذلك تأميم وتمصير باقي الممتلكات الأجنبية إلى أن جاءت قوانين التأميم التي أصدرتها الثورة في يوليو عام ١٩٦١م ،فضلا عما تضمنته القوانين الاشتراكية من حقوق للعمال وموظفي الدولة،وكان بجانب قيام الحكومة بتأميم الشركات الكبرى وجعلها ملكا للدولة أن فرضت الحكومة ضرائب تصاعدية على أوعية الدخل المختلفة وذلك بهدف تحقيق العدالة في التقريب بين الدخول من ناحية وفي المساواة أمام التكاليف الاجتماعية من ناحية أخرى على ضوء المقدرة المالية .

ويتضمن الفصل أيضا ثانيا: أهم الإجراءات التي قامت بها الثورة لتحسين ظروف العمل سواء في الريف أو المدينة ،ففي الريف تناولت الحكومة لمشكلات الفلاحين والعمل على إيجاد حلول وفي المدن اتخذت مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين ظروف العمل بها .

كما تضمن الفصل الثورة ومستوى المعيشة وذلك من خلال قيام حكومة الثورة بالعمل على توفير السلع الضرورية لجميع فئات الشعب وتحديد أسعارها ،والعمل على دعم السلع الغذائية وتوفيرها للمواطنين ،كما زادت الحكومة من اعتمادات خفض تكاليف المعيشة خاصة للطبقات المطحونة .

أما الفصل الرابع وهو بعنوان :" ثورة يوليو والجهل " وهو يشتمل على إقرار مجانية التعليم لأبناء الشعب المصري ومعارضة كبار الملاك قبل ثورة يوليو لتعليم أبناء الفلاحين ومحاولاتهم عرقلة ذلك حتى عام ١٩٤٢م حيث صدر قانون مجانية التعليم في المرحلة الإلزامية وبعد الثورة اهتمت الثورة بالعمل على توفير التعليم المجاني لأبناء الفقراء .

كما تناول الفصل أيضا المناهج الدراسية حيث كان يوجد نوعين من المناهج الدراسية قبل الثورة أحدهما للفقراء والأخر للأغنياء ،فقامت الثورة بتوحيد هذه المناهج الدراسية بحيث أصبحت لكل مرحلة تعليمية مناهج محددة يدرسها كل فئات الشعب .

وتناول الفصل أيضا المنشآت التعليمية وتطورها وتطور أعداد الخريجين من هذه المنشآت سواء قبل الثورة أو بعد الثورة وتطور الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق على التعليم ومدى استيعاب الفصول الدراسية لأعداد التلاميذ ،كما تناول الفصل محاولات الثورة العمل على محو أمية الكبار وأهم المشروعات الخاصة بذلك سواء قبل الثورة أم بعدها وأسباب فشلها .

أما الفصل الخامس وهو بعنوان :" ثورة يوليو والحالة الصحية " وهو يتناول أهم الأمراض والأوبئة التي تفشت بالبلاد قبل الثورة وبعدها ،وأهم الإجراءات التي قامت بها

الحكومة من الناحية الطبية لعلاج هذه الأمراض سواء قبل الثورة أم بعدها وأهم المستشفيات التي تم بنائها في ذلك الوقت .

كما يتناول الفصل أهم الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة للقضاء على هذه الأمراض أو للتخفيف من حدة تفشيها بالبلاد ومن أمثلة ذلك توفير التحصينات اللازمة للقضاء على هذه الأمراض والاهتمام بردم البرك والمستنقعات المسببة للأمراض والاهتمام بتوفير المياه النقية للشرب والمسكن الصحي وتوفير الإنارة .

و تناولت الباحثة في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها ثم يعقبها عدد من الملاحق ذات علاقة وثيقة بموضوع البحث ثم قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في هذا البحث واحتوت على مصادر غير منشورة تمثلت في وثائق محافظ مجلس الوزراء ومحافظ عابدين ومضابط البرلمان ومجلس الأمة بالإضافة إلى الوثائق الأجنبية والتي تتضمن تقارير خاصة بموضوع البحث، ومصادر منشورة تمثلت في خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر وسجلات الجهاز المركزي للتعبئة العامة وغيرها، وتم الرجوع أيضا إلى مجموعة من الدوريات و الأوراق والمذكرات الشخصية لبعض من المعاصرين لفترة الدراسة، وأيضا الرجوع لبعض المراجع التي تناولت هذه الفترة بالدراسة وتم ترتيب هذه المصادر والمراجع حسب الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين .

وفي النهاية لا يسعني سوى أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور/ أحمد زكريا الشلق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ووكيل كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ،والأستاذ الدكتور/ فوزي المصري أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب ـ جامعة طنطا ؛ لموافقة سيادتهما على مناقشة هذه الرسالة وتشريفهما هذا الجهد المتواضع بدقيق الملاحظة وسديد الرأي وثاقب النظر.

كما أتقدم بعظيم الشكر وخالص التقدير لمن أحاطاني بالكثير من رعايتهما وعلمهما خلال إشرافهما الكريم إلى كل من الأستاذ الدكتور/ رضوان محمد البارودي أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية ـ بكفر الشيخ الذي لم يبخل علي بعلمه أو وقته إلى أن خرج هذا العمل إلى النور ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والأستاذ الدكتور / وجيه أبو حمزة أستاذ التاريخ الحديث المساعد ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة طنطا ، الذي أمدني بتوجيهاته المنهجية ولم يبخل علي من عطاء روحه وقلبه أثناء إشرافه علي هذه الرسالة ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر و التقدير ـ عرفانا بجميل الفضل ـ إلى كل من : الأستاذ الدكتور/ أحمد الشربيني أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور/ يحيي محمد محمود أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية ـ بكفر الشيخ و الأستاذ الدكتور/ محمد مرعي أستاذ الجغرافيا بكلية التربية ـ بكفر الشيخ والدكتور/ خليل عبد المنعم فرج مدرس التاريخ الحديث بكلية التربية ـ بكفر الشيخ لما أحاطوني به من توجيهات وإرشادات ، وقدموا لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل.

وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى كل السادة الأساتذة والزملاء بقسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية ـ بكفر الشيخ، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل السادة الأساتذة والزملاء بقسم التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة طنطا .

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأسرتي وزوجي عرفانا بفضلهم على هذه الرسالة وصاحبتها ولولا مساعدتهما لما خرج هذا العمل إلى النور ، كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى القائمين على مكتبات دار الوثائق القومية ، ودار الكتب ، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، والمكتبة المركزية بعين شمس ومكتبة وزارة الصحة، ووزارة الزراعة ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومكتبة كلية التربية بكفر الشيخ ؛ لحسن تعاونهم معي في إتمام هذا العمل .

وأخيراً أسال الله أن أكون وفقت في هذا العمل فالكمال لله وحده .

الفصل الأول

أبعاد المسألة الاجتماعية في مصر قبيل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م

أبعاد المسألة الاجتماعية في مصر قبيل ثورة ٢٣يوليو عام ١٩٥٢م.

الظروف التي أدت إلى ازدياد حدة المسألة الاجتماعية :-

أولاً :- تفتت الملكية الزراعية الصغيرة .

١- الميراث

٢- بيع الأرض وفاءً للديون .

٣- زيادة عدد السكان مع عدم زيادة المساحة المنزرعة .

٤- استثمار الأموال في مجال الزراعة .

ثانياً :- مشاكل الفلاحين :-

١- أجر العامل الزراعي .

٢- العمال المعدمون .

٣- العلاقة بين كبار الملاك والمستأجرين.

٤- التعاونيات الزراعية.

٥- ضريبة الأطيان .

ثالثاً :- المشاكل العمالية :-

١- أجر العامل .

٢- ساعات العمل وطولها .

٣- العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٤- تراجع فرص العمل في المدن .

٥- النقابات العمالية .

رابعاً :- تدني مستوى المعيشة .

الجهود التي بذلت لحل المسألة الاجتماعية .

- حزب الوفد
- مصر الفتاه
- مشروع محمد خطاب
- مشروع ميريت غالى
- حزب الفلاح
- حزب العمال المصري
- الحزب الاشتراكي المصري
- مشروع المستر جونسون

أبعاد المسألة الاجتماعية في مصر قبيل ثورة ٢٣يوليو عام ١٩٥٢م.

كان المجتمع المصري في الفترة التي تسبق قيام ثورة ٢٣يوليو عام١٩٥٢م يعانى من مشكلات اجتماعية خطيرة، أطلق عليها الثالوث الخطير والمتمثل في الفقر، والجهل، والمرض.

وقد عرف الفقير: بأنه ذلك الموظف أو العامل أو الفلاح أو أي فرد آخر له دخل بسيط أو عمل يرتزق منه رزقاً بالكاد يكفيه لقضاء ضروريات الحياة ، وليس له مورداً آخر غير أجره المعلوم ، ولا يستطيع أن يدخر منه شيئاً ، إما بالنسبة للفلاح الفقير فهو لا يملك قوت اليوم الواحد ، و إن أراد أن يعمل أو يجتهد فلا يجد العمل ، وإذا وجد لا يكافأ عليه بما يناسب جهده ، وأجره علي الدوام زهيد ، وضئيل لا يكفى لشراء كسرة من الخبز لسد الرمق أو الكفاف من القوت الضروري له ولأولاده ، و كانت الغالبية العظمى من الشعب المصري لا يحلمون إلا بعشاء الليلة وخبز الغد[١] .

أما الجهل : لا يقصد به عدم الإلمام بالقراءة والكتابة فقط ، ولكن يقصد به ظلام العقول في شتى نواحي الحياة ، فمن الناحية الصحية حيث ينتشر الجهل وعدم الإلمام بطرق الوقاية من الأمراض ، وانتشار الخرافات والعادات الضارة التي تتوارثها الأجيال مع انعدام الوعي و الإرشاد الصحي بين أفراد الشعب ليفهموا الحياة الصحية السليمة والمعيشة الحقيقية هذا بالإضافة إلى الجهل بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢] .

فالمرض: فلا يقصد به أي مرض يصاب به الإنسان ، وإنما يقصد به ما يجب علي الدولة القيام به للتخلص من الأمراض التي توجد داخل المجتمع ، ويتمثل دور الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من الأمراض مثل : البلهارسيا ، والانكلستوما ، والملاريا ، والدوسنتاريا ، والرمد الحبيبي ، والكوليرا ، والطاعون ، وفي حالات وفيات الرضع وغيرها من الأمراض الأخرى[٣].

---

[١] إبراهيم عازر : الريف ومشكلاته فقر جهل مرض ، القاهرة ١٩٤٧، ص٥٣؛ أحمد محمد خليفة : في المسألة الاجتماعية ، دار المعارف، القاهرة ،١٩٧٠، ص٥٦.

[٢] إبراهيم عازر : ص ص٥٦،٥٧ .

[٣] إبراهيم عازر : ص ص٥٦،٥٧ .

الظروف التي أدت إلى ازدياد حدة المسألة الاجتماعية :-

تعددت الأسباب والظروف التي أدت إلى حدوث خلل في المجتمع المصري قبيل الثورة ، والتي كان لها أعظم الأثر في تقسيم المجتمع إلى طبقتين مختلفتين تماماً فيما بينهما من حيث توزيع الثروة والسلطة ، فبلغت نسبة كبار الملاك الزراعيين نصف في المائة من إجمالي السكان علي الرغم من ذلك فقد امتلكت ٣٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية في عام ١٩٥٢م ، أما صغار الملاك لأقل من خمسة أفدنه فبلغ عددهم ٩٤٪ ويملكون حوالي ٣٥٪ في العام نفسه (١) ، مما يوضح التناقض الكبير بين عدد متوسط ملكية كل من هاتين الطبقتين مما أدى إلى ازدياد حدة المسألة الاجتماعية التي كان من أسبابها ما يأتي:-

أولاً:- تفتت الملكية الزراعية الصغيرة :-

افتقر توزيع الأراضي الزراعية إلى العدل والتكافؤ حيث تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة الأقل من خمسة أفدنه للتفتت والتقسيم خاصة قبل قيام الثورة (٢)وذلك لعدة أسباب منها:

١- *الميراث* :-

تعد قوانين الميراث طبقاً للشريعة الإسلامية من أهم عوامل تفتت الملكية الزراعية خاصة الصغيرة الأقل من خمسة أفدنة حيث تسمح بتقسيم الأراضي الزراعية مهما صغرت مساحتها بين الورثة الشرعيين (٣).

---

(١) رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، أربعون عاماً علي ثورة يوليو دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ،ص٢١ ؛ محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ، ج٢، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٢ ،ص٢٨١ .

(٢) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية ، ترجمة خيري حماد ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،١٩٧٠ ، ص٢٤؛ إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٦٤،ص ٢٠.

(٣) جابربيل باير : تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨،ص٧٠ ؛ أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ،ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١، ص٢٩٢ ؛ حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ،ط١ ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ١١٣ .

٢ - بيع الأرض وفاء للدين :-

كان الفلاح يضطر إلى بيع أرضه نتيجة لكثرة الديون التي تتراكم علي الأرض بسبب كثرة الضرائب التي كانت تفرض عليه (١) ،أو بسبب الاستدانة من كبار الملاك أو المرابين الذين انتشروا في الريف المصري (٢) وذلك للإنفاق علي نشاطهم الزراعي ؛ وذلك نتيجة طبيعية لقلة العائد الذي تدره الأرض علي أصحابها فيضطر الفلاح إلى بيع أرضه لتسديد هذه الديون ، وأحياناً أخرى كان المرابون أو كبار الملاك يلجأون إلى نزع ملكية هذه الأراضي لضمان حقوقهم المالية ، ثم يقوم الفلاح بعد ذلك بالعمل في هذه الأرض كأجير(٣) ، وقد أرسل كثير من الفلاحين التماسات إلى الديوان الملكي لكي تنقذهم الحكومة من نزع ملكياتهم لعدم قدرتهم علي تسديد ديونهم (٤) سواء كانت ضرائب متأخرة (٥) أم نزعت لإنشاء طرق جديدة (٦) .

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٩٤ ، الصادر في ١ يونيه ١٩٥٢ ، ملحق المحجوزات ، ص ص٤،٥ ؛ سعد الدين إبراهيم : المشروع الاجتماعي لثورة يوليو ، دراسة بكتاب ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ومناقشات الندوة الفكرية ط١ وراء المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٣٦٩ ؛ أحمد الشربيني : بريطانيا والمسألة الاجتماعية قبيل ١٩٥٢م ، دراسة بكتاب دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص٢١١.

(٢) رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص٢١ ؛ أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، دراسة بكتاب دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٨.

(٣) محمد عبد الرحمن حسين : نضال شعب مصر ١٧٩٨- ١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ص٣٠٣،٣٠٤ ؛ محمد السعيد إدريس : ثورة يوليو لماذا قامت ، موسوعة الأهرام ، ٥٠ سنة ثورة ، الأهرام ٢٠٠٣ ، ص ص٤٩،٥٠ .

(٤) محافظ عابدين : محفظة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩ديسمبر عام ١٩٤٩ ؛ محفظة رقم ٥٥٤ ، بتاريخ ٢١مارس عام ١٩٢١ .

(٥) محافظ عابدين : محفظة رقم٤٩٣ بتاريخ ١٧اكتوبر عام ١٩٤٢ ؛ بتاريخ ٢٥سبتمبر عام ١٩٣٠ ؛ بتاريخ ٢٧أكتوبر عام ١٩٣٠ (وبالرغم من هذه الالتماسات إلا أنه تم حفظها دون اتخاذ أي إجراء لصالح هؤلاء الفلاحين).

(٦) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٤/أ ، بتاريخ ١٩٣٣ . أنظر أيضاً :

Presidence du Conseil des Ministres des comaunitions Administration de ponts et chausseea.

٣- ازدياد عدد السكان مع عدم اتساع المساحة المنزرعة :-

من أهم أسباب تفتت الملكية الزراعية الصغيرة زيادة أعداد السكان مع ثبات ملكية الفرد من خلال التوريث ، فكان يتم توزيع الفدان علي أكثر من فرد مما يؤدى إلى تفتيت الملكية في الوقت الذي لم يصاحبه أي زيادة في الأراضي الزراعية مما أدى إلى انخفاض متوسط الملكية في الفترة من (١٩٠٠-١٩٥٢م) من ١,٤٦ فدان إلى ٠,٨ من الفدان، فكان من نتيجة ذلك أن زاد عدد صغار الملاك لأقل من فدان من نحو ٧٨٠,٠٠٠ مالك عام ١٩١٠ إلى نحو مليونين عام ١٩٥٢م، وارتفع ملاك الأراضي من فدان لخمسة أفدنه من حوالي ٤٦٤,٠٠٠ إلى نحو ٦٢٤,٠٠٠ مالك وبالرغم من قيام الدولة باستصلاح بعض الأراضي إلا أنها كانت تذهب لكبار الملاك [١] الأمر الذي يؤدى بالطبع إلى زيادة ملكية كبار الملاك ، وأيضاً زيادة أعداد المعدمين الذين لا يملكون أرضاً.

وقد قدر عدد السكان في عام ١٩١٧ بـ ١٣,٧٥١,٠٠٠ نسمة ، في حين وصل في عام ١٩٢٧إلى ١٤,١٧٨,٠٠٠ نسمة وفى عام ١٩٣٧ وصل عدد السكان إلى ١٥,٩٠٥,٠٠٠ نسمة في حين نقصت مساحة الأرض الزراعية عما كانت عليه في عام ١٩٢٧[٢] كنتيجة طبيعية لعدم التوسع في استصلاح الأراضي الجديدة بما يقابل الزيادة السكانية ، مما يؤكد تزايد الضغط نتيجة زيادة السكان تزايداً ملحوظا ولم يكن يتناسب بأي حال مع الزيادة الطفيفة في مساحة الأرض الزراعية.

٤- استثمار الأموال في مجال الزراعة :-

أدى هذا الأمر إلى تفتت الملكية الزراعية لقلة تعود الأفراد الاشتغال بالصناعة ، أو التجارة ، ورغبتهم في استثمار أموالهم في مجال الزراعة ، حيث لا تحتاج إلى خبرة

---

[١] مصطفي الجبلي : ثورة يوليو والتنمية الزراعية ،دراسة بكتاب ثورة ٢٣يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،ط١ ،دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٢٩٧ .

[٢] إسماعيل محمد زين الدين : موقف البرلمان المصري من قضايا صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين ١٩٣٠-١٩٥٢ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٤١ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ص ص١٢٠،١٢١ .

أو رأس مال كبير ،وزيادة رغبتهم في شراء قطع صغيرة من الأراضي، وزاد هذا التنافس من شدة احتكار كبار الملاك لمساحات كبيرة من الأراضي فضاقت المساحة التي يتنافس علي امتلاكها الباقون ممن يعتمدون في معيشتهم علي الزراعة ويرغب كل منهم في الاستحواذ علي قطعة ولو صغيرة من الأرض[١]، الأمر الذي أدى إلى تفتت هذه المساحات إلى قطع صغيرة .

يضاف إلى ذلك أن الفلاح كان يلجأ أحياناً إلى بيع جزء من أرضه ليقوم بزواج ابنه ، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية الصغيرة ، والتي نتج عنها تحول كثير من صغار الملاك إلى أجراء ومنهم من تحول إلى معدم[٢] لا يملك أرضاً ولكن يعمل في أرض الغير.

ويتضح من خلال الجدول الأتي الملكيات الزراعية الصغيرة الأقل من خمسة أفدنة وأعدادها ،الذي يتضح من خلاله ازدياد أعداد من يملكون اقل من فدان ، مما يوضح مدى تفتت الملكية الزراعية .

جدول (١) توزيع الملكية الزراعية الصغيرة لأقل من خمسة أفدنة لعام ١٩٥٢م[٣].

حجم الملكية	عدد الملاك بالألف	جملة المساحة بالألف فدان
اقل من نصف فدان	١٤٥٩	٤١٣
من نصف فدان إلى فدان	٥٥٢	٣٥٧
من فدان إلى فدانين	٣٢٨	٤٥٠
من فدانين إلى ثلاثة أفدنة	١٥٣	٣٥٤
من ثلاثة إلى خمسة أفدنة	١٥٠	٥٤٨

إسماعيل محمد زين الدين : ص ١١٦ .

---

[١] حسين خلاف : التجديد ، ص١١٣.

[٢]"يعرف المعدمون بأنهم : الذين لا يملكون أرضاً زراعية ، ولا يستأجرونها، ويكون مصدر دخلهم الوحيد هو بيع قوة عملهم في السوق عند مستوي الأجر السائد " لمزيد من التفاصيل أنظر : جودة عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤١١.

[٣] إسماعيل محمد زين الدين : ص ١١٦ .

وبينما كانت الملكيات الزراعية الصغيرة يزداد تفتتها كانت الملكيات الكبيرة تزداد مساحتها اتساعا علي حساب صغار الملاك نتيجة اكتساب الحظوة لدى الحكام في القرن التاسع عشر، مع الاستفادة من الظروف الاقتصادية في القرن العشرين [١].

بالإضافة إلي ذلك اهتم كبار الملاك بتملك الأرض الزراعية واتساعها لما كان يضفيه ذلك من ألوان الوجاهة الاجتماعية و المكانة السياسية [٢] ، علاوة علي تمتعهم بنفوذ كبير سواء داخل المجالس النيابية أو خارجها ، وسيطرتهم على مقاليد الحكم وقد امتد نفوذهم من القرية إلي المدينة و العكس [٣] وترتب علي ذلك وجود فئة تمتلك نصيب الأسد من الأرض الزراعية حيث بلغ في إحصاء عام ١٩٥٠م حوالي٦٪ من عدد الملاك الزراعيين واللذين امتلكوا ٣٥٪ من الأرض الزراعية ، كما يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي الخاص بتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة والتي تبدأ من ٥٠ فدان فأكثر [٤]

---

[١] تكوين طبقة كبار الملاك : يعود تكوين هذه الطبقة على أثر انهيار دولة محمد علي و القضاء علي الاحتكار فقام بتوزيع الأراضي علي أفراد أسرته و كبار قادة الجيش وكانت هذه هي النواة التي كونت كبار الملاك ثم بعد مجيء الاحتلال البريطاني فاقر لهم حق ملكية هذه الأراضي بعد أن كان لهم فقط حق الانتفاع مما زاد من أملاكهم بالإضافة إلي توزيع أملاك قادة الثورة العرابية وبيع أملاك الخديوي إسماعيل (الدائرة السنية) لهم بأبخس الأثمان ثم تمكينهم من الاستيلاء علي أراضي الحكومة بدعوي استصلاحها وذلك لتأكيد مركزهم وضماناً لهم في صفة "المزيد من التفاصيل أنظر. إسماعيل صبري :ثورة يوليو و التنمية المستقلة ،دراسة بكتاب ثورة ٢٣يوليو وقضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٧٨ ،ص ٢١٤؛ سعد الدين إبراهيم : ص ٣٦٨،٣٦٩ ؛أحمد زايد : ص٢٨٤،٢٨٥ ؛ حلمي أحمد شلبي : فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر (دراسة من دور الجمعية الخيرية الإسلامية) ١٨٩٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٢-١٣ ؛ رءوف عباس : الطريق إلي الثورة، ص ص ٢٣،٢٤.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، دراسة بكتاب أربعون عاماً علي ثورة يوليو دراسة تاريخية ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٦.

[٣] حسين خلاف : التجديد ، ص ١٠٧ ؛ محمد رشدي : ص٢٨١.

[٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٥ ، القاهرة ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٧٨ .

جدول (٢) توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة قبيل عام ١٩٥٢م(٥٠فدان فأكثر)

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
٥٠ فدان	٦	٤٣٠	٠,٢٪	٧,٢٪
١٠٠ فدان	٣	٤٣٧	٠,١٪	٧,٣٪
٢٠٠فدان فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١٪	١٩,٧٪

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٥ ، القاهرة ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٧٨ .

من خلال الجدول (١ ، ٢) يتضح استئثار أصحاب الملكيات الكبيرة بأكبر نسبة من مساحة الأراضي الزراعية ، و بالتالي وجدت فئة تمتلك كل شيء و إلي جانبها الملايين من الفلاحين يعيشون على الكفاف .

ونظراً لتمتع كبار الملاك بكثير من الامتيازات ، وللحفاظ علي ملكياتهم من التجزئة والتقسيم قام أفراد هذه الطبقة إما بالتزاوج فيما بينهم ،أو وقف أموالهم علي ذريتهم ، أو إبقاء هذه الأموال علي الشيوع بعد وفاة مورثهم فلا يتقاسمونها فيما بينهم حتى لا يضعف ذلك من شأن أسرتهم كوحدة لها كيان اقتصادي و اجتماعي [١] كما كان كبار الملاك يقيمون عادة في المدن الكبرى مثل القاهرة أو الإسكندرية [٢] ومنهم من كان يقيم في ضيعته .

وكان من النتائج التي ترتبت على الملكيات الكبيرة سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع المصري علاوة علي أن هذه الملكيات كانت مصدراً لمساوئ كثيرة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، فقد مكنت الملكيات الكبيرة لأصحابها من تركيز السلطة السياسية بين أيديهم و استغلالها لصالحهم ، مع تحكم كبار الملاك في صغار الملاك من الفلاحين وعمال الزراعة ، وذلك من خلال تحديد أجر العامل الزراعي و القيمة الإيجارية للأرض الزراعية ، وأدي هذا الأمر إلي قيام كبار الملاك بشراء الآلات الزراعية ، والأسمدة و استغلال أجهزة الدولة لتسير مصالحهم ، ونتج عن ذلك أن زادت طبقة الفقراء فقراً وزادت طبقة الأغنياء ثراءً .

---

(١) حسين خلاف : التجديد ، ص١٠٩.

(٢) جابريل باير : ص ص١٢٣،١٢٤.

ثانياً :- مشاكل الفلاحين:

كان سكان القرية المصرية يعيشون بصورة عامة في أوضاع اقتصادية متدنية، يعانون الكثير من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية منها :-

١- أجر العامل الزراعي :

ناتج من نتاج سوء توزيع الملكيات الزراعية و تركزها في أيدي شريحة معينة حيث وجد حوالي ٠,٥٪ يملكون ٣٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية و ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ [(١)] من جملة المساحة الزراعية، بمتوسط ملكية لمعظمهم حوالي ٧٠٪ تصل إلي نصف فدان ، ولما كانت هذه المساحة لا توفر لهؤلاء حد الكفاف من العيش فقد عملوا مع أسرهم بالأجر لتوفير أدنى متطلبات الحياة [(٢)]، فقد كان دخل صغار المستأجرين و عمال الزراعة لا يزيد عن الحد الأدنى للكفاف ، فمن الممكن القول بأن "قانون الأجر الحديدي" ينطبق عليهم ، وذلك نظراً لكثرة عروض العمل المتزايدة في قطاع الزراعة مع عدم تنوع فرص العمل ، وتمكن المالك من التحكم في قيمة الأجور استناداً إلي السلطة والقانون والعرف والتقاليد،وقد ساعده علي ذلك اضطرار عمال الزراعة و المستأجرين القبول بأي شروط تفرض عليهم ؛ نظراً لقلة وجود المهن البديلة للعمل في الريف[(٣)].

---

(١) أحمد صدقي الدجاني : الإطار التاريخي لثورة ٢٣ يوليو ، دراسة بكتاب ثورة ٢٣يوليو قضايا الحاضر و تحديات المستقبل ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٤٧.

(٢) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص١٢٥ ؛ رؤوف عباس : الطريق إلي الثورة ، ص٢١.

(٣) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤-١٩٥٢) ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧،ص ص٢٨٥،٢٨٦ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص١١١. (ويقصد بالآجر الحديدي هو الانخفاض الشديد في قيمة الأجور) .

ونظراً لتحكم كبار الملاك في تحديد أجر العامل الزراعي ، أدي ذلك إلي انخفاض أجور عمال الزراعة إلي حد يصعب علي العامل أن يوفر قوت يومه (١) وكان يتم تحديد أجر العامل حسب المكان الذي يوجد فيه ، وحسب توافر العمل ، و الأيدي العاملة و الكثافة السكانية (٢) ، وبلغت ضآلة أجور العمل الزراعي حداً استحالت معه انتقال عمال الزراعة إلي مصاف الملاك إذ كانت قيمة الفدان (٣) في عام ١٩٤٥م مثلاً تعادل عمل ٣٣٣٣ يوماً أي العمل لمدة عشر سنوات متصلة على افتراض أن العامل يعمل طوال السنة ويدخر كل أجره ولا ينفق منه شيئاً (٤) ، ويتضح من ذلك ضآلة أجر العامل الزراعي حيث كان يقل أجر العامل عن أجر ماشية الحقل فقد بلغ أجر العامل الزراعي أثناء فترة الحرب العالمية الثانية قرشين أو ثلاثة قروش في اليوم مع عدم وجود فرصة عمل دائمة (٥) .

ثم وصل قبيل قيام ثورة يوليو أجر العامل الزراعي ٨,٥ قروش يومياً ، في حين كانت التكاليف اليومية للحيوانات أكثر من ذلك ، وكانت تكاليف البغل ١٢ قرشاً و الجاموسة ٢٢ قرش و الحمار ٩ قروش (٦) ، وكان الدخل السنوي للعامل الزراعي لا يتعدي أربعة جنيهات مصرية،ولم تتدخل الحكومة لرفع أجور العمال الزراعيين إلا في بعض الأوقات الاستثنائية ، حيث تدخلت بريطانيا ـ خوفاً علي مصالحها بالبلاد ـ خلال الحرب العالمية الثانية لتحديد الحد الأدنى لأجر العامل (٧) أما قبل ذلك فلم يكن هناك حد

---

(١) محمد صابر عرب : المتغيرات الاجتماعية في المجتمع المصري خلال الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٣٤ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٧٤ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص ١٢١.

(٢) يحي محمد محمود : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثارها في الريف المصري من ١٨٩١ ــ ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشوره بكلية الآداب ، جامعة سوهاج ، ١٩٨٩ ، ص٢٥٣ .

(٣) "حيث قدر ثمن الفدان في تلك الفترة بحوالي ٤٧٠ جنية"لمزيد من التفاصيل أنظر. عاصم الدسوقي : كبار الملاك ، ص٢٨٦ .

(٤) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص٢٨٦ .

(٥) إسماعيل صبري : ص٢١٥ ؛ رؤوف عباس : الطريق إلي الثورة ، ص٢٣.

(٦) محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، ط ٤ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص١٥٧ .

(٧) محمد أنيس السيد رجب حراز : ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ و أصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ص١٥٧ ؛ حسين خلاف : المرجع السابق ، ص١٧١؛جمال مجدي حسنين : ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، ط١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص١٥ .

أدني لأجر العامل الزراعي ، ولم تكن أعداد العمالة الزراعية بقليلة حتى لا تتدخل الحكومة لحمايتهم وتحديد حد أدني لأجورهم ومن خلال الجدول التالي يتم توضيح إجمالي القوي العاملة وازدياد أعداد العمالة الزراعية قبيل الثورة[١] .

السنة	حجم القوي العاملة بالمليون	عدد المشتغلين بالزراعة بالمليون	نسبتهم٪
١٩١٧	٤,٢٠	٢,٨٢	٦٦,٩
١٩٣٧	٥,٣٩	٣,٤٥	٦٤,٤
١٩٤٧	٥,٩٨	٣,٦٥	٦١,١

عبد المنعم الطناملي : ص١٢٥.

ونظراً لزيادة أعداد العاملين في الزراعة ، مع قلة الأجور، بالإضافة إلي عدم توافر فرص العمل طوال العام ، فكانت فترة العمل لا تزيد عن مائتي يوم ، أدي ذلك إلي كثرة الهجرة إلي المدن للبحث عن مجال آخر للعمل، فمنهم من هاجر إلي مدن القناة حيث توجد معسكرات الجيش البريطاني [٢] ،ومنهم من هاجر إلي القاهرة ، فالتحقوا بأعمال البناء، أو بيع الخضروات و الفاكهة ، أو الحراسة في الشوارع و الطرق العمومية ، أو المنازل الخاصة ، ومنهم من ظل بدون عمل ، مما أدي إلي زيادة أعداد البطالة في المدن ، ومنهم من احترف أعمالاً مهينة مما ترتب عليه ارتكاب العديد من الجرائم [٣]

٢- العمال المعدمون: -

وجد بجانب كبار الملاك وصغار الملاك بمختلف شرائحهما المعدمون و الذين أخذت أعدادهم في التزايد ، حيث بلغت أعداد الفلاحين المعدمين من سكان الريف نحو ٧٦٪ عام ١٩٣٧ حتى بلغت ٨٠٪ عام ١٩٥٢[٤]

---

[١] عبد المنعم الطناملي : تطور الاقتصاد المصري في الخمسين سنة الأخيرة ، دراسة بكتاب بحوث العيد الخمسين ١٩٠٩-١٩٥٩ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص١٢٥.

[٢] محمد صابر عرب : ص٧٤ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص١٢٥.

[٣] إسماعيل محمد زين الدين : ص ص١١٩،١٢٠.

[٤] رؤوف عباس : الطريق إلي الثورة ، ص٢٠ .

وقد تكونت هذه الفئة نتيجة لسوء توزيع الملكيات الزراعية وتركزها في فئة كبار الملاك ، مع زيادة تفتت الملكيات الزراعية الصغيرة وثبات المساحة المنزرعة إلا من زيادات طفيفة لا تتلاءم مع الزيادة السكانية ، علاوة علي قلة الأراضي الزراعية المطروحة للإيجار مع ارتفاع القيمة الإيجارية (١) ، كل هذه الأسباب أدت في النهاية إلى ظهور هذه الفئة في المجتمع بالعمل كأجراء في الأراضي الزراعية ، و استقرت أعداد منهم في أراضي و عزب كبار الملاك يعملون فيها من شروق الشمس إلي غروبها وفي كثير من الأحيان يعملون ليلاً إلي جانب أعمالهم نهاراً مقابل أجر ضئيل أو نصيب عيني من محصول المساحة الصغيرة التي يزرعونها في حين افتقر الغالبية العظمى منهم إلي كل شيء ، و سعوا وراء العمل كعمال تراحيل (٢) في أي مكان حيث توجد الملكيات الكبيرة و العمل الزراعي الكثيف مقابل أجور تنخفض كثيراً عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، فكان الواحد يتقاضي أجراً يومياً يتراوح بين قرشين أو ثلاثة قروش (٣) ، وهو أجر ضئيل لا يفي بمتطلبات الطعام فضلاً عن بقية مطالب الحياة .

و انقسم عمال الزراعة المعدمين إلي عمال دائمين وعمال موسميين : فالعمال الدائمون وهم " **عمال التملية** " : وهم الذين يعملون بصفة دائمة في أراضى كبار الملاك و الأوقاف ومصلحة الأملاك ، وقد أعطت لهم بعض تلك الجهات كالأوقاف حق التغيب عن العمل في الأعياد (٤) . أما عمال التملية لدي متوسطي وصغار الملاك فقد أطلق عليهم " **المرابعون**" : وهم المشاركون في جميع الأعمال الزراعية ، وفي مقابل ذلك يطعمهم المالك و يكسوهم و يصرف لكل واحد منهم من كيلتين إلي أربع كيلات من الحبوب في الشهر علي حسب مقدرتهم علي العمل (٥) ، وقد وجد بجانب عمال التملية عمال" **الظهورات** " ويقومون بمساعدتهم في بعض الأعمال الزراعية .

أما العمال الموسميون و يشمل " **عمال المقاولات و العهد** " وهذا النظام تعترف به كافة التفاتيش الزراعية و المؤسسات و الشركات و الموانئ ، فيقومون بتنفيذ الأعمال

---

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص١٢٥؛ يحي محمد محمود: ص ص٢٥١،٢٥٠.

(٢) إسماعيل محمد زين الدين : ص١١٧.

(٣) إسماعيل محمد زين الدين : ص ص١١٧،١١٨ .

(٤) يحي محمد محمود : ص٢٥٢ ؛ زكريا سليمان بيومي : قضايا الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ من ص١٧،٨٢.

(٥) زكريا سليمان بيومي : ص١٧ ؛ يحي محمد محمود : ص٢٥٢ .

الإنشائية كالمعمار و تعبيد الطرق وانجاز بعض الأعمال المؤقتة عن طريق مورد أو "متعهد" يتعهد بتوريد عدد معين من العمال نظير أجر معين للعمل في أعمال الحفر و الردم[١] و" **الخطرية**": وهم عمال من نفس أهالي البلدة التي يوجد بها العمل ، و يؤدون عملهم ثم يعودون إلي مساكنهم في اليوم نفسه ، ويقومون بالأعمال الموسمية كموسم زراعة القطن،أي الأعمال التي تزيد عن طاقة عمال التملية [٢]،و"**التراحيلة**" وهم العمال الذين يعملون في المواسم فقط و يرحلون للعمل خارج قراهم ،و لا يعودون عادة إلي قراهم إلا بعد انتهاء موسم عملهم [٣].

ونظام الترحيلة قد عرفته البلاد كأحد الحلول لمشكلات البطالة بين الفلاحين ، فهم يضطرون للخروج إلي القرى المجاورة بحثاً عن العمل ؛ نظراً لزيادة الأيدي العاملة في قراهم عن حاجة العمل ، فهم يخرجون في ترحيلة ، وقد يعودون في نفس اليوم ، أو تستمر أياماً تمتد إلي شهر و إلي شهرين في كثير من الأحيان [٤].

وعمال التراحيل غير منتظمين في جماعات حتى يمكن لصاحب العمل أن يتصل بهم مباشرة ولذلك يقوم المقاول أو المتعهد " **السواف**" [٥] بجمع الفلاحين ، ويتفق معهم علي الترحيلة ومدتها ، ويدفع لهم جزءاً من الأجر ليشتروا طعامهم ، ويتم شحنهم في سيارة نقل ، ويكون أجر النساء و الأطفال بنصف أجر الرجل .

وعندما تصل الترحيلة إلي مقر عملها تبدأ العمل علي الفور ، ويقوم صاحب العمل بعد الأنفار ويحاسب المتعهد عليهم جميعاً ويتولي هو خصم نفقات السفر من أجورهم ، وفي آخر المدة يقومون بأعمال إضافية بلا أجر ، مقابل مصاريف عودتهم إلي قراهم الأصلية ، في حين يحصل المتعهد علي أجور كاملة لجميع الأيام بما فيها أجور الأعمال الإضافية[٦].

---

[١] محمد رشاد : الثورة و عمال التراحيل ، احترنا للفلاح ، ص١١ ؛ يحي محمد محمود : ص٢٥٣ .

[٢] يحي محمد محمود : ص٢٥٣.

[٣] محمد رشاد : ص١١.

[٤] محمد رشاد : ص ص٨،٩ ؛ محمود عبد الفضيل : التحولات الاجتماعية و الاقتصادية في الريف المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٠ دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٨٦ .

[٥] السواف : وهو الذي يحتكر تشغيل الفلاحين المعدمين وجمعهم .

[٦] محمد رشاد : ص٩.

ويقوم عمال الترحيلة بأعمال زراعة الأرز ، ومقاومة دودة القطن وجنيه في الوجه البحري ، أما في الوجه القبلي فيقومون بشق الترع وحفر المصارف ، و صيانة الجسور ، ومن المعروف أن العمل الزراعي في مصر آنذاك لا يزيد عن مائتي يوم في العام وهي موسم النشاط الزراعي [١] .

ونتيجة لعدم توافر العمل الزراعي جميع أيام السنة مع سوء أحوال العمال الزراعيين أن قاموا بتقديم التماسات إلي الديوان الملكي طالبين فيها توزيع الأراضي البور عليهم ليقوموا بزراعتها ولكن كان يتدخل فيها كبار الملاك لصالحهم [٢] ؛ لسيطرتهم علي أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية وعلي الحياة الحزبية مع انخفاض الوعي لدي العمال الزراعيين وصغار الملاك بضرورة تغيير هذه الأوضاع السيئة فكان له الأثر البين في صدور جميع القرارات الاجتماعية و الاقتصادية لصالح كبار الملاك ، ولذا لم تصدر الحكومات المتعاقبة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أي نوع من التشريعات الاجتماعية لمنح صغار الملاك ، وعمال الزراعة المعدمين حقوقاً قانونية ، ولغياب هذه التشريعات تفاقمت مشاكل هذه الفئة دون العمل علي إيجاد الحلول إلي أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م [٣] ، ويتضح من خلال العرض السابق مدي البؤس و الحرمان الذي عاناه الفلاحون المعدمون الذين لا يملكون أرضا أو عملاً دائماً ، فهم متنقلون بحثاً عن الرزق في كل مكان ، و بأجر زهيد لا يكاد يكفي الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية ، هذا بالإضافة إلي عدم توافر العمل جميع أيام السنة.

٣ـ العلاقة بين كبار الملاك والمستأجرين:ـ

انتشرت ظاهرة تأجير [٤] الأراضي الزراعية في البلاد منذ عام ١٩٣٩م ، فكانت نسبة الأراضي المؤجرة ١,٧٣٪ ثم زادت إلي ٦٠,٧٪ عام ١٩٤٥، ثم زادت عام

---

(١) جمال مجدي حسين : ص٣١ ؛ إسماعيل محمد زين الدين : ص١١٨.

(٢) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٤، بتاريخ ١٧مارس عام ١٩٤٧؛ محفظة رقم ٤٩٧ ، بتاريخ ٢٦ابريل عام١٩٤٨ ؛ بتاريخ ١٨سبتمبر عام ١٩٤٩.

(٣) إسماعيل محمد زين الدين: ص ص١٣٣-١٣٤ ؛ جمال مجدي حسنين : ص ٣١.

(٤) " التأجير هو : تنازل مالك الأرض لغيرة عن حق استعمال الأرض بنفسه نظير إيجار يتفق عليه . و الإيجار هو : حق انتفاع المستأجر بالشيء المؤجر طبقاً لشروط عقد الإيجار " لمزيد من التفاصيل انظر : يحي محمد محمود : ص ص٢١٦-٢١٨ ؛ عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ص١٤٤، ٢٨٥.

١٩٥٢م فأصبحت ٧٥٪؛ وذلك بسبب سوء توزيع الملكيات الزراعية وتركزها في أيدي كبار الملاك ، مع رغبتهم في استغلال أراضيهم أدي إلي وجود فئة من مستأجري الأرض الزراعية ونظراً لكثرة أعداد هذه الفئة من أصحاب الملكيات الصغيرة ووجود أعداد هائلة من العمالة الزراعية، ورغبة الفلاح في استئجار مساحة من الأرض الزراعية من أبعاديات كبار الملاك لكي يضمن لنفسه مورداً مادياً يكفل له استمرار الحياة له ولأولاده [1].

بالإضافة إلي ذلك لجأ كبار الملاك إلي تأجير أراضيهم نظراً لأن الدخل من الإيجار كان يفوق الدخل من الزراعة ، فقد كان دخل الفدان علي سبيل المثال في عام ١٩٤٨/١٩٤٧م لا يزيد علي سبعة عشر جنيهاً ونصف في حين كان الإيجار يبلغ ٣٥-٤٠ جنيهاً وذلك نتيجة لتحكم كبار الملاك في القيمة الإيجارية وفرضها علي الفلاح علاوة علي المضاربة في الأراضي الزراعية [2] .

وقام كبار الملاك باستغلال أراضيهم عن طريق ثلاثة سبل رئيسية [3] تختلف باختلاف الملاك والمناطق،**الأول** : يعتمد فيه كبار الملاك على تأجير أراضيهم بالجملة لأحد الفلاحين الأغنياء ، أو لمجموعة من الفلاحين المتوسطين ، واعتمد هؤلاء على التأجير في استغلال أراضيهم نظراً لعدم معرفتهم بالزراعة أو لأنهم لا يقيمون في الريف أو لأنهم أصحاب دوائر كبيرة يصعب عليهم إدارتها على الذمة ، وكذلك كبار البنوك وشركات الأراضي التي تضم إليها أراضى المدنيين ، وأراضي الأوصياء على القصر الذين يجدون في التأجير ما يبرئ ذمتهم ويرفع عنهم الظن والشبهات [4].

النوع الثاني: يتم تأجير الأرض مباشرة لعمال الزراعة والفلاحين الفقراء بدون وسيط ،وأما **النوع الثالث** : فيستخدم فيه المالك بنفسه العمال المأجورين لزراعة أرضه ، وينتشر هذا النوع خاصة في مزارع الموالح والفاكهة[5].

---

[1] جمال مجدي حسنين : ص٢٣ ؛ إسماعيل صبري : ص٢٧٥ ؛ عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ٢٨٥ .

[2] محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف و التطوير ، الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٨ ، ص٣٠٧

[3] جمال مجدي حسنين : ص ٢٣ .

[4] عاصم الدسوقي : المرجع السابق، ص١٤٤ .

[5] محمد دويدار : ص ص ٢٥٨ ،٣٠٧ ؛ جمال مجدي حسنين : ص ٣٠ .

ونتيجة وجود الملكيات الكبيرة و بجانبها الملكيات الصغيرة لصغار الملاك بالإضافة إلى وجود أعداد ضخمة من عمال الزراعة بدون عمل أدى ذلك إلى ظهور أنواع مختلفة للإيجار الزراعي والتي تمثلت فيما يأتي :

أ- **التأجير العيني** : وفيه يحصل المالك على جزء ثابت من المحصول أو المحاصيل المتفق على زراعتها بينه وبين المستأجر ويتضمنها عقد الإيجار [١].

ب- **الإيجار النقدي** : وفيه يعطي المالك مساحة من الأرض الزراعية إلى المستأجر سواء من الفلاحين الأغنياء أو المتوسطين ليقوم بزراعتها لحسابه في مقابل دفع إيجار سنوي يتفق عليه، وقد تطول مدة الإيجار، أو تقل على حسب جودة الأرض الزراعية ، ففي الأراضي الضعيفة ، حيث يصعب على المالك زراعتها تكون مدة الإيجار طويلة.بعكس الأراضي جيدة الخصوبة، والتي قد تحدد سنوياً أو بعد كل محصول يتم زراعته [٢].

ج- **التأجير بالمزارعة** : يعتمد علي أن يقدم الفلاح قوته البدنية، وأدوات عملة نظير نصيب معين من المحصول ، قد لا يزيد عن ثلث المحصول وفي هذا النوع يشترك كل من المالك و المستأجر في الربح و الخسارة ، ولم يقبل علية كبار الملاك إلا في أحوال معينة كأن تكون التربة فقيرة، وتحتاج إلي أيدي عاملة، أو في أثناء الأزمات الزراعية[٣].

د- **إيجار المزايدة** : وهي تتم وفقاً لنظام معين بين المتزايدين للتنافس علي استئجار الأرض ، وهذا التنافس يؤدي إلي كثير من المناورات، و المصادمات بين المتزايدين أنفسهم حتى يرسو علي أحدهم.

هـ- **التأجير بالممارسة** : حيث يتفاوض المالك مع المستأجر علي تأجير أرضه وبعد الاتفاق الذي تتخلله مناقشات كثيرة بطبيعة الحال يحدد فيه قيمة الإيجار السنوي للأرض[٤].

---

(١) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ١٥١ .

(٢) يحي محمد محمود : ص ص ٢١٧،٢١٨ ؛ عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٣) جمال مجدي حسنين : ص٣١ .

(٤) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

و بالإضافة إلي هذه الأنواع من الإيجارات وجدت أنواع أخري ومنها إيجار المشاركة وهو أشبة بالإيجار بالمزارعة وينتشر بين صغار الملاك حيث يحصل المالك علي نصف أو ثلاثة أخماس أو ثلثي المحاصيل الناتجة تبعاً لنوع المحصول وقوة الأرض أو ضعفها ، وكل مديرية لها عرف معين للتعامل بأي هذه الطرق [١] ،و بالرغم من تعدد طرق التأجير إلا أن كبار الملاك كانوا يفضلون التأجير النقدي و المزايدة أو الممارسة بصفة رئيسية ثم المزارعة في بعض الأحوال الاستثنائية .

وكان تحديد قيمة الإيجار محل نزاع دائم بين المالك و المستأجر و يرجع ذلك إلي أن فئات الإيجار لم تكن تتماشي مع الظروف الاقتصادية المتغيرة فإذا أريد في وقت ما المطابقة بين الإيجار السائد و الأحوال الاقتصادية القائمة، قامت المنازعات بين الملاك و المستأجرين في حالة ارتفاع الأسعار و انخفاضها[٢].

فكانت إيجارات الأرض في ارتفاع دائم دون وجود قيود ، وذلك نظراً لعدم وجود قوانين تحدد قيمة الإيجارات الزراعية ، ونوع العلاقة بين الملاك و المستأجرين، مع سيطرة كبار الملاك علي شتي النواحي السياسية ، علاوة علي تزايد سكان الريف من صغار الملاك مع ثبات المساحة المنزرعة في معظم القرى ، مما أدي إلي زيادة الطلب علي الأراضي الزراعية لتأجيرها وذلك أدي إلي ارتفاع قيمة إيجارات الأراضي الزراعية التي فاقت دخل المستأجر[٣].

وكان نتيجة تحكم كبار الملاك في تحديد القيمة الإيجارية للأرض أن قام كثير من الفلاحين بتقديم الالتماسات إلي الديوان الملكي يطالبون بتدخل الحكومة لتخفيض الإيجارات[٤] مع تسلط كبار الملاك وتحكمهم في المستأجرين[٥] .

و قد أثيرت مسألة تحديد قيمة الإيجار ، و ضرورة وضع أسسها في المؤتمر الزراعي الأول (١٩٣٦م)، وقف كبار الملاك إلي جانب مصلحتهم بطبيعة الحال ، فقد رأوا أن تحديد القيمة الإيجارية علي أسس معينة أغفلوا فيها قوة العمل التي يبذلها

---

[١] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ١٥٣.

[٢] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٤٦.

[٣] إسماعيل محمد زين الدين : ص ص ١٢١،١٢٢؛ إسماعيل صبري : ص ٢١٥.

[٤] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٤ بتاريخ ٢٤مايو عام ١٩٤٧ ؛ بتاريخ ١٥سبتمبر عام ١٩٤٧.

[٥] محافظ عابدين : محفظة رقم ٥٢٣ ، بتاريخ ١٠يناير عام ١٩٤٧ ؛ بتاريخ ٢٨يناير عام ١٩٤٨.

المستأجر في الأرض و اقترحوا أن يراعى في تقدير الإيجار قيمة ثمن الفدان ، والظروف التي تم فيها شراء الأرض ومعداتها ودرجة خصوبتها و الري و الصرف فيها و توافر الأيدي العاملة وخبرة الأهالي الزراعية ومدي توفر المواصلات وقربها و بعدها من المساكن و الأسواق، كما يراعي العادة و العرف المتبع في المعاملات، وكذلك أسعار المحاصيل ، ومدي تأثرها بالمشروعات و المنافع العامة مع مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المماثلة ودون التقيد بما في العقود[١]،وكانت كل هذه الشروط في صالح الملاك ، ودون النظر لمصلحة المستأجر أو قوة عمله التي يبذلها في الإنتاج .

وقد أثار النائب محمد شوكت هذا الموضوع و طالب بوضع تشريع ينظم علاقة المستأجر بالمالك ولم يلق بالاً من قبل أعضاء المجلس أو الحكومة ١٩٤٥م في البرلمان[٢]' وأثيرت المسألة مرة آخري في المؤتمر الزراعي الثالث (١٩٤٩م)، وقدم الدكتور أحمد حسين مشروعاً يعطي للمستأجر ربحاً محدداً لا يتجاوز ١٠٪ من صافي الدخل ، وذلك يتطلب تخفيض قيمة الإيجار ٢٠٪ عما هو علية ، ومع ذلك جاءت توصيات المؤتمر خالية من هذا الاقتراح ، فيما عدا أنه " يسره زيادة الإيجار العيني الذي أشار إلية المؤتمر الزراعي الثاني في ١٩٤٥م بإتباعه ، وما زال المؤتمر يرجو عمل الدعاية اللازمة لانتشاره لما فيه من فوائد للملاك و المستأجرين علي حد سواء"[٣].

وقد فشلت محاولات تعديل قيمة الإيجار لصالح المستأجر بسبب تركز الملكية الأمر الذي جعل الملاك في مركز أقوي من المستأجرين، حتى أنعدم التكافؤ في العلاقة الإيجارية بينهما ، فالمالك يملي إرادته علي المستأجر عند تقدير فئات التأجير ، بل إن عقد الإيجار كثيراً ما يكتب من نسخة واحدة يحتفظ بها المالك، وكثير ما يوقعها المستأجر علي " بياض" مما أتاح الفرصة للمالك لإساءة استعمال هذا الوضع إذا كان يطالب المستأجر بأكثر مما اتفق علية إذا ارتفعت الأسعار، أو يطلب منه ترك الأرض

---

[١] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ١٤٦.

[٢] إسماعيل محمد زين الدين : ص١٢٨.

[٣] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ،ص ص١٤٦،١٤٧.

أو غير ذلك[١] ، مما دفع المستأجرين إلي تقديم الالتماسات إلي الحكومة لحمايتهم من الملاك بسبب تسلطهم و تحكمهم ، و فرض شروطهم علي المستأجرين[٢].

ولتحكم كبار الملاك في تحديد القيمة الإيجارية أدي ذلك بدوره إلي الارتفاع الشديد في قيمة الإيجار ، فقد أخذت الإيجارات الزراعية تتدرج في الارتفاع حتى بلغت نسبتها ٤٠٠٪ أو أكثر عما كانت عليه لسنة ١٩٣٩م، فمثلاً كان إيجار الفدان الواحد خمسة جنيهات في عام ١٩٣٩م، فأصبح في أوائل عام ١٩٥٠م خمسين جنيهاً بل إن إيجار الفدان في بعض أطيان وزارة الأوقاف قد بلغ مائة جنيه مما دفع النائب الوفدي إبراهيم طلعت إلى المطالبة بتخفيض إيجارات الأراضي بنسبة ٤٠٪ مما يترتب عليه انخفاض الأسعار والحد من مشكلة الغلاء [٣].

وبالرغم من التدخل الضعيف للحكومة للحد من ارتفاع القيمة الإيجارية ،حيث كانت مشروعات تخفيض الإيجارات عندما تقدم لمجلس النواب كانت تحال إلى لجان الاقتراحات وغيرها حتى تنتهي الدورة دون الانتهاء فيها لأمر، فقد كان هناك من يعترض علي مبدأ التدخل لتخفيض الإيجارات بواسطة التشريع، وأعتبر ذلك " إجراءا شاذا يحسن عدم الالتجاء إليه لأنه يؤثر في العلاقات الشخصية بين المالك والمستأجر وهو بعيد عن العدالة في كثير من الأحوال؛ لأنه مع وجود ملاك يرهقون مستأجريهم فإن هناك من يعطفون عليهم كل العطف [٤].

وأيضاً إذا ما أثيرت قضية تخفيض الإيجارات في مجلس النواب أجاب الملاك علي ذلك بأن مثل هذه الاتجاهات فيها " القضاء علي الملاك قبل كل شيء ،وأننا إذا أردنا أن نشرع وجب أن يتناول تشريعنا الملاك كما يتناول المستأجرين"[٥].

وكان نتيجة الارتفاع الشديد للقيمة الإيجارية مع عدم وجود من يدافع عن صغار الفلاحين المستأجرين ،فقد أدى ذلك إلى قيام الفلاحين بالاحتجاج علي سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً انخفاض أجورهم ، وتمثلت تلك الاحتجاجات في ظهور

---

[١] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص١٤٧.

[٢] محافظ عابدين محفظة رقم ٥٢٣ ، بتاريخ ٨نوفمبر عام ١٩٤٩ .

[٣] مضابط مجلس النواب : الجلسة العشرون ،بتاريخ ٧مارس عام ١٩٥٠م

[٤] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٦٤.

[٥] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

عدة من الهبات الفلاحية في الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٢م) ،والتي استهدفت رموز السلطة الاجتماعية والاقتصادية واتخذت تدمير الحاصلات الزراعية شكلاً لها ففي يونيو عام ١٩٥١م احتج الفلاحون بأرض الأمير محمد علي في كفور نجم[١] علي ارتفاع الإيجارات ، وقاموا بحرق المحاصيل وماكينات الري ، والسواقي[٢]،ومنهم أيضاً من أرسل عدة التماسات إلى رئيس الديوان الملكي بشأن تخفيض الإيجارات حيث أرسل فلاحو مينا القمح بالشرقية يطلبون تخفيض الإيجارات عن المستأجرين الفقراء[٣]. ويطالبون بسن قوانين تحكم هذه الإيجارات وغيرهم الكثير [٤]، ولكن دون جدوى.

وقد تعامل كبار الملاك بالعنف والقسوة في تحصيل الإيجارات ، فإذا تأخر مستأجر ما عن في دفع الإيجار المقرر في الميعاد المحدد كان للمالك الحق في تحصيله بكل الطرق و الوسائل المشروعة وغير المشروعة [٥]من الضرب والعنف وغير ذلك مما أدي إلى قيام فلاحو بهوت بحرق الحاصلات الزراعية ، واعتدوا علي قصر العائلة المالكة عائله البد راوي عاشور بسبب مداهمتها لبيوتهم، ومصادرة ما بها لتسديد الإيجارات ، وفي أبو الغيط ، وميت فضالة [٦] تكررت نفس الأحداث [٧]،في حين كان يلجأ بعض كبار الملاك عندما يعجز الفلاحون عن تسديد الإيجارات إلي نزع ملكيتهم[٨].

---

[١] "كفور نجم وهي إحدى القرى القديمة التابعة لمركز كفر صقر بالشرقية " لمزيد من التفاصيل انظر .محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، ق٢،ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،١٩٩٤،ص ١٢٩.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٢٦.

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٩فبراير عام ١٩٢١.

[٤] "لقد وجد الكثير من الالتماسات تطلب حمايتهم من كبار الملاك وتخفيض الإيجارات " أنظر . محافظ عابدين : محفظة رقم ٥٥٤ ، بتاريخ ٢٣فبراير عام ١٩٢٣ ؛ بتاريخ ٢١مارس عام ١٩٢١ ، محفظة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٢٨يناير عام ١٩٤٨ ؛ محفظة رقم ٤٩٧ ، بتاريخ ١٠ أغسطس عام ١٩٣٦ ؛ بتاريخ ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٠.

[٥] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي، ص١٦٣.

[٦] بهوت : هي إحدى القرى الحديثة التابعة لمركز طلخا بمديرية الغربية، أبو الغيط : إحدى القرى القديمة التابعة لمركز قليوب بمديرية القليوبية ، ميت فضالة : هي إحدى القرى القديمة التابعة لمركز أجا بمديرية الدقهلية " لمزيد من التفاصيل أنظر. محمد رمزي : ق٢،ج٢، ص ٩٤ ؛ ق٢،ج١، ص ص ٥٣،١٦٩ .

[٧] أحمد الشربيني : المرجع السابق ،ص١٢٦؛ أحمد حمروش :ثورة ٢٣يوليو ، ج١،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،١٩٩٢، ص ص ٢٥٧، ٢٥٨.

[٨] محافظة عابدين : محفظة رقم٤٩٣ بتاريخ ٢٥سبتمبر عام ١٩٣٠ ؛ بتاريخ ١٧نوفمبر عام ١٩٤٢ ؛ محفظة رقم٥٢٣ بتاريخ١٩ديسمبر عام ١٩٤٩؛ محفظة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢١مارس عام ١٩٢١.

ونظراً لاستخدام كبار الملاك العنف والقسوة مع الفلاحين فقد أدي ذلك إلى خوف الفلاحين منهم لدرجة أنهم لا يستطيعون الاقتراب أو المشي بجوار قصر المالك وإن فعلوا يمشون حفاه منكسي الرؤوس لكي لا يمسهم بطش الباشا[١]، وكانت تتم العلاقة بين المالك والمستأجر من خلال الوسطاء الذين بدورهم قاموا باستغلال صغار الفلاحين من المستأجرين [٢]. وكانوا سبباً من أسباب ارتفاع الإيجارات الزراعية.

وهكذا وقع صغار الملاك الزراعيين والمستأجرين تحت وطأة استغلال كبار الملاك و، وتحكمهم في أرزاقهم سواء بتحديد أجورهم أو القيمة الإيجارية للأراضي التي يقومون بتأجيرها ، مع اتخاذ أشد أنواع القسوة والقهر والعنف في تحصيل الإيجارات المتأخرة ، والتي تصل أحياناً إلى أخذ ما يوجد بالمنزل من ماشية أو محصول تعويضاً لهم عن القيمة الإيجارية المتأخرة وفي أحياناً أخري تصل إلى حد نزع ملكيتهم الزراعية أو الأراضي التي يقوم بزراعتها عن طريق الإيجار مما أدي إلى سوء أحوال الفلاحين بوجه عام دون أن يوجد من يدافع عنهم ويطالب بحقوقهم .

٤ـ التعاونيات الزراعية :ـ

نظراً لحاجة صغار المزارعين إلى الأموال اللازمة للإنفاق علي الزراعة ، ولجوء المزارعين إلى الاقتراض من المرابين في القرى ،و كانت تصل الفائدة إلى ٥٠٪ و لصعوبة الاقتراض من البنوك الأجنبية والتجارية ، وفي حالة العجز عن السداد يضطرون إلى بيع أراضيهم للمرابين [٣] ، ولحماية صغار المزارعين من المرابين كان لا بد من البحث عن وسيلة لحمايتهم ، فقد تم إنشاء التعاونيات الزراعية ، والذي دعا إلى إنشائها (عمر لطفي) بعد أزمة ١٩٠٧[٤] . وكانت الحاجة ماسة إلى إنشاء شركات

---

[١] أحمد زايد : ص ص٢٩٨،٢٩٩ .

[٢] مصطفي جبلي : ص ص٢٩٧،٢٩٨ ؛جمال مجدي حسنين : ص٣٢.

[٣] مصطفي جبلي : ص ص٣٠٤.

[٤] في عام ١٩٠٧ حدثت بالبلاد أزمة اقتصادية شديدة أثرت علي البلاد كثيراً مما جعل الكثيرون يفكرون في إنشاء الجمعيات الزراعية لضمان تسويق المحاصيل الزراعية حتى لا يتعرضوا لأزمات اقتصادية ؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: يحيي محمد محمود : ص ص١٠٤،١٠٥.

التعاون الزراعية ، فأنشأت أول شركة تعاونية في عام ١٩١٠ [١]. ومع ذلك فقد اقتصر دور عمر لطفي علي الدعوة فقط دون أن يقوم بإنشاء التعاونيات في الريف أو القرى .

وفي عام ١٩٢٧م صدر قانون ليغير الاسم إلى جمعيات التعاون الزراعية وتكونت هذه الجمعيات من متوسطي الملاك ، وبعض العمد الذين أدركوا فائدتها ، وقامت الحكومة بتشجيع الحركة التعاونية حيث تكونت جمعيات تعاونية في كثير من القرى والبلاد [٢].

وكان علي أثر الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد في الفترة من (١٩٢٩-١٩٣٢) مع زيادة مطالبة الفلاحين بتكوين جمعيات تعاونية تساعدهم علي الخروج من هذه الأزمات ، تأسس بنك الائتمان الزراعي عام ١٩٣٠م لإمداد التعاونيات الزراعية بالقروض اللازمة بفائدة ٥٪ وكان للقوانين التي أصدرتها حكومة الوفد في السنوات (١٩٢٣،١٩٢٧،١٩٤٤م) اثر ملحوظ في انتشار التعاونيات وتنظيمها وإمدادها بالمعونات اللازمة، وإعادة تنظيم بنك الائتمان الزراعي عام ١٩٤٨م ليشمل نشاطه التعاوني [٣] وكان الهدف الأساسي من إنشاء التعاونيات الزراعية هو تأمين وصول القروض إلى صغار المزارعين ، وكانت تلقي التشجيع من الدولة علي اعتبار إنها الأسلوب الأكثر صلاحاً لتخفيف أعباء الديون التي كان الفلاحون يعانون منها والتي تراكمت عليهم أثناء فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى [٤].

وكانت تستغل هذه القروض لشراء المعدات الزراعية والتقاوي وجني المحصول علاوة علي ذلك كانت التعاونيات الزراعية تعني بشراء ما تحتاجه الحقول نيابة عن أعضائها ، ونتيجة تشجيع الحكومة للحركة التعاونية قامت بإنشاء بنك التسليف وهو خاص بالتعاون حيث قام ببيع التقاوي والتسميد والمعدات الزراعية إلى التعاونيات والى صغار المزارعين [٥].

---

(١) مصطفي الجبلي : ص ص٣٠٤،٣٠٥ .

(٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص٩٨؛ وزارة الصناعة والتجارة : ص٤٧.

(٣) مصطفي الجبلي : ص ص٣٠٤،٣٠٥.

(٤) باتريك أوبريان: ص ص٧٠، ٧١.

(٥) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٤، بتاريخ ٣١يناير عام ١٩٤٦؛ وزارة الصناعة والتجارة :ص٤٧.

بالإضافة إلى ما تقدم قامت التعاونيات أيضاً ببعض الخدمات الاجتماعية ولكن كان هناك إفراط في الأمل بأن تتمكن التعاونيات وبصورة متدرجة من إقامة نظام للضمان الاجتماعي في طول البلاد وعرضها ، حيث بادرت الحكومة إلى تنفيذ برنامج خاص لإصلاح الريف عقب الحرب العالمية الثانية وتمثل ذلك في إقامة مراكز مجمعة كانت هذه المجمعات تضم في المبني نفسه وتحت إدارة واحدة الأطباء ، والمعلمين، والخبراء الزراعيين ، والمشرفين الاجتماعيين الذين يقدمون خدماتهم إلى منطقة محددة ، بحيث تشمل هذه الخدمات الشئون الصحية العامة والفردية والتعليم ، ومكافحة الأمية ، والإرشاد الزراعي ، والخدمات البيطرية ورعاية الطفولة والأمومة(١) .

كما تعهدت الحكومة عام ١٩٤٠م بتزويد كل قرية بوحدة للشئون الاجتماعية ، ولكنها كانت قليلة فبعد عشر سنوات لم يكن أنشئ في البلاد سوي ١٢٦ وحدة تقدم خدماتها للفلاحين ويرجع السبب في عدم التوسع في هذه الوحدات هو عدم توافر الخبراء الزراعيين للعمل في المجتمعات القروية (٢).

أما عن مدى استفادة الفلاح من الجمعيات التعاونية ففي بداية نشأة هذه التعاونيات لم تكن تحظى باهتمام الحكومة ، بل نشأت علي يد أحد الدعاة إليها (عمر لطفي) وذلك حين وضع أول قانون للجمعيات التعاونية عام ١٩١٤م و نصت المادة الثامنة عشر منه علي تحريم اشتغال تلك الجمعيات بالسياسة مما يؤدى إلى الإخلال العام وهو ما تخشاه الحكومة (٣) .

على أن الجمعيات التعاونية في الفترة التي تلت الكساد العالمي وما أصاب الفلاح من جرائها لم تكن تعبر عن نشاط صغار الملاك بل عبرت عن متوسطي الملاك وكبارهم ، ومع عدم خبرة صغار الملاك بمزايا الجمعيات التعاونية و عدم قدرتهم علي شراء أسهم فيها لذا فقد حرموا من الاستفادة منها (٤).

كل ذلك أدى إلى قيام الحكومة بتقديم المعونات المالية لتلك الجمعيات مع اتخاذ بعض الإجراءات العنيفة لفرض السيطرة التامة عليها حيث خضعت الجمعيات التعاونية

---

(١) باتريك أوبريان : ص ص ٧٠-٧٢ .

(٢) باتريك أوبريان: ص ص٧١،٧٢.

(٣) يحيي محمد محمود : ص ص١٢،١٣.

(٤) يحيي محمد محمود : ص ص١١٢،١١٣.

لوزارة الشئون الاجتماعية التي تعمل عن طريق تسلسل من المجالس الاستشارية في المحافظات واتحادات عامة للجمعيات التعاونية المحلية وكان علي جميع التعاونيات أن تكون مسجلة لدى وزارة الزراعة التي يقوم موظفوها بالاطلاع علي حساباتها ، وفرض الرقابة عليها وكان من حق الوزير أن يرفض أي من قراراتها وأن يحلها إذا تطلب الأمر [١].

وقد اقتصرت مزايا هذه الجمعيات علي أعضائها دون سواهم ، وخاصة من كبار ومتوسطي الملاك[٢]، وهكذا كان حال الجمعيات التعاونية فإذا كان الهدف الأساسي و الذي قامت لأجله وهو خدمة صغار المزارعين وحمايتهم من المرابين ، وتقديم الخدمات المختلفة لهم ،إلا أنه لم يسمح لهم بالاقتراض أو الانتفاع بمزاياها إلا لمن يمتلك أرضاً لتكون ضامناً له عند الاقتراض .

وقد تكونت الجمعيات التعاونية في الريف كبديل لإنشاء النقابات لأصحاب الحرف المختلفة في المدن ، ومنعت الحكومة الريف من إنشاء نقابات خاصة بالعمال الزراعيين وذلك خوفاً من أن ينشأ تحالف بين قوة العمال الصناعيين والعمال الزراعيين مما يؤدى إلى قيام ثورة اجتماعية تؤثر علي اقتصاد البلاد أو تفشي الأفكار الشيوعية داخل الريف والذي يؤدى إلى حدوث الإضطرابات الداخلية [٣].

٥- ضريبة الأطيان [٤]:-

وهي ضريبة كانت تفرض علي الأراضي الزراعية ، فكانت تحدد علي أساس الفدان الواحد دون اعتبار للمساحة الكلية للأرض الزراعية ، فكان يدفع مالك الفدان الواحد نفس الضريبة التي يدفعها صاحب الألف فدان [٥].

ولم تتحقق المساواة في توزيع أعباء الضريبة علي جميع أهالي مصر إذ كانت تفرض الضريبة علي الدخول العقارية دون الثروات المنقولة [٦] ، وبالتالي تحملت

---

[١] باتريك أوبريان: ص ص٧٢،٧٣.

[٢] يحيي محمد محمود : ص ص١١٤؛ إسماعيل صبري: ص٢١٨.

[٣] محمد صابر عرب : ص ص٩٩،١٠٠؛ محمد أنيس ، السيد رجب حراز : ص١٥٥

[٤] "تقررت هذه الضريبة بمقتضى القانون الصادر في ١٠ مايو ١٨٩٩ وكانت تمثل ٢٨,٦٤٪ من القيمة الإيجارية علي ألا يتجاوز ١٦٤ قرشاً للفدان الواحد ، وفي ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ صدر قانون بتقدير إيجارات الأراضي الزراعية ليتخذ أساساً لتعديل ضرائب الأطيان ، وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ صدر قانون يقضي بأن يكون سعر هذه الضريبة هو ١٦٪ من القيمة الإيجارية لسنة ١٩٣٥ علي ألا تزيد الضريبة علي ١٦٤ قرشاً للفدان الواحد وتم ربط الضرائب لمدة عشر سنوات من ١٩٣٩ إلى آخر سنة ١٩٤٨م" لمزيد من التفاصيل أنظر: ملحق مضابط مجلس النواب : الجلسة الثانية والعشرون بتاريخ ٤ إبريل ١٩٤٩ ، ص٨٣٩.

[٥] زكريا سليمان بيومي : ص٤٤ ؛إسماعيل محمد زين الدين : ص١٢٣.

[٦] أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، ص٢٦٨.

بعض الفئات العبء دون غيرها ، ورغم أن المالك الكبير كان أحيانا ينقل عبء هذه الضريبة إلى المستأجر ويحق له تقسيطها في أوقات الأزمات بعكس المالك الصغير أو المستأجر إلا أن كبار الملاك كانوا في مقدمة من طالبوا بتعديل ضرائب الأطيان وتطبيقها علي جميع أهالي البلاد كضريبة علي الثروة بصفه عامة [١].

ولم يهتم البرلمان بهذه القضية إلا عقب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد عام ١٩٣٠م حيث طالب أحد أعضاء البرلمان وهو " فخري بك عبد النور " بتحصيل أقساط الضريبة علي فترات خلال السنة الزراعية و قبل البرلمان هذا الاقتراح بالنسبة لكبار الملاك أما صغار الملاك فلم يسمح لهم بتقسيط الضريبة [٢].

وعندما طلب أحد أعضاء البرلمان إعادة النظر في تقدير هذه الضريبة باعتبارها لا تتفق و دخل الملاك رفض البرلمان هذا الاقتراح بحجة أن البلاد عليها التزامات مالية لصندوق الدين ، وأن الميزانية العامة قد راعت دخلها من الضرائب عند إقرارها[٣].

ورغم بعض الجهود التي بذلها بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لتخفيف حدة الضرائب العقارية التي تقع علي كاهل أصحاب الملكيات الصغيرة والقيام بتقسيطها بدلا من نزع ملكية الأراضي الزراعية [٤] أو توقيع الحجز علي المحاصيل الزراعية ودوابهم وبيوتهم وغير ذلك إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن شيء [٥].

وقد أرسل كثير من الفلاحين من يتم نزع ملكياتهم الالتماسات يطالبون فيها بتقسيط الضرائب المتأخرة عليهم وعودة أراضيهم إليهم [٦].

وقد ظهرت محاولة أخرى من قبل الحكومات المتعاقبة كمحاولة لإصلاح نظام الضرائب فقد رأت حكومة الوفد في إصدار قانون خاص بتخفيض الضريبة عن صغار

---

[١] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ص١١٨،١١٩.

[٢] مضابط مجلس النواب :الجلسة الثلاثون ، بتاريخ ٢٧ابريل عام ١٩٣٠م،ص ٧٥٨.

[٣] مضابط مجلس النواب :الجلسة الحادية والعشرون ، بتاريخ ٣يوليو عام ١٩٣٢م،ص ١٣٧٣.

[٤] حيث وجدت الكثير من الأراضي التي تم الحجز عليها نظير عدم قدرة أصحابها علي دفع الأموال الأميرية المستحقة عليها بالإضافة إلى الضرائب "لمزيد من التفاصيل . أنظر. الوقائع المصرية : العدد ٩٤، بتاريخ ١٩ يونيه ١٩٥٢ ، ص ص٤،٥.

[٥] إسماعيل محمد زين الدين : ص ١٢٣.

[٦] محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٥٤ ، بتاريخ ٢٧نوفمبر عام ١٩٣٠ ؛ محفظة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٧نوفمبر عام ١٩٤٢.

الملاك بحيث يعفي من ضريبة الأطيان إعفاءً كاملاً من لا تتجاوز الضريبة المربوطة علي جميع أطيانه خمسين قرشاً وأن تزداد نسبة التخفيض لصغار الملاك وفقاً للفئات التالية ٦٠٪ بدلاً من ٣٠٪ إذا كانت الضريبة تزيد علي خمسين قرشاً ولا تتجاوز جنيهاً واحداً علي ألا يقل مقدار التخفيض عن خمسين قرشاً و٤٠٪ بدلا من ٢٠٪ إذا كانت الضريبة تزيد علي جنية ولا يتجاوز خمسة جنيهات علي ألا يقل مقدار التخفيض عن ثمانين قرشاً [(١)].

وقد استفاد من هذا القانون حوالي ١,٢٧٩,٥٠٨ مالكاً صغيراً ممن كانوا يدفعون ضرائب تقدر بخمسين قرشاً فاقل ، وإلى جانب استفادة حوالي ٢,٤٢٥,٧٠ من صغار الملاك من نسب التخفيض التي تقررت بموجب المشروع [(٢)].

وفي عام ١٩٤٥م قام أعضاء النواب بمناقشة قضية ضرائب الأطيان حيث طالب النائب الدستوري وهو" عبد المجيد صالح " بأن يكون حد الإعفاء الضريبي لمن لا يمتلكون أكثر من فدان بدلا من نصف فدان مع الأخذ بنظام الضرائب التصاعدية فمن يمتلك خمسة أفدنة يدفع ١٥٠ قرشاً عن الفدان ويتساوى ذلك مع من يملك عشرة أفدنه وألف فدان وعشرة ألاف فدان - ولا يوجد عدل في ذلك - فمن خلال الضرائب التصاعدية يستطيعون الحصول علي الأموال اللازمة لخزانة الدولة وقد قوبل هذا الاقتراح بالرفض[(٣)].

وتمت مناقشة هذه القضية في عام ١٩٥٠م حيث طالب العديد من الأعضاء بتطبيق قانون الضرائب التصاعدية لمعالجة مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة حيث تقدم الضريبة وفقاً لمساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الفرد [(٤)].

ونظراً لسيطرة كبار الملاك علي مختلف أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية جعلهم يقفون ضد أي نوع من أنواع الإصلاح الضريبي المفروض علي الأراضي

---

(١) مضابط مجلس النواب : الجلسة العشرون ، بتاريخ ٣٠مارس عام ١٩٤٢ ، ص٦ .

(٢) إسماعيل محمد زين الدين : ص١٢٤.

(٣) مضابط مجلس النواب : الجلسة الثامنة عشرة ،بتاريخ ١٦مايو عام ١٩٤٥م ،ص ٥٣٠.

(٤) مضابط مجلس النواب : الجلسة الخامسة والعشرون ، بتاريخ ٢٣مايو عام ١٩٥٠م، ص ٦٧ــ٧٠.

الزراعية ، وفي نفس الوقت يصدرون التشريعات الضريبية التي يتحمل الجزء الأكبر منها طبقة صغار الملاك .

وبالتالي يتحمل الفلاحون في الريف العبء الأكبر من الضرائب علي عكس سكان المدن الذي يحقق نفس الدخل الذي يحققه الفلاح وعلي الرغم من ذلك لا يدفع ضرائب بنفس المقدار الذي يدفعه الفلاح بالإضافة إلى أنواع أخرى من الضرائب التي تفرض علي الفلاحين في الريف [١].

وبالتالي عاش الفلاح في الريف المصري يعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة ، فهو يعيش في ظروف قاسية يقاسي الحرمان والبؤس وبالرغم من ذلك لا يجد من يدافع عنه أو يعطيه ولو جزء من حقوقه، وظل على هذا الحال إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

---

[١] أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، ص٢٦٨.

ثالثاً:- المشاكل العمالية:-

كانت في الفترة التي سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م توجد طبقة واحدة ذات أجنحة متعددة في كافة مجالات الاستثمار فهي صاحبة الاستثمارات الزراعية ، والتجارية والصناعية ، ولذا تحكمت في القوى العاملة سواء في الريف أو المدينة ، وفرضت عليها شروطها ، وبالتالي لم يكن العمال أحسن حالاً من الفلاحين في الريف المصري فقد تأثروا بما أصاب الصناعة من انتعاش وركود تبعاً للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد[١]، مما أدى إلى وجود الكثير من المشكلات الاجتماعية التي عانى منها العمال وسيتم تناولها فيما يأتي :

١- أجر العامل :-

الأجر:- هو نوع من الدخل يحصل عليه العامل مقابل عمله ، وقد بدأ العمال نضالهم ضد أصحاب رأس المال بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تحسين ظروف عملهم ، ودخولهم بما يتناسب مع الارتفاع المستمر في نفقات المعيشة ، وازداد تذمر العمال الصناعيين بعد أن تفاقمت البطالة بينهم ، ساءت ظروف عملهم ، وعجزت أجورهم عن مجاراة ارتفاع نفقات المعيشة فاتجهوا للمطالبة بتحسين ظروف العمل ،والأجور إلى جانب وضع كادر خاص لهم ، وفي نهاية المطاف وبعد مقاومة عنيفة استقر الأمر بوضع بعض أصحاب الأعمال كادراً خاصاً لهم عندما قررت الحكومة في أواخر الأربعينات وضع كادر خاص لعمالها إلا أن ظروف العمال ظلت دون تحسن فأجورهم رغم ارتفاعها من ١١٥ قرشا في الأسبوع في يوليو عام ١٩٤٤م إلى ١٢٥ قرشاً في يوليو عام ١٩٤٦م ثم ١٣٩ قرشا في عام ١٩٤٩م [٢] ظلت دون مستوى نفقات المعيشة ؛ بسبب تزايد الاحتكارات ، وقدرة أصحاب العمل علي المساومة في ظل تزايد أعداد العمال لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدن.

وقامت الحكومة بوضع حد أدنى للأجور في عام ١٩٤٤م وهو عشرة قروش في اليوم ثم في عام ١٩٥٠م صدر قانون آخر لتحديد الحد الأدنى لأجر العامل في

---

[١] رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص٢١.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٢٦؛ رؤوف عباس :الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ــ ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ص ١٣٥، ١٦٨ــ ١٧١.

الصناعة بـ ١٢,٥ قرشا يوميا ، ويعملون بهذا المبلغ مقابل ثمانية ساعات عمل أو أكثر كما يشمل هذا المبلغ علاوة الغلاء للمتزوج وله ثلاث أولاد [١].

وتأثرت الأجور بالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، علاوة علي عوامل العرض والطلب،ففي فترة الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠م، أدى ذلك إلى انخفاض الأجور [٢] ثم ارتفعت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة ازدياد الطلب علي العمال أثناء الحرب حيث حققت أعلي ارتفاع لمتوسط الأجور السنوية خلال فترة الحرب العالمية الثانية والفترة ما بين عام ١٩٥٠م و١٩٥٢م، بينما شهدت فترة الكساد الاقتصادي والفترة التي تتراوح ما بين عام ١٩٤٧م و ١٩٥٠م أقل متوسط للزيادة السنوية في الأجور الصناعية [٣].

وفي حالة الركود الاقتصادي كانت المصانع تلجأ إلى عدة إجراءات لتخفيض نفقات الإنتاج وتتمثل هذه الإجراءات في إنقاص العمالة وتخفيض الأجور ، مع إطالة ساعات العمل [٤]، وإذا أرادت الدولة التدخل لصالح العمال للحد من تسريحهم وخفض أجورهم وقف رجال الصناعة ضد تدخل الدولة لصالح العمال لأن ذلك من وجهة نظرهم يزيد من نفقة الإنتاج ويقلل الربح ، ويعتبرون ذلك تدخلاً صريحاً في شئونهم الاقتصادية ولقد اتسمت أجور العمال بالانخفاض بشكل عام مما أدى إلى زيادة الوضع المتدني للعمال [٥].

و نتيجة تدني الأجور في كثير من الأوقات كان العمال يتقدمون بالتماسات طالبين عودة أجورهم كما هي على الرغم من قلة الأجور وعدم كفايتها لسد متطلبات المعيشة، حيث تقدم عمال اليوميات بتفتيش القسم الرابع ببني سويف إلى رئيس الديوان

---

[١] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العاملة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص٧٤-٧٥ ؛ باتريك أوبريان : ص٧٤، ٧٥،٧٦؛ محمود جمال الدين زكي : قانون العمل نشأته وتطوره بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-١٩٥٩ ؛ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة ، ١٩٦٠،ص٦٠٥ .

[٢] رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص ٢٢؛ محمد رشدي : ص١٨٩. أنظر أيضا :

Lapidus: A History of Islamic societies, Cambridge university press , the United States of America,1989, P. 624.

[٣] محمد رشدي : ص١٨٩؛باتريك أوبريان : ص٤٥.

[٤] رؤوف عباس : المرجع السابق ،ص٢٢.

[٥] عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ودورها في مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦-١٩٥٦م، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ص٣٥٠، ٣٥١؛ باتريك أوبريان: ص٤٦.

الملكي حيث تم خصم أيام الإجازات من أجورهم حتى وصلت إلى ٤٠٪ من الأجر القديم [١].

كما تقدم وعمال مطار الماظة الحربي[٢] وعمال تفتيش ري رابع المنيا[٣] وكذلك عمال المياومة بمغاغة [٤] يطالبون بعودة أجورهم كما كانت ، حيث تم تخفيض أجورهم إلى ٦٠٪ من الأجور القديمة ويطلبون عودة أجورهم كما كانت ، وأيضا عمال المياومة بمغاغة ،ولم يكن عمال المياومة ، هم الذين يعانون من انخفاض الأجور ، فلقد أرسل موظفو المساحة بمصلحة السكك الحديد إلى الحكومة يطلبون زيادة أجورهم حيث قضي عليها سنوات عديدة ولم يحدث أي تغيير فيها [٥]،وأيضاً عمال مصلحة المجارى بالقاهرة [٦] وعمال الخدمة السايرة [٧].

وعلى الرغم من الانخفاض الحاد للأجور فكان يتم تخفيضها أكثر مع عدم مراعاة ظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بخصم أيام الإجازات ويوم الجمعة من أجورهم .

وبالرغم من حرص أصحاب المصانع علي تخفيض الأجور لضمان أعلي ربح من خلال تخفيض نفقات الإنتاج ، فإن شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت حريصة علي تقديم كافة الخدمات لعمالها وخاصة الأجور ، و ذلك من خلال تقريرها الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٤٨م والتي قامت فيه بتحديد الحد الأدنى للأجور حسب قواعد معينة مع تقسيم العمال إلى فئات ثلاثة ، وهى الأصيل ، والمتوسط ، والمبتدئ ، ووضع حد أدنى لأجور رؤسائهم وهذه الحدود الدنيا تختلف باختلاف حالة العامل الاجتماعية [٨].

---

[١] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٩مايو عام ١٩٣٨.

[٢] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٢٠نوفمبر عام ١٩٤٠.

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١٠نوفمبر عام١٩٤٠.

[٤] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١٤نوفمبر عام١٩٤٠.

[٥] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١١سبتمبر عام ١٩٤١.

[٦] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١١نوفمبر عام ١٩٤٢.

[٧] وهم السعاة والفراشين (محافظ عابدين ، محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١١سبتمبر عام ١٩٤٢) .

[٨] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١٤يونيو عام ١٩٤٨.

كما نوقشت قضية الأجور في البرلمان ، ورأت الحكومة لا بد من وضع نظم للأجور والمعاشات والمكافآت الخاصة بالعمال لكي تتخلص من مشاكل العمال[١] ولكنها اكتفت بوضع حد أدني للأجور فقط دون إلزام أصحاب المصانع بتنفيذ ذلك .

٢- ساعات العمل وطولها :

تحكم الرأسماليون في سوق العمل عن طريق تحكمهم في الأجور وتحديد ساعات العمل ، ففي عام ١٩٢٨م كان العمال يعملون لمدة ١٥-١٧ ساعة يومياً بدون أن يسمح للعامل بالاستراحة طول هذه المدة ، وقد سأل النائب محمد علي سرور وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء ، عن إيجاد حل لمثل هذه المشكلة التي يعانى منها العمال ، ووعد بأن سيعمل علي إصلاح حالة هؤلاء العمال ، وتحسين أحوالهم الصحية وأجورهم [٢]، دون أن يذكر الطريقة أو الوسيلة التي سيستخدمها لحل هذه المشكلة ، وهذه إجابة تحمل في طياتها التهرب من هذا السؤال والذي يعني والذي يعني من جهة أخرى مزيداً من الاستغلال للعمال .

بدأ تدخل التشريع في موضوع ساعات العمل من عام ١٩٣٣م ، وقد حدد فيه ساعات العمل وفتراته لفئات معينة من النشاط الاقتصادي مثل تشغيل الأحداث ، والنساء في الصناعة والتجارة بالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٣م ، والقانون رقم ٨٥ لعام ١٩٣٣م، وكذلك تناول القانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٤٥م تشغيل العمال في الصناعة الخطرة ، والضارة بالصحة ،ثم تناول التشريع تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ، ودور العلاج بالقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦[٣] .

وتم تحديد ساعات العمل ثماني ساعات في اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة في الأسبوع ، ومدة العمل ليلا ست ساعات ، وفي الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة يكون العمل لمدة سبع ساعات في اليوم ، وخمس ساعات إذا كان العمل ليلا ، وتمثلت الأعمال الخطرة فيما يلي [٤]:-

---

[١] مجلس النواب : الجلسة الثلاثون ، ملحق ، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٤٧ ، ص٢١٩٥.

[٢] عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص٣٥٤ .

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص٧٩ ؛ محمد أنيس ، السيد رجب حراز : ص ص١٥٤،١٥٥.

[٤] محمد صابر عرب : ص١٠٠.

أ- عمال المناجم والمحالج.

ب- صناعة المواد الكيماوية، والمواد القابلة للانفجار، والغازية.

ج- صناعة المواد السامة أو المضرة بالصحة .

د- شحن الحبوب وتفريغها والمواد الغذائية .

وقد رفع عمال شركة ترام القاهرة شكوى يطلبون فيها تخفيض ساعات العمل بحيث لا تزيد علي ثمانية ساعات ، وفي يوم الأعياد والمواسم تكون ست ساعات بأجر مضعف لكثرة إيراد الشركة ، وفي شهر رمضان تكون ساعات العمل ست ساعات فقط[١].

على أن تخفيض ساعات العمل فيه فائدة للعامل وصاحب العمل كل على حدة فالعامل المصري يصل إنتاجه في الساعات الأخيرة من عمله إلى نصف الإنتاج وفي هذا عبء عليه و أن عمرة العملي يقل [٢]، فلم يتم تحديد ساعات العمل إلا لفئات ثلاث وهم النساء ، والأحداث ، والعاملين في الصناعات الخطرة مما يوضح مدى سيطرة أصحاب المصانع علي العمال .

٣- العلاقة بين العامل وصاحب العمل:-

كان من المفترض أن تقوم العلاقة بين العمال ، وأصحاب الأعمال في المصانع والشركات على أساس التعاون المتبادل لوجود المصالح المشتركة بينهما،ولكن أدى معارضة أصحاب المصانع والشركات لكل تشريع اجتماعي لصالح العمال مع حرمان العمال الكثير من حقوقهم إلى سوء العلاقة بينهما.

وكانت الحكومة تفضل عدم التدخل في شئون العمل وعلاقاته لأن سلطات الاحتلال البريطاني بالبلاد كانت تعلن التزامها بمبادئ الحرية الاقتصادية مما أدى

---

(١) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٢٦.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص٨٢.

بالحكومة المصرية لاتخاذ ذلك ساتراً ضد إصدار تشريعات تنظيم علاقات العمل وتحمى العمال من ظلم أصحاب العمل [1] .

وقد حدثت كثير من الأمثلة التي تدل علي سوء العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ومنها : قدم عمال ورش جريمنجر الهندسية بحدائق القبة إلى رئيس الديوان الملكي التماساً يوضح أنه يبلغ عددهم ما يزيد علي خمسمائة عامل وهم مهددون بين يوم وآخر بالتسريح رغم أن الشركة تعلن أسبوعياً عن حاجتها إلى عمال يعينون اليوم ليفصلوا آخرين في الغد وليس لهم حق في إجازات مرضية أو اعتيادية ، وتنتهز كل فرصة للنيل منهم ، كما أنه لا يوجد رئيس مصري لهم في العمل وتكفي أتفه الأسباب لتكون سبباً لفصل العمال ، وهم لا يجدون من يرعى مصالحهم ، ومع ذلك صدر قرار من إدارة الورشة للعمل تسع ساعات بدل ثماني ساعات دون احتساب هذه الساعة مع وفر عدد غير قليل من العمال حتى يسير العمل [2].

وأيضاً تقدم عمال ورش هندسة السكك الحديدية بطنطا بشكوى إلى رئيس الديوان الملكي بسبب سوء معاملتهم وزيادة الفقر الذي يعانون منه [3]، وقدم عمال النسيج بشبرا الخيمة مظلمة إلى رئيس الديوان الملكي يلتمسون فيها رفع الظلم الذي لحق بهم بسبب والتنكيل بهم واستخدم رجال الأعمال المؤامرات ووسائل التعذيب لإرهابهم ، ثم بعد ذلك قاموا بتخفيض أجورهم ، وفصل الكثير منهم فقاموا بالإضراب، والامتناع عن الطعام مما أدى إلى غلق المصانع جميعها بأمر حكومي ، واحتلالها عسكرياً كما ألقت القبض علي الكثير منهم ، وأودعوهم بالسجن ، وبعد مضي ستة أيام فتحت الحكومة المصانع علي أن يوقع كل عامل على تعهد يسلبه حرية المطالبة بحقوقه، وقبول كل ما يعرضه علية أصحاب الأعمال مستغلين بذلك تأييد الحكومة لهم[4] .

---

[1] عبد السلام عبد الحميد عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص٣٥٨ .

[2] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٢٢مارس عام ١٩٤٦.

[3] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠، بتاريخ ١مايو عام ١٩٤٦.

[4] محافظ عابدين : محفظة رقم٤٩٠، بتاريخ ٥يونيو عام ١٩٤٦.

وقدم عمال تفتيش كوم أمبو إلى رئيس الديوان الملكي مظلمة يعبرون فيها عن مدى القسوة التي يعاملون بها من قبل أصحاب العمل[١]،وأيضاً عمال شركة السكر بكوم أمبو قاموا بتقديم مظلمة يوضحون فيها مدى احتجاجهم الصارخ علي اضطهاد الشركة لهم وتعسفها في معاملتهم فإنها لم تكتف بهذا الاضطهاد وذلك التعسف بل عمدت إلى استفزازهم بأن فصلت أربعة منهم ثاني يوم عيد الفطر وشرعت في فصل غيرهما دون سبب [٢].

كما قدم عمال الغردقة بالبحر الأحمر مظلمة يعبرون فيها أيضاً عن سوء المعاملة والاضطهاد حيث يقوم محافظ البحر الأحمر باضطهادهم وسوء معاملتهم والعمل علي التفرقة بينهم [٣] .

وبالإضافة إلى ما سبق عن سوء العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال فقد عانى العمال من سوء المعاملة من وجود رؤساء أجانب ، حيث قدم عمال مصنع نسيج ومطبعة القاهرة بشبرا الخيمة مظلمة إلي مدير إدارة الشركات لافتين نظرة إلى الظلم الواقع عليهم من وجود مدير صهيوني متطرف بمصنعهم يقوم بفصل العمال والموظفين المسلمين ليعين مكانهم يهوداً وأقباط ، أوضح تقريرا أخر عن تلك الشركة بأن جميع الوظائف المهمة بها يشغلها يهود مع استخدام المدير اليهودي الشدة والعنف في معاملة المصريين[٤].

كما قدم عمال وعاملات موظفو شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إلى رئيس الديوان الملكي بمذكرة يوضحون فيها أيضا مدى سوء معاملة الرؤساء الأجانب للعمال المصريين حيث يطالبون في هذه المذكرة بإبعاد المستر " **باركين جين** " المدير الإنجليزي لمصنع الصوف إذا أنه يعمل علي غلق هذا المصنع ويشتت عماله بل ويعمل علي وقف الإنتاج المحلى للبلاد ، بتقليل إنتاج البلاد ، وفي ذلك تعطيل للنهضة المصرية مع زيادة العاطلين وذلك للعمل علي ترويج الصناعات الأجنبية [٥].

---

[١] محافظ عابدين : محفظة رقم٤٩٠ ، بتاريخ ٢٧يونيو عام ١٩٤٧ .

[٢] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠، بتاريخ ٣٠نوفمبر عام ١٩٤٠ .

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠، بتاريخ ٢٠مارس عام ١٩٤٧.

[٤] عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ،ص٣٨٨.

[٥] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٩يناير عام ١٩٥١.

ولم تقتصر العلاقة بين العمال وصاحب العمل علي سوء المعاملة فقط ولكن شملت أيضاً تحكم أصحاب الأعمال في العمل وسيطرتهم عليهم من خلال تحكمهم في الأجور وساعات العمل وفي تسريح العمال أو تعينهم ووضع شروط العمل كما يراه صاحب العمل مع عدم إعطائهم الحق في المكافآت أو المعاشات والتأمينات الاجتماعية في حالة العجز والشيخوخة والمرض .

ولكن بالرغم من ذلك فلقد وجدت بعض المصانع التي كانت تراعى حقوق عمالها وتقدم لهم الخدمات الطبية والاجتماعية ، مع مراعاة أجورهم وتماشيها مع ساعات العمل ومكافأة نهاية الخدمة وتعليم أبناء العمال مع الاهتمام بنظافتهم وصحتهم وبناء الوحدات السكنية لهم [١].

وقد قدم تقرير عن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إلى ديوان الملك ، ويوضح التقرير أهم الخدمات التي تقدمها الشركة للعاملين بها من المعونة والرعاية فوق ما تفرضه قوانين العمل ، ومنها الخدمات الطبية مع التعويض عن إصابات العمل ووجود إجازات سنوية مدفوعة الآجر ، ويتقاضي العمال مكافآت عند نهاية الخدمة تحسب علي أساس عشرة أيام عن كل سنة قضاها العامل في الخدمة ولا تزيد عن ستة شهور .أما إذا كان العامل يتناول أجرة شهريا فتكون هذه المكافأة علي أ ساس نصف شهر عن كل سنة علي ألا تزيد عن أجر اثني عشر شهراً،مع توفير الشركة للعاملين بها وجبات غذائية ومساكن وملابس مع تشجيعها لممارسة الرياضة البدنية ومساعدة العمال في تعليم أبنائهم [٢]،ولم تكن هذه الشركة الوحيدة التي اهتمت بعمالها فكانت هناك أيضاً مدينة العمال بكفر الدوار ومنشآت شركة شل وغيرهم أيضاً [٣].

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة : ص٢٦؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص ص٣٦٨،٣٦٩ .

(٢) محافظ عابدين : محفظة رقم٤٩٠ ، وبتاريخ ١٤ يونيه عام ١٩٤٨.

(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ،ص٣٦٩.

٤- تراجع فرص العمل في المدن[١] :-

لم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالا من إخوانهم أهل الريف ، فبالرغم من زيادة فرص العمل أمام عمال الصناعة بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلي أو التابع للقوات البريطانية ، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربي ، التي اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بمتطلبات الحرب ، فكان انتعاشاً استثنائيا ارتبط بالظروف الاستثنائية التي أوجدتها الحرب [٢] وبعد انتهاء الحرب أغلق الكثير من المصانع الصغيرة واستغنت الجيوش الأجنبية عن كثير من العمال مما أدى إلى انتشار البطالة وقد قدر عدد العاطلين بنحو ١٠٠,٠٠٠ عامل ولم تقتصر البطالة علي العمال فقط فقد شملت المتعلمين أيضاً[٣].

ولتلافي هذه المشكلة وهي كثرة العاطلين قامت وزارة المالية بتقديم مذكرة إلى رئيس الديوان الملكي ، تقترح فيها مشروع لتوفير فرص عمل لأكبر عدد من العاطلين مع مراعاة الاقتصاد الكلى في مصروفات الميزانية وتضمن المشروع ما يأتي:-

أ - تخفيض فئات الأجور فيما يختص بالمستخدمين من عمال المياومة تخفيضاً يتمشي مع الحالة الاقتصادية الحاضرة وذلك علاوة على التخفيض الذي أجرى في السنة الماضية .

ب - وضع ترتيب لتشغيل العمال بالمياومة بحيث لا يزيد عمل كل منهم علي خمسة أيام في الأسبوع واستعمال الوفر الناتج من ذلك في زيادة عدد العمال.

---

[١] لقد أدى عدم وجود فرص عمل إلى قيام بعض المتعلمين من خريجي الهندسة ، أو الطب ومن المدرسين أيضاً بالعمل كمستخدمين ، أو عمال يومية مما أدى بوزارة المالية بإصدار منشور في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٢٧تمنع هذه الفئات من القيام بأعمال المستخدمين حتى لا يغض نوع وظائفهم أن يكونوا من الدخل في هيئة العمال بصفة عمال باليومين ، مما يدل علي عدم توافر فرص العمل . لمزيد من التفاصيل أنظر: محافظ عابدين ، محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٢١فبراير عام ١٩٢٩.أنظر أيضاً :
- Ministere des Finances Administration, Centrale , Caire , Le21 fèvrier 1929 , Circulaire No. 5- 1929 , Doss , Er.No.F.234-8/4 .

[٢] رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص٢٣ ؛ باتريك أوبريان : ص ص٣٤،٣٥ ؛ محمد صابر عرب : ص٨٢.

[٣] محمد نجيب : ص٦٦؛ أحمد صدقي الدجاني : ص٤٦،٤٧.

ج ـ تشديد المراقبة علي العطاءات الخاصة بالأعمال التي يعهد بها إلى المقاولين والتثبت من أن الائتمان تقل في سنة ١٩٣١ بنسب تتفق ونسبة انخفاض الأجور وبذلك تنتفع الميزانية بفرق الأجور [١].

وفي عام ١٩٤٦م أرسل أعضاء اللجنة الخاصة بحل مشكلة العمال العاطلين بالإسكندرية إلى الديوان الملكي [٢]، مذكرة تحتوى علي اقتراح لحل مشكلة البطالة وتناولت هذه المذكرة عدة نقاط وهي :-

أولاً :- أ- يتم جمع تبرعات باسم العمال العاطلين ويساعد في ذلك كل من وزارتي الشئون الاجتماعية ، والأوقاف بهبة مالية علي أن تصرف هذه الأموال مجتمعة إلى بلدية الإسكندرية التي تزيد عليها جزء من ماليتها للصرف علي المطاعم الشعبية الحالية وزيادة عدد المطاعم لإغاثة العمال العاطلين وعائلاتهم .

ب- تقوم اللجنة بطبع استمارات مبين فيها اسم العاطل وعملة وسنة وسكنه وعدد أفراد عائلته وتاريخ فصله من العمل ، وشهادة خلو الطرف ، وبعد أن تتحرى عن صحتها وتثبت لديها تختمها ، وترسلها إلى مكتب العمل الذي يعطى بموجبها بطاقة للعامل لأخذ طعامه وعائلته من أقرب مطعم إلى سكنه في وجبات اليوم الثلاث حتى يوجد له عمل .

ثانياً:- أ – وضع حد أدنى للأجور بحيث لا يقل عن خمسة وعشرين قرشا في المدن وخمسة عشر قرشاً في الريف يومياً لكل عامل مستجد في العمل يزيد سنة عن خمسة عشر عاماً.

ب- المطالبة بإيجاد أعمال جديدة تستوعب قدراً كافيا من العمال العاطلين ببعث المشروعات المهملة في ملفات الوزارات و مصالحها وخصوصاً مشروعات الخمس سنوات .

ثالثاً :- أ- جعل الوظيفة و الراتب حقاً مكتسباً لكل موظف و عامل في المصالح الأهلية ، فلا يجوز فصلة من عملة إلا بحكم قضائي نهائي يمس الشرف ولا يجوز إنزال مرتبه إلا للكساد، أو خسارة تنذر بالإفلاس بشهادة مندوبي الحكومة.

---

(١) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٢٢يونيو عام ١٩٣٢.

(٢) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٢٨ابريل عام ١٩٤٦.

ب- ضم علاوات الغلاء المعيشية الحالية وسائر المرتبات الإضافية التي يحصل عليها العمال الآن إلى مرتباتهم الأصلية وجعلها مرتباً أساسياً ثابتاً ، لدوام الانتعاش الفردي الذي يرتب عليه دوام الاستهلاك واستمرار نجاح الاقتصاد الوطني[1] .

وعند المقارنة بين الاقتراحين المقدمين من وزارة المالية وأعضاء اللجنة الخاصة بحل مشاكل العمال العاطلين يتضح أن وزارة المالية قدمت الحل لهذه المشكلة علي أساس تخفيض الأجور دون النظر ما إذا كان أجر العامل يكفي لمعيشته أم لا ومن خلال الفرق المتبقي من تخفيض الأجور يسمح بتعيين العاطلين دون العمل علي زيادة فرص العمل من خلال فتح مجال الاستثمارات المختلفة لتوفير فرص عمل للعاطلين كما تقدم في الاقتراح الثاني .

٥- النقابات العمالية:-

مع أن الطبقة العاملة في المجال الصناعي قد نشأت في وقت لاحق علي تلك العاملة في مجال الزراعة إلا أنها كانت أكثر تقدماً ونشاطاً في المجال النقابي [2] ،حيث بدأت نشاطها النقابي منذ نهاية القرن التاسع عشر [3].

وقد صاحب التقدم الصناعي في مصر بعد الحرب العالمية الأولي ازدياد الوعي العمالي بين العمال ، لكنه كان ضعيفاً بسبب جهل العمال وعزلتهم عن زملائهم في البلاد الأخرى إلا أنه أخذ ينمو ويزداد شيئاً فشيئاً وتمثل ذلك في تكوين نقابات كثيرة في فترة قصيرة ، وأرسلت مندوبين لاتحادها إلى مؤتمر نقابات العمال الدولي في **مدريد** سنة ١٩٣١م ، وكان من نتائج ذلك أن زار البلاد أحد الخبراء في شئون العمال بدعوى التحقق من أحوالهم ، وبعد دراسة دعا إلى ضرورة تكوين اتحاد عام يضم جميع

---

(١) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ٢٨ابريل عام ١٩٤٦.

(٢) " لم يهتم عمال الصناعة بإلغاء نظام الطوائف في عام ١٨٩٠م فلم يكن يوجد توافق بينهم وبين صاحب العمل الذي لا يفهم ظروفهم ، وبدأت تحس هذه الطبقة بضرورة تنظيم أنفسهم في نقابات تدافع عن مصالحهم فأنشئت سنة ١٨٩٩ أول نقابة في مصر وهى نقابة عمال الدخان ثم أنشئت في عام ١٩٠٨ نقابة عمال الترام ثم نقابة عمال الصناعات اليدوية ١٩٠٩م ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الأحكام العرفية وأغلقت هذه النقابات" المزيد من التفاصيل أنظر : حسن الساعاتي : التقدم العمالي والصناعي في مصر المعاصرة ، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن ، الإسكندرية ، ١٩٥٤،ص١٢٠.

(٣) أحمد زايد : ص٢٩٦.

النقابات ، والاعتراف بمطالب العمال بدلاً من إهمالهم ، وأخذهم بالشدة وقد أدى ذلك بالحكومة إلى استدعاء " **هارولدبتلر**" الذي قدم تقريره في عام ١٩٣٢م وتضمن توصيات لتحسين أحوال العمل والعمال حيث قال :" ومع أن النقابات بصفة عامة كانت معتدلة في مطالبها ولم تكشف شكواها عن عداء نحو أصحاب الأعمال فقد أدركت أنهم يعبرون عن رغبة في تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة إذ قد بدأ العمال بمصر يشعرون شعوراً عميقاً بأهمية هذا المطلب الأخير " (١).

وكانت توصيات هذا الخبير خير موجة للحكومة التي كانت منذ سنة ١٩٢٧م قد بدأت تهتم بالعمال، وبناء علي توصيات "**هارولدبتلر**" صدر في عام ١٩٣٣م قانونين **أحدهما :** خاص بتشغيل الأحداث وحمايتهم ، **والثاني** : خاص بتشغيل النساء ، فحرم تشغيل النساء والأحداث في الأعمال الخطرة كما حرم تشغيلهم ليلاً ، وكذلك حرم القانون تشغيل الأحداث دون الثانية عشرة في الصناعة وسمح لهم بالعمل في الأعمال الخفيفة التي تتناسب مع سنهم بحيث تؤهلهم لتعلم حرفة أو صنعة ، وفي عام ١٩٣٥ أصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم ساعات العمل في الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة ، وفي سنة ١٩٣٦م صدر قانون خاص بإصابات العمل ومسؤولية صاحب العمل وحده عنها ونص علي حق العامل في الحصول علي تعويض عند إصابته ، فضلاً عن مسئولية صاحب العمل عن العلاج الطبيعي وصرف نصف أجرة العامل أثناء العلاج(٢).

ثم صدر قانون تأمين العمال ضد إصابات العمل في سنة ١٩٤٢م لضمان عدم ضياع حقوق العمال ، وفي نفس العام أصدرت الحكومة قانون النقابات ؛ كنتيجة لوجود الحرب العالمية الثانية وخوف بريطانيا من حدوث الاضطرابات الداخلية، ولتهدئة الأمور سمحت للعمال بحق تكوين النقابات (٣) وقد أجاز القانون للعمال الذين يشتغلون في مهنة أو صناعة أو حرفة أن يكون لهم نقابات ترعى مصالحهم ، وتدافع عن حقوقهم وتعمل علي تحسين أحوالهم (٤) .

---

(١) حسن الساعاتي : ص ص١٢٠،١٢١ .

(٢) محمد صابر عرب : ص٩٧ ؛ حسن الساعاتي : ص ص١٢٣-١٢٤.

(3) Goldberg Ellis joy: The Social History of Labor in the Middle East, West view press, United Nation University on behalf of UNU/WIDER,1996,p,177.

(٤) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص٤٠؛ حسن الساعاتي : ص١٢٤.

ونظراً لتفاقم المسألة العمالية ولتهدئة الأمور اضطرت الحكومة لسن قانون عقد العمل الفردي عام ١٩٤٤م، وهو أول قانون في تاريخ العمل بمصر ، ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال بتحديد حقوق كل من العامل وصاحب العمل ، وواجبات كل منهما تجاه الآخر ، وقد قصد به أيضاً حماية العامل من تعسف صاحب العمل أو استبداده ، فكفل حماية الأجور من تحكم أصحاب الأعمال فيها أو دائني العمال ووضع شروط العقوبات التأديبية ، والجزاءات التي توقع علي العمال ، والوجوه التي تصرف فيها حصيلة الغرامات والأجازات السنوية والمرضية والرعاية الطبية [١].

وكان العمال المصريون محرومين من الرعاية الاجتماعية والصحية، ولم يلتزم صاحب العمل تجاه العمال بأي شيء وقد نشر بالأهرام مطالبة العمال بقانون للتأمين عليهم ضد العجز والمرض [٢] ولم يعترف بحق العمال في التفاوض الجماعي بصورة قانونية إلا في قانون النقابات الذي صدر في عام١٩٤٢م وقد نص قانون النقابات علي وجوب الحصول علي إذن رسمي من الوزارة بتأليف أية نقابة كما حظر القانون إنشاء اتحادات عامة للنقابات ، وفرض القانون علي النقابات أن تخطر السلطات بمواعيد اجتماعاتها و إضراباتها [٣].

وبالرغم من حصول العمال علي حق تكوين النقابات ولكن كان لهذه النقابات بعض العيوب منها لم يكن مسموحاً للعمال الزراعيين الحق في تكوين النقابات وذلك حرصاً علي مصالح كبار الملاك كما حرم علي وكلاء أصحاب الأعمال والممرضين ، وموظفي الحكومة العمل بالنقابات ، وحرم عليهم الاشتغال بالسياسة وحرم علي العمال القيام بالإضراب حيث ذكر القانون لا يجوز لهم الإضراب ، وإذا قرروا الإضراب وجب حل نقابتهم "[٤].

---

[١] باتريك أوبريان: ص ص٧٤،٧٥ ؛ حسن الساعاتي : ص ص١٢٤، ١٢٥ ؛ محمد السعيد إدريس : حزب الوفد والطبقة العاملة ١٩٢٤ـــ ١٩٥٢،ط١، مدبولي ، القاهرة ،١٩٨٩م ،ص ٣٦.

[٢] الأهرام : العدد ٢٣٨١٠، بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٢؛ محمد عبد الرحمن حسين : ص٣٠٤

[٣] باتريك أوبريان :ص٧٥.أنظر أيضاً: Goldberg Ellis joy: Op .Cit ,p,173.

[٤] رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، ص٢٧؛ عصمت سيف الدولة : الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار الميسرة، بيروت ١٩٧٧،ص٩٢؛ محمد صابر عرب : ص٩٩ .أنظر أيضاً:

The Political Economy of Contemporary Egypt, center for Contemporary of Arab studies, Georgetown University,1990,(Bianchi Robert: interest Groups and politics in Mubarak's Egypt ,p.213).

وكان الهدف من إنشاء النقابات أن تكون موطن الخلاص لهم من مشكلاتهم ، ولكنهم لم يحصلوا إلا علي القليل منها وكانوا يريدون زيادة الأجور وقد وضع الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٥٠م بـ ١٢,٥ قرشاً في اليوم حيث كانت الأسعار قد ارتفعت أكثر ٣٠٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، ولم يحصلوا من النقابات إلا على التأمين ضد إصابات العمل [١].

ومع أن الحكومة نادت برفع مستوى العمال وإنها سوف تصدر قانوناً للتأمين الاجتماعي الإلزامي ضد المرض ، والعجز ، والشيخوخة ، والوفاة ، يكفل مستقبل العمال ، و عائلاتهم ، وأنها استقدمت خبيرين من مكتب العمل الدولي لذلك ، إلا أنها لم تسفر عن شيء لتحسين أوضاع العمال ، وذلك لمعارضة غالبية رجال الصناعة لكل إصلاح يدخل علي التشريع الاجتماعي وخاصة العمالي[٢].

وبالرغم من أن الحكومة كفلت – و إلى حد ما – للعمال بعض الضمانات من حياة الفقر في المدن تفوق تلك الإجراءات الحكومية المماثلة للتخلص من الفقر في الريف فقد حرمت فئة الخدم من تكوين نقابات ، ولكن دافعت حكومة الوفد في البرلمان لكي تنضم هذه الفئة إلى النقابات ، ووافقت الحكومة علي ذلك مقترحه بعدم تداخل النقابة في العلاقة بين الخادم و مخدومه ، وبالتالي فقدت النقابة أهميتها بهذا الشرط لهذه الفئة [٣].

وبالرغم من أن النقابات العمالية كانت الأمل الوحيد أمام العمال ، والذي دافعوا عنه كثيراً ، وذلك للحصول علي حقوقهم ، وتكون سنداً لهم في وجه أصحاب الأعمال إلا أنها خضعت لشروط الحكومة التي كانت لصالح أصحاب الأعمال وقيدت النقابة بمجموعة من القوانين لتحد من قوة النقابة وأهميتها .

---

(١) إسماعيل صبري : ص٢١٨ .

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية، ص٣٦٩ ؛ وزارة الصناعة والتجارة : ص ٤٧

(٣) محمد صابر عرب : ص ص٩٨،٩٩ ؛ باتريك أوبريان : ص٧٤

رابعاً : تدني مستوى المعيشة :ـ

أدي سوء توزيع الثروات مع غياب السياسات الاجتماعية واستمرار الهبوط في متوسط الدخل القومي للفرد مع ارتفاع نفقات المعيشة إلى تدني مستوى المعيشة ، خاصة للطبقات الفقيرة ، فكان أكثر من ٩٠٪ من سكان الريف يعيشون دون خط الفقر(١) ، أما بالنسبة للعمال في المدن فعلي أثر الحرب العالمية الثانية وحاجة المصانع إليهم ازداد الطلب علي العمالة المصرية ، وبعد انتهاء الحرب أدى ذلك إلى تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى سوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية (٢).

وبالرغم من تضاؤل دخول غالبية أهل الريف إلا أن نفقات المعيشة كانت في ارتفاع مستمر ، خاصة في فترة الكساد العالمي وما بعدها وذلك بسبب تراجع الإنتاج مع زيادة نمو السكان (٣) فبلغت معدلات ارتفاع الأسعار في أواخر الحرب العالمية الثانية ثلاثة أضعافها قبل الحرب مباشرة ، بعد أن ارتفع مؤشر نفقات المعيشة من ١٠٠٪ في سنة ١٩٣٩/٣٨ إلى ٢٤٢ ٪ في ١٩٤٣/٤٢ ثم إلى ٢٩٣٪ في ١٩٤٥/٤٤(٤) حتى بلغت في الفترة من يناير ١٩٥٠م إلى نوفمبر ١٩٥١م حوالي ٣٢٧,٦٪ بالقياس إلى عام ١٩٣٩ ، وذلك نتيجة هبوط الإنتاج الزراعي مما أدي إلى معاناة الغالبية العظمى من الشعب المصري (٥).

وقد أشارت مصلحة الإحصاء في عام ١٩٤٢م إلى أن ما يلزم الأسرة الريفية المكونة من خمسة أفراد كانت تحتاج علي أساس نفقات المعيشة إلى مساحة من

---

(١) رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص٢٣ ؛ إسماعيل محمد زين الدين : ص ١١٨ ؛ عبد العزيز عزت : ثورة التحرير في الإصلاح الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٢٤.

(٢) أحمد الشربيني : بريطانيا والمسألة الاجتماعية ، ص٣٠٠.

(3) Lapidus Lra. M : Op .Cit, P.625.

(٤) أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ،ص ص٢٦٩،٢٧٠.

(٥) الأهرام : العدد ٢٣٨٠٤ بتاريخ يناير عام ١٩٥٢.

الأراضي الزراعية تتراوح ما بين ثلاثة أفدنه وستة أفدنه لتعيش فوق خط الفقر[١]،أو تحتاج لمبلغ أربعه وعشرين جنيهاً في العام [٢].

وكان متوسط ملكية ٧٦٪ من صغار الملاك الزراعيين وعددهم ١,٧٩٢,٠٠٠ مالكاً في سنة ١٩٤٢م لا يبلغ الفدان هذا علاوة علي وجود ما يقرب من مليون معدم بالريف يعتمدون علي قوة عملهم ، وهم يشكلون مع من لم تبلغ ملكياتهم الفدان من صغار الملاك أكثر من ٩٠٪ من جملة سكان الريف[٣].

وبالرغم من زيادة حدة الفوارق الطبقية في المجتمع المصري ، وتدنى مستوى المعيشة لمعظم سكان البلاد إلا أنهم افتقروا إلي وجود سياسة أو حكومة تضع في اعتبارها النهوض بأحوال الفلاحين[٤].

وقد أدت السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين خاصة الطبقات الفقيرة [٥] ؛ مما أدي إلي تدني مستوى المعيشة للسواد الأعظم من الشعب المصري بسبب انخفاض الدخل ، مع ارتفاع نفقات المعيشة والذي نتج عنه تفاقم الكثير من المشاكل الاجتماعية التي كان الشعب المصري يعانى منها ; فلقد أدى تدنى مستوى المعيشة إلى ظهور أمراض كثيرة منها: سوء التغذية مع انتشار الكثير من الأمراض الطفيلية والوبائية كالبلهارسيا والانكلستوما والملاريا بالإضافة إلى البلاجرا والرمد الحبيبي والتي كانت تفتك بالفلاح وتفقده قواه الجسمانية والقدرة علي العمل ، وكان الفلاحون يعيشون في

---

[١] أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ،ص ص٢٦٩؛ رءوف عباس : جماعة النهضة ، ص٢٣.

[٢] إسماعيل محمد زين الدين : ص١١٨.

[٣] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص٢٦٩.

[٤] محمد صابر عرب : ص ص٨٤،٨٥.

[٥] رءوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص٢٢؛ انظر أيضاً :

The Political Economy of Contemporary Egypt, Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University, 1990.
(Issawi Charles : Economic Evolution sinc 1800, P.183) ; Radwan Samir: Capital Formation in Egypt Industry , Agriculture 1982 – 1967 , The Middle East Center, Oxford , London , 1974 , P.134.

بيوت أشبه بالقبور ويلبسون ملابس بالية وقد يموت هؤلاء من المرض دون أن يحضر إليهم الطبيب مع انتشار الأمية الصارخة[١] .

وبالرغم من وجود كل هذه المشاكل داخل الريف المصري إلا أنه عندما يتم تناولها داخل البرلمان تتم معارضة أي مشروع من المفترض أن يصلح القرية المصرية وأحوال الفلاحين حيث يقوم كبار الملاك والرأسمالية بمعارضته .

وقد اجتاحت البلاد موجة من الغلاء والارتفاع الشديد في الأسعار خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، وما بعدها مما تنتج عنه تدهور أحوال الطبقات الفقيرة بسبب ارتفاع ثمن الخبز وللحد من هذه المشكلة قامت الحكومة بشراء القمح ، وتوريده إلي المطاحن بسعر منخفض عن سعر شرائه ولكن كان أصحاب المطاحن يقومون بسرقة القمح قبل طحنه ، ولذا اقتراح أحد أعضاء البرلمان تخصيص أحد المطاحن للتأكد من طحنه للغلال ، وذلك لضمان توفير الخبز للشعب بنفس سعره [٢] .

وكانت الوزارة تبيع القمح إلى المطاحن بأسعار آدني من تلك التي تدفعها في شراء القمح فتقدم بذلك المعونة المالية اللازمة لتأمين رغيف الخبز بسعر رخيص وبينما عجزت سياسات أيام الحرب والأيام التي تلتها عن التأثير كثيراً علي تكاليف الحياة للطبقات العاملة في المدن [٣] ، وبالتالي يعد تدخل الحكومة للحد من الغلاء لم يتم بالشكل المطلوب ولكن تمثل في مجرد فرض القوانين دون تنفيذها .

وكان من نتائج تدني مستوى المعيشة أن انتشرت حالة التسول في أنحاء البلاد حيث لجأ الكثيرون إلى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة ، والأرجل المبتورة ، كنتيجة للغلاء المستمر في وسائل الحياة اليومية ، وعدم الربط بين هذا الارتفاع والأجور مما أدى إلى ترك العمل ، وتفضيل حياة التسول مع انتشار الفقر والبطالة بين الخريجين والعمال في المدن وصغار الملاك والمعدمين في الريف [٤] .

---

[١] الحقائق : العدد ٦١٣ بتاريخ ٥أغسطس عام ١٩٣٤؛ إسماعيل محمد زين الدين : ص ص١٢٠، ١٢١.

[٢] مجلس النواب : الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ٤ يوليو ٩٤٧ ، ص ص٢٣٨٠-٢٣٨٢ ، ص ص٢٤٠٣- ٢٤٠٤ .

[٣] باتريك أوبريان : ص ص٧٣،٧٤ .

[٤] أحمد الشربيني : بريطانيا والمسألة الاجتماعية ، ص٣٠٠؛ محمد صابر عرب : ص٨٨.

وبالرغم من تناول البرلمان لموضوع الحد من الفقر والجهل والمرض[١] ووضع بعض المشاريع للتخلص من هذه الأوضاع السيئة ، إلا أن دور الحكومة تمثل في التخفيف عن الطبقات الفقيرة في وضع نظام لتحديد الأسعار وتأمين المساعدات المالية والتي لم تسفر عن شيء علاوة عن إنشاء الحكومة وزارة جديدة هي وزارة الشئون الاجتماعية في عام ١٩٣٩م[٢] وذلك لإصلاح شئون الطبقات الفقيرة وتقديم الدعم اللازم لها إلا أن ذلك لم يعمل علي تحسين أحوالهم بل زادتها المشكلات الاجتماعية الخطيرة والتي عانى منها السواد الأعظم من الشعب المصري من تدنى في مستوى المعيشة وما نجم عنها من سوء الحالة الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة، مع انتشار الأمية والفقر.

---

[١] مجلس النواب : الجلسة الثانية والثلاثون ، ١٠ يونيه ١٩٤٧ ، ص٢٥٢٩ .

[٢] وزارة الصناعة والتجارة : ص٤٥ .

أهم الجهود التي بذلت لحل المسألة الاجتماعية:-

تفاقمت المسألة الاجتماعية داخل المجتمع المصري سواء في الريف أو في المدينة وكل ذلك يرجع إلى سوء توزيع الثروة داخل البلاد ففئة قليلة العدد تملك كل شيء وجود السواد الأعظم من الشعب لا يحلم إلا بعشاء الليلة وخبز الغد ، ونتيجة لذلك فقد وجدت بعض الاقتراحات التي نادت بالإصلاح ومساعدة الطبقات الفقيرة كما يأتي:

١- حزب الوفد :-

أظهر حزب الوفد[1] رغبته في الإصلاح الزراعي منذ عام ١٩٢٤م حينما قرر مجلس النواب بيع اكبر مساحة من أراضى الحكومة إلى صغار الفلاحين ، ثم في عام ١٩٣٥م نادوا باستصلاح الأراضي وتوزيعها علي الفلاحين دون المساس بالملكيات الزراعية الكبيرة[٢].

واقترحت حكومة الوفد لحل الأزمة العمل علي خفض نفقات المعيشة وتحسين الدخول ووضع قوانين للتأمين الاجتماعي ، وإصابات العمل ، والتعويض عن أمراض المهنة ، وعقود العمل المشترك والجماعي هذا بجانب التوسع في التعليم المجاني وجعل التعليم الثانوي مجانياً ، وإنشاء جامعتان أحدهما بأسيوط والأخرى بالقاهرة [٣].

كما أقرت الحكومة الوفدية في ٢٠ فبراير ١٩٥٠م مضاعفة نفقات المعيشة لكل موظفي الحكومة بالمؤسسة الصناعية ، والتجارية في الوقت الذي اتجهت إلى تحسين مستويات سكن الريف وزيادة المراكز الاجتماعية ،والعمل بمشروع طويل المدى لإمداد القرى بمياه الشرب وتحسين وسائل الري والصرف لزيادة مساحة الأراضي الزراعية

---

[١] حزب الوفد :اختلف المؤرخون حول تحديد السنة التي بدأ فيها الحزب ،فمنهم من ذهب إلى أن الوفد لم يتحول إلى حزب إلا عقب صدور دستور ١٩٢٣م ،وذهب آخرون إلى أنه لم يصبح حزباً إلا في سنة ١٩٢٤م،بعد أن وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية في ٢٦ إبريل عام ١٩٢٤ .أما رجال علم السياسة فقد ذهبوا إلى أن الوفد كان حزبا سياسيا من الناحية الواقعية منذ نشأته في عام ١٩١٨م بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتكوين وفد مصر الذي تفاوض مع المندوب السامي البريطاني من أجل السفر إلي باريس ؛لعرض قضية مصر والاستقلال على مؤتمر الصلح (بفرساي) وأنه لم يتحول إلى حزب من الناحية الرسمية إلا في عام ١٩٢٤م) لمزيد من التفاصيل أنظر : أحمد الشربيني :تكوين الأحزاب ، دراسة بكتاب دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٧.

[٢] أحمد زايد : ص٤٠٨ ؛ إسماعيل محمد زين الدين : ص١٢١ .

[٣] أحمد الشربيني : بريطانيا والمسألة الاجتماعية ،ص ص٣١٠،٣١١ .

مع إقرار قوانين سريعة للتأمين الاجتماعي أما بالنسبة لموقف حكومة الوفد من الضرائب التصاعدية فقد اكتفت بموافقة البرلمان علي فرض ضريبة إضافية علي الملكيات الكبيرة في محافظتي قنا ، وأسوان أثناء انتشار وباء الملاريا تحت ضغط ظروف محلية [١]، ولم تكن محاولة مرسومة للحد من الملكيات الكبيرة وبالرغم من تصريح مصطفي النحاس بأن السبب في تلك الأزمات هو وجود الملكيات الكبيرة [٢] .

بل رفضوا أي محاولة لإعادة توزيع الملكيات الزراعية كما قال وزير الشئون الاجتماعية :" لا أستطيع أن أتصور أننا في حاجة إلى اعتبار الوضع القائم تقسيماً غير سليم لملكية الأراضي فما زال هناك ملايين الأفدنة في مصر لا ينقصها غير الاستصلاح لتصبح صالحة للزراعة " [٣].

ولما كانت هذه الحلول تعد حلولاً تقليدية بعدت عن السبب الجوهري لهذه الأزمة وهو سوء توزيع الثروة بين فئات المجتمع ، فبدلاً من تخفيف الأزمة زاد تفاقمها وذلك نتيجة زيادة علاوة نفقات المعيشة لموظفي الحكومة ، مما أدى إلى رفع الأسعار لدرجة فاقت نسبة العلاوة، وذلك لشدة الطلب على السلع الضرورية، مع عدم توافرها بالإضافة إلى تدخل المحسوبية في توزيع الأراضي علي الفلاحين وإيثار الأقارب وأصحاب النفوذ، بالإضافة لعدم توافر المساحة الزراعية التي تتناسب مع تصريحات الوفديين في الإصلاح وبالتالي لم يختلف اقتراح حكومة الوفد لحل الأزمة عن كونه مسكناً أكثر منه حلاً جذرياً .

٢ـ حزب الفلاح [٤]:ـ

وقد تضمن برنامجه الصادر في ديسمبر ١٩٣٨م مجموعة من الحلول ومنها محاربة الأمية بين الفلاحين والنهوض بمستواهم الاجتماعي وتنظيم مساكن الفلاحين ،

---

[١] جابريل باير: ص١٧٢ .

[٢] أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي (دراسة في مشروع محمد خطاب) ، ص٢٧١.

[٣] جابريل باير: ص١٧٢.

[٤] "حزب الفلاح : تأسس في أواخر الثلاثينات وبالتحديد في عام ١٩٣٨م وعلى يد مجموعة من البرجوازية الصغيرة وكان الهدف من تأسيسه هو العمل على تكوين رأى عام ريفي بالبرلمان والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم ، وقد عرف الحزب عند تأسيسه باسم حزب الفلاح الاجتماعي والاقتصادي ، ثم غير الاسم في عام ١٩٤٥م ليصبح حزب الفلاح الاشتراكي ". (أحمد الشربيني : تكوين الأحزاب ، ص١٠) .

وتوفير مياه الشرب الصحية لهم ، والقضاء علي الأمراض المنتشرة بينهم وذلك بنشر الوعي الصحي ، وتعميم المستشفيات القروية بالإضافة إلى محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين وذلك بتحديد قوانين الإيجار والأجور بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ولا يتعارض مع مصلحة المالك ، وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم في نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم ، وبين أصحاب الأملاك وتعميم وسائل التأمين الاجتماعي بينهم ، مع حماية الملكيات الصغيرة ، وتوسيع نظام التسليف الزراعي ، وتثبيت إجراءاته ، وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى ، واستغلال الأراضي البور وتوزيعها علي الفلاحين [١].

وعلي الرغم من أن هذا الحزب من المفترض أنه يتصدى للمسألة الاجتماعية بحكم أهدافه ، وأنه من أوائل الهيئات التي تصدت لرعاية الفلاحين ، وحل مشاكلهم إلا أنه لم يتناول السبب الجوهري للمسألة الاجتماعية وهو سوء توزيع الملكيات الزراعية ، فلم يتعرض برنامجه لمعالجة سوء توزيع الملكية الزراعية .

٣ـ الحزب الاشتراكي المصري [٢]:ـ

وقد نادي هذا الحزب بالقضاء علي التفرقة بين الطبقات في الحقوق الطبيعية ، وإنشاء مجتمع اقتصادي يقوم علي المبادئ الاشتراكية وبالعمل علي التوزيع العادل للثروات طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية ، واعتبار التعليم مشروعاً لجميع أفراد الأمة ، والعمل علي تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت ،والمعاشات في حالة العجز عن العمل والبطالة ، والعمل علي تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة [٣] .

---

[١] رءوف عباس : جماعة النهضة القومية، ص ص٣٥،٣٦ ؛ الطريق إلى الثورة ، ص ص٢٧،٢٨ ؛ حلمي أحمد شلبي : ص ص٢٦،٢٧ ؛ محمد السعيد إدريس : ثورة يوليو لماذا قامت ، مقال منشور في موسوعة الأهرام ، ٥٠ سنة ثورة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٠ .

[٢] "الحزب الاشتراكي المصري : تأسس الحزب في عام ١٩٢٠م على يد مجموعة من الأجانب للدفاع عن قضايا العمال ، وتم تغيير اسم الحزب في عام ١٩٢٢م ليصبح الحزب الشيوعي المصري وأصبح برنامجه أكثر تطرفاً وبعد أقل من عام استطاع الحزب أن يقيم علاقات مع أكثر من عشرين نقابة عمالية راح يحرك العمال من خلالها لتغيير النظام الاجتماعي مما أدى إلى اصطدامه بوزارة الشعب برئاسة سعد زغلول فتمت تصفية الحزب على يديه"لمزيد من التفاصيل أنظر . أحمد الشربيني: تكوين الأحزاب ، ص١٠.

[٣] رءوف عباس : جماعة النهضة القومية، ص ص٣٢،٣٣ ؛ الطريق إلى الثورة ، ص ص٢٦،٢٧.

و قدم هذا البرنامج أول فكر مصري لحل المسألة الاجتماعية ، ولكنه لم يوضح الوسيلة التي تحقق هذه الأهداف وأنه سوف يتم توزيع الثروات طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية ، أما باقي أهدافه فلم يوضح الطريقة التي سيتم بها تحقيق الثروة الطبيعية ومصائر الإنتاج للأمة ، فهل سيتم ذلك بطريق إلغاء الملكية أو التأميم أو تحديد الملكية أو غيرها[١] ، وبذلك كان الإغراق في التعميم مثاراً للإبهام ، ولكن البرنامج قدم أول فكر مصري لحل المسألة الاجتماعية وأنه يتسم بالروح التقدمية.

٤- *مصر الفتاة* [٢] :-

وقد تناول برنامجه الصادر عام ١٩٣٣م تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بالفلاح والعمل علي محو أميته، وتقديم الخدمات الصحية له، وإقامة مساكن صحية مزودة بمياه شرب نقية، وكهرباء، وتنظيم التأمين الاجتماعي لكل فرد من أفراد الأمة، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد[٣] ، وبذلك أغفل الحزب جوهر المسألة الاجتماعية وهو سوء توزيع الثروات.

٥- *حزب العمال المصري* [٤]:-

وجاءت المساهمة الثانية في تقديم الحلول لجوانب من المسألة الاجتماعية علي يد حزب العمال المصري وقد صدر برنامجه في سبتمبر عام١٩٣١م ، ونص علي استصدار تشريع للعمال علي أحدث المبادئ العصرية بوضع قانون يكفل حرية تأليف النقابات ، والاعتراف بها وتحسين أجور العمال ، وتحديد ساعات العمل ، ومجانية العلاج ، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة بالإضافة إلى العمل علي

---

[١] رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، ص٣٣ .

[٢] مصر الفتاه : تأسست على يد أحمد حسين وهدفت إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين لجذب الشعب إليها والعمل على نشر مبادئ الحزب إلى مختلف الأوساط ، وبالتالي اهتمت بالقرية المصرية والشئون الصحية ومكافحة الأمية " لمزيد من التفاصيل أنظر " أحمد الشربيني : تكوين الأحزاب ، ص ١٧ .

[٣] محمد السعيد إدريس : ص٥٠ ؛ رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، ص٣٥ ؛ الطريق إلى الثورة ، ص٢٧.

[٤] "حزب العمال المصري : تأسس في سبتمبر عام ١٩٣١م على يد الأمير عباس حليم ، وكان الهدف منه خلق ثقل سياسي يستند إليه في تحقيق أطماعه السياسية وحينما تحققت هذه الأطماع توقف نشاط الحزب بعد ستة أسابيع من تأسيسه ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية عاود عباس حليم استئناف نشاط الحزب و سيطر كبار الموظفين والإقطاعيين على الحزب دون العمال مما أدى إلى قيام العمال بتكوين مجلس إدارة من العمال وتغيير اسم الحزب إلى حزب العمال الاشتراكي ليميزوا أنفسهم عن مجموعة عباس حليم" . ولمزيد من التفاصيل أنظر. أحمد الشربيني : تكوين الأحزاب ، ص ١٠ .

جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً لجميع المصريين من الجنسين، وزيادة نسبة المجانية في التعليم الثانوي والعالي لأبناء الطبقة العاملة وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال ، وتشجيع الحركة التعاونية [١] ومن الملاحظ أن حزب العمال نظر إلى المسألة الاجتماعية من خلال عمال الصناعة ، وأغفل عمال الزراعة، وكذلك لم يهتم بجوهر المسألة الاجتماعية المتمثل في سوء توزيع الثروات .

ومن خلال هذا العرض لأهم مقترحات الأحزاب بشأن تقديم الحلول المختلفة للمسألة الاجتماعية ، فإن برامجها جاءت كلها من منظور إصلاحي قاصر مع المحافظة علي العلاقات الاجتماعية القائمة أو تعديلها في نفس الإطار القائم ويرجع ذلك إلى أن كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال كانوا يسيطرون عليها وبالتالي نادت الأحزاب جميعها بفرض الضرائب التصاعدية دون المساس بالملكيات الزراعية وإعادة توزيعها .

وكثيراً ما نادي بعض المثقفين من أهل الرأي بإجراء توزيع عادل للملكية الزراعية وتحديد حد أقصي لها ،وقد نادي البعض منهم بالإصلاح خوفاً من تركز الملكية في يد فئة قليلة من الملاك دون وجود طبقة من صغار الزراع مما يؤدى إلى حدوث صراع طبقي ،ومنهم من نادي بضرورة حل المسألة الاجتماعية لإحساسهم الوطني تجاه الفئات العريضة من الفلاحين والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج متمثلة في الأرض، وضرورة نقل جزء من هذه الملكية إلى الفلاحين[٢] .

وقد تضمنت مشروعات الإصلاح التي قدمتها البرجوازية في إعادة توزيع أراضي الحكومة علي صغار الفلاحين ، أو فرض ضرائب تصاعدية دون النظر إلى الملكيات الكبيرة ، وتركها كما هي وإنما محاولة الإصلاح من خلال استصلاح الأراضي البور [٣].

فقد تناول مشروع حافظ عفيفي المسألة الاجتماعية من خلال الاهتمام برفع مستوى المعيشة وذلك باستثمار جميع موارد البلاد الزراعية والصناعية عن طريق زيادة الإنتاج ، وتحسين نوعه مع توفير العناية الصحية ، ومحاربة الأمراض ، واعتبار

---

[١] رؤوف عباس : جماعة النهضة القومية ، ص٣٤ ؛ الطريق إلى الثورة، ص٢٧.

[٢] محمد رشدي: ص٢٨١؛ حلمي أحمد شلبي : ص ص٢٥،٢٦ ؛ سيد مرعي : أوراق سياسة من القرية إلى الإصلاح الاجتماعي ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،ص١١٨؛ أحمد زايد ص ص٤٠٧،٤٠٨.

[٣] أحمد زايد : ص ٤٠٩.

هذا أول الواجبات الوطنية ، أما من حيث التعليم : فهو أول واجبات الحكومة وأن تتعاون جميع الأحزاب علي حل المسألة الاجتماعية لأن تنفيذ هذه السياسة يحتاج إلى وقت طويل ولا بد من تعاون الجميع [١] دون النظر إلى الملكيات الكبيرة .

وقد اتجهت عناصر أخرى إلى الاقتراب من جوهر المسألة الاجتماعية عندما ربطت بين أزمة الريف المصري وسوء توزيع الثروة الزراعية لا سيما بعد أن أعلن "علي شمس باشا" في خطبته بمجلس النواب في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩م : " أن علل المجتمع المصري ماهية إلا أعراض لعلة واحدة ... وهي انخفاض مستوي المعيشة انخفضاً نراه بالأخص بين سكان الريف متمثلاً في مسكنهم ، ومشربهم ، ومأكلهم ظاهرا علي وجوههم الشاحبة ، وأجسامهم الهزيلة التي أصبحت لا تقوى علي مقاومة الأمراض بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية " [٢] ولذا حتم أن يكون بيع الأملاك الأميرية لصغار الفلاحين دون غيرهم ، وأن تيسر لهم الاعتمادات المطلوبة ، وتخفف عنهم الضرائب [٣] وذلك حتى لا تلجأ الحكومة إلى نزع الملكية ، وذلك للتخفيف من حدة التناقضات بين الأغنياء والفقراء .

وقد أعلن ذلك في خطبته بمجلس النواب في نوفمبر ١٩٣٩ أن بإمكان الحكومة أن تجعل الملكية الزراعية " أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية وذلك بتشجيع الملكيات الصغيرة حتى لا تلجأ يوما إلي نزع ملكية الأملاك الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك"[٤] وقام بتحذير كبار الملاك من زيادة تركز الملكية الزراعية ففي مجلس النواب ذكر أنه: " لا يسع الباحث في أسباب انحطاط مستوى المعيشة أن يغفل النظر في ظاهره لها أثرها، وهى سوء توزيع الثروة الزراعية "[٥].

ثم تناول مشروع محمد خطاب للقضية نفسها عندما عرض في أوائل عام ١٩٤٤م وكان هذا المشروع نتيجة للتفاوت الكبير بين طبقات الشعب المصري والخلل الواضح في توزيع الملكية الزراعية ، وبالتالي توزيع الثروة ، وما ترتب عليها من

---

[١] حلمي أحمد شلبي : ص ص٢٤،٢٥ .

[٢] أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، ص ص٢٧٠،٢٧١ .

[٣] جابريل باير : ص١٦٩ .

[٤] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص٢٧١.

[٥] عبد العظيم رمضان : أوراق في تاريخ مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٩٩ .

مشاكل اجتماعية خطيرة ، ومن هنا قدم النائب محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ [١] مشروع يعد أول محاولة للإصلاح الاجتماعي في مصر من خلال البرلمان الذي كان يسيطر عليه كبار الملاك ممن رأوا في كل محاولات الإصلاح الاجتماعي التي تقترب من الملكية الزراعية تهديداً لمصالحهم المختلفة ، ويزيد من أهمية المشروع أنه في وقت تفاقمت فيه المسألة الاجتماعية [٢].

ونادي محمد خطاب في مشروعه بتحديد الملكية الزراعية بحد أقصي ٥٠ فداناً إلا ما يؤول لأصحابها بالإرث ، وعد كل عقد يؤدي إلى غير ذلك باطلاً ، ولا يقبل تسجيله ،ومع تجميد الملكيات الكبيرة عند الحد الذي بلغته ، وترك عامل الزمن يلعب دوره في تجزئتها تدريجياً من خلال العمل بنظام الإرث ، وكذلك إقدام كبار الملاك علي بيع مساحات من أراضيهم عندما يدركون جدوى الاستثمارات غير الزراعية، ونص أيضاً المشروع علي عدم جواز وقف أكثر من خمسين فداناً علي الفرد الواحد ما لم يكن وارثاً، أما إذا كان وارثاً فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه من حصته الشرعية أو خمسين فدانا أيهما أكثر وذلك للحد من تنامي الوقف الأهلي للأراضي الزراعية [٣].

وقد جاء مشروع محمد خطاب نتيجة وعي و أدراك بأبعاد أزمة مصر الاجتماعية و إحساسه بالطبقات الفقيرة فقد ذكر: " يكدس الأغنياء الثروة بينما ينزوى الفقراء في قاع الفقر مما ضاعف هذه التفرقة الطبقية" [٤].

وقد قوبل المشروع بمعارضة شديدة داخل البرلمان ، خاصة من كبار الملاك علي الرغم من موافقة لجنة الشئون الاجتماعية في مجلس الشيوخ علي المشروع مع تعديل الحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان[٥]، وقد اتخذت وسائل عديدة لذلك ومنها أن الحزب السعدي الذي كان ينتمي إليه محمد خطاب رفض عرض المشروع مما أدي إلي استقالته من الحزب السعدي ، وقد عارضه أيضا مجلس الشيوخ والحكومة والأحزاب علاوة علي معارضة وزارة النقراشي له مبرره موقفها بأن الأهداف التي

---

(١) محمد صابر عرب : ص ص٧٧،٧٨ .

(٢) أحمد الشربيني : فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، ص٢٦٣ .

(٣) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص٢٧٢ ؛ سيد مرعي : أوراق سياسية، ج١ ، ص١٠٣ ؛ محمد دويدار: ص٣٢٤ .

(٤) جابريل باير: ص١٦٧.

(٥) محمد دويدار : ص٣٢٤ .

يسعي المشروع إلي تحقيقها يمكن أن تتحقق بالطرق التدريجية وبوسائل أخري كفرض ضرائب تصاعدية [1]، وتم رفض المشروع نهائياً في عام ١٩٤٧م،ونظراً لتحمس محمد خطاب لهذا المشروع فقد رفض النقراشي إعادة تعينه وتدخلت الحكومة وأسقطته في انتخابات مجلس النواب التي رشح إليها عن دائرة عابدين حتى لا يتمكن من إثارة مشروعه ثانية تحت قبة البرلمان[2].

ثم جاءت جماعة النهضة القومية [3] بمشروع أخر بعد ظهور مشروع محمد خطاب وهو مشروع مريت غالي[4]، وتناول المشروع رفع مستوى الفلاح بنشر الملكية ، والمحافظة عليها ، وتقييد الملكية الكبيرة بحد أقصي مائة فدان وتنظيم الإيجارات الزراعية ، ودعم الحركة التعاونية في الإنتاج والاستهلاك وحماية العمل الزراعي ، والصناعي بالتوسع في تشريعات التأمين الاجتماعي ، وتحديد أجور تكفل للعمال حياه معقولة،وذلك كله بغرض إقامة توازن اجتماعي يحقق قدرا من الاستقرار الاجتماعي[5].

وكان رد فعل البرلمان المصري التصدي لكل دعوات الإصلاح الاجتماعي التي تطالب بتحديد الملكية الزراعية ، وذلك نظراً لسيطرة كبار الملاك علي البرلمان نفسه لذا جاءت كل القرارات في صالحهم دون النظر إلى مصلحة السواد الأعظم من الطبقات الفقيرة الذين يعيشون في ظل ظروف اقتصادية قاسية .

وكان نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية بالبلاد وخوف بريطانيا علي مصالحها أن قامت هي الأخرى بمشروع إصلاحي ، وهو ما قام به المستر " جونسون" وخاصة بعد

---

(١) أحمد زايد : ص ص٤١٠، ٤١١ ؛ عبد العظيم رمضان : ص ص٣٠، ٣١ .

(٢) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٢٧ ؛ فكرة الإصلاح الزراعي دراسة في مشروع محمد خطاب ، ص ص٢٧١ ، ٢٨٩ ؛ محمد دويدار : ص٣٢٤ .

(٣) "جماعة النهضة القومية : نشأت هذه الجماعة عيشة قيام الحرب العالمية الثانية وكانت تهدف إلي برنامج إصلاحي داخل البلاد وقدمت هذا البرنامج في ٨ يوليو ١٩٤٤ أما خلال الفترة من (١٩٣٩ –١٩٤٤) كانت تعقد لقاءات غير منتظمة إلي أن توصلوا إلي برنامجهم وهو الدراسات الاجتماعية ، وتم تسجيل جلستهم ابتداء من اكتوبر١٩٤٤".لمزيد من التفاصيل أنظر: رءوف عباس :جماعة النهضة القومية ، ص ص ٩٦-٩٩.

(٤) "مريت غالي : هو عضو مجلس النواب وأحد رجال الأعمال وكبار الملاك وأهتم بقضايا الطبقة الفقيرة ".لمزيد من التفاصيل أنظر رؤوف عباس: جماعة النهضة القومية ، ص ص٤٢، ٤٣.

(٥) رؤوف عباس : الطريق إلي الثورة ، ص٢٨ ؛ جماعة النهضة القومية ،ص ص ٩٦، ٩٧؛ محمد دويدار : ص٣٢٤.

الحرب العالمية الثانية ، وتناول المشروع المطالبة بتحديد الملكية الزراعية ومصادرة ما يزيد عن الحد الأقصى للاستفادة منه مع ما يستصلح من أراضي بور في زيادة الملكيات الصغرى ، وتوطين ملايين الأسر المعدمة ، وشبه المعدمة ، في مساحات تمكنهم من العيش عند حد الكفاف .

وأهتم المشروع أيضا بالحفاظ علي الملكيات الزراعية الصغيرة من التفتت ، وذلك لضمان حياه متواضعة لكل أسرة تحت أية ظروف بما فيها حق الإرث الشرعي كما يمنع كبار الملاك من امتلاك أراضي جديدة فوق الحد الأقصى للملكية الذي يتم تقريره [1] .

وفيما عدا تلك المحاولة التي تمت علي يد الاحتلال البريطاني لم يوجد اهتمام من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعية تهدف إلي تخفيف أعباء الحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة في المجتمع وبالتالي التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية وكان اهتمام الحكومة دائماً لصالح الأغنياء فقط دون غيرهم .

أما بالنسبة للملك فقد اقتصر دوره تجاه تلك الأزمة علي توزيع بعض الأموال علي بعض الفلاحين أو العمال في بعض الأوقات وكان الغرض من ذلك هو جذب الشعب في صفه ضد النحاس باشا[2] وليس الغرض منها تقديم حل للمسألة الاجتماعية.

وقد ظلت الأوضاع الاجتماعية تزداد سوء يوماً بعد يوم إلي أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لتضع حداً للظلم الاجتماعي الفادح الذي عاشه الفلاح والعامل وتخليصهم من حياة الفقر، والذل، وتدني مستوي المعيشة دون خط الفقر، علاوة علي الجهل والمرض.

---

(١) أحمد الشربيني : بريطانيا والمسألة الاجتماعية ، ٣٠٦ ؛ رءوف عباس : الطريق إلي الثورة ، ص ص٢٤.

(٢) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢ ، ط١، مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص١٤٠،١٥٢،١٥٣.أنظر أيضا:

lapidus. M: Op.Cit,p624.

الفصل الثاني

نظام ثورة يوليو والمسألة الاجتماعية المصرية

الفصل الثاني

نظام ثورة يوليو والمسألة الاجتماعية المصرية

أولاً: مدى وعى رجال الثورة بأبعاد المسألة الاجتماعية وخطورتها .

ثانياً: أولويات العمل في المرحلة الأولي ومكانة المسألة الاجتماعية .

أ ـ الثورة والريف

- رأي الأحزاب في قانون الإصلاح الزراعي.
- أهداف قانون الإصلاح الزراعي
- إصدار قانون الإصلاح الزراعي
- موقف الفلاحين من قانون الإصلاح الزراعي
- موقف كبار الملاك من قانون الإصلاح الزراعي
- أهم الانتقادات التي وجهت إلى قانون الإصلاح الزراعي

ب ـ الثورة والعمال

- قانون عقد العمل الفردي
- قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل
- القانون الخاص بنقابات العمال

نظام ثورة يوليو والمسألة الاجتماعية المصرية

أولاً: مدى وعي رجال الثورة بأبعاد المسألة الاجتماعية وخطورتها :-

قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية في البلاد .... وخاصة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وقد شعر رجال الثورة [١] بمدى الظلم الاجتماعي الواقع علي غالبية الشعب المصري ، ويتضح ذلك من خلال وصف الرئيس "محمد نجيب"[٢] لأحوال البلاد عند قيام الثورة فيقول : " إنجليز يحتلونا وفساد لا يزال يمد جذوره في التربة المصرية ، إقطاع يمص دماء الفلاحين ، فقر يشمل أكثر من نصف السكان ، جهل لم ينج منه سوى ١٥٪ فقط من المصريين ، ظلم اجتماعي لا حد له ولا ضمير ومتاعب اقتصادية واجتماعية لا حصر لها كانت الأمور قد وصلت إلى منتهاها يوم قامت الثورة "[٣]، علاوة علي ذلك عدم اهتمام الملك بأحوال البلاد و

---

[١] "قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م علي يد مجموعة من الضباط عرفوا باسم الضباط الأحرار ، وبدأت الدعوة إلى إنشاء تنظيم لهم عقب انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨م علي يد كل من جمال عبد الناصر و ثروت عكاشة وعبد الحكيم عامر وبدأ نشاط التنظيم منذ عام ١٩٤٩-١٩٥٠م بإصدار منشورات تتضمن هجوما على الاحتلال البريطاني وعلي عناصر الفساد وسواء في القوات المسلحة أو في السراي أو في الحكومة ، وكانت تحض علي التمرد والثورة والعصيان بين ضباط الجيش وكشف الفساد والظلم للشعب "لمزيد من التفاصيل أنظر. أحمد حمر وش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٢، ص٩٩ .أنظر أيضا:

king Joan wucher : Historical Dictionary of Egypt , the American University in Cairo press , Egypt ,p.467; Lapidus:Op.Cit,p.627; Alexander Anne: Nasser His Life and Times, The American University in Cairo press,2005, pp 35-37

[٢] محمد نجيب : ولد في السودان عام ١٩٠١ وقد تم اختياره من قبل الضباط الأحرار ليكون القائد العام لثورة ٢٣ يوليو ثم أصبح رئيساً للوزارة بعد إقالة علي ماهر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ثم كان أول رئيساً للجمهورية ثم أقيل عام ١٩٥٤ وحددت إقامته في منزله حتى توفي عام ١٩٨٤م . لمزيد من التفاصيل أنظر:

Alexander Anne:Op.Cit,p,44 ; King .J .W: Op . Cit,p,467; lapidus I ra M.; Op .Cit, p. 627.

[٣] محمد نجيب : ص٣٤.

إصلاح شئونها بل أنه:" أنحدر إلى درجة منحطة جداً ،ولم يعرف كيف يحافظ علي مصالحه ، وراح يبيع الألقاب والمزايا الملكية ، وراح يشتري بثمنها الفساد الذي استشرى في كل مكان بمصر حتى أصبحت مصر رمزاً لكل ما هو خطأ في الشرق"[١].

كما وصف أيضاً الرئيس "جمال عبد الناصر" أحوال البلاد عند قيام الثورة بأن: " المجتمع الذي كنا نعيش فيه كان مجتمع فعلاً ينقسم إلى طبقتين ، طبقة السادة طبقة الحكام ، وطبقة العمال وطبقة الفلاحين ، وطبقة الأجراء ، الطبقة اللى كان الواحد فيها لازم يوفر لابنه العمل ليأكل لان ابنه لن يستطيع بأي حال أن يكون عاطلاً بالوراثة... وكان فيه طبقة مستغله وكان فيه طبقة مسيطرة كان فيه طبقة متحكمة وكان فيه طبقة تعمل وتبذل كل جهدها لتغيير تلك الطبقة التي تمثل أقلية هذا الشعب"[٢].

وذكر أيضاً : " كان الظلم الاجتماعي يتجسم في كابوس الإقطاع البغيض ، فقد ورثنا طبقة من الحكام والأشراف ترفعوا عن الشعب وراحوا يستمتعون بنفوذهم ، وأموالهم ، وانقسمت البلاد إلى فئتين كل منهما تكره الأخرى ، وهم من طينة واحدة، معسكر العبيد ، وطائفة الأسياد ، ورأينا الاستبداد السياسي يتجسم في ماردين هدامين :الاحتلال الأجنبي البغيض والتاج المستهتر العربيد وبين هذا وذاك استغل النفوذ فاستبيحت الحرمات وأثرى من أثرى علي حساب الضعفاء والمظلومين ، وعمت الرشوة ، ومن كل مكان جاءت أصوات الشعب المغلوب علي أمره بالشكوى ولا من مجيب فهل كان من الممكن أن تظل الأوضاع علي هذا الحال ؟ "[٣].

هذا هو وضع المجتمع المصري عند قيام الثورة بما فيه من تناقض شديد بين أفراد المجتمع وانقسام حاد بين طبقتين أحدهما تملك كل شئ والأخرى لا تملك أي شئ مستغلة من كبار الملاك مع استغلال كبار الملاك لنفوذهم ، ودفع الرشاوى لموظفى الحكومة للتخلص من الضرائب وقيامهم بتهريب أموالهم إلى الخارج أو التوسع في

---

[١] محمد نجيب : ص٦٥.

[٢] مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر : القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٥٨ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ص٣،٤، لجنة الكتب السياسية : الثورة الاجتماعية قوانين يوليو المجيدة ١٩٦١ ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ١٥، ١٦.

[٣] مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر : القسم الأول ، ص ص ٣،٤.

شراء الأراضي الزراعية دون أن يراعوا الغالبية العظمى من الشعب والتي كانت تعانى من الحرمان، وبالتالي عاش الملايين من الشعب المصري وخاصة الفلاحين بلا حق ولا أمل مع سيطرة كبار الملاك علي الفلاحين وتحالفهم مع الرأسمالية الأجنبية وسيطرتهم علي المصالح الاقتصادية للوطن (١) .

ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل قيام الثورة فقد كتب الدكتور "كين"، خلال الحرب العالمية الثانية مع استمرار هذه الأوضاع فأنها سوف تؤدى إلى حدوث ثورة حيث ذكر أن :" التاريخ برهن علي إنه إذا أجيز لمعضلة الملاك الذين يتغيبون عن أرضهم أن تبقي في الوجود فأنها تكون معرضة لأن تحل بثورة من ثورات توزيع الأراضي الزراعية "(٢).

وقد توقع أيضا السفير الفرنسي في القاهرة " جيلبير ارفانجا " بوقوع ثورة ضد الملك عام ١٩٤٧م فقد ذكر في تقريره عن البلاد : " من المؤكد أن للملك فاروق أنصار عند الشعب المصري أكثر مما تتمتع به الحكومة ، ولكن قد تستفز أقل مناورة سيئة منه الأهالي العصبيين والمستعدين لتأييد (حركة) قد تتمكن ذات يوم من قلب النظام نفسه أو علي الأقل قلب الأسرة الحاكمة "(٣) ، وقد كان توقع السفير الفرنسي لقيام الثورة نتيجة طبيعية لسوء الأوضاع الداخلية في البلاد نتيجة لتصرفات الملك غير المسئولة .

---

(١) لجنة الكتب السياسية : ص١٠؛ سامي شرف : جمال عبد الناصر أشعل تياراً جارفاً من الوطنية وإحياء القومية العربية ، موسوعة الأهرام، ٥٠ سنه ثورة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٣؛ محمد نجيب : ص٦٥.

(٢) حسين خلاف : التجديد ، ص١٢.

(٣) وجاء توقع السفير الفرنسي بهذه الثورة كان نتيجة لسوء تصرفات الملك غير الأخلاقية ، مع قيامه بتحويل ٨ ملايين جنية إلى بنوك البرازيل تحسبا ما سماه " حادث داخل الأسرة المالكة " و تعرض الملك لهجوم شديد في الصحافة الفرنسية نتيجة ؛لسوء تصرفاته في فرنسا في أكتوبر عام ١٩٥٠".لمزيد من التفاصيل أنظر. محمد السعيد إدريس : ثورة يوليو في الوثائق الأجنبية ، موسوعة الأهرام ، ٥٠سنة ثورة ، ص٢٤٠ .

ومن خلال ما سبق جاءت أهمية ثورة ٢٣يوليو فكانت استجابة لحاجة المجتمع المصري إلى التغيير وكنتيجة للظروف الداخلية التي مرت بها البلاد [١]،كما عبر جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله : " وقد قامت الثورة ورتبت في جو من الفساد ، والرشوة ، وفي وقت يصعب أن تقوم فيه الثورة"[٢] وأيضاً قوله :" أن الثورة كانت تعبر عن ثورتين ثورة سياسة ضد الاستعمار، وضد أعوان الاستعمار ، وثورة اجتماعية ضد الإقطاع ، والاحتكار ، والاستغلال وديكتاتورية رأس المال للعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية"[٣]، وبالتالي كان من وجهة نظر قائد الثورة أنه لابد من وجود الثورتين :الثورة السياسية لاسترداد حكم البلاد من ملك طاغية ومن جيش الاحتلال ، والثورة الاجتماعية للقضاء علي الإقطاع وإقامة العدالة الاجتماعية [٤].

لذا نادي عبد الناصر:" بأن الثورة السياسية تتطلب أن يتحد أبناء الوطن ، والثورة الاجتماعية تتطلب أن تقوم حياة الغالبية علي عدالة اجتماعية وأن إقامة العدالة في وطن تمكنت فيه عوامل الشر لتحتاج إلى إجراءات استثنائية حتى يمكن أن يقوم الوضع في هذا الوطن " [٥].

---

[١] قامت ثورة يوليو لعدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية فالأسباب السياسية كان بسبب وجود الاحتلال البريطاني علاوة علي فساد حكم الملك وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية ،والتصرفات غير الأخلاقية التي يقوم بها الملك سواء داخل البلاد أو خارجها، أدى ذلك إلى قيام ضباط الجيش بعمل تنظيم الضباط الأحرار للتصدى لهذه المساوئ السياسية، بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ، وقد أدت مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ يناير، ثم حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ،ثم تبعتها فترة من الاضطرابات الداخلية مع تشكيل وإقالة اكثر من وزارة علاوة علي قيام الملك بحل نادى الضباط والذي كان يرأسه محمد نجيب،والذي اختير بناء علي رغبة ضباط الجيش وتمثل تحدى منهم للملك ،ثم تعيين إسماعيل شيرين بك صهر الملك للقيام بمهام وزارة الحربية والبحرية وكل هذه العوامل أثارت ضيق الضباط الأحرار، ومما عجل بقيام الثورة هو معرفتهم باكتشاف أمرهم " لمزيد من التفاصيل أنظر : أحمد حمر وش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود ثورة يوليو) ،ج٤،ط٢ ، مكتبة مد بولى ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، صفحات متفرقة ؛ يونان لبيب رزق : أيام لها تاريخ ، موسوعة الأهرام ، ص٢٥٥ ؛ صلاح منتصر : الثورة من عرابي إلى عبد الناصر ، موسوعة الأهرام ، ص٣٩٨ ؛ لطيفة سالم : انهيار الملكية ، موسوعة الأهرام ، ص٥٠٨.أنظر أيضاً.

- Alexander Anne: Op. Cit ,pp.38-41.

[٢] خطب وتصريحات جمال عبد الناصر : القسم الأول ،ألقيت في يوم ١٧ مايو ١٩٥٤م ، ص١٣٥.

[٣] جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص٣٠ ؛لجنة الكتب السياسية : ص١٤ ؛ خطب وتصريحات جمال عبد الناصر : القسم الأول ، ألقيت في ٢٨ مارس عام ١٩٥٥ م، ص٢٨٤ .

[٤] أحمد زكريا الشلق : ص ٧٦،٧٧ ، ص ص٨٦،٨٧.

[٥] خطب وتصريحات جمال عبد الناصر : القسم الأول ،ألقيت في يوم ١٩ مايو ١٩٥٥، ص٣١١.

وقد أعلنت الثورة منذ أول يوم قامت فيه أن أهم أهدافها القضاء علي الإقطاع و إقامة عدالة اجتماعية، مع العمل علي بناء المجتمع المصري ورفع مستوى الفرد ، وذلك بهدف إعداد الشعب وتحريره من الرق الاجتماعي[١].

وبالتالي يتضح لنا أن الثورة جاءت معبرة عن مطالب وحاجات غالبية الشعب المصري من الطبقة المطحونة والتي كانت تعاني من الظلم الاجتماعي ، وتدني مستوى المعيشة، ولذا كان لا بد من الثورة الاجتماعية بجانب الثورة السياسية فكانت مهمة الثورة كما ذكر "عبد الناصر" :" ليست ثورانا عاطفيا وإنما الثورة في أصالتها هي علم تغيير المجتمع ولن يتغير المجتمع بالغضب علي ما كان فيه وعدم الرضا بالأوضاع التي سادته ، وإنما يتغير المجتمع بتحليل علاقات القوى الاقتصادية ، والاجتماعية فيه وإعادة تشكيلها علي أساس جديد لصالح أوسع الجماهير "[٢].

وعلي الرغم من إعلان الثورة لمبادئها الستة والتى كان من ضمنها القضاء علي الإقطاع و إقامة عدالة اجتماعية، إلا أن الثورة لم تفصح في سنواتها الأولى عما تعنيه بالعدالة الاجتماعية، وكيفية تحقيقها فكان الأمر غير محدد الدلالة، وظلت الرؤية غامضة، ولم تكن واضحة مثل حديثهم عن الثورة السياسية [٣]، وبالتالي لم يكن للثورة نظرية اجتماعية ،وبرر ذلك عبد الناصر بقوله :" أنه لم يكن مطلوبا منه أن يقدم للناس كتابا مطبوعا يحتوى علي نظرية متكاملة فلو أنهم انتظروا لعمل ذلك قبل الثورة لتعرضوا لتصفية التي كانت تتهدد هم علي إثر اكتشاف تنظيمهم "[٤] ، وبالتالي كان لابد من قيامهم بالثورة مع الاكتفاء بمبادئ الثورة الستة أملاً في إتمام النظرية بعد نجاح الثورة .

وقد ذكر "عبد الناصر" في حديث للتليفزيون الأمريكي يوم ٢٦ أغسطس عام ١٩٦١م قال :" منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطه ، ولكن كان هناك ستة مبادئ

---

(١) لجنة الكتب السياسية : ص ص١٢،١٣ ؛ محمد رشدي : ص٢١٢ ؛ محمد أنيس ، والسيد حراز : ص٢١١،٢١٢ ؛ عبد العزيز عزت : ص ص٥،٦.

(٢) محمد أنيس ، السيد حراز : ص ص٢٤٠،٢٤١؛ لجنة الكتب السياسية : ص ص١٢،١٣.

(٣) أحمد زكريا الشلق : ص ص٧٦،٧٧، ص ص٨٦،٨٧.

(٤) عصمت سيف الدولة : ص٥٢؛ أحمد زكريا الشلق : ص٩٨ ؛ عبد العظيم رمضان : ص٢٩٦؛ سعد الدين إبراهيم: ص ص٣٦١،٣٦٢؛ أحمد حمروش : ج١ ، ص٢٥٩.

أساسيه"[١] وقد ذكر أيضا محمد نجيب: " اعترف أنني لم أكن في بداية الثورة أملك فكرة واضحة عن الأسلوب المناسب لتغيير المجتمع المصري ،... وكنت اعرف أن الثورة يجب أن ترتبط بالطبقات الدنيا... الحفاة... والفقراء الجائعين "[٢]،ويتضح من خلال ذلك أن الثورة قامت علي مبادئ اجتماعية ، ورغبة منها في إصلاح الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية السيئة ، ورفع الظلم عن السواد الأعظم من الشعب المصري ، فرجال الثورة كانوا يرون ضرورة التغيير والعمل علي إقامة عدالة اجتماعية تشمل جميع المصريين ، وهذا ما صرح به جمال عبد الناصر في الكثير من خطاباته ولكن دون تحديد الطريق أو المنهج .

وأدى عدم وجود أيدلوجية واضحة حتى عام ١٩٦١م إلى وقوع الثورة في كثير من الأخطاء ، والذي كان سببا في عدم استفادتها من الأخطاء ، حتى مع إتباعهم منهج التجربة والخطأ وصولاً إلى الصواب من خلال الممارسة كما يقول "عبد الناصر" أن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة علي النظرية [٣]، وعلي الرغم من عدم تحديد المنهج الذي ستسلكه الثورة لتحقيق أهدافها الاجتماعية إلا أن الثورة جاءت معبره عن رغبات وحاجات غالبية الشعب في الإصلاح والتغيير .

ولم يكن أحد من المصريين يتوقع حدوث ثورة يوليو في مصر في ظل الوضع القائم فقد كتب" طه حسين" في الأهرام بعد قيام الثورة يقول : " في مثل هذا اليوم منذ شهر شهدت مصر حدثاً لم تكن تظن ولم يكن غيرها يظن أنها تشهده لأن وقوعه لم يكن من الأشياء الممكنة التي تتعلق بها إرادة الأفراد "[٤].

---

[١] عبد العظيم رمضان : ص٢٩٦.

[٢] محمد نجيب: ص٣٤٢.

[٣] عصمت سيف الدولة : ص١٥٢؛ أحمد زكريا الشلق : ص٩٨.

[٤] الأهرام : العدد ٢٤٠٢٩ ، بتاريخ ٢٦أغسطس عام ١٩٥٢.

ثانياً: أولويات العمل في المرحلة الأولي ومكانة المسألة الاجتماعية:-

أ – الثورة والريف : .

نظراً لإحساس قادة الثورة بمدى الظلم الواقع علي الغالبية العظمى من الشعب المصري وبعد نجاح الثورة كان عليهم الاتجاه إلى السواد الأعظم من الشعب المصري، والعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإعادة توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين بما يخفف من سيطرة كبار الملاك السياسية والاقتصادية عليهم، والعمل علي إذابة الفوارق الطبقية بين طبقات المجتمع ، وعلي الرغم من أن الثورة لم يكن لها منهجا محدداً أو نظرية مسبقة يتضح من خلالها كيفية إقامة العدالة الاجتماعية إلا أنها قامت بإصدار مجموعة من القوانين للتخفيف من سيطرة كبار الملاك علي الفلاحين وأيضا سيطرة الرأسماليين علي عمال الصناعة.

فكان ذلك من خلال إصدار قوانين الإصلاح الزراعي بالنسبة للفلاحين وكذلك العمل علي إصدار القوانين اللازمة التي تؤمن العامل الصناعي وتوفر له الحماية من تعسف صاحب العمل وتحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل [1] ، وقد اقتنع رجال الثورة بأن هذين القانونين هما حجر الزاوية الأولى في الثورة الاجتماعية حتى يتوفر الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للعامل والفلاح وهما يمثلان الغالبية العظمى في البلاد،وقد قامت الثورة في البداية بإجراءين وهما :

- **الإجراء الأول :** وهو إلغاء الألقاب القديمة والتي تتمثل في (الباشا والبك)[2]. والتي كان يحصل عليها الأفراد مقابل المال وتم إلغاء هذه الألقاب كرمز للقضاء علي التفرقة بين أبناء الشعب الواحد .

- **الإجراء الثاني :** هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي ، وبالرغم من إصدار حكومة الثورة لقانون الإصلاح الزراعي، والذي كان يهدف إلى القضاء علي الإقطاع الذي

---

[1] عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ،ج١، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٦٤.

[2] محمد رشدي : ص٢١٤ ؛ مؤمن كمال الشافعي : ص٢٥٠؛ محمد عبد الرحمن حسين : ص٣١٨ ؛ سعد الدين إبراهيم : ص٣٦٧.

يسيطر علي الغالبية العظمى من فلاحي مصر، إلا أن قانون الإصلاح الزراعي الذي طالب بتحديد الملكية الزراعية لم يكن وليد الثورة [١].

فقد سبق قيام ثورة ٢٣ يوليو العديد من الدراسات التي طالبت بضرورة تحديد الملكية الزراعية، والتي كان منها مشروع" محمد خطاب" ، و"مريت غالي" ثم ظهرت بعد قيام الثورة مجموعة من الكتابات اليومية في الصحف [٢]، والتي نادت أيضا بضرورة تحديد الملكية الزراعية ، ولضمان إقامة العدالة الاجتماعية، حيث كتب الدكتور السيد صبري بالأهرام يؤيد ضرورة تحديد الملكية ؛لأن هذا التحديد خطوة حاسمة في سبيل تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي، وللتغلب علي الفوارق المهينة في دخول ومستويات معيشة الشعب المصري [٣].

وقد جاء أول مشروع للإصلاح الزراعي [٤] الذي خرج إلى السطح بعد قيام الثورة مباشرة كان وليد الظروف والأحداث ، وليس من ابتكار أحد من رجال الثورة[٥].

كان لقيام الثورة بإعلان مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، أن دعت الأحزاب للعمل علي تغيير برامجها، وأن تصدر برامجها الجديدة ليكون الشعب علي بينه منها ، وبالطبع كان لابد أن تكون المسألة الزراعية ضمن برامج هذه الأحزاب وانقسمت الأحزاب لمعالجة المسألة الزراعية إلى اتجاهين **الأول :** طالب برفع الضرائب التصاعدية علي جميع الدخول ،وتبني هذا الاتجاه الأحزاب القديمة التي مارست الحكم من قبل مثل الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني ، **الاتجاه الثاني :**

---

[١] لجنة إعداد الكتب السياسية : ص١٧؛ صلاح نصر : مذكرات صلاح نصر ، الصعود ،ج١،ط١، دار الخيال ، القاهرة ، ١٩٩٩،ص٢٠١.

[٢] ظهرت العديد من الكتابات بالصحف اليومية والتي طالبت بتحديد الملكية الززاعية بعد الثورة لمزيد من التفاصيل أنظر ، الأهرام: العدد٢٤٠١٤، بتاريخ ١٢أغسطس عام ١٩٥٢ ؛ العدد ٢٤٠٢١، بتاريخ ١٨أغسطس عام ١٩٥٢ ؛ العدد ٢٤٠٢٣، بتاريخ ٢٠أغسطس عام ١٩٥٢ ؛ العدد ٢٤٠٢٥٥، بتاريخ ٢٢أغسطس عام ١٩٥٢م .

[٣] الأهرام :العدد ٢٤٠٢٩، بتاريخ ٢٦أغسطس عام ١٩٥٢م. مقال الدكتور السيد صبري أستاذ القانون بجامعة فؤاد الأول .

[٤] " لم تكن مصر الدولة الوحيدة التي أخذت بنظام الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية بل أخذت به دول كثيرة بلغت ٩٢ دولة من بينهما دول عريقة في الديمقراطية منها الدنمارك ، فنلندا ، إيطاليا" لمزيد من التفاصيل أنظر: زكي البحيري : تاريخ مصر الحديثة والمعاصر في مقررات المدارس المصرية ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص١٧٥،١٧٦.

[٥] صلاح نصر : ص٢٠١.

طالب بتحديد الملكية الزراعية، وتبني هذا الاتجاه الحزب الاشتراكي ، وحزب الفلاح وحزب الإخوان المسلمين [1].

وفي تلك الأثناء نشرت جريدة الزمان القاهرية مقالاً للدكتور" راشد البراوى" في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢م ، تحت عنوان تحديد الملكية الزراعية أم رفع ضريبة تصاعدية تبني فيه فكرة الدفاع عن تحديد الملكية الزراعية بأن أثمان الأرض سوف تهبط وبالتالي تهبط الإيجارات فتتجه الأموال إلى الاستثمار الصناعي حيث ينمو ويزدهر ، وبالتالي سوف يعمل ذلك علي تقريب الفوارق بين كبار الملاك وبين الفلاحين المعدمين[2].

وقد لفت هذا المقال انتباه عبد الناصر فاستدعي الدكتور راشد البراوى إلى اجتماع مجلس قيادة الثورة وطلب منه أن يضع مشروعاً لقانون الإصلاح الزراعي، وبعد أن انتهى "البراوى" من إعداد مشروع قانون الإصلاح الزراعي وتم عرضه في مجلس قيادة الثورة ، ولم يكن المشروع محل موافقة اجتماعية من مجلس قيادة الثورة فقد عارض المشروع في البداية" محمد نجيب" ، فكان يميل إلى فرض الضرائب التصاعدية مع إعادة توزيع الأراضي بصورة تدريجية ، وليست فجائية ، وكان يري أن الضرائب التصاعدية ستجبر الكثير من الملاك على التخلص من أراضيهم التي تخضع لشرائح الضريبة العليا ، وأيضا سوف يؤدي تحديد الملكية ونزع الباقي إلى تعليم الفلاح الذي حصل علي الأرض بلا مجهود أو تعب الكسل علاوة علي أن تطبيق القانون يتطلب إنشاء وزارة جديدة لمباشرة تنفيذه ، وهي وزارة الإصلاح الزراعي، وبالتالي سوف يزيد ذلك من الأعباء المالية والإدارية [3].

وقد رد مجلس قيادة الثورة علي "محمد نجيب" بأن قانون الإصلاح الزراعي لا يستهدف ضرب الإقطاع بزيادة أعبائه المالية فقط ، وإنما يستهدف تحرير الفلاح الذي

---

[1] علي الدين هلال : الإطار السياسي لقضية توزيع الدخل في مصر دراسة بكتاب الاقتصاد السياسي لتوزيع في الدخل في مصر ، الهيئة المصرية العمة لكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٨٧ ؛ صلاح نصر: ج١، ص٢٠٢.

[2] صلاح نصر : ج ١،ص ص٢٠٢،٢٠٣.

[3] محمد نجيب : ص١٥٩.

عاش فوق الأرض تابعاً لصاحبها الأمر الذي خلق قوة سياسية للإقطاعيين بنفوذهم علي الفلاحين [١].

وبعد ذلك اقتنع "محمد نجيب" بالمشروع ، وخاصة بعد لقائه للاقتصادي الألماني الكبير الدكتور " شاخت " وقام محمد نجيب بشرح مخاوفه من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي للدكتور "شاخت" ، وهذه المخاوف تتمثل في أن يثير القانون الصراع الطبقي بين الملاك القدامى والملاك الجدد علاوة علي أن يصبح الملاك القدامى أعداء للثورة وللملاك الجدد،واقنع الدكتور" شاخت" " نجيب" بالمشروع قائلا :" أن هؤلاء الأفراد الغاضبين سوف يجيئون بعد ثلاث سنوات ليشكروك إذ أن مشروع تحديد الملكية سوف يفيدهم كما يفيد أي إنسان آخر وإذا كانوا غاضبين اليوم فسيعرفون غدا مقدار فائدة هذا المشروع لهم فإن الطريقة التي كانوا يسيرون عليها كانت ستفقدهم كل شيء والآن سيوجهون أموالهم إلى مشروعات اقتصادية أكثر فائدة "[٢]،وبالتالي أدى ذلك إلى إقناع محمد نجيب بمشروع قانون الإصلاح الزراعي والموافقة عليه .

وكان نتيجة التفاف كبار الملاك حول "علي ماهر" لعرقلة صدور قانون الإصلاح الزراعي أخذ علي ماهر يناور لعدم تنفيذ ذلك ، فوافق علي مشروع القانون عندما أحيل إليه من مجلس قيادة الثورة ثم أبدي رغبته في الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية ، وعندما رفض مجلس قيادة الثورة ذلك تمسك برفع الحد الأقصى للملكية إلى ٥٠٠ فدان [٣] ولكن الإحصائيات أثبتت أن الملاك الذين تزداد ملكياتهم عن ٥٠٠فدان لا يزيدون عن ٨٠٠ مالك بينما يبلغ عدد الذين يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان حوالي ٢١٠٠ مالك، وبالتالي حدد الحد الأعلى للملكية بـ ٢٠٠ فدان [٤].

وكان "علي ماهر" يميل إلى الأخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية وذلك لأنه كان متأثر من الضغط الواقع عليه من بعض أفراد الأسر الغنية ذات الإقطاعيات الزراعية والتي ستتأثر من تنفيذ هذا القانون، وجاء رفض علي ماهر لمشروع قانون الإصلاح

---

[١] أحمد حمروش : ج١ ، ص٢٦٠.

[٢] محمد نجيب : ص ص١٦٠،١٦١ ؛ وأحمد حمروش : ج١ ، ص٢٥٩.

[٣] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٢٧.

[٤] خالد محي الدين : و الآن أتكلم ،ط١ ، مركز الأهرام للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٩٢،ص١٨١؛ سيد مرعي : أوراق سياسية ، ج١، ص٢٢٩.

الزراعي لتحديد الملكية الزراعية بحجة أن تلك الأسر قد تعودت علي مستوى معين من المعيشة ، وأن هذه المساحة من الأراضي الزراعية المقترحة في المشروع كحد أعلي لملكيتهم لا تغطى مصروفاتهم [(١)] ، وبالتالي تجاهل "علي ماهر" حالة البؤس والجوع والحرمان والمرض التي كان عليها السواد الأعظم من الفلاحين بالبلاد ومدى الظلم الواقع عليهم واستغلال كبار الملاك لهم لكي يعيشوا هم عيشة الترف والبذخ علاوة علي ما سبق فقد ذكر علي ماهر أيضا أن كبار ملاك الأراضي هم الفئة المستنيرة والمثقفة في المجتمع ، وأنه من الصعب تحدي هذه الفئة وضرب مصالحها .

وكان نتيجة خوف علي ماهر من أن يغضب كبار الملاك من الموافقة علي إصدار قانون الإصلاح الزراعي، أدى ذلك إلى إغضاب مجلس قيادة الثورة وقرر إقالة وزارة "علي ماهر" وإسناد الوزارة إلى" محمد نجيب" [(٢)]؛ لتنفيذ مشروع قانون الإصلاح الزراعي.

رأى الأحزاب في قانون الإصلاح الزراعي :

وبعد نشر القانون بالصحف في ١٢ أغسطس عام ١٩٥٢م بشكل مبدئي استقبله كبار الملاك والأحزاب بالمعارضة والرفض باستثناء حزب الوفد الذي اتسم موقفه من القانون بالتقلب وفقا لموقفه من النظام الجديد والثورة والذي انتهي أيضا برفضه [(٣)].

ـ حزب الوفد :ـ

اتسم موقف الوفد من قانون الإصلاح الزراعي بالتقلب ففي المرحلة الأولى قبل إصدار برنامج الحزب الجديد في ٢١ سبتمبر عام ١٩٥٢م عندما كان يؤيد الثورة ويرحب بها ، أيد القانون ورحب به ووضح ذلك من تصريح " فؤاد سراج الدين "إلى

---

(١) عبد اللطيف البغدادي : ص٦٦،٧٦ ؛ خالد محي الدين : ص١٨١ ؛ سيد مرعي : أوراق سياسية ، ج١ ، ص٢٢٩ ؛ أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨،ص١٦٠.

(٢) صلاح نصر: ص ص٢٠٦-٢٠٧؛ مؤمن كمال الشافعي : ص٢٧٣ .أنظر أيضا :
Alexander Anne: Op .Cit ,p.54 .

(٣) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٢٨؛ اليعازر بعيري : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي ، ترجمة بدر الرفاعي ،ط١، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠،ص١٠٨؛ أنور السادات : ص١٦٠.

جريدة المصري في ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢م أكد فيه موافقتهم من حيث المبدأ علي تحديد الملكية ، وإن كان لهم ملاحظات علي المشروع فهي ملاحظات تتعلق بالتفاصيل دون الجوهر، كما نشرت جريدة المصري تصريحاً علي لسان زعيم الوفد في ٢٥ مارس عام ١٩٥٣م بعد صدور القانون كان بمثابة إقرار من الحزب لأنه اعتبره مكسبا للشعب يجب أن يتم التمسك به ، والمحافظة عليه لأنه يعمل علي القضاء علي مساوئ الإقطاع ويرفع مستوى الفلاحين ، ويساعد علي التصنيع [١] .

وبعد أن تجاهلت الثورة حزب الوفد باعتباره حزب الأغلبية في البلاد اتجه كل من كان سيطبق عليه القانون إلى التحايل عليه إما بتهريب مساحات ضخمة من أراضيهم أو بتعطيل المنشآت المقامة عليها أو بوقف إمداد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج ، والعمل علي تهييجهم ضد القانون ، كذلك لجأ بعضهم وبحجج شتي إلى الجهات القضائية لإلغاء قرارات الاستيلاء [٢].

ـ حزب الأحرار الدستورين :

وعارض أيضا حزب الأحرار الدستوريين قانون الإصلاح الزراعي بحجة أن تقسيم أرض البلاد للمساواة بين الفلاحين لن يدع لأي فرد منهم غير مساحة ضئيلة وبالتالي لم يوافق الحزب إلا علي نقل ملكية أرض الدولة إلى من يزرعونها لزيادة عدد الملاك بما يتفق والتشريع القائم وتبريراً لذلك أعلن "محمد حسين هيكل " رئيس الحزب أن تحديد الملكيات الخاصة أمر شديد الحساسية ، ومن المحتمل أن يثير صراعا طبقيا ، ولا يتصور أن تقدم الحكومة علي هذه المغامرة عن طريق القانون الذي يرفضه الشعب عامة ، واقترح سكرتير الحزب " إبراهيم دسوقي أباظة " أن تحل ضريبة الزكاة كما فرضتها الشريعة الإسلامية محل الإصلاح الزراعي المعروض" [٣].

---

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٦٠.

(٢) أحمد الشربيني : المرجع السابق ،ص١٦٠.

(٣) جابريل باير: ص١٧٠. " لا يمكن استبدال قانون الإصلاح الزراعي بفرض ضريبة الزكاة لان الزكاة ليست ضريبة ولكنها حق الله في المال وهي ركن أساسي من أركان الدين الإسلامي ".

ـ حزب الإخوان المسلمين :ـ

جاء بيان حزب الإخوان المسلمين مؤيداً لقانون الإصلاح الزراعي موضحا أن الملكيات الكبيرة قد أضرت كثيراً بالفلاحين ،والعمال وحرمتهم من فرص تملك الأراضي وأصبح حالهم أشبه بالعبيد ،ولا سبيل إلى إصلاح جديد في هذا الميدان إلا بتقرير حداً أعلي للملكية ،وبيع الزائد عنه إلى المعدمين ، وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة كما يتعين توزيع جميع الأطيان الأميرية والتي تستصلح علي صغار الملاك والمعدمين خاصة [١].

ومع ذلك فإن حزب الإخوان المسلمين لم يوافق علي القانون عندما صدر وطالب زعيمهم بأن يكون الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ فدان بدلا من ٢٠٠ وهو ما رفضه مجلس قيادة الثورة [٢].

ـ الحزب الاشتراكي والحزب الوطني :ـ

كان الحزب الاشتراكي والحزب الوطني من أشد التنظيمات السياسية حماسا للمشروع باعتبارهما قد تنبها لمشكلة مصر الاجتماعية من قبل وطالبا بوضع حلول لها ، وطالب الحزب الاشتراكي بأن يكون الحد الأقصى للملكية ٥٠ فدان [٣].

أما بالنسبة للعناصر الرأسمالية المستنيرة فقد رحبت بالقانون ، واعتبرته إجراء ضرورياً لحل المسألة الزراعية مع توجيه الاستثمارات نحو الصناعة فأيد القانون كل من البنك الأهلي المصري ،وكذلك اتحاد الصناعات المصرية الذي ضم مجلس إدارته عدد من أبرز كبار الملاك الرأسماليين مثل أحمد عبود ، وحافظ عفيفي ، وأمين يحيي ، والمغازى باشا [٤].

غير أن الكثيرين يرون أنه من الممكن الاستغناء عن قانون الإصلاح الزراعي بفرض ضريبة تصاعدية علي كبار الملاك العقاريين علي أن يكون لهذه الضريبة التصاعدية صفة الدوام ، ولكن اعترض البعض علي ذلك بأن الإصلاح الزراعي

---

(١) صلاح نصر : ج١، ص٢٠٧.

(٢) علي الدين هلال الدسوقي : ص ٨٧.

(٣) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٨ ؛ علي الدين هلال الدسوقي : ص٨٧ .

(٤) أحمد الشربيني : المرجع السابق ،ص ص ١٢٨،١٢٩.

يهدف إلى عدة أغراض اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولم يكن من الممكن تحقيقها عن طريق هذه الضريبة التصاعدية، فالهيكل الاجتماعي في البلاد والذي كان قائما علي أساس الإقطاع والرأسمالية يجب أن يتغير تغيراً جذريا ولا يمكن للضريبة التصاعدية أن تحقق وحدها هذا التغيير ، كما أنها قد تفرض يوماً ثم تخفف أو تلغي في يوم آخر فليس هناك ما يضمن لها الاستمرار حتى لو بفرض كفايتها للقضاء علي النظام الإقطاعي القائم فهو فرض غير صحيح [1].

- حزب كبار الملاك :-

أما كبار الملاك فعندما علموا بهذا القانون أخذوا علي عاتقهم منع اتخاذ قرار بشأن تحديد الملكية، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي ، وذلك من خلال قيام كبار الملاك بإنشاء حزب جديد يضم كبار الملاك ، وقاموا بتقديم مذكرة إلى علي ماهر رئيس الوزراء وتتضمن هذه المذكرة هجوماً شديدا على قانون الإصلاح الزراعي بأنه مخالف للقانون ودستور ١٩٢٣[2] ويتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولن يستفيد من القانون سوي عدد ضئيل من الفلاحين المعدمين علاوة علي أن توزيع الملكية سوف يؤثر علي الاقتصاد القومي ،فالمزارع الكبيرة لديها إمكانيات العمل ، وتوزيعها يعنى تفتتها ، وبالتالي سيقضى ذلك علي اقتصاديات البلاد مما يؤدي إلى فقر الجميع لأن القانون سيقضى علي الأغنياء ولن يغنى الفقراء ، ولذا اقترح كبار الملاك أن العلاج الوحيد لمشكلة تذويب الفوارق بين الطبقات هو مبدأ الضريبة التصاعدية [3].

نظرا لحرص كبار الملاك علي مصالحهم الشخصية كان هجومهم علي قانون الإصلاح الزراعي مدعين أنه لا يتفق مع الشريعة الإسلامية ،وأنه سوف يؤدي إلى تدهور البلاد اقتصادياً، ونسوا أن سوء توزيع الملكيات الزراعية كان سبباً في فقر السواد الأعظم من الشعب المصري، وذلك لتحكم كبار الملاك وسيطرتهم علي الفلاحين وفرض القيمة الايجارية ،مع حرمانهم من حق تملك الأراضي وتحويل كثير من الفلاحين إلى معدمين أجراء لا يملكون قوت يومهم ، فهل هذا يتفق مع الشريعة الإسلامية ؟!

---

[1] حسين خلاف : تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٠.

[2] صلاح نصر :ج١، ص ص٢٠٥-٢٠٧ ؛ أحمد زايد : ص٤١٢.

[3] صلاح نصر : ج١ ، ص٢٠٧ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ص١٨،١٩ ؛ علي الدين هلال الدسوقي: ص٨٨.

أهداف قانون الإصلاح الزراعي :-

١- حشد الجماهير لتأييد الثورة :-

كان الهدف من القانون في البداية هو إصدار قانون يضمن حشد الجماهير ومساندتها للثورة لكسب الشرعية و إبراز الفوارق بين النظام الجديد والعهد الملكي - ومن ثم حرص القادة الجدد علي الظهور في أماكن الاحتفال بتوزيع عقود الملكية علي الفلاحين - [١] وخاصة أن الثورة كانت مازالت في بدايتها ، ومن ثم فإن إصدار هذا القانون يضمن مساندة غالبية الشعب المصري ، وخاصة أن الغالبية العظمى من الشعب المصري تنتمي للطبقة المطحونة .

وقد عبر جمال عبد الناصر عن أهمية مساندة الشعب للجيش في الثورة فقال: "لقد قامت الثورة لتصلح وتنشر العدل والمساواة ، وإذا أرادوا أن يقضوا علي هذه الثورة ويعودوا بنا إلى الماضي فأول سلاح في يدهم هو التفرقة بين الجيش والشعب "[٢]، ولذا اتجهت الثورة إلى الغالبية العظمى من الشعب المصري وهم الفلاحين وذلك بإصلاح أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

٢- القضاء علي كبار الملاك وعلي نفوذهم السياسي :-

كما كان من أهداف قانون الإصلاح الزراعي أيضاً القضاء علي كبار الملاك وعلي نفوذهم السياسي والاقتصادي ، فكان كبار الملاك والرأسماليين يسيطرون علي الأوضاع السياسية في البلاد وعمدت الثورة إلى إصدار هذا القانون للتخلص من كبار الملاك و من نفوذهم السياسي [٣]،ومن فرض سيطرتهم علي الفلاحين التابعين لهم، وبالتالي كسر شوكة كبار الملاك وتخليص الفلاحين من تبعيتهم لهم علاوة علي قهر وعبودية كبار الملاك لهم وتحكمهم في مستوى معيشتهم [٤] ، وعبر عن ذلك جمال عبد الناصر فقال: " لقد أقسمنا في يوم ٢٣ يوليو علي أن نقضي علي الاستعمار السياسي

---

[١] أحمد حمروش :ج١،ص٨٦، خالد محي الدين : ص١٨١.

[٢] مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ٢٣يوليو ١٩٥٢-١٩٨، خطب رئيس جمال عبد الناصر في ١٥ أبريل عام ١٩٥٤م،ص١١٦.

[٣] أحمد حمروش : ج١،ص ٨٦ ؛ باتريك أوبريان : ص ص١٠٥، ١٠٦ ؛ إسماعيل صبري : ص٢٢١.

[٤] عصمت سيف الدولة : ص٦٧. أنظر أيضا:

Alexander Anne: Op. Cit , p. 54.

وكان هدفنا الأكبر في هذا اليوم هو القضاء علي الظلم الاجتماعي الصارخ الذي كانت البلاد تعاني منه في ذلك الحين ، ولقد قاسينا في الماضي كثيراً ، أخذنا من العبر الكثير أيام كانت هناك فئة قليلة تتحكم في الشعب وفي أرزاقه أما اليوم فقد أصبح الحكم حكم الشعب ولا فارق بين هذا ونحن"[١]،وبالتالي القضاء علي كبار الملاك من الناحية السياسية وسيطرتهم علي نظم الحكم وتوجيهه لصالحهم .

٣- توجيه الاستثمارات إلى مجالات أخرى غير الزراعة :-

كان كبار الملاك يسيطرون علي الناحية السياسية كما كانوا يسيطرون علي الناحية الاقتصادية، وقد كان هدف الضباط الأحرار من قانون الإصلاح الزراعي هو: تقليص نفوذ كبار الملاك من الناحية السياسية والاقتصادية حتى يتمكنوا من وقف استمرار تدفق رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمارات الزراعية والتوجه نحو الصناعة ، وغيرها من القطاعات التي كانت ما تزال حكراً علي رأس المال الأجنبي لاستيعاب جزء من فائض العمالة الزراعية والحد من اعتماد المجتمع علي الصناعات الخارجية ومن خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية علي الفلاحين المعدمين وصغار الملاك فينتج عن ذلك تكوين طبقة من صغار الملاك الزراعيين علي حساب كبارهم وهذا يعد عاملا مساعداً علي زيادة حجم السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية المحلية كما أنه يساعد علي تجنب البلاد مغبة اللجوء إلى الصراع الطبقي لحل أزمة مصر الاجتماعية [٢].

وقد عبر جمال عبد الناصر عن هدف ذلك القانون ألا وهو إحداث تغيير شامل في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد [٣] ولذا كان لابد من القضاء علي الإقطاع حيث يقول: " من أجل حماية البناء السياسي للدولة الذي يؤمن تحقيق أهداف الثورة، البناء السياسي الذي يساعد علي إقامة عدالة اجتماعية من أجل البناء الاجتماعي الجديد، والبناء الاقتصادي الجديد ثم القضاء علي الإقطاع والقضاء

---

[١] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر : في عيد الثورة الأول يوم ٢٣يوليو عام ١٩٥٣ ، ص٤١.

[٢] أحمد الشر بيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٢٧؛ وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات : ثورة يوليو بناء الدولة العصرية ١٩٥٢-٢٠٠٢، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ،٢٠٠٢، ص٣٣؛ مؤمن الشافعى :ص ص١٧٧،١٧٨ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص ص١٥،١٦ ؛ محمد أنيس ، والسيد حراز : ص٢١٢.

[٣] مجلس الأمة : مجموعة دور الانعقاد العادى ، المجلد الأول ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ،١٩٥٩ مضبطة الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ،ص١٧.

علي الاحتكار والقضاء علي سيطرة رأس المال المستغل أعلن تحديد الملكية الزراعية"[1].

وبالتالي كان لابد من توجيه الاستثمارات الجديدة نحو التصنيع والمشروعات التجارية ودفع كبار الملاك إلى استثمار أموالهم في مجالات التنمية الصناعية بدلا من المضاربة في الأراضي الزراعية .

٤- إعادة توزيع الثروة :-

ومن أهداف القانون أيضا النظر إلى السواد الأعظم من أبناء الشعب المصري و بخاصة الفلاحين الذين سلب حقهم الطبيعي في ملكية الأراضي، وعاشوا عبيدا عليها[2]، وقد عبر عن ذلك جمال عبد الناصر بقوله: " إن الفكرة الأساسية في قانون الإصلاح الزراعي كانت هي إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأجراء كي يتمتعوا بملكية الأراضي، وقد كان مجتما وهم أصحاب حق شرعي في هذه الملكية "[3].وبالتالي كان لابد من العمل علي إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وذلك من خلال توزيع الأراضي الزائدة عن الحد المحدد في القانون علي الفلاحين المعدمين أو صغار الملاك الأقل من خمسة أفدنه حيث تباع الأراضي المستولى عليها للمستفيدين بأسعار مناسبة كما أن الثمن يقسط علي فترات طويلة [4]، ومن ثم كان الهدف من القانون هو إعادة توزيع الثروة القومية بين أفراد الشعب حيث وجدت طبقة قليلة العدد كانت تستأثر بالنصيب الأكبر من الملكية الزراعية ، والدخل القومي مما زاد من أعداد الأسر المعدمة.

ولذا ركزت الثورة علي إزالة الخلل في توزيع الثروة والدخول بما يحقق نوعا من العدالة الاجتماعية في الريف من خلال تحديد الملكية الزراعية ،والعلاقة الايجارية

---

[1] لجنة إعداد الكتب السياسية : ص٢٧.

[2] يحيي الجمل : ص٢٩؛ اليعازر بعيري : ص٣٩٣.

[3] النشرة التشريعية عام ١٩٦١:ص٢٢٢٠.

[4] عبد المنعم الطناملي : ص١١٤.

وكذلك الأجور الزراعية [١]،مما يؤدى إلى إقامة نوع من العدالة الاجتماعية ،وإزالة الفوارق بين الطبقات من خلال إيجاد طبقة من صغار الملاك الزراعيين علي حساب كبارهم مما يساعد علي تجنب المجتمع مغبة اللجوء إلى الصراع الطبقي لحل أزمة مصر الاجتماعية.

٥ـ تحرر الفلاحين من عبودية كبار الملاك :ـ

كما كان هدف قانون الإصلاح الزراعي استرداد الفلاح المصري لكيانه كإنسان تدفعه غرائزه الطبيعية إلى أن يري نتاج أرضه وجهده يعود عليه بالنفع والخير [٢].

مع ضرورة تصحيح هيكل الملكية والحيازة الزراعية ، وتدعيم،وتأصيل علاقة الإنسان بالأرض علي النحو الذي يكفل للبنيان الزراعي إمكانيات وأسباب النهوض بالزراعة ورفع مستوى المشتغلين بها [٣].

فكان عدد سكان البلاد عند قيام الثورة عام ١٩٥٢م حوالي ٢١,٤٣٧,٠٠ نسمة[٤] ومساحة الأراضي المزروعة لا تزيد عن ستة ملايين فدان ،وبالرغم من الزيادة المستمرة لأعداد السكان كل عام إلا أن مساحة الأراضي المنزرعة لم يحدث لها أي زيادة سوى بعض الزيادات الطفيفة والتي لا تقابل الزيادة السنوية في عدد السكان مما أدى إلى بؤس وفقر العاملين في قطاع الزراعة سنة بعد أخرى علاوة علي أن مالك الأراضي الكبير له السيطرة الكاملة علي سكان منطقته سواء السياسية منها أو الاقتصادية ، وكان يسانده في تدعيم هذه السيطرة المسئولون الحكوميون أنفسهم ، وذلك بحكم مراكز كبار الملاك في الأحزاب السياسية المختلفة [٥].

---

[١] حسين خلاف : التجديد ،ص١١٥؛محمد السعيد إدريس : ثورة يوليو في الوثائق الأجنبية ، موسوعة الأهرام ،٥٠ سنه ثورة ص٢١٨ ؛ وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات : ص١٣٥؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ص١٢٧، ١٤٦ .أنظر أيضاً :

Alexander Anne : Op .Cit , pp. 54 , 55 .

[٢] محمد رشدي : ص٣٢٥.

[٣] سيد مرعي : الإصلاح الزراعي في مصر ، ج١ ، ص ص٣٠٠.

[٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٥ ، القاهرة ، مارس ١٩٦٦،ص١٠.

[٥] عبد اللطيف البغدادي : ص٦٧.

وبالتالي عاش الفلاح المصري مقهوراً ومحروماً من نتاج عمله علاوة علي تدنى مستوى معيشته؛ نتيجة تحكم كبار الملاك في أجره وفي جميع شئونه مما أدى برجال الثورة إلى ضرورة اتخاذ قرار بإصدار قانون الإصلاح الزراعي لتحديد الملكية الزراعية ونزع الزائد منها لتوزيعه علي الفلاحين المعدمين وذلك لتحريرهم من عبودية كبار الملاك .

ـ إصدار قانون الإصلاح الزراعي :

نظراً لاقتناع مجلس قيادة الثورة بأهمية قانون الإصلاح الزراعة وأهدافه فقد صدر القانون بعد أقل من شهرين علي قيام الثورة وعلي التحديد في ٩ سبتمبر ١٩٥٢[١] ،وعلي الرغم من معارضة كبار الملاك له والأحزاب أيضا فكان القانون يهدف إلى تغيير شامل في النظم السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد .

ونص قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م الصادر في ٩ سبتمبر من العام نفسه علي ما يأتي :-

ـ لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان كما لا يجوز أن تزيد الملكية علي ٣٠٠فدان من تلك الأراضي جملة ما يتملكه شخص هو وزوجته وأولاد ه القصر [٢].

ـ وقد استثنى من هذا القانون الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها وكذلك الأفراد الذين يملكون الأراضي البور، والأراضي الصحراوية ،وأيضا الشركات الصناعية الموجودة قبل صدور القانون ، والتي تمتلك مقدار من الأراضي الزراعية يكون ضرورياً للاستغلال الصناعي ، ولذا سمح لهم القانون بالزيادة عن الحد الأقصى

---

[١] يونان لبيب رزق : أيام لها تاريخ ، موسوعة الأهرام ، ٥٠سنة ثورة ،ص٢٥٦.

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/ج ؛ الوقائع المصرية: العدد ١٣١ مكرر الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ،ص١ ؛ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي : قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٥٩ ، الباب الأول ، ص١ ؛ سيد مرعي : الإصلاح الزراعي في مصر ، دراسة بكتاب الأرض والفلاح في مصر علي مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ،١٩٧٤، ص٣٠٠. أنظر أيضاً :

The Council of Ministers , Minister Royal des Affaires Etrangeres, Department de La press , Decree law No.178 of 1952,p.1; Lapidus: Op .Cit, p.630 ; Alexander Anne: Op .Cit ,p. 54.

وهو مائتى فدان [١]،وما يتجاوز عن الحد الأقصى للملكية تستولي عليه الحكومة في خلال خمس سنوات ،وقد سمح القانون للمالك خلال هذه الفترة أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة [٢].

وتم تقسيم الأراضي إلى قطع بحيث لا تزيد عن خمسة أفدنه و لا تقل عن فدانين، وقد حدد نهاية شهر أكتوبر لعام ١٩٥٣م لنهاية قيام الملاك بالتصرف في الأطيان الزائدة عن القانون، وقد استثني من ذلك الأراضي التي تعطي لخريجي المعاهد الزراعية ، اشترط فيها أن تكون أرض حدائق و ألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من الأرض الزراعية علي عشرين فداناً ، وآلا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم علي عشرين فداناً ، ولا تقل عن عشرة أفدنه إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك[٣].

و نص القانون علي توزيع ما يزيد عن الحد القانوني علي صغار المستأجرين و صغار الملاك لأقل من خمسة أفدنه ، وقد حدد القانون شرائح الفلاحين الذين يستفيدون من الأرض الزائدة ، فكانت الأولوية عند التوزيع لمن يزرع الأرض فعلاً سواء بالإيجار أو المزارعة يليه من هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالاً منهم ثم أخيراً لغير أهل القرية وهؤلاء جميعاً يجب أن يكونوا مصريون و ممن لم تصدر ضدهم أحكاماً في جرائم مخلة بالشرف و تكون حرفتهم الزراعة [٤].

---

[١] الوقائع المصرية : العدد ١٣١مكرر،بتاريخ ٩سبتمبر عام ١٩٥٢، ص٢ ؛حسين خلاف : التجديد ، ص١١٦ ؛محمد أنيس ، السيد حراز : ص٢١٣. أنظر أيضاً :

The Council of Ministers , Minister Royal des Affaires Etrangeres, Department de La press , Decree law No.178 of 1952,p.1.

[٢] الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر ، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص٢ .

[٣] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢- ١٩٥٩ : الباب الأول ، ص ص٥، ٦ ،١٠؛ حسين خلاف : التجديد ، ص ١١٦،١١٧ ؛ محمد أنيس ، السيد حراز : ص٢١٤. أنظر أيضاً :

The Council of Ministers , Minister Royal des Affaires Etrangeres, Department de La press , Decree law No.178 of 1952,p.3.

[٤] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢- ١٩٥٩ : الباب الأول ، ص٧ ؛عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٧٠ علي الوضع الاجتماعي للفلاحين ، دراسة بكتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دراسات في الحقبة الناصرية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٧٢ ؛علي الدين هلال الدسوقي : ص٨٥ ؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ١٢٩.

وتم وضع تعريف للفلاح لتحديد من سينطبق علية نص القانون ، وقد عرف جمال عبد الناصر الفلاح بأنة هو:" الشخص الذي لا يحوز هو و أسرته أكثر من عشرة أفدنه علي أن تكون الزراعة مصدر رزقه و عمله الوحيد و أن يكون مقيماً في الريف"(١).

وقد قرر القانون الحق لمن استولت الحكومة علي أرضه في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة و الأشجار و سمح له القانون باختيار الأرض التي يريد أن يحتفظ بها (٢) .

وقد نص القانون علي أن يؤدي التعويض المذكور سندات علي الحكومة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصري ، و يقبل أداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في الوفاء بثمن الأرض البور التي تشترى من الحكومة أو في أداء ضرائب معينة بالذات ، وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٣م بالإذن لوزير المالية و الاقتصاد في إصدار قرض في حدود مائتي مليون جنية لمدة ثلاثين سنة و بفائدة سعرها ٣٪ و ذلك لأداء ثمن الأرض المستولي عليها (٣).

وعند إصدار القانون حدد ثمن الأرض المزروعة بمبلغ التعويض الذي أدته الحكومة في سبيل الاستيلاء عليها مضافاً إليه فائدة سنوية قدرها ٣٪ و مبلغاً إجماليا قدره ١٥٪ من ثمنها في مقابل نفقات الاستيلاء و التوزيع و النفقات الأخرى ، ويؤدى مجموع الثمن أقساطا سنوية متساوية على مدي ثلاثين عاماً ثم عدل القانون في سنة ١٩٥٨م و أبيح للملاك الجدد أداء ثمن الأرض الموزعة عليهم علي أقساط متساوية في مدة أربعين سنة بفائدة سنوية قدرها ١,٥٪ مضافاً إليها مبلغ إجمالي قدرة ١٠٪ من الثمن

---

(١) عصمت سيف الدولة : ص١٢٥.

(٢) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/ج ؛ الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ص١. أنظر أيضا:

The Council of Ministers , Minister Royal des Affaires Etrangeres, Department de La press , Decree law No.178 of 1952,p.3.

(٣) حسين خلاف : التجديد ، ص١١٧ ؛ محمد أنيس، السيد حراز :س ص٢١٣.

كمصاريف إدارية، وكان الغرض من تعديله علي هذا النحو التخفيف علي المنتفعين بالإصلاح، و تمكينهم من دفع قسط معقول في كل سنة [١] .

وقد قامت لجنة الإصلاح الزراعي بحصر عدد الملاك الذين شملهم تطبيق القانون فبلغوا ١٧٥٨ مالكاً ، و كانت الأرض المستولي عليها (٦٥٦,٦٤٠ فداناً) ولذا قررت الحكومة ضم أراضي الأوقاف [٢] إلي الإصلاح الزراعي ليقوم بتوزيعها علي الفلاحين ، وتزيد مساحة هذه الأراضي علي ٢٠٠ ألف فدان ،و بالتالي تكون الأراضي التي شملتها عملية التوزيع لصالح صغار الملاك أكثر من ٨٠٠ ألف فدان [٣].

ومن الملاحظ علي قانون الإصلاح الزراعي أنه عند تحديد الشرائح المستفيدة من توزيع الأراضي الزراعية لم يشمل القانون عمال الزراعة الذين لا يستأجرون أرضا و يقتصر دورهم علي العمل المأجور، مما أدى في النهاية إلي زيادة عددهم وكان من المفترض أن يقل إذا ما امتدت مظلة الإصلاح لتشملهم.

غير أن تحديد شرائح المستفيدين كانت تراعي تقاليد الخبرة الزراعية و الحياة في الريف التي لا تسمح بنزول (غريب) في الأرض فإذا كان هناك من يزرع الأرض الخاصة بمقتضى الإيجار أو المزارعة فيكون من حقه أن يصبح مالكاً لها وهو أمر قريب من حق الشفعة للجار عند بيع الأرض [٤] .

---

[١] حسين خلاف : التجديد، ص١١٧،١١٨ ؛محمد دويدار : ص٣٢٨ ؛ قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٥٩ : الباب الأول، ص ١٠ ؛عصام أبوالوفا ، علي يوسف خليفة ،حسن متولي : العدالة التوزيعية الإمتلاكية للأرض الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية ، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٢٨ ، الإسكندرية ١٩٨٠ ، ص١٠٤.

[٢] أرض الوقف " وهي أراضي تحبس رقبتها علي ملك فتكون بحيث يمكن الانتفاع بها دون إمكان التصرف فيها أو توريثها و هو نظام قديم يرجع تطبيقه إلى أوائل الفتح العربي وكان من أضرار هذا النظام عدم وجود من يعني بالأرض الموقوفة بحيث يحسنها و يرفع إنتاجيتها وذلك فضلاً عن تعذر تداولها بين الأفراد عن طريق البيع أو غيره من التصرفات ، ويوجد نوعين من الوقف ، الأول: وهو الوقف الأهلي وفية الواقف يخصص منفعته لمن يرغب من أقاربه أو سواهم ، و الثاني: يسمي الوقف الخيري وكانت تصرف غلته علي بعض أوجه البر كالمساجد وغيرها ، وقامت الثورة بإلغاء الوقف الأهلي و الاستيلاء عليه عام ١٩٥٢ ثم الوقف الخيري في عام ١٩٥٧ لكي تقوم باستغلالها علي أن يقوم الإصلاح الزراعي بتعويض وزارة الأوقاف) ، لمزيد من التفاصيل أنظر : حسين خلاف : التجديد ، ص١٣٢،١٣٣.

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو و الطبقة العاملة، ص١٧.

[٤] عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٧٠ علي الوضع الاجتماعي للفلاحين ، ص٣٧٢ .

ومن ناحية أخرى فإن الذي يباشر الأرض في الزراعة بنفسه يعد أكثر خبرة من عامل الزراعة الذي يؤدي عملية معينة و يتركها إلى غيرها في أرض أخرى وهكذا .

أما تحديد مساحة الأرض التي توزع علي المنتفع و أسرته بحيث تصل إلي خمسة أفدنه، و لا تقل عن فدانين فقد تم علي أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد – متوسط عدد الأسرة في الريف عموماً – كحد أدني لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦ جنيهاً في العام بأسعار ١٩٥٢م وأن إيراد خمسة أفدنه في الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠ جنيهاً سنوياً و بالتالي فإن الأسرة العادية في الريف تحتاج إلي خمسة أفدنه لتعيش علي إيرادها [١] .

وكان القانون يسمح لكبار الملاك ببيع المساحة الزائدة عن الحد الأقصى في قطع صغيرة لا تزيد كل منها علي خمسة أفدنه، و لا تقل عن فدانين إلا أن رغبة كبار الملاك في الالتفاف حول القانون ، و تفريغه من مضمونه ، قاموا بعمل عقود بيع صورية لصغار الفلاحين الذين تحت سلطتهم و إمرتهم ، إلا أن الحكومة تنبهت لذلك وبادرت بوقف العمل بهذه المادة اعتباراً من أكتوبر عام ١٩٥٣م ، و أخضعت الأرض الزائدة للاستيلاء ، ويقوم الإصلاح بتوزيعها علي الفلاحين[٢] .

وبعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي قام كل من الرئيس محمد نجيب و جمال عبد الناصر بتوزيع عقود الملكية علي الفلاحين ،وأكد جمال عبد الناصر للفلاحين علي مدي اهتمام الثورة بتخليصهم من الأوضاع السيئة التي كانوا يعيشونها قبل الثورة وقد عبر عن ذلك قائلاً: " لقد صممنا علي تحقيق هذه السيادة من التخلص من الملوك الصغار الذين انتشروا في أرضنا فأصدرنا قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية فتخلصنا من الملكية الصغيرة كما تخلصنا من الملكية الكبيرة لكي نشعر جميعاً بسيادة الفرد بعد ما حققنا سيادة الوطن ونحن نعلم ... أن الأرض لن تكفيكم جميعاً و لكنها ستحقق السيادة لجميع الفلاحين كما ستحقق العزة و الكرامة "[٣]،فلقد تخلص عبد الناصر من الملكيات الكبيرة وذلك من خلال قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية ،أما القضاء علي الملكيات الصغيرة فكان يقصد بها توزيع الأرض علي الفلاحين من صغار الملاك و الذين كانوا يملكون أقل من فدان و بالتالي زادت ملكيا تهم ، ولكن لم

[١] عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٧٠م علي الوضع الاجتماعي للفلاحين ، ص٣٧٢ .

[٢] عاصم الدسوقي :المرجع السابق ، ص٣٧٤ ؛ صلاح نصر : ج١،ص٢٠٦ .

[٣] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر : أثناء توزيع شهادات التمليك علي الفلاحين في ٢٥ يونيو ١٩٥٤م، القسم الأول ص١٥١.

يستفيد جميع الفلاحين من قوانين الإصلاح الزراعي ولم تؤدي هذه القوانين إلى اختفاء الملكيات الزراعية الصغيرة نهائياً بل ظلت توجد ملكيات صغيرة بالريف المصري .

ولبيان مدي التغيرات التي أحدثها قانون الإصلاح الزراعي – الصادر عام ١٩٥٢م – علي هيكل الملكية الزراعية فلابد من توضيح هيكل توزيع الملكية الزراعية قبل صدور القانون وبعده لبيان مدي استفادة الفلاحين من القانون من خلال الفرق بين التوزيعين وذلك من خلال الجدول التالي[1]:-

حجم الملكية	توزيع الملكية الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي				توزيع الملكية الزراعية بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول ١٩٥٢م			
	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
اقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٣٥,٤	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤,٤	٤٦,٥
من ٥افدنة	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨	٧٩	٥٢٦	٢,٦	٨,٨
من ١٠ أفدنة	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧	٤٧	٦٣٨	١,٦	١٠,٧
من ٢٠ فدان	٢٢	٦٥٤	٠,٨	١٠,٩	٣٠	٨١٨	١	١٣,٧
من ٥٠فدان	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
من ١٠٠فدان	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٣	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٢
٢٠٠ فدان فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧	٢	٣٥٤	٠,١	٥,٩
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠	١٠٠	٣٠٠٨	٥٩٨٤	١٠٠	١٠٠

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢–١٩٨٨ ، القاهرة ،يونيو ١٩٨٩ ،ص٧٨،٧٩.

ومن خلال تحليل الجدول يتضح أن القانون أحدث تغيراً طفيفاً علي ملكية صغار الملاك الأقل من خمسة أفدنه حيث زادت نسبة ما يملكون من ٣٥,٤٪ إلى ٤٦,٥٪ كما بلغ عدد المستفيدين من القانون حوالي ألفى فلاح و علي الصعيد الآخر تضاءلت ملكية كبار الملاك الذين يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان فقد انخفضت نسبة

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢–١٩٨٨ ، القاهرة، يونيو ١٩٨٩ ،ص٧٨،٧٩.

المساحة التي كانوا يمتلكونها من ١٩,٧٪ إلى ٥,٩٪أما باقي الملاك لم يحدث لهم تغيير في ملكياتهم سوي الفئة المتوسطة التي تمتلك من ٢٠ إلى ٥٠ فدان فقد ارتفعت نسبة ما تملكه هذه الفئة من ١٠,٩٪ إلى ١٣,٧٪ من الأراضي الزراعية كما يتضح من الشكل البياني (أ) بالملاحق، و يمكن إرجاع ذلك إلى أن كبار الملاك الذين خضعوا للقانون أدركوا أن سياسة الثورة في عملية تجريدهم من مصادر قوتهم سوف تستمر فأقدموا بأنفسهم علي التخلص من الأرض الزائدة بالبيع، و تحويل نشاطهم الاقتصادي للاستثمار في إنشاء الشركات المحدودة الأمر الذي كان سبباً في زيادة نسبة شريحة الملكية من ٢٠-٥٠ فدان ، وذلك لان المطروح من الأرض للبيع كانت في مساحات اكبر من قدرة صغار الملاك الأقل من خمسة أفدنه علي شرائها فضلاً عن قاعدة " الجار أولى بالشفعة" التي لا تسمح للغريب بنزول الأرض،و بالتالي أدى ذلك إلى زيادة ملكية الفئة المتوسطة، و التي تمتلك من ٢٠-٥٠ فدان مع ثبات الشرائح الأخرى من الملاك الزراعيين .

موقف الفلاحين من قانون الإصلاح الزراعي :

اتخذ الفلاحون مواقف متباينة تجاه قانون الإصلاح الزراعي ، فكان الفلاحون في دهشة من أمرهم ، ولم يصدق الكثير منهم أن الحكومة سوف تقوم فعلاً بالاستيلاء علي أرض كبار الملاك، و تقوم بتوزيعها عليهم ، فلم يتصوروا أبداً أنه سيأتي اليوم الذي يصبحون فيه ملاكاً للأرض التي عاشوا عليها عبيداً لكبار الملاك فلقد كان حلم بعيد المنال بل ضرباً من المحال [١] .

واتخذ البعض الآخر من الفلاحين موقفاً مغايراً فلقد رفض بعض الفلاحين دفع الإيجار للملاك وذلك نتيجة نشاط التنظيمات الشيوعية، و التي قامت بهدف توعية الفلاحين بحقوقهم التي كفلها لهم القانون ، و مقاومة تعسف كبار الملاك ، و لذا ظن البعض من الفلاحين أن الأرض التي تحت أيديهم ملكاً لهم فرفض كثير منهم دفع الإيجار بحجة أن الثورة منحتهم الأرض التي يزرعونها فهم أصحاب الأرض الحقيقيون ،وقد أوضحت الحكومة إنها لن تسمح بمثل هذه التجاوزات وأن كل الاتفاقات يجب أن تحترم [٢] .

---

[١] علي الدين هلال الدسوقي : ص ص٨٧،٨٨ ؛سيد مرعي : أوراق سياسية ، ج١ ، ص٢٢٨؛ عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٧٠ علي الوضع الاجتماعي للفلاحين، ص٣٧٣،٣٧٤

[٢] صلاح نصر : ج ١، ص(٢١١،٢١٢ ؛ علي الدين هلال الدسوقي : ص٨٨.

موقف كبار الملاك من قانون الإصلاح الزراعي :

بعد أن فشلت المحاولات السلمية لمنع اتخاذ قرار بإصدار القانون فعند تنفيذه لجأ كبار الملاك إلى شتي الوسائل لعرقلة التنفيذ وقد وصلت هذه الوسائل إلى حد العنف.

فعند قيام رجال الإصلاح الزراعي بتنفيذ القانون و الاستيلاء علي الأرض الزائدة عن الحد الأقصى الذي حدده القانون ، قامت حركة تمرد بزعامة عدلي لملوم عام١٩٥٢م، وكان يمتلك ما يقرب من ألفى فدان من أجود أراضى الصعيد ، وكان أبوه حاكماً مستغلاً ، له الكلمة العليا علي كل من يعمل في أرضه ، وكان الفلاحون أشبه بالعبيد له فكانت إقطاعيته عبارة عن دولة داخل دولة فهو يقضي بين الناس و لدية سجن خاص يعاقب فيه من يخرج عن طاعته و بالتالي كان له سلطة مطلقة في هذا المكان [١].

وظن عدلي لملوم بأنه من خلال استخدام العنف يستطيع أن يقف أمام الحكومة كما كان يفعل أبوه وبالتالي يمنع تنفيذ القانون ، وامتطي عدلي لملوم جواده في مدينة مغاغة بالقرب من المنيا ومعه مجموعة من أتباعه يركبون الخيول ودخلوا المدينة ، وقاموا بإرهاب الفلاحين وتحذيرهم وتحذير كل من يحاول أن يضع يده علي أرضه، وفي اليوم التالي كرر نفس العمل ، بل اتجه نحو مركز الشرطة ، وأخذ يطلق هو ورجاله نيران مدافعهم الرشاشة ، والبنادق في الهواء للإرهاب ، وصدرت الأوامر إلي مركز الشرطة بالتصدي لهذه الفوضى ، فتم تبادل إطلاق النار بين رجال الشرطة ورجال عدلي لملوم ، وقد أصيب أحد رجال الشرطة ، وكان لا بد للثورة أن تتخذ موقفاً حاسماً من هذه الفوضى ولذا عقدت الثورة محكمة عسكرية في نفس بلد عدلي لملوم للحكم عليه بالسجن مدى الحياة ثم خفف الحكم إلى خمسة وعشرين عاما مع الأشغال الشاقة [٢].

---

[١] صلاح نصر : ج ١، ص ٢٠٩ .

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، تقرير مرفوع من الاتحاد العام لخريجي قسم الكونستبلات إلى وزير الدولة فتحي رضوان " يتهمون فيه ضباط البوليس بتسترهم على كبار الملاك في نهبهم للفلاحين وأعمالهم الإجرامية وخاصة ما قام به عدلي لملوم من أعمال إجرامية ضد الفلاحين ، وسكوت رجال البوليس على ذلك " لمزيد من التفاصيل أنظر : محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، صلاح نصر : ج ١،ص ٢٠٩ ؛ محمد نجيب : ص ١٧٣ ؛ خالد محي الدين : ص ١٨٤ ؛ عبد اللطيف البغدادي: ج١ ، ص ٦٩ .

لقد كان قانون الإصلاح الزراعي أول مشروع إصلاحي للثورة فلو اخفق فكان علي الثورة أن تترك زمام الأمور ولذا فكان لا بد من الحزم في كبح جماح كبار الملاك حتى لا يتمردوا علي القوانين التي تصدرها الثورة بعد ذلك .

وكان من نتيجة فشل استخدام العنف لوقف تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بدأ كبار الملاك يفكرون في سبيل آخر يعرقلون به تنفيذ هذا المشروع ، ومنها أثاره مشاكل العمال ليصرفوا النظر عن المشكلة الزراعية ، وهيجوا الفلاحين ضد القانون ، وعطلوا ماكينات الري ، وامتنعوا عن إمداد الفلاحين بالأسمدة والبذور ومنهم من لجأ إلى المحاكم يطلب إلغاء قرارات الاستيلاء علي أرضه[١] ومع ذلك فقد تم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، وعندما فشلت كل هذه الوسائل لمنع تنفيذ القانون لجأوا مرة أخرى إلى استخدام العنف .

وفي بلدة "كمشيش" في محافظة المنوفية حيث تعيش عائلة الفقي التي استطاعت علي مر الأجيال أن تستولي علي ما يزيد على نصف مساحة الأراضي،والتي تقترب من ألفين وخمسمائة فدان وبالتالي سيطرتهم علي الفلاحين .

ففي أحد المأتم قام طالب من أهالي البلد يخطب في الفلاحين بعد انتهاء العزاء قائلا أنه قد أن لهم أن يستردوا أرضهم التي اغتصبتها منهم عائلة الفقي وخاصة أن حكومة السعديين التي كانت تحميهم قد زالت ، وتشجع الفلاحون أن يرفعوا أصواتهم التي خمدت أجيالا ، فانتهزوا فرصة مرور بعض ضباط الثورة علي المنطقة إلى القرية المجاورة ، وقام الفلاحون بالوقوف علي طول الطريق ليهتفوا لرجال الثورة الذين حرروهم من أغلال الإقطاع وليهتفوا بسقوط الإقطاع ، وما كان من الفقي إلا أنه انتظر عودة الفلاحين الذين اصطفوا علي الطريق ليحيوا رجال الثورة وقام بضربهم وتعذيبهم ، ولم يسكت الفلاحون بل اتجهوا إلى أقرب نقطة شرطة وهي "البتانون "،ومن ثم قرر العمدة الانتقام منهم فجمع مجموعة من الغرباء و أصحاب السوابق و أرسلهم إلى الحقول المجاورة لأرضه لاستفزاز الفلاحين ، نتج عن ذلك أن أطلق رجال الفقي النار علي الفلاحين ، وقتل منهم أربعة عشر قتيلا[٢].

---

[١] أحمد زايد : ص ٤١٢ .

[٢] صلاح نصر : ج ١ ، ص ص ٢١١ ، ٢١٢ ؛ على الدين هلال : ص ٨٨ .

ثم قام الفقي مرة أخري بقتل " صلاح حسين " وهو أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي وذلك في عام ١٩٦٦م [١] لاستكمال مظاهر العنف التي استخدمها كبار الملاك تجاه قانون الإصلاح الزراعي، وضد الاستيلاء علي الأراضي الزائدة عن الحد كما حددها القانون ورغبة منهم في التصدي للقانون بكل السبل حتى لوأدي ذلك إلي استخدام العنف .

وأيضا قام البد راوي عاشور كمحاولة منه لوقف تنفيذ القانون ولكن تدخل سيد مرعي وانهي الخلاف منعا لتكرار العنف [٢].

وتكررت نفس الصراعات بين الفلاحين وكبار الملاك في الريف بالشرقية والغربية و الدقهلية وسقط فيها بعض الشهداء من الفلاحين وكان الغرض من هذه الصراعات هو عرقلة تنفيذ القانون أو منع تنفيذه .

أهم الانتقادات التي وجهت إلي قانون الإصلاح الزراعي :

وبالرغم من المعارضة الشديدة لقانون الإصلاح الزراعي ،وخاصة من كبار الملاك وقيامهم بالتصدي للقانون بشتى الطرق السلمية منها أو استخدام العنف لمنع تنفيذ القانون إلا أن رجال الثورة كانوا حريصين كل الحرص علي تنفيذ القانون وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية في الريف علاوة علي القضاء علي سيطرة الإقطاعيين ،ولذا استطاع رجال الإصلاح الزراعي القائمون علي تنفيذ القانون التغلب علي المشاكل والصعوبات التي واجهتهم أثناء عملية الاستيلاء أو التوزيع [٣].

استطاعوا أن يخرجوا القانون إلى حيز التنفيذ الفعلي و تخطي لكل هذه العقبات وبالرغم من حرص القانون علي تحقيق العدالة إلا أنه لم يسلم قانون الإصلاح الزراعي من النقد ، فقد وجهت إلى القانون العديد من الانتقادات والتي كان منها :" أنه أفسد أخلاق الفلاحين إذ علمهم الفجور والتطاول والحقد والفظاظة وأفسد حياتهم إذ حرمهم من الكنز الذي لا يفنى وهو(القناعة) وفتح عيونهم فشعروا أكثر من أي وقت مضي

---

[١] اليعازر بعيرى : ص ٤٣٦ .

[٢] سيد مرعى : أوراق سياسية ، ج١ ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

[٣] سيد مرعي : الإصلاح الزراعي في مصر ، ط١، القاهرة ، ١٩٥٧م ،ص ص٩٨،٩٩.

بمدي ما يعانونه من حرمان وعلمهم الطموح فلم يعد يرضيهم شئ ولا قانون الإصلاح الزراعي نفسه وأصبح العمال الزراعيون يعملون بالساعات ويفرضون الأجور " [١].

فإذا كان هذا قد حدث فعلا فهذا يعنى تحرر الفلاحين من سيطرة كبار الملاك وعبوديتهم لهم وهذا ما هدفت إليه الثورة من قانون الإصلاح الزراعي فهو أكبر برهان علي نجاح الثورة لا فساد أخلاق الفلاحين .

وتعرض أيضا القانون للنقد في كثير من الدراسات التي تناولته وخاصة الأجنبية منها: أ - فقد عملت علي إثبات أن الإصلاح الزراعي لم يغير من الأمر شيئاً بل أدى إلي تدهور الإنتاج الزراعي وذلك لأن القانون أبقي علي العلاقات الإنتاجية السابقة علي القانون ومنها علاقة الإيجار ، وأسلوب المزارعة / المشاركة [٢].

ب - وأن تفتيت المساحات الكبيرة إلي مساحات صغيرة بتوزيعها علي صغار الفلاحين بواقع خمسة أفدنه فأقل، أدى إلي عدم إمكانية استخدام الميكنة في الزراعة [٣] .

ولكن نسي النقاد أن كثيراً من كبار الملاك كانوا يؤجرون أراضيهم في قطع صغيرة لمستأجرين صغار علاوة علي عدم استخدام كل المزارعين الميكنة الزراعية سواء كبار الملاك أو صغار الفلاحين .

ج - وأن مفهوم أغنياء الريف لم يتغير مع الإصلاح الزراعي إذ ظل كبار الملاك بالرغم من نزع ملكياتهم التي تزيد عن الحد الأقصى يسيطرون علي الحياة في الريف وتخضع لهم الجمعيات الزراعية ويمكن رجوع ذلك إلى أن التأثير الاجتماعي للإجراء الاقتصادي لا يظهر بين يوم وليله؛ وذلك لأن التغير الاجتماعي عملية بطيئة[٤] ، وبالتالي لا ينتظر أن تأتي نتيجة الإصلاح الزراعي في العام التالي علي صدوره بل يحتاج إلي فترة زمنية لكي يشعر الناس بنتائج قانون الإصلاح الزراعي .

---

[١] عصمت سيف الدولة : ص٧٠.

[٢] عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ، ١٩٥٢-١٩٧٠ علي الوضع الاجتماعي للفلاحين ، ص٣٧٠.

[٣] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص٣٧٠.

[٤] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص٣٧٠.

ويتضح مما سبق قيام كبار الملاك باستخدام شتي الوسائل والطرق لمنع إصدار قانون الإصلاح الزراعي لأنهم كانوا يعلمون أنه بإصدار هذا القانون سوف يغير وضعهم في المجتمع المصري ، ويسلبهم سيطرتهم علي الفلاحين، ولذا قاوموا القانون حتى بعد صدوره بالطرق السلمية، وعندما فشلت الطرق السلمية لم يترددوا في استخدام العنف ، ولكن باءت كل محاولاتهم بالفشل ، وانتصر الفلاحون في أن يستردوا جزءاً كبيراً من حريتهم التي سلبت منهم منذ زمن بعيد ، ولذا جاء قانون الإصلاح الزراعي معبرا عن حاجات ورغبات الفلاحين لأنه لم يشمل فقط تحديد الملكية ، ونزع ما يزيد عن الحد الأقصى ولكنه اشتمل أيضاً علي توضيح العلاقة بين المالك والمستأجر من خلال تحديد القيمة الايجارية ، وتحديد أجر العامل الزراعي وبالتالي تخلص الفلاحون من سيطرة كبار الملاك عليهم وتحكمهم في أرزاقهم ،ولذا فقانون الإصلاح الزراعي أفاد الفلاح المصري كثيرا بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليه ولو لم يحقق هذا القانون سوى تحرر الفلاح من سيطرة كبار الملاك وتحكمهم فيه لكان ذلك أسمى أهدافه وأجلها .

ب ـ الثورة والعمال :

كما اهتم رجال الثورة بالتخفيف عن الفلاحين من وطأة سيطرة كبار الملاك عليهم اتجهت أيضا إلى الجانب الأخر وهم العمال حيث كانوا يعانون الكثير من المشكلات عند قيام الثورة منها :علاوات الغلاء، وتعطيل تشريعات العمل، ووقف فاعليتها ومأساة الحرية النقابية ، وتراكم شكاوى العمال ومطالبهم أمام لجان التوفيق. والتحكيم ، وإهمال التأمينات الاجتماعية ، ومما يزيد من صعوبة مهمة الثورة أنه لم يكن هناك اتحاد عام للعمال يقدم صورة متكاملة عن مطالب العمال ولم يكن في مقدور النقابات العمالية القائمة وهي منظمات محليه مفتتة أن تقوم بهذه المهمة لأنها ضعيفة في نظرتها وفي تصويرها لمطالب العمال .

ورغم كل هذه الصعوبات اتجهت الثورة إلى العمال بعد حادث كفر الدوار ونظرا لأهمية هذا الحادث فيجب إلقاء الضوء عليه لأنه كان سببا في تأخر التشريعات العمالية ،وحصول العمال علي حقوقهم إلى عام ١٩٥٩م.

فبعد قيام الثورة بأقل من أسبوعين قام عمال شركة الغزل والنسيج في كفر الدوار(١) بإضراب عام وقدموا مطالبهم في مذكرة إلى رؤساء الشركة والتي جاء فيها: إبعاد ذوى النفوذ الموجودين بالشركة وإجراء انتخابات حره لنقابة العمال ، ونقل مقرها إلى داخل المصانع بدلا من مكانها البعيد عن المصانع ، والمطالبة بمساواتهم بالموظفين في الإجازات ، والمنح ومنحهم علاوات، بدل مسكن لمن لا مسكن لهم في المصانع وزيادة الأجور وعدم فصل أحد منهم ، وبإبعاد محامى الشركة وطرد مديرها (٢).

وتقدم العمال إلى مديري الشركة بهذه المطالب وعندما تم تجاهلها قام العمال في مساء يوم ١٢ أغسطس في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بينما كان عمال وردية الصباح بشركة الغزل بكفر الدوار يغادرون بوابة المصنع بعد انتهاء عملهم ،وعمال وردية المساء يدخلون لتسلم عملهم وارتفعت فجأة أصوات العمال بالضجيج ثم ازدادت

---

(1) Alexander Anne : Op .Cit ,pp.51-52 ; Gold berg Ellis Jay :Op. Cit ,p. 179 ; Mabro Robert: The Egyptian Economy 1952-1972 , Clarendon Press , Oxford , London ,1974,pp.152-153.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص٤٤.

مظاهر الشغب ، وهجم العمال علي عربات الشركة وأحرقوها بينما انهمك فريق أخر في إحراق المكاتب وعندما تدخل رجال الشرطة لتشتيت المتظاهرين نشبت معركة بين الفريقين أسفرت عن مصرع أحد جنود الشرطة كما أصيب عدد من العمال بإصابات جسيمة ولذا حجز رجال الشرطة عدد كبير من العمال المشتركين في الشغب داخل المصنع وعندما علم رجال الجيش بهذا الحادث قاموا بمحاصرة منطقة المصنع [١].

وفي اليوم التالي بعد ظهر يوم ١٣ أغسطس عاد المتظاهرون إلي المصنع لمحاولة تخليص الذين قبض عليهم بداخل المصنع ، وعندما اقتربوا من المصنع تصدت لهم قوات الجيش و أطلقت عليهم النيران مما أدى إلي قتل ثلاثة من العمال واثنين من الجنود .

وهناك رأى آخر يقول : أن حادث كفر الدوار بصفة عامه بدأ في صورة مظاهرة سلمية ابتهاج بقيام الثورة ،ثم ركبت بعض العناصر هذه المظاهرة ودفعتها إلى صدام بين العمال وجنود الشرطة فتحولت من مظاهرة سلمية إلى معركة دموية ولم يكن هناك نزاع عمالي بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وبين إدارة هذه الشركة[٢].

وعند مناقشة كل من الرأيين : أن حركة العمال كانت عبارة عن مظاهرة سليمة في البداية ثم تحولت فهذا صحيح ، أما عن عدم وجود نزاع بين العمال وبين إدارة الشركة فهذا غير صحيح حيث ذكر في الصحف وفي التحقيق وجود نزاع عمالي ، وأنه قبض علي ثلاثة عمال بتهمة كتابه لافتة بمطالب العمال في اليوم التالي للأحداث كما لوحظ في التحقيق أن أقوال العمال المعتقلين علي وتيرة واحدة وهي أنهم أرادوا أن يلفتوا النظر إلى مطالبهم العادلة[٣].

ويتضح من خلال ذلك أن مظاهرة العمال كانت من أجل تلبية مطالبهم ، ولكن تدخلت عناصر غريبة عن العمال ، وحولت مسار المظاهرة للوقيعة بين العمال والثورة

---

[١] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص٤٣،٤٤ ؛ عبد اللطيف البغدادي : ج١ ، ص٦٨.

[٢] عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ص٤٥،٤٦.

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

وتم القبض علي ٢٩ من العمال وكان علي رأسهم كل من: مصطفي خميس ومحمد حسن البقري ،وعقدت لهم محكمة عسكرية بمبني الشركة ، وجاء الحكم علي كل من مصطفي خميس ومحمد حسن البقري بالإعدام ، أما الباقين فحكم علي ١٢ منهم بالأشغال الشاقة ما بين ١٥ ــ٥ سنوات أما الباقين فحكم عليهم بالبراءة [١]،ونفذ حكم الإعدام في صباح ٧سبتمبر عام ١٩٥٢م علي المتهمين [٢]، دون السماح لهم بالاستئناف ومن هذه المحاكمات يتضح إنها اتسمت بالتسرع وعدم التروي فالثورة بهذا العمل جعلت منه عبره لإرهاب بقية طوائف العمال ، فهذه المظاهرات أولا اتخذت طابع الابتهاج بالثورة ، والهتاف لمحمد نجيب ثم تحولت إلى ما حدث ولم يتحرك العمال إلا للدفاع عن أنفسهم بعد أن اعتدي عليهم رجال الشرطة ثم الجيش ثم أن قتل الجنديين لم يتم بطريقة مباشرة من العمال بل أن التحقيقات لم تنسب للعمال قتل الجنديين مباشرة بل حملتهم تبعة الحادث ،كما أن المحكمة لم تقدم أي دليل عن كيفية قتل جندي الشرطة وأين و متي، وكان الأجدر برجال الثورة أن يبحثوا المطالب العمالية ويحققوها [٣].

ولكن أتهم هذا الإضراب بأنه من تنظيم الشيوعيين ،ونظرا لتخوف قادة الثورة من الشيوعيين الذين اعتبروهم أعداء للثورة ، رأي مجلس قيادة الثورة أن يقابل هذا الشغب بحزم وشده لإيقاف هذا الاتجاه ، ولمنع تكراره حتى لا تسري هذه العدوى إلي شركات أو مصانع أخري [٤].

وقد برر خالد محي الدين حكم مجلس قيادة الثورة بإعدام كل من مصطفي خميس ، وحسن البقري بقوله: " أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكن أحد منهم تعرف بعد علي مبادئ العلاقات الاجتماعية ولا علي الحقوق العمالية في الإضراب والاعتصام وما إلى ذلك أما المحيطون بنا من أمثال السنهوري وسليمان حافظ و البراوي فقد كان

---

[١] محمد نجيب :ص١٧٢.

[٢] "فقد نسب إلى مصطفي خميس في يوم ١٣ أغسطس بدائرة كفر الدوار اشترك مع آخرين مجهولين في تجمهر بقصد ارتكاب الجرائم عمداً وقتلوا اثنين من الجنود بأن أطلقوا عليهما النار أثناء تأدية وظيفتهم وإضرام النار عمداً في مبنى الإدارة وقد وجهت نفس التهم إلى محمد حسن البقري – وبالنظر إلى شهادة الشهود فوجد إنها أجمعت علي أن المتهمين تزعما المظاهرة ولكنهما لم يقتلوا أحد" لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ص٤٦-٤٨.

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص٥٠.

[٤] عبد اللطيف البغدادي : ج١ ، ص ٦٨. أنظر أيضا :

Alexander Anne :Op. Cit ,pp.51-52.

يتسمون بروح برجوازية محافظة بل ومعادية لحقوق العمال .... وجماعة الأخوان بدأت في شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار المصريين واتهمتهم بالخيانة "(١).

أما محمد نجيب فقد صدق علي الحكم وفي ذهنه عدة اعتبارات أهمها أرواح العساكر الذين قتلوا ، واحتمالات انتشار هذه الاضطرابات ورفض مصطفي خميس - بعد أن طلب نجيب مقابلته لمعرفة أسباب هذه الأحداث - أن يصرح بشيء يكون مبرراً لتخفيف الحكم عليه كما أن أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضا صدقوا علي قرار الإعدام حتى لا تمتد الاضطرابات إلي جميع أنحاء البلاد ولجعلهم عبره للآخرين، كما أنهم كانوا يتصورون أن قادة هذه الاضطرابات من العمال الشيوعيين لكل هذا قابلت الثورة هذه الحركة بحزم وشده مما جعلها تعاقبهم بأقصى عقوبة (٢).

ولذا استغل المعارضين للثورة الحادث وحولوا مساره من مظاهرة لمطالب العمال مغلفة بالهتاف بحياة نجيب إلى قتل وتخريب وكان غرضهم الأساسي الإيقاع بين العمال والثورة ، وكذلك إحراج الثورة وإظهارها بمظهر العاجز عن حفظ الأمن ومن ثم تعود الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل الثورة .

وأصبح العمال بين فكي رحى الرأسماليين من ناحية والثورة من ناحية أخرى وبالرغم مما حدث للعمال إلا أن اللجنة التأسيسية لإتحاد النقابات أصدرت بيانا أيدت فيه الثورة وطالبتها بالضرب بيد من حديد علي هؤلاء الخونة وأيضا النقابات العمالية المختلفة أيدت ذلك ، واجتمعت النقابات وطالبت بإعادة النظر في التشريعات العمالية مع تمثيلهم في اللجان التي يتقرر تشكيلها لهذا الغرض مع تعميم الاشتراك الإجباري في النقابات (٣).

أما موقف الحكومة من تلك الأحداث أن عكف "السيد فؤاد جلال"- وزير الشئون الاجتماعية- علي دراسة ثلاثة مشروعات هامة للعمال وهي (٤):-

أولا : خاص بتنظيم التوفيق والتحكيم بين العمال و أصحاب الأعمال .

---

(١) خالد محي الدين : ص١٨٣.

(٢) محمد نجيب : ص١٧٢ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص٥٢.

(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ص٥٥،٥٦.

(٤) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص٥٧.

ثانياً: خاص بعقد العمل الفردي .

ثالثاً: متعلق برفاهية العمال من النواحي الاجتماعية .

ونظرا لأن الثورة كانت في بداية عهدها فاكتفت بإدخال بعض التعديلات على القوانين الأساسية للعمال إلى حين إصدار قانون موحد، والذي صدر في عام ١٩٥٩م،ولأن مثل هذا القانون الموحد سيستغرق وقتا طويلا ولذا اكتفت بإدخال بعض التعديلات علي هذه القوانين .

١- قانون عقد العمل الفردي :-

فقد حل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢م محل القانون رقم ٤١ لعام١٩٤٤م وزيدت به مكافآت نهاية الخدمة للعمال وأيام الإجازات السنوية فضلا على توفير وسائل الانتقال للعمال في الأماكن التي لا تصل إليها المواصلات العادية ، كما كفل القانون الرعاية الطبية والعلاج للعمال ،وقرر حقهم في الإجازة في بعض الأعياد والمواسم بأجر كامل ،وجعل من حق العامل الذي أمضى خمس سنوات في استحقاق نصف مكافأة نهاية الخدمة كما ضمن حقوق العمال في تصفية المنشأة أو حلها [١].

٢- قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمل :-

فقد حل قانون رقم ٣١٨ لعام ١٩٥٢م محل قانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٤٨م وتتضمن عدة تعديلات أهمها سرعة الفصل في المنازعات بتحديد فترات قصيرة للمراحل التي يمر بها النزاع وشمول اختصاص لجان التوفيق وهيئات التحكيم كافة المنازعات العمالية الجماعية المتعلقة بتطبيق أحكام القانون كما عدد لجان التوفيق علي مستوى المحافظات ، وجعل التحكيم إجباريا ، وكذلك أجاز حضور المحامين أمام هيئات التحكيم فقط وجواز إلزام صاحب العمل بمصاريف انتقال ،و إقامة ممثل العمال

---

[١] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ١٥٧ ؛ محمود جمال الدين زكي : ص ص٦١١،٦١٢ ؛ حسن الساعاتي : ص ص١٢٦،١٢٥؛ محمد خالد : عبد الناصر والحركة النقابية ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١، ص٢٤.

خلال فترة نظر النزاع إذا صدر القرار فى صالح العمال وقد شمل القانون الفصل في المنازعات بين عمال الزراعة[١].

٣- القانون الخاص بنقابات العمال :-

وقد حل القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢م محل القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢م وتضمن عدة تعديلات أهمها : رفع الوصاية الإدارية عن النقابات واكتساب النقابة لشخصيتها المعنوية ، فجعل من حقها مزاولة نشاطها بمجرد إيداع أوراقها الخاصة بالتأسيس كما كفل الحرية النقابية للعمال وجعل النقابة إجبارية لجميع العمال بالمؤسسة إذا انضم ثلاثة أخماسهم إلى النقابة وأيضا إلزام المؤسسة بخصم قيمة الاشتراك من العمال وتأسيس اتحادات النقابة كما جعل حل النقابة من حق القضاء وحده مع إعطاء عمال الزراعة الحق في تكوين النقابات[٢].

وكانت هذه هي التعديلات التي أدخلت علي قانون العمل بعد الثورة في بدايتها ووجدت بها بعض العيوب منها إطلاق الحرية النقابية مع بقاء نقابة المنشأة مما أدى إلى استمرار ظاهرة التفتت في الحركة النقابية كما حرم موظفي ومستخدمي الحكومة من وكلاء الموظفين الذين يمثلون أصحاب الأعمال في ممارسة سلطاتهم وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمين حق تكوين النقابات .

كما أوجد التفرقة بين العمال وموظفي المنشاة الواحدة بجواز تكوين نقابة لكل منهما كما حرم علي العمال الاشتغال بالمسائل السياسية أو الاجتماع إلا بتصريح من المسئولين مع حرمان الخدم والسائقين والبوابين من التمتع بمزايا تكوين النقابة [٣].

وبهذا القانون عملت الحكومة علي تفريق العمال، وبعثرة جهودهم في النقابات الصغيرة، مما أدى إلى سوء أحوال العمال وظل حال العمال إلى أن صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩م ، حيث عاني العمال في هذه الفترة الكثير من أصحاب الأعمال والمصانع ؛ وذلك نظراً لاعتماد الثورة في البداية علي الرأسماليين من أصحاب

---

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ١٥٩ ؛ محمود جمال الدين زكي : ص ٦١١ .

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ص١٥٩، ١٦٠ ؛ محمود جمال الدين زكي :ص ٦١٣ ؛ محمد خالد : ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

المصانع والأعمال للنهوض بالاقتصاد المصري نظراً لحاجة عمليات التنمية لرؤوس أموال ضخمة فقد اتجهت الدولة للإشراف على تجميعها من الداخل والخارج وتهيئتها لخدمة التنمية، ولهذا أنشأت في عام ١٩٥٣م مجلس الإنتاج ليقوم على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي والمساهمة في المشروعات الهامة(١).

وقد اتخذت الثورة من البداية إجراءات متعددة للتشجيع على الادخار كالحوافز والتأمين الاجتماعي ، وزيادة فوائد الادخار، وإعفاء فوائد السندات الائتمانية من الضريبة، ورفع الحد الأقصى لودائع الأفراد وقبولها كضمان للقروض ، هذا إلى جانب إعادة فتح الأسواق المالية لضمان سيولة الاستثمارات الثابتة ووصولها إلى الأفراد ، ولكن بالرغم من كل هذه الإجراءات فلم يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات بل اتجه الأفراد إلى الإنفاق على السلع الاستهلاكية ، وبالتالي فشلت الحكومة في توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية(٢).

ولذا قامت الحكومة بتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار ودعم عملية التنمية ولتبديد مخاوفهم قامت الحكومة بإشراك ممثلين لاتحاد الصناعات المصري ومجموعة بنك مصر في جميع مجالس التنمية القومية الجديدة ، هذا في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بتوفير قدر من الحماية لرأس المال المستغل بالقطاع الصناعي وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي يمكن أن الإنتاج المحلي مع تخفيض الرسوم على مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية كما تقرر إعفاء الأرباح التي لا توزع وتوجه لصناعات جديدة من ٥٠٪ من ضريبة الأرباح وتعهدت الحكومة بإمداد المستثمرين بالبيانات والإحصاءات والبحوث والخرائط اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة ، كما تقرر تخفيض قيمة الأسهم وقبولها لتسديد ضريبة التركات في حدود ٥٠٪ لتشجيع الأفراد على شرائها(٣).

أما بالنسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فقد قامت الحكومة بإصدار قانون الشركات في ٣٠ يوليو ١٩٥٢م، وبمقتضى هذا القانون أصبحت نسبة مساهمة الأجانب

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ١٢٩.

(٢) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص١٣٠؛ باتريك أوبريان :ص ص ٩٤ ،٩٥ .

(٣) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٣٠؛ حسين خلاف : التجديد ، ص ١٩٣؛ محمد أنيس و السيد رجب حراز : ص ٢٣٨.

في أسهم الشركات٥١٪ بعد أن كانت٤٩٪ من قبل كما أعطى لهم الحق في العودة إلى بلادهم بعد مرور خمس سنوات على قدومه في حدود خمس القيمة المسجلة سنوياً وبنفس العملة وبسعر التحويل ،وهذا يعني إعادة تحويله بالكامل في خلال عشر سنوات من الاستثمار ، وفي حالة عدم التشغيل يحق له العودة بالكامل خلال سنة ،ولكن على خمسة أقساط هذا إذا كانت قد حالت دون استثماره عقبات عملية ، كما سهل هذا القانون تحويل الأرباح والفوائد في حدود ١٠٪ من رأس المال المستثمر [١] .

وبالرغم من الإجراءات التي قامت بها حكومة الثورة لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب للنهوض بالناحية الاقتصادية إلا أن هذه الإغراءات لم تجذب رأس المال المحلي أو الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية ، فلم تبدد هذه الإغراءات مخاوف المستثمرين المصرين الذين كانوا في مرحلة تقييم للنظام ، الذي فاجأهم بقانون الإصلاح الزراعي الذي اعتبروه مقدمة لمهاجمة الملكيات الخاصة في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث كانوا يمثلون طبقة واحدة ذات أجنحة متعددة ـ وهذا ما غاب عن أذهان قادة الثورة ـ فقد خشوا بعد أن أصيب جناحهم الزراعي أن تمتد الإصابة إلى أجنحتهم الاقتصادية الأخرى خاصة بعد أن كثر حديث قادة الثورة عن تصفية الرأسمالية المستغلة والاحتكارات المقترنة في أذهانهم بالاستعمار ،وكذلك الحديث عن استغلال ودائع البنوك في مشروعات التنمية حتى ولو عارض أصحابها ذلك ، كما قامت حكومة الثورة بتصفية الصفوة السياسية التي كانت ترتبت بهم ، وأيضا قيام الحكومة بسحب العملة فئة الخمسين والمائة جنيه من التداول وإلغائها بعد أن تزايد الإقبال عليها بما يوحي بأنه سيتم تهريبها إلى الخارج ثم إيقاف استبدالها بعد مرور أسبوع من المهلة التي كانت قد تقررت للاستبدال ـ شهر ـ مصادرا قيمة ما عجز أصحابه عن استبداله[٢].

ولهذا هبطت جملة الاستثمارات الخاصة في الخمسينات عنها في الأربعينيات ، فبعد أن كانت تبلغ قبل الثورة حوالي ١١٣مليون جنيه انخفضت إلى ٧٧مليونا في عام ١٩٥٦م ثم ارتفعت في عام ١٩٥٨م فوصلت إلى ٩٠ مليون جنيه و١٠٣ مليون في عام

---

[١] عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص ٢٧٥ ؛ اليعازر بعيرى : ص ٣٩٣ ؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٣١.

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٣١؛ أحمد حمروش : ج١ ،ص ٥٦١.

١٩٥٩م ، ولكن معظم هذه الأموال استثمرت في المشروعات الأكثر ربحية ومنها الاستثمار العقاري [١] ولم تتجه إلى الصناعة أي أنها اتجهت إلى المشروعات الأكثر ربحية ، وبالتالي لم يؤدى ذلك إلى الهدف المرجو منه وهو دعم الاقتصاد القومي ، وبالتالي أثبتت الرأسمالية المصرية عجزها عن القيام بعبء التنمية الصناعية .

ونظراً لقيام الثورة وهدفهما الأساسي هو القضاء علي مظاهر الفساد في البلاد ولم يكن لدى رجالها فكر مسبق عن الطريقة أو المنهج المتبع لذا اتسمت المرحلة الأولى بعد قيام الثورة بمحاولة التخفيف عن كاهل كل من الفلاح والعامل ولكن لم يتضح فكر الثورة إلا بعد فترة من قيامها ،ولذا جاءت قرارات الثورة للتخفيف عن الفلاحين أسرع و أقوى من القوانين التي أصدرتها لصالح العمال ، فكان أعداد العمال من الفلاحين أكثر بكثير من عمال الصناعة علاوة علي سوء أحوال عمال الزراعة ولذا جاءت قوانين الإصلاح الزراعي كمحاولة لإقامة عدالة اجتماعية داخل الريف بالإضافة إلى القضاء علي كبار الملاك وسيطرتهم علي الفلاحين وتبعية الفلاحين لهم علاوة علي تخلص الفلاحين من عبودية كبار الملاك وتحكمهم فيهم سواء من تحديد أجورهم أو القيمة الإيجارية .

وبعد أن تخلصت الثورة من سلطة كبار الملاك اتجهت إلى الرأسماليين الصناعيين وقد تركتهم في البداية أملا في النهوض بالاقتصاد المصري ولكن فشل الرأسماليون في النهوض بالاقتصاد المصري .

---

[١] " بلغت نسبة الاستثمارات في الإسكان ما يزيد على ٨٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٤ – ١٩٥٥م في الوقت الذي لم تزد الاستثمارات في الصناعة في نفس هذه الفترة على ١٦ مليون جنيه أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في مصر فبلغت خلال الفترة من ١٩٥٤ – ١٩٥٨م لم تزد على ١,٩ مليون جنيه وزادت مدخرات رأس المال المحلى في البنوك من ٥٨ مليون جنيه إلى ٦٤ مليون جنيه في الفترة نفسها " لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ، ص ٢٧٣ ؛عبد العظيم رمضان : ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ ؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٣٢ .

الفصل الثالث

الثورة والفقر

الفصل الثالث

الثورة والفقر

أولاً : القوانين التى اتخذت لإذابة الفوارق الطبقية .

أ – فى الريف

ب – في المدينة

ثانياً : الثورة وتحسين ظروف العمل في الريف والمدينة .

أ – الثورة وتحسين ظروف العمل فى الريف .

١ – أجر العامل الزراعى

٢ – المعدمون

٣ – العلاقة بين المالك والمستأجر

٤ – التعاونيات الزراعية

٥ – ضريبة الأطيان

ب – الثورة وتحسين ظروف العمل فى المدينة

١ – الأجور

٢ – ساعات العمل

٣ – العلاقة بين العامل وصاحب العمل

٤ – النقابات العمالية

٥ – البطالة

ثالثاً : الثورة ومستوى المعيشة

الثورة والفقر

نظراً لاهتمام الثورة ورغبة منها فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإعادة توزيع الثروة والعمل على إذابة الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع المصرى ، وإيماناً منها بذلك فقد حرص مجلس قيادة الثورة على التخلص من الفقر سواء فى الريف أو المدينة وإعادة توزيع الثروة مع تحسين ظروف العمل بكل منها :

أولاً : القوانين التى اتخذت لإذابة الفوارق الطبقية : ـ

قام رجال الثورة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتى كانت تهدف إلى القضاء على كبار الملاك والرأسماليين سواء فى الريف أو المدينة كما عبر عن ذلك جمال عبد الناصر بقوله :" نحن نحل التناقض بين الطبقة التى ملكت وورثت وبين أغلبية الشعب الذى حرم من كل شئ " [(١)] والتي كان يهدف من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع المصري والتي تتمثل في الآتي : -

أ – **فى الريف** : ـ

جاءت قوانين الإصلاح الزراعي على رأس اهتمامات قادة الثورة وذلك لإقامة العدالة الاجتماعية فى الريف وللتخلص من سيطرة كبار الملاك والقضاء على سلطتهم وعبوديتهم للفلاحين منذ زمن بعيد فقد صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م والذي كان يهدف إلى القضاء على الإقطاع كما وضح ذلك في المادة١٢ من الدستور والتي نصت على تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع ، ولم يذهب القانون إلى مصادرة أراضى الملاك الزائدة عن هذا الحد بل أعطاهم خمس سنوات سماح حتى يتصرفوا فيها بالبيع فى مساحات صغيرة ، وما يعجزون عن التصرف فيه يتقاضون عنه تعويضات تقدر بعشرة أمثال الضريبة مضافاً إليها ٣٪ فائدة وتدفع فى شكل سندات تستهلك خلال ٣٠ سنة [(٢)].

[(١)] الأهرام : السنة ٨٧ ،العدد٢٧٢٦٠،بتاريخ ٣١ يوليو عام ١٩٦١م .

[(٢)] خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر:القسم الأول، في افتتاح مجلس الأمة ، بتاريخ ٢٢ يوليو عام ١٩٥٧، ص ٦٧٨ ؛أحمد الشربينى : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٩ .

و نتيجة إعطاء الحكومة هذه المهلة لكبار الملاك للتخلص من الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى أن استغلوا ذلك بالتهرب من القانون ، وكثرت عقود البيع الصورية [١] ،علاوة على أن القانون لم يطبق سوى على ١٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية ، مما أدى إلى احتفاظ كبار الملاك بنفوذهم الاجتماعى والسياسى فى الريف ، ولهذا جاء قانون الإصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١م ضمن قوانين يوليو الاشتراكية التي صدرت في عام ١٩٦١م وتضمن هذا القانون الخاص بتعديل قانون الإصلاح الزراعى الأول، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ١٠٠ فدان للفرد وما يزيد عن هذا الحد - لم يعط القانون لكبار الملاك حق التصرف فيه على غرار القانون الأول – بل تقوم الدولة بمصادرته فى مقابل تعويضات تدفع فى شكل سندات اسمية وتسدد خلال خمسة عشر سنة بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً كما حرم القانون على أى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأى طريقة أخرى من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على الخمسين فدان[٢] .

وحرم القانون الوكالة فى إدارة أو استغلال الأراضى الزراعية وما فى حكمها كما صدر فى عام ١٩٦٣م القانون رقم ١٥ بتحريم ملكية الأجانب للأراضى الزراعية ومنع القانون توزيع الأراضى المستولى عليها والمزروعة حدائق على خريجى المعاهد الزراعية كما كان منصوصاً عليه من قبل فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م وإدارتها لحساب الدولة ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤م والذي نص على أن الأراضى التى تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانوني الإصلاح الزراعى الأول والثانى تؤول ملكيتها إلى الدولة بدون مقابل [٣].

و كان من حق المالك قبل صدور هذا القانون أن يتصرف فى القدر الزائد من أرضه خلال فترة زمنية من تاريخ تملكه على أن يتم التصرف في هذا القدر إلى

---

[١]عبد السلام عبد الحليم عامر :ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص ص ١٩ ،٢٠.

[٢] القوانين الاشتراكية :ص ص ٣٨،٣٧ ؛محمد دويدار : ص٣٢٨؛أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٣٣؛محمد أنيس ،السيد حراز : ص٢١٨؛ عصام أبو الوفا وآخرون : ص٩٥ ؛ النشرة التشريعية يوليو ١٩٦١: ص ص٢٢١٢، ٢٢١٣.

[٣] عصمت سيف الدولة :ص ص١٠٦ ،١٠٧؛ محمد رشدي : ص ص٢٨٤، ٢٨٥ ؛ محمد أنيس ،السيد حراز : ص٢١٨.

صغار الزراع وتحت إشراف الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتستولى الحكومة على الأطيان الزائدة نظير التعويض الذى يحدد طبقاً لأحكام القانون[1] ولزيادة أعباء الدولة تجاه هذه التعويضات قامت بالاستيلاء على الأرض الزائدة بدون مقابل .

أما عن المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعى يقومون بدفع ثمن الأرض كاملاً على أقساط خلال ٤٠ عاماً وتم تخفيضها بمقدار نصف الثمن طبقاً للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١م والذي انتهى بإعفائهم من أداء أية فوائد عن أقساط الثمن المستحقة عن الأراضى الموزعة مع تحمل الخزانة العامة الفرق وفقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤م [2] .

ومع ذلك فلم يكن حظ القانون الصادر فى عام ١٩٦١م في التطبيق العملي بأفضل من القانون الأول الصادر فى عام ١٩٥٢م فقد انتشرت حالات التهرب بكثير من المناطق ومنها – دكرنس ، كفر الشيخ ، المنوفية ، دمنهور ، والتى كشفتها التحقيقات الصحفية بالأخبار وروزاليوسف - وأدانتها التحقيقات القضائية الصحفية واعتبرتها من أخطر أنواع التهرب الاجتماعى بعد وقوع حادث كمشيش[3] وما أثارته من ضجة بالصحف والبرلمان - مجلس الأمة - في ٢٣ مايو ١٩٦٦م وما ترتب على ذلك من ازدياد المطالبة بتصفية الإقطاعيين وأقاربهم ومصادرة أراضيهم الموزعة على الخدم والعمال والأقارب والأصهار هذا إلى جانب تصفية مراكزهم الإدارية السياسية وربما كان هذا وراء تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع والتى كونت لجاناً فرعية لها بالأقاليم،وكان أنشطها بالشرقية والمنوفية والقليوبية وقد ارتكبت اللجان تجاوزات أثناء عملها دفعت بعبد الناصر إلى محاولة تصحيح أخطائها برفع الحراسة عن المتضررين ، غير أن المعارضة داخل مجلس قيادة

---

(١) محمد دويدار : ص ص٣٢٨ ، ٣٢٩؛ عصام أبو الوفا وآخرون : ص١٠٤.

(٢) النشرة التشريعية : يوليو ١٩٦١، ص ص ٢٢٣٨ ، ٢٢٣٩ ؛ الأهرام : السنة ٨٧ ، العدد٢٧٢٦٠، بتاريخ ٣١يوليو عام ١٩٦١.

(٣) كمشيش : هي إحدى القرى التابعة لمركز تلا محافظة المنوفية و اسمها القديم كوم سيس لمزيد من الدراسة انظر: محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، ق٢، ج٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،١٩٩٣،ص١٧٨."أما عن حادث كمشيش وهو قيام صلاح حسين عضو لجنة الاتحاد الاشتراكي بتعبئة الأهالي في هذه القرية ضد عائلة الفقي التي كانت تتحكم فيها وهذه الأسرة من كبار الملاك مما أدى إلي قيام عائلة الفقي بقتل صلاح حسين " لمزيد من التفاصيل أنظر : أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٣٣؛ اليعازر بعيري : ص٤٣٦.

الثورة جعلته يتمهل فى إلغاء قرارات الحراسة والمصادرة رغم حل لجان تصفية الإقطاع [١].

ولا يعنى هذا أن الحكومة قد خففت من تعقبها لكبار الملاك رغم هزيمة يونيو عام ١٩٦٧م، فكما كان هدف الحكومة من إصدار قوانين الإصلاح الزراعي هو تحقيق العدالة فى توزيع الثروات ،كان هدفها أيضاً التخلص من طبقة كبار الملاك ونفوذهم، ولذا أقدمت في يوليو ١٩٦٩م على إصدار قانون ثالث ، وهو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩م ، وحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٥٠ فدان للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة وما يزيد عن ذلك يخضع للمصادرة ويصبح ملكاً للدولة [٢]

ولبيان مدى استفادة الفلاحين من قوانين الإصلاح الزراعى فيتضح ذلك من خلال الجدول التالى حيث يوضح أعداد الفلاحين المستفيدين من قوانين الإصلاح الزراعى حتى عام ١٩٦٥م وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الثاني١٩٦١م مقارنة بتوزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٥م[٣] .

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ص١٣٣، ١٣٤.

[٢] سيد مرعي :الإصلاح الزراعي في مصر، ص ٣٠٠؛ السيد أحمد الخولي : موسوعة التشريعات الزراعية والقرارات المنفذة لها والتعليمات الخاصة بها ، مج٢، ط٢، صدرت عن مكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، القاهرة، ١٩٩٣،ص ص٣٨٤ ،٣٨٥؛ أحمد الشر بيني : المرجع السابق ، ص ص ١٣٣، ١٣٤؛ عصام أبو الوفاء وآخرون: ص٩٥؛ مؤمن كمال الشافعي :ص٢٧٣؛ علي ليلة : الإستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات ، دراسة بكتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢دراسات في الحقبة الناصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ص٣٥٢،٣٥٣.

[٣]الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:الكتاب الإحصائي لجمهورية مصر العربية١٩٥٢ـــ١٩٨٨،يونيو١٩٨٩ ،ص٨٠؛الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ـــ١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص٥٦. أنظر أيضا :

The Political Economy of Contemporary Egypt ,Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University,1990.(M. Oweis Ibrahim: Egypt's Economy The Pressing Issues, P.10)

حجم الملكية	توزيع الملكية الزراعية بعد صدور القانون الثانى ١٩٦١م				توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٥م			
	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤,١	٥٢,١	٣٠٣٣	٣٦٩٣	٩٤,٥	٥٧,١
٥ أفدنة فأكثر	٨٠	٥١٦	٢,٦	٨,٥	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٥
١٠ أفدنة فأكثر	٦٥	٦٤٨	٢,١	١٠,٦	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢
٢٠ فدان فأكثر	٢٦	٨١٨	٠,٨	١٣,٥	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦
٥٠فدان فأكثر	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,١	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١
١٠٠ فدان فأكثر	٥	٥٠٠	٠,٢	٨,٢	٤	٤٢١	٠,١	٦,٥
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠	١٠٠	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠	١٠٠

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:الكتاب الإحصائي لجمهورية مصر العربية١٩٥٢ــ ١٩٨٨،يونيو١٩٨٩ ،ص٨٠؛الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ــ١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص٥٦. أنظر أيضا : M.Oweis Ibrahim:Op.Cit,P10.

والملاحظ في الجدول السابق أن تحديد الملكية الزراعية أفاد بالدرجة الأولى صغار الملاك الزراعيين – الملاك الأقل من ٥ أفدنة – الذين ارتفعت ملكيتهم من جملة الأراضي من ٣٥,٤٪ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول إلى ٤٦,٥٪ بعده مباشرة ثم ٥٢,١٪ في عام ١٩٦١م ثم ارتفعت إلى ٥٧,١ ٪عام ١٩٦٥م على الرغم من ثبات نسبتهم إلى جملة عدد الملاك (٩٤,٥ ٪) ، وقد جاءت هذه الزيادة في أراضى صغار الملاك على حساب كبارهم وخصوصا الشريحة العليا التي كانت تمتلك أكثر من مائتي فدان للفرد والذين يشكلون طبقة لم تصل إلى نصف بالمائة من عدد الملاك (٠,٤٪) والذين هبطت ملكياتهم من ٣٤,٢٪من جملة الأراضي الزراعية قبل صدور القانون الأول إلى ٢٠,٣٪ بعد صدوره ثم وصلت إلى ١٥,٣٪ بعد صدور القانون الثاني عام ١٩٦١م ثم ١٢,٦٪في عام ١٩٦٥م.

ومن خلال توزيع الملكية على الشكل البياني (ب) بالملاحق ومقارنة التوزيعين في عامي ١٩٦١م و ١٩٦٥م يتضح انخفاض الفجوة بين كبار الملاك وصغارهم في توزيع الملكيات الزراعية بعكس التوزيع قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي قبل الثورة ، ويتضح أيضاً مقدار استفادة الفلاحين من خلال مقارنة توزيع المكية الزراعية قبل الثورة مع توزيع الملكية في عام ١٩٦٥م كما يتضح من الشكل

البياني (ج) بالملاحق ومن خلالـه يتضح انخفاض الفجوة الكبيرة التي كانت توجد كبار الملاك وصغارهم .

أما الفلاحين المتوسطين فقد استفادوا من قوانين تخفيض الملكية واستفادوا أيضا بالتعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي ومنها خفض فوائد الرهنيات والقروض ، ويقال أن النية كانت تتجه إلى إصدار قانون رابع ويتم تحديد الملكية فيه بـ ٢٥ فدان[١].

كما اهتمت حكومة الثورة بمشروعات استصلاح الأراضي حيث استبعد قانون الإصلاح الزراعي الأول من المصادرة الأراضي البور والصحراوية التي تعتبر تحت الاستصلاح [٢] ولعب مجلس الإنتاج القومي دوراً في استصلاح مساحات بمنطقة وادي النطرون كما شاركت الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي والهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف في استصلاح مساحات من الأراضي البور التي جاء معظمها بالوجه البحري ـ البحيرة مديرية التحرير ،ادكو، السرو، الستاموني ـ والواحات ثم الفيوم وقنا وقد أمدت الهيئتان المناطق المستصلحة بشبكة من ترع الري والمصارف هذا فضلا عن إقامة المجتمعات العمرانية والصناعية ذات الخدمات [٣].

ولإنجاح سياسة استصلاح الأراضي اهتمت الحكومة بشق الترع والمصارف كما بذلت محاولات لتنظيم استغلال المياه وزيادة مخزونها، ومع كل الجهود التي بذلت من أجل التوسع في استصلاح الأراضي ،إلا أن المساحة التي تم استصلاحها طوال الخمسينات ـ ٨٠ ألف فدان بمتوسط ١٠ آلاف فدان سنويا ـ لا تتناسب مع حجم هذه الجهود؛ نتيجة التسرع في استصلاح مناطق دون إجراء الدراسات التمهيدية الكافية على الموقع والتربة فضلا عن عدم تكامل مراحل الاستصلاح ومقوماته والتي أدت في منطقة كمديرية التحرير إلى ارتفاع تكاليف زراعة الشجرة الواحدة حتى بلغت مائة جنيه، ولذا اتجهت الحكومة إلي العمل على التوسع في إنتاجية الفدان[٤].

---

[١] باتريك أوبريان :ص ص٢٥٣، ٢٥٥.

[٢] سيد مرعي : الإصلاح الزراعي ، ص ٦٠ .

[٣] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٣٧.

[٤] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٣٧.

ب – في المدن:-

وكما قام رجال ثورة يوليو بإصدار مجموعة من القوانين للعمل على إذابة الفوارق الطبقية في الريف المصري من خلال إعادة توزيع الدخل على مستوى الريف ، فقد اتجهوا كذلك لإزالة عدم التكافؤ في توزيع الدخول خارج القطاع الزراعي غير أن الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن تأخرت قليلا إلى ما بعد أزمة السويس[1] ؛ لأن النظام ظل حتى سنة ١٩٥٦م يؤثر الابتعاد عن ممارسة أي اعتداء أو هجوم مباشر على الملكية الخاصة[2]،وذلك لاقتناعهم بإمكانية تقدم التصنيع على يد الرأسماليين .

وظلت الأوضاع كما هي حتى جاءت أزمة السويس لتدفع النظام لفرض الحراسة على معظم الممتلكات الأجنبية وتأميم البنوك والشركات الأجنبية داخل البلاد ، والعمل على تمصيرها ثم توالى بعد ذلك تأميم وتمصير باقي الممتلكات الأجنبية إلى أن جاءت قوانين التأميم التي أصدرتها الثورة في يوليو ١٩٦١ م، وذلك لعزوف القطاع الخاص عن المشاركة في عملية التنمية وخصوصا في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠- ١٩٦٥م) ، وحاول عرقلتها وفرض حصار على القطاع العام لاستنزافه ، فلم يجد النظام بدأ من اللجوء إلى التأميم الذي تولى إصدار تشريعاته منذ عام ١٩٦١م كمحاولة لتصفية مراكز الرأسمالية المصرية الكبيرة ،

---

(١) " كان نتيجة رفض البنك الدولي تمويل مشروع بناء السد العالي إلا في ظل شروط قاسية أن قام جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس والشركات الأجنبية مما أدى إلى اعتداء العدوان الثلاثي (انجلترا – فرنسا – إسرائيل) على البلاد وكان من نتيجة ذلك أيضاً أن منعت أمريكا الإمدادات والمعونات التي كانت تقدمها إلى مصر حيث كانت مصر تحصل على مساعدات اقتصادية أمريكية مقدارها ٨٩,١ مليون دولار فيما بين عام ١٩٤٨م وحتى ١٩٥٦م وقد وجد اتفاق بين البلدين في عام ١٩٥٥م ومن خلاله حصلت مصر على ٤٠ مليون دولار فكان منها ٧,٥ مليون دولار قرضا يسدد بالعملة المصرية بفائدة ٠,٤ ٪ والباقي هبات وبعد تأميم قناة السويس أوقفت أمريكا برامج المساعدات التي كانت تقدمها لمصر" لمزيد من التفاصيل أنظر : محافظ وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ، ملف رقم ٧٣٢ /٧٢ /١ ، ص ١٠٧ ؛ سامي شرف : جمال عبد الناصر ، موسوعة الأهرام ، ٥٠ سنة ثورة ، ص ص ١١٦ ، ١١٧ ؛ محمد باشا : نصف قرن على ثورة يوليو ، موسوعة الأهرام ، ص ٤٠٠ . أنظر أيضا:

- Alexander Anne :Op.Cit , p. 119 .

(٢) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٤٩ . أنظر أيضا :

Ibid : pp. 82 , 83; The Political Economy of Contemporary Egypt ,Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University,1990 (Raymond A. Hinnebush : The Formation of The Contemporary Egyptian State from Nasser and Sadat to Mubarak,p.p.188.189.)

واستكمال بناء القطاع العام الذى أصبح يسيطر على أكثر من٨٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية والتجارية بعد التأميم [١].

وقد عبر عبد الناصر في الميثاق عما كان يرجوه من وراء قوانين يوليو عام ١٩٦١م حيث جاء فيه :"أن قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١م لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما كان لها هدفان أساسيان ،**الهدف الأول :** خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ، ويقضى على أثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويسهم في الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينهما،ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التي تواجه عملية التطوير،**الهدف الثاني:** زيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادي في عملية التطوير الصناعي على الأساس الاشتراكي"[٢] ومن ذلك يتضح أن قوانين يوليو الاشتراكية هدفت إلى العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات داخل المجتمع المصري ، علاوة على ذلك القضاء على احتكار فئة الرأسماليين للسيطرة على الدخل القومي للبلاد على حساب الغالبية العظمى من الشعب المصري،ونظراً لفشل القطاع الخاص في القيام بعبء الاستثمار الصناعي والمشاركة في التقدم الصناعي بالبلاد، جاءت قوانين يوليو الاشتراكية وإن تأخرت في صدورها بعد الثورة ؛ وذلك لإعطاء القطاع الخاص الفرصة للقيام بأعباء الاستثمار الصناعي والتجاري وعندما فشل في ذلك جاءت قوانين يوليو لإعادة توزيع الثروة القومية بالبلاد .

وقد صدرت القوانين الاشتراكية فى يومي التاسع عشر والعشرين من شهر يوليو سنة١٩٦١م قبل عيد الثورة التاسع ، وكان لهذه القوانين أكبر الأثر في تعديل صورة الحياة فى المجتمع المصرى ، فجاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١م و نص

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ص ص ١٣٣، ١٤٩؛ جمال مجدي حسنين : ص٨٢ ،٨٧ ،٨٨؛ محمد السعيد إدريس : قصة الثورة ، ص ص ٦٨، ٦٩ ؛ محمد أنيس و السيد حراز : ص ص ٢٤٠،٢٤١ أنظر أيضاً:

The Political Economy of Contemporary Egypt ,Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University,1990(Said EL_ Naggar :Problems and Prospects of Privatization, p 53.

[٢] لجنة الكتب السياسية : ص٢٨ ؛ يحيى الجمل : ص٣٨ .

على تخصيص نسبة٢٥٪ من أرباح الشركات المساهمة للموظفين والعمال كما تم تحديد حدا أعلى للمرتبات والأجور في الشركات والجمعيات لا يزيد على خمسة آلاف جنيه سنويا وذلك لتقليل الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ولمنع تضخم دخل الطبقات العليا من الرؤساء والمديرين ، طبقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١م، كما صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١م حيث جعل للموظفين والعمال فى الشركات نصيبا فى إدارة شركاتهم بأن جعل اثنان من العمال والموظفين فى مجلس إدارة كل شركة يختارون بطريق الاقتراع السرى وفى أغسطس ١٩٦٣م نص على أن ممثلى الموظفين والعمال يكون عددهم أربعة من مجموع مجلس الإدارة الذى يجب ألا يزيد عدد أعضاءه عن تسعة [1].

وقد صدر أيضا القانون رقم ١١٧ لسنه ١٩٦١م وكان من أهم قوانين يوليو الاشتراكية لأنه بمقتضاه أممت جميع البنوك وشركات التأمين في البلاد وكانت البنوك وشركات التأمين من القوة الاقتصادية ذات التأثير على توجيه الاقتصاد القومي بجميع قطاعاته ، فقد كانت البنوك بمالها وودائعها وبما تمنحه من ائتمانات تستطيع أن تؤثر في الاقتصاد السنوي وفى عملية الإنتاج تأثيرا واضحا ، و ترك البنوك والشركات في يد القطاع الخاص يهدر أي محاولة لتدعيم القطاع العام وتوسيع نشاطه ؛ حيث كانت تحجم البنوك الخاصة عن تمويل المشروعات الثقيلة لأنها لا تدر ربحا سريعا[2]، ومن ناحية أخرى كان ترك البنوك وشركات التأمين في نطاقه الخاص كان يعنى بالضرورة بقاء رأس المال الخاص مسيطراً على حياة البلاد الاقتصادية لصالح قلة من الرأسماليين ، وهكذا يعد هذا القانون ذا أهمية خاصة في التحول الاشتراكي ، وفى التمكين لهذا التحول الذي أصبح القطاع العام هو المسيطر بدلا من الخاص .

---

[1] يحيى الجمل : ص٣٦ ، سعد الليثى ناصف :ص ص ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ إسماعيل صبري :ص٢٢٢ ؛ باتريك أوبريان : ص ٣٥٥ . أنظر أيضاً :

- Mabro Robert : Op. Cit , p.154 .

[2] لجنة الكتب السياسية : ص ص ٢٧،٢٨ ؛يحيى الجمل : ص ص ٣٦،٣٧ ؛ سعد الدين إبراهيم:ص٧١ ؛ القوانين الاشتراكية : ص ص ١٦ ،١٧ .

وكانت النتيجة لتأميم الشركات والمشروعات أن أصبح العمال في مختلف الشركات يعاملون على أسس مختلفة بعد أن كانت لوائح الشركات لم تكفل لهم حقوقا فى الترقيات ،والعلاوات، لذا تم إصدار لائحة موحدة تطبق على العاملين بالشركات تحدد فيها مرتبات العاملين وقواعد تعيينهم وترقياتهم وعلاوتهم وإعاراتهم وإجازاتهم وكافة ما يتصل بهم كعمال مما تجعلهم بمنأى عن أى استغلال أو تفرقة فى المعاملة وقد صدر ذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١م وقامت أيضا الدولة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٦١م بإنشاء وزارة جديدة وهى وزارة العمل وتختص بشئون العمال [١] .

وقد نصت القوانين الاشتراكية على تأميم كل الشركات الكبرى ونقل ملكيتها للدولة حيث صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١م ونص على نقل ملكية ٥٠٪ من الشركات والمنشآت الهامة إلى القطاع العام وذلك بتقرير مساهمة الدولة بـ٥٠٪ من رأسمالها ثم بعد ذلك تم تأميم الغالبية العظمى من الشركات والمنشآت تأميماً كاملاً حيث أصبحت ملكيتها كاملة للشعب[٢] .

ومع أن الدولة كانت تمتلك ٥٠ ٪ من رأس مال الشركات والمنشآت إلا أن هذه الشركات كان ضمن المساهمين فيها رأسماليون كبار يستطيعون عن طريق أموالهم الضخمة التأثير فى مجرى الإنتاج وسياسته ، ولذا جاء القانون رقم ١١٩ لسنة١٩٦١م، ونص على أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من أسهم الشركات التي تم تأميمها أكثر من عشرة آلاف جنيه ، وقد تم تأميم هذه الشركات تأميماً كاملاً بعد ذلك، ثم تحول الحق من مساهمة إلى تعويض فى حدود معينة[٣] .

---

[١] يحيى الجمل : ص٣٧ .

[٢] الوقائع المصرية : العدد ٥٧ مكرر (ب) ، الصادر بتاريخ ٢١يوليو ١٩٦١ ، ص٥ ؛ القوانين الاشتراكية ، ص ١٩ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ١٠٦ ؛ يحيى الجمل : ص ص ٣٨ ،٣٩ أنظر أيضا :

M Owess Ibrahim : Op . Cit , P. 34 .

[٣] الوقائع المصرية : العدد ٥٧ مكرر (ب) ، الصادر بتاريخ ٢١يوليو ١٩٦١ ، ص٥ ؛ القوانين الاشتراكية : ص ٢٣؛ عصمت سيف الدولة :ص ١٠٦ ؛ يحيى الجمل : ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

كما صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١م وقد قصد هذا القانون إلى فرض ضريبة تصاعدية عامة على أوعية الدخل المختلفة في صورة ضريبة على الإيراد العام تصل إلى ٩٠٪ على من يزيد إيراده السنوي على عشرة آلاف جنيه[١] ، وكان الهدف من هذا القانون تحقيق العدالة في التقريب بين الدخول من ناحية ، وفى المساواة أمام التكاليف الاجتماعية من ناحية أخرى على ضوء المقدرة المالية .

ونظراً لاهتمام رجال الثورة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تذويب الفوارق الطبقية بإعادة توزيع الثروة والدخول بين أفراد المجتمع جاءت القوانين التي صدرت معبرة عن ذلك خاصة في الريف من خلال إصدار قوانين الإصلاح الزراعي والتي طالبت بإعادة توزيع الثروة الزراعية بين صغار الفلاحين وكبارهم في الريف .

وكان لزاماً أن يتجه رجال الثورة إلى المدن لإعادة توزيع الثروة فيها أيضاً ، ولكن تأخرت هذه القوانين قليلاً اعتقادا من رجال الثورة أن القطاع الخاص سوف يقوم بمهمة النهوض بالاقتصاد المصري وعندما تخلف القطاع الخاص عن تلك المهمة كان لابد أن تقوم الحكومة بهذه المهمة من خلال حركة التأميم والتمصير التي قامت بها على أثر صدور قوانين يوليو لعام ١٩٦١م ، وأيضا إعطاء العمال المزيد من حقوقهم التي حرموا منها طويلا ، والتي هدفت أيضا إلى إعادة توزيع الثروة والدخول في المدن لتحقيق المبدأ الذي قامت عليه الثورة وهو تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[١] يحيى الجمل : ص ص ٣٦ ، ٣٧ .

ثانياً : الثورة وتحسين ظروف العمل في الريف والمدينة :-

أ – الريف :-

كان رجال الثورة حريصون على تحسين ظروف العمل وخاصة للسواد الأعظم من الشعب المصري سواء في الريف أو المدينة وذلك من خلال ما يلي :

١ – أجر العامل الزراعي :-

تأثر أجر العامل الزراعي بقوانين الإصلاح الزراعي ، والتي كان هدفها إعادة توزيع الثروة مع تحسين ظروف العمل ، خاصة للعمال الزراعيين وذلك من خلال إعطاء عمال الزراعة الحق في تكوين تنظيمات نقابية ، وقد حرم عليهم ذلك قبل الثروة ، وكان الهدف من هذه التنظيمات هو الدفاع عن مصالحهم علاوة على وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة وأسند هذا إلى لجنة يمثل فيها العمال الزراعيين والملاك وموظفي الدولة للتوفيق بين مصلحة الطرفين(١) ، وتشكل هذه اللجنة كل عام لتحديد الحد الأدنى للأجور ، فلم يسبق أن تم تحديد الأجور من خلال لجان تضم كلاً من العمال الزراعيين والملاك والمستأجرين ، بل كان تحديدها متروكاً إلى الظروف السائدة في سوق العمل في القرية أو مجموعة القرى المجاورة ، كما لم يسبق من قبل أن أبيح للعمال الزراعيين الانتظام في نقابات تدافع عن مصالحهم المشتركة بل كان هذا الأمر محظوراً عليهم صراحة في قانون النقابات الصادر في عام ١٩٤٢م(٢) وبالرغم من ذلك فقد ظل أثرهما محدوداً جداً على عمال الزراعة .

وقد تحدد الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي لأول مرة بعد الثورة في أواخر عام ١٩٥٢م ، وبقرار من وزير الزراعة بناءاً على تقديرات اللجان المختلفة ، واللجنة العليا للإصلاح الزراعي وقد جعل هذا القرار الأجر اليومي للعامل ١٨

---

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو و الطبقة العاملة ،ص١٦ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص ١٢٢ ؛ محمد أنيس و السيد حراز : ص ٢١٥ ؛ إسماعيل صبري :ص ٢٢١ .

(٢) محافظ وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ، ملف رقم ٧٣٢ / ٨٣ / ١ ، ص ١٨.

قرشاً و١٠ قروش للأولاد والنساء كما نص على ألا تتعدى ساعات العمل عن ثماني ساعات [١].

وبالرغم من ذلك فلم تتحسن أجور العمال الزراعيين عما كانت عليه قبل الثورة ، فبينما كان أجر العامل الزراعي يتراوح بين ١٠ قروش و ١٥ قرشاً في اليوم في أواخر عام ١٩٥٢م فقد ظل يتراوح بين ١١ قرشاً و١٢ قرشاً في اليوم حتى منتصف الستينيات حيث بلغ الحد الأدنى ، وفى النصف الثاني من الستينيات تجاوزه بسبب انخفاض العمالة الزراعية بتوافر فرص عمل خارج القطاع الزراعي بعد التوسع في مشروعات الأشغال العامة ومشروع السد العالي ومشروعات الأراضي وكذلك نمو الصناعة وزيادة الطلب على العمالة من جانب القطاع العام ، وهكذا فإن تحديد أجور العمال الزراعيين لم يضع حداً لمعاناتهم خصوصاً وأن نفقات معيشتهم كانت في ارتفاع مستمر حتى في الوقت الذي اتسمت فيه أجورهم بالثبات ففي عام ١٩٥٥م بلغت نفقات معيشتهم ١٢٢٪(على اعتبار أن سنة الأساس : ١٩٥٠=١٠٠) ثم ١٣٦٪ في الستينيات واستمرت كذلك في ارتفاعها الذي تراوح ٤٠٪ و٥٠ ٪ وهو ما لم يتماشى مع أي زيادة في أجورهم [٢].

وكان يتم تحديد أجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام من خلال لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة ، وعضوية ٦ يختارهم الوزير فكان ثلاثة منهم يمثلون ملاك الأراضي الزراعية ، ومستأجريها ، والثلاثة الأخريين يمثلون العمال الزراعيين ، وقرار هذه اللجنة لا يكون نافذاً إلا بعد تصديق وزير الزراعة عليه[٣]، وقد تركت هذه اللجنة دون أسس يقيم عليها تحديد الأجر أو قواعد يسترشد بها في تحديده ، مانحاً لها سلطة مطلقة فيه تحت إشراف وزير الزراعة [٤].

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ١٤٨ ؛ مصطفى الجبلي : ص ٣٠٢ ؛ سيد مرعى : الإصلاح الزراعي في مصر، ص ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ص ١٤٨، ١٤٩ .

[٣] الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر ، الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٥ .

[٤] محمود جمال الدين زكى : ص ٦١٠ .

وقد سمح القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢م للعمال الزراعيين كعمال الصناعة والتجارة بتكوين لجنة نقابية فى القرية الواحدة إذا بلغ عدد طالبى الانضمام إليها ٣٠ عامل كما أباح لعمال أكثر من قرية تدخل فى زمام مجلس قروى واحد أن يكونوا لجنة نقابية تضمهم جميعاً إذا بلغ عددهم ٥٠ عاملاً ، وتم تكوين ٤٢٠٠ نقابة ضمت أكثر من ١٥٠٠٠٠ عاملاً ، وبالرغم من أنه كان الهدف من تكوين هذه النقابات هى حماية مصالح العمال إلا أنها قد وجهت بعيداً عن مصالحهم بعد أن تحكم فيها المقاولون أو كبار العمال ، وكذلك البيروقراطية الحكومية ممثلة فى وزارة العمل ، ومن ثم فشلت فى لعب الدور المتوقع منها فى المجتمع الريفى (١) .

٢ – المعدمون : ـ

هم من كانوا لا يمتلكون إلا قوة عملهم للعيش في الريف أوهم ممن حرموا من الملكية كالعمال الموسميين ، ومنهم عمال التراحيل أو الذين امتلكوا مساحات صغيرة لا تمكنهم من توفير أدنى متطلبات الحياة ، وعملوا في قراهم أو القرى المجاورة للتكسب ، فقد عاشوا في ظروف سيئة للغاية قبل الثورة ؛ لقلة فرص العمل وتدنى الأجور مع تحكم مقاول الأنفار في أجورهم وعملهم ، ولهذا عملت قوانين الإصلاح الزراعي على الرقى بأعداد منهم إلى مرتبة صغار الملاك ، وخاصة الفلاحين الذين كانوا يملكون مساحات صغيرة فقد نص قانون الإصلاح الزراعي على توزيع الأراضي على من تكون حرفته الأساسية هي الزراعة سواء من المستأجرين أو من أصحاب الملكيات الصغيرة (٢).

وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي قد أعاد توزيع الثروات ، والدخول فليس معنى ذلك أنه عالج مشكلة الفقر في الريف المصري بصفة نهائية فمشكلة الفقر ، وخاصة بين العمال الزراعيين ظلت قائمة تحتاج إلى كثير من الحلول ، وقد تناول بعض الكتاب هذه المشكلة فقال : "إن فرص العمل قد قلت نسبيا أمام هؤلاء لأن من

---

(١) محمد رشاد : ص ١٤ ؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ١٤٩ .

(٢) قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٥٩ : الباب الأول ، ص ٥ .

وزعت عليهم الأراضي من صغار الملاك أصبحوا يخدمونها بأنفسهم "[١]، و يرد على ذلك بأن من هؤلاء أنفسهم من كانوا من قبل عمالاً فإذا هم أصبحوا ملاكا فمعنى ذلك أن عدد العمال الزراعيين يكون قد قل بمقدار عددهم وعدد أولادهم الذين كانوا يشتغلون معهم في الأراضي التي أصبحوا يملكونها·

وانخفضت نسبة الأسر المعدمة من جملة الأسر الريفية من ٤٤٪ في عام ١٩٥٠م إلى ٣٠ ٪ في عام ١٩٦١م ثم ٢٨ ٪ في عام ١٩٦٥م ثم ارتفعت إلى ٣٣٪ في عام ١٩٧٠[٢] ، وبالتالي يلاحظ انخفاض نسبة الأسر المعدمة خلال الفترة من ١٩٥٢م وحتى منتصف الستينيات ثم بدأت ترتفع نسبتهم مرة أخرى خلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠م؛ ويرجع ذلك إلى تجميد برامج توزيع الأراضي في الوقت الذي استمرت فيه ظاهرتا التركيز والتفتت في الأراضي الزراعية ، وكذلك تفوق الزيادة السكانية على الزيادة في الأراضي الزراعية الأمر الذي يؤدى إلى تخفيض أثر الإصلاح الزراعي من حيث توزيع الملكية والدخل ، وفى ذلك ما يظهر ضرورة فتح مجالات أخرى للعمل ·

وفى التعداد الزراعي لعام ١٩٦١م وجدت بعض البيانات عن العمال الزراعيين المؤقتين مقسمة لفئات الجنس والعمر ، وطبقاً لأرقام التعداد بلغ عدد العمال الزراعيين (من كل الجنسين وفى فئة العمر فوق ١١ سنة) ما يزيد على المليون فرد في تعداد عام ١٩٦١م كما يتضح من الجدول التالي[٣]·

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ١٤٨ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٤٨ ؛ محمود عبد الفضيل : التحولات الاجتماعية و الاقتصادية ، ص ٨٠ ؛ حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٢٩؛ مصطفى الجبلي :ص ٣٠٤ .

[٣] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ص ٨٣ ، ٨٤ ؛عمرو محي الدين : تطور نصيب العمال الزراعيين الأجراء في الدخل القومي المصري ،دراسة بكتاب الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٣، ص ص ٤١٦ ،٤١٧ .

العمالة الموسمية في القطاع الزراعي سنة ١٩٦١م

فئة الجنس / فئة العمر	ذكور	إناث	كلا الجنسين	النسبة المئوية من إجمالي قوة العمل الزراعي الموسمي	نسبة الذكور	نسبة الإناث
من ١٢ – أقل من ١٨ سنة	٤٠٦,١١١	٢١٥,٣٧٤	٦٢١,٤٨٥	٥٠,٥	١٥,٥	٣٥
١٨ سنوات فما فوق	٦٠٤,٢٠٨	١٣٠,٩٣٦	٦١٠,١٤٤	٤٩,٥	٣٢,٥	١٧
المجموع	٩١٢٣١٩	٣١٩٣١٠	١٢٣١٦٢٩	١٠٠	٤٨	٥٢

محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، ص ص ٨٣ ، ٨٤.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع نسب مشاركة الإناث في العمل الموسمي حيث تصل إلى ٣٥٪ في فئة العمر من ١٢ – ١٨ سنة و١٧٪ في فئة العمر من ١٨ سنة فما فوق ؛ ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أنه حيث لا يتوافر مصادر دخل للأسر المعدمة فمن الطبيعي أن ترتفع نسبة صغار السن من البنين والبنات في فئة عمر (١٢ – ١٨ سنة) العاملين في هذا المجال والذين يتم دفعهم مبكراً إلى سوق العمل إذ يشكل هؤلاء نحو نصف إجمالي قوة العمل الموسمي في الزراعة المصرية وهو ٥٠,٥ ٪ [١].

وتختلف أعداد العمال الموسميين من محافظة إلى أخرى حسب وجود المزارع الكبيرة وخاصة محافظتي البحيرة وكفر الشيخ حيث تصل نسبتهم إلى ٣٨٪ من قوة العمل الموسمي وذلك لوجود المزارع الكبيرة ، وتقل نسبتهم في محافظتي المنوفية والقليوبية ، حيث معظم الحيازات صغيرة الحجم مما يؤدى إلى تقليل حدة مشكلة المعدمين وبعبارة أخرى هناك ارتباط موجب بين ارتفاع درجة تمركز الحيازات الزراعية وبين اتساع حجم قوة العمل الموسمي [٢].

---

[١] محمود عبد الفضيل :التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٨٤.

[٢] محمود عبد الفضيل :المرجع السابق ،ص ص ٨٤ ، ٨٦؛ عمرو محي الدين : ص ٤١٧.

ويعد عمال التراحيل أفقر فقراء الريف المصري ، وعاشوا في ظل ظروف قاسية قبل الثورة وبعد الثورة ، ولم تنتبه إليهم الحكومة إلا في عام ١٩٦٠م [١] وذلك من خلال رفع أجر عامل التراحيل إلى ٢٥ قرشاً في اليوم بدل من ١٢ قرشاً فقط ، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي على عمال التراحيل لأول مرة في مصر و عمل على إصدار قرار بإقرار معاشات استثنائية لأسر هؤلاء العمال مع صرف التعويضات اللازمة لهم [٢].

وقد جرت عدة محاولات خلال الستينيات لتشغيل عمال التراحيل لاعن طريق مقاول الأنفار - والذي كان يتحكم فيهم ، وفى أجورهم ، والمسئول عن توفير فرص العمل لهم - وذلك عن طريق تكوين (لجان حكومية) في بعض المحافظات كالبحيرة والدقهلية لتشغيل عمال التراحيل ، وفشلت هذه اللجان ، وذلك بسبب ارتباط عمال التراحيل بالمتعهد أو مقاول الأنفار ، وذلك من خلال القرابة أو المديونية

---

[١] " حيث أخذت الأوضاع المريرة لعمال التراحيل تجذب انتباه الحكومة بشكل واضح ، وجاء تفكير جمال عبد الناصر في هؤلاء العمال حيث حدث في إحدى زياراته لصعيد مصر عندما توقف القطار في إحدى المحطات فوجئ برجل بسيط يلقى (ببؤجة أو صرة) وقعت بين أرجل عبد الناصر وتملك الحضور شئ من الارتباك والمفاجآت ، وسارع أحد ضباط الحراسة الخاصة بالتقاط هذه الصرة بحذر وفتحها داخل إحدى كبائن القطار ، وكانت المفاجأة أن الصرة لا تحوى إلا (رغيف من الخبز البتاوى وبصلة) في منديل (محلاوى) و لم يفهم أحد من الحضور إلا أن جمال عبد الناصر كان الوحيد الذي فهم ماذا تعنى هذه الرسالة وأخبر الرجل البسيط بأن رسالته قد وصلته ، فكان المنديل (المحلاوى) يعبر عن فئة عمال التراحيل وأما عن (رغيف الخبز والبصلة) فيعبر ذلك عن مدى سوء أوضاعهم المعيشية فهم لا يجدون ما يأكلونه سوى ذلك ، وفهم جمال عبد الناصر الرسالة ، وعبر عن ذلك عندما وصل إلى أسوان طلب تقريراً عاجلاً عن عمال التراحيل ، وعن أحوالهم المعيشية ، وفى خطابه مساء ذلك اليوم في أسوان قال :" أحب أن أقول لك أن الرسالة وصلت وأننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى ٢٥ قرشاً في اليوم بدل من ١٢ قرشاً فقط ، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعي ، والصحي على عمال التراحيل لأول مرة في مصر " ، وفى هذه الحادثة كان هذا الرجل يحاول لفت انتباه الرئيس جمال عبد الناصر إلى أحوالهم ومدى سوء معيشتهم فهم لا يجدون طعام يومهم إلا بالكاد ، وقد لا يجدون وفهم جمال الرسالة ، ولذا عمل على إصدار قرار بإقرار معاشات استثنائية لأسر هؤلاء العمال مع صرف التعويضات اللازمة لهم ".لمزيد من التفاصيل أنظر: سامي شرف: سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر ،شهادة سامي شرف، ج ،١دار الفرسان للنشر القاهرة ،٢٠٠٤، ص ٤٤.

[٢] سامي شرف: المرجع السابق ، ص٤٤.

المستديمة له أو الدفع المقدم خلال مواسم البطالة والمناسبات الاجتماعية المختلفة الأخرى ، وكان فشل الحكومة فى ذلك أمراً طبيعياً فالواقع أنه لم تكن هناك أية وكالة تشغيل حكومية تستطيع منافسة مقاولى الأنفار بحيث تقرض المال لعمال التراحيل كما يفعل عادةً مقاولو الأنفار فى المناسبات المختلفة مثل المرض أو الزواج أو الوفاة ، ولا يوجد من يحل مشكلة (السيولة) هذه إلا مقاولى الأنفار وأتباعهم [١] .

وكانت العلاقة التى تربط العمل بالمقاول تشبه كثيراً العلاقة التى كانت بين الإقطاعى و فلاحيه ، فالعامل يرتبط بالمقاول ولا يستطيع أن يبيع قوة عمله لغير هذا المقاول ، حتى ولو كان فى ذلك تحقيق لوضع أفضل بالنسبة للعامل علاوة على أن المقاولين كانوا يفرضون سيطرتهم وسطوتهم على العمال الذين يقيمون فى دائرة نفوذهم فهم يقدمون السلفيات لعمال الترحيلة على الترحيلة القادمة "غالباً ما يكون مقاول الأنفار صاحب متجر يسمح للعمال أن يشتروا منه على حساب ترحيلة قادمة" ولا توجد وسيلة لسداد ديون المتجر للمقاول إلا بالخروج فى ترحيلا ته ، ولذا يجد العامل نفسه فى ارتباط لا فكاك منه مع المقاول ، وهذا الترابط الوثيق بين سوق العمالة وسوق إقراض المال وسوق سلع الاستهلاك هو الذى يؤدى إلى تزايد المقدرة الاستغلالية لمقاولى الأنفار إزاء جمهرة الفلاحين المعدمين ، وبالتالى من الصعب تجاهل ذلك الترابط الذى يميز العلاقات الاستغلالية فى الريف المصرى بالإضافة إلى ذلك أن لمقاولى الأنفار عصبيات قوية فى قراهم يستخدمونها عادة فى حماية عمليات توريد الأنفار فى الترحيلات المتعددة [٢] .

وقد أعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى (وزير الخزانة والتخطيط وقتئذ) فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٣م في مجلس الأمة أن نظم المعاشات ستشمل جميع العاملين بالزراعة من ملايين العمال والفلاحين ضماناً لحياة كريمة لهم فى شيخوختهم وتأميناً مناسباً ضد العجز ، والمرض ، وأن الجهات الفنية المختصة بالمعاشات تقوم بدراسة أساليب وطرق وإمكانيات تطبيق المعاشات على عمال الزراعة وذكر القيسونى :

---

[١] محمود عبد الفضيل : التحويلات الاقتصادية والاجتماعية ص ٨٧ .

[٢] محمود عبد الفضل : المرجع السابق ، ص ٨٧- ٨٩ .

"أن من حق الملايين العاملين بالزراعة أن ينعموا بنفس الحقوق والمزايا التى يتمتع بها العاملون فى الحكومة والشركات والمنشآت " (١).

وكان نتيجة لوضع هؤلاء السيئ أن عبر جمال عبد الناصر عن مأساة هؤلاء العمال بقوله فى سنة ١٩٦٤م :" نحن الآن نواجه مشكلة ٣ مليون عامل زراعى فى الريف بلا ضمان أجور تحمى حاضرهم ، وبلا ضمان اجتماعى يضمن مستقبلهم ، وبلا خدمات تقدم لهم " (٢).

وكان نتيجة لإحساس جمال عبد الناصر بهذه الفئة من العمال الزراعيين ومدى سوء أحوالهم أن سمح لهم بتنظيم أنفسهم فى نقابات عمالية ، ولكن بالرغم من ذلك بقيت سيطرة المقاولين وملاك الأراضي تمارس نشاطها ضد أى تنظيمات تجمعهم لذا لم يزد عدد من تضمهم هذه النقابات عام ١٩٦٦م عن ٧٧,٦٥٠ عضواً(٣).

وبالرغم من ذلك فقد ارتفعت نسبة الأسر المعدمة فى نهاية الستينيات ولم يتم القضاء نهائياً على هذه الفئة ، وظل عمال التراحيل يعانون الكثير من المشكلات ، وسوء أحوالهم مما أدى إلى ازدياد معدلات الهجرة إلى الحضر هرباً من الفقر أو إلى بعض الدول النفطية هرباً من البطالة (٤) كما تحول البعض إلى عمال فى القطاع الصناعى دون أدنى خبرة سابقة مما ضاعف من جوانب المشكلة الاقتصادية ، وزاد تعقيدها ، وبالتالى يتضح أنه رغم كل محاولات الحكومة فى القضاء على مشاكل هذه الفئة إلا أنه لم تقضى نهائياً على مشاكلها بل ازدادت أعدادهم .

---

(١) محمد رشاد :ص ص ٨ ، ٩ .

(٢) مصطفى الجبلي: ص ٣٠٤ .

(٣) مصطفى الجبلي : ص ٣٠٤.

(٤) مؤمن كمال الشافعي : ص ٢٧٥.

٣ – العلاقة بين المالك والمستأجر : ـ

وإذا كان الهدف من قانون الإصلاح الزراعي هو إعادة توزيع الدخول من خلال تحديد ملكية الأراضى الزراعية ، فقد كان هدفها كذلك إعادة توزيع جزء من الدخول الزراعية لصالح الريف بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، والحد من شيوع الإيجارات المرتفعة كما كان الحال قبل الثورة ، ولذا اهتمت قوانين الإصلاح الزراعى بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، حيث اشترط القانون عدم تأجير الأراضى الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه [١]، وكان الهدف من ذلك هو القضاء على طائفة الوسطاء الذين كانوا يستأجرون الأراضى الزراعية ليغيدوا تأجيرها من الباطن لمن يزرعها مستفيدين بفارق الأسعار التى يقبلونها أو يفرضونها على الفلاحين [٢] .

وكان وجود الوسطاء أحد أسباب ارتفاع الإيجارات ، وكان يلجأ الملاك إلى الوسطاء ليقوموا بتحصيل الإيجار من الفلاحين فضلاً عما يقررونه من زيادة القيمة الايجارية فى حين يظل المالك بعيداً عن المسئولية مستتراً وراء الوكيل الصورى ، ولذلك فقد حتم القانون عدم الاعتراف بمثل هذا الوكيل إلا إذا تم تعيينه فى عقد الإيجار أو أخطر المؤجر باسم الوكيل لكل من المستأجر والجمعية التعاونية [٣] ، كما منع القانون التأجير من الباطن بالإضافة إلى تحديد القيمة الايجارية للأرض الزراعية ، فحدد القانون الإيجار النقدي بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض مع إبقاء عبئ الضريبة على المالك [٤].

أما الإيجار العيني (المزارعة) لا يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات والتي تشمل جميع العمليات اللازمة للزراعة ، والتسميد

---

[١] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢–١٩٥٩ : الباب الخامس ، ص ٢١ ؛ الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ص ٥؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر : في افتتاح مجلس الأمة ، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٧، ص ٦٧٩؛ مجلس الأمة: مضبطة الجلسة الافتتاحية ، ص ١٧ ؛سيد مرعي : الإصلاح الزراعي ، ص ٣٠٢.

[٢] عصمت سيف الدولة: ص ٦٩؛ محمد أنيس ، السيد حراز: ص ٢١٥؛حسين خلاف :التجديد ،ص ص ١١٧ــ١٢١.

[٣] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ص ١٤٧ ؛ محمود فهمي الخولى :ص ١١؛ سعد الدين إبراهيم : ص ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

[٤] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢–١٩٥٩ : الباب الخامس ، ص ٢١ .

البلدي ، وجمع المحصول ، وتطهير القنوات ، والمصارف ، ومقاومة الآفات والحشائش، وإصلاح آلات الري والزراعة [١] ، وبذلك منع المضاربة على الإنتاج بالأرض ، واستغلال حاجة الفلاحين لفرض إيجارات باهظة ، والحد من المنافسة التى كانت بين الفلاحين من أجل الحصول على الأرض ، والتي ينتج عنها ارتفاع القيمة الايجارية التى كان يفرضها كبار الملاك على الفلاحين ليضمنوا تبعية الفلاحين لهم ، ولما كان يخشى أن يؤدى تحديد الإيجار إلى امتناع الملاك عن تأجير الأرض فقد نص القانون على عدم جواز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن ، وفى الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين الزراع والمالك مباشرةً [٢] .

وأدى تحديد القيمة الايجارية إلى تخفيض الإيجارات وثبوتها [٣] ، ومقارنة مع الفترة التي كانت تسبق الثورة ، والتي كانت الإيجارات فيها تخضع لشروط كبار الملاك دون وجود قواعد ثابتة تحكمها ، حيث تم تخفيض الفدان بحوالي عشرة جنيهات أو يزيد من متوسط إيجاره قبل الثورة كما أن تقسيم ريع الأراضي التي تستغل بالمزارعة بين المالك والمستأجر بالمناصفة جعل نصيب المالك أقل من ٥٠٪ من إنتاج الفدان .

ثم أوجب القانون بأن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر ، فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار لمدة ثلاث سنوات يكون نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات [٤] ، واشترط القانون ذلك حتى يستطيع أن (يضبط) المخالفات، ويوقع عليها العقوبة ، وحتى يجرد الملاك من إنكار علاقة التأجير تمهيداً لطرد الفلاحين كما حدد القانون مدة الإيجار بثلاث سنوات دورة زراعية كاملة طالما يؤدى

---

[١] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٥٩ : الباب الخامس ، ص ٢٣ ؛ الجمهورية العربية المصرية : الكتاب السنوي ١٩٥٩ ، ص ١٣٢.

[٢] محمود فهمي الخولى : ص ٨؛ عصمت سيف الدولة : ص ٦٩ ؛ مصطفى الجبلي : ص ص ٢٩٨، ٣٠١ .

[3] M. Oweiss Ibrahim: Op.Cit, p11; Issawi Charles:Op.Cit,p183.

[٤] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ – ١٩٥٩ : الباب الخامس ، ص ٢٤ ؛ الوقائع المصرية : العدد ١٣٤ مكرر الصادر في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص٨ .

المستأجر ما عليه من التزامات نحو المالك [١] ، وقد وجد ت العديد من الشكاوى التى قدمت من الملاك يشكون فيها تأخر المستأجرين فى دفع الإيجارات طالبين من الحكومة الوقوف بجانبهم [٢] ، ولذا ألزمت الحكومة المستأجرين بالوفاء بما عليهم من متطلبات تجاه الملاك حتى لا تصبح عقود الإيجارات لاغيه ، وكان الهدف من تحديد القانون لمدة الإيجار بثلاث سنوات هو أن يطمئن الفلاحون إلى استمرار بقائهم في الأرض علاوة على زيادة اهتمامه بالأرض مادام يعلم أنها ستبقى في يده فترة طويلة نسبياً [٣] .

وقد ثبت أن هذه الإجراءات لم يلتزم بها سوى صغار الملاك الريفيين الذين كانوا في وضع لا يسمح لهم بفرض إيجار فعلى للأرض أعلى من الإيجار القانوني أما كبار الملاك فلم يلتزموا بالقانون على الأقل في المناطق التي ازداد فيها الضغط على الأرض الزراعية كالمنوفية ، وكذلك المناطق القريبة من مراكز الحضر التي شاعت بها زراعة حاصلات الخضر والفاكهة ، فهذه المناطق ارتفعت فيها الإيجارات عن غيرها حتى أن إيجار الفدان بالأقاليم القريبة من القاهرة ، القليوبية ، والجيزة ، والمنوفية تراوح بين ٣٠ جنيهاً و٣٣ جنيهاً مصرياً ، فى حين تراوح الإيجار بين ١٧ جنيهاً و٢٠ جنيهاً فى المناطق النائية من الدلتا – البحيرة ، الشرقية ، كفر الشيخ – وكذلك بلغ إيجار الفدان فى بعض المناطق النائية من مصر العليا أسوان) ٩,٣ جنيهات مصرية ، وفى السويس ١٠,٩ جنيهات مصرية [٤] .

وكما ضرب كبار الملاك، وأغنياء الفلاحين بالقيمة الايجارية النقدية القانونية عرض الحائط فإنهم لم يلتزموا بنظام المزارعة بالمناصفة،وشاع بينهم نظام المخامسة ، والذى تحمل الفلاحون فى ظله أعباء مالية وجسدية جسيمة حيث أجبروا على قبول التأجير بالمشافهة حتى يستأثر الملاك بحصص التموين المقررة

---

[١] قانون الإصلاح الزراعي : المصدر السابق ، ص ٢٤ ؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٤٧ ؛ عصمت سيف الدولة: ص ٦٩ .

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ،بتاريخ ١أكتوبر عام ١٩٥٢ ؛ النشرة التشريعية : بتاريخ يناير ١٩٥٤، ص ١٨٤ ؛ الجريدة الرسمية :العدد ٤٢ مكرر هـ ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٨.

[٣] حسين خلاف : التجديد ، ص ١٢١ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ٦٩ .

[٤] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

للأراضى من الجمعيات التعاونية والزراعية – العينية والنقدية – بفوائدها وأسعارها المخفضة ، وبعد تسديد ما عليهم من هذه الحصص للفلاحين يقومون ببيع الحصص المقررة للفلاحين قانوناً – فى حالة تحرير عقود إيجار كتابية – بأسعار السوق السوداء بالإضافة إلى تحميل الفلاحين أعباء التطهير وحماية المساقى ، ومقاومة الحشائش والآفات الزراعية ، ودفع رسوم الخفر [١] .

ومن أجل حماية الفلاحين الضعفاء من استغلال الملاك ، صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م للإصلاح الزراعي ، ومضيفاً إليها أحكاماً جديدة ، وذلك لسد ما ظهر عند التطبيق من ثغرات أتاحت للملاك التحايل على أحكامها – كما صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦م لإنشاء لجان في كل قرية للفصل فى المنازعات الزراعية بدلا من اللجان التى أنشئت بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢م، وكان الهدف من إنشائها هو: صيانة العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر ، وكان يوجد منها نوعين **الأول** : هو لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية التى تشكل على مستوى القرية ، والغرض منها هو تصفية المنازعات عند منبعها ، **والثاني** : هو لجنة استئنافية تشكل بدائرة كل مركز برئاسة قاضى ينتدبه وزير العدل [٢] .

وكان أهم ما جاء فى القانون الجديد الذى صدر فى عام ١٩٦٦م هو معالجته لتحايل الملاك على المستأجرين ، ففي حالة الحصول على مبالغ تزيد عن القيمة الايجارية بموجب كمبيالات يوقعها المستأجر ، فأوجب إخطار الجمعية عنها فى ميعاد محدد ، وأعطى للجنة الفصل فى المنازعات الزراعية سلطة التحقق من هذه

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ص ١٤٧، ١٤٨ ؛ محمود فهمي الخولى : ص ٨ " وكان نتيجة عدم التزام الملاك بقوانين الإيجارات التي حددتها الثورة أن تعرض أحد الفلاحين في محلة زيادة التابعة لمركز سمنود حيث تمسك الفلاح بعقد الإيجار الذي يوجد معه ونتيجة ذلك أن قام أحد الخفراء بالقرية مما أدى إلى وفاة الفلاح ، واعتقال الخفير " لمزيد من التفاصيل أنظر. محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ٣سبتمبرعام ١٩٥٢م ؛ الأخبار : العدد٨٩ ،السنة الأولى الثلاثاء بتاريخ ٣سبتمبرعام ١٩٥٢م .

[٢] سيد مرعى : الإصلاح الزراعي في مصر ، ص ٣٠٢.

الديون كما أوجب التصديق على سندات الديون لدى الجمعية التعاونية الزراعية ، كما حرم القانون إخراج المستأجر من الأرض طالما يؤدى ما عليها من التزامات[١].

وعلى الرغم من إصدار العديد من القوانين والتي كانت تهدف إلى حماية صغار الفلاحين من المستأجرين إلا أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين استطاعوا أن يلتفوا حول القانون ويستغلوا الثغرات التي توجد به ، وذلك من أجل تحقيق مصالحهم واستمرار تحكمهم في المستأجرين وعلى الرغم أيضاً من استمرار تحكم كبار الملاك ، وأغنياء الفلاحين في تحديد قيمة إيجارات أرضيهم ، إلا أن قوانين الإصلاح الزراعي قد أدت إلى خفض قيمة الإيجارات ، وكذلك نسبة الأراضي المؤجرة ، وهذا ما تجلى – على سبيل المثال – في هبوط نصيب الإيجارات النقدية من الدخل الزراعي بنسبة ١٠٠٪ في الفترة من (١٩٥١ / ١٩٥٢م – ١٩٦٦/١٩٦٧م)[٢] .

وبالتالى يتضح أن صغار الفلاحين من المستأجرين قد استفادوا كثيراً من تحديد القيمة الايجارية وتنظيم العلاقة بينهما وبين الملاك ، خاصة عندما ضمن لهم القانون عدم طردهم من الأراضى التى يزرعونها ما داموا يقومون بأداء ما عليها من التزامات تجاه مالك الأرض ، علاوة على أن القيمة الايجارية مع مرور السنين أصبحت تمثل نسبة ضئيلة من قيمة العائد السنوى من زراعة الأرض ، وبالتالى لم تعد تخضع لشروط الملاك وتحكمهم في الفلاحين بل أصبحت توجد قوانين تحدد من خلالها القيمة الايجارية وشروط تحكمها ، وليست متروكة للأهواء كما كان قبل الثورة.

٤ – الجمعيات الزراعية :-

لا شك أن الجمعيات التعاونية الزراعية عرفت فى مصر منذ وقت طويل ، ولكن كانت هذه الجمعيات ضيقة النشاط ضعيفة الأثر بل كانت مجرد أداة فى يد كبار و متوسطي الملاك يستغلونها لصالحهم دون صغار الملاك والزراع ، ولكن بعد

---

[١] فهمي محمود الخولي : ص ص ٨-١١ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ٦٩ .

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٤٨.

إصدار الثورة قوانين الإصلاح الزراعي بجانب تحديد الملكية الزراعية اشتمل القانون على أحكام خاصة بتنظيم جمعيات التعاون الزراعى .

فقد ربط القانون بين الانتفاع بالأراضى الزراعية وعضوية المنتفع في التعاونيات حيث نصت المادة (١٨) من القانون على أن تتكون الجمعية الزراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ، وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنه [(١)].

وكان الهدف من ضم الفلاحين الذين استفادوا من قوانين الإصلاح الزراعي في تعاونيات زراعية هو عدم تركهم دون تقديم المساعدة لهم ، فكانت تعلم أن صغار الزراع ليس لديهم المال الكافي أو الخبرة الكافية ، بالرغم من أن مهنتهم الأساسية كانت الزراعة مما يسبب ضعف الإنتاج الزراعي وخاصة في مناطق الإصلاح الزراعي ولذا كان لابد من إنشاء التعاونيات الزراعية الإجبارية ، وبالتالي هدفت الحكومة من هذه التعاونيات حماية حقوق العمال الزراعيين ووصول خدمات الحكومة إلى الفلاح مما يؤدى إلى تطوير الإنتاج ، والنهوض به وتنظيم التسويق ، وتعبئة الفائض الزراعي عن طريق التعاونيات [(٢)] ، كما رأت الحكومة أن صغار الزراع عديمو الدراية بإدارة الجمعيات التعاونية وتصريف أمورها لذلك قررت أن تؤدى هذه الجمعيات التعاونية الزراعية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشئون الاجتماعية [(٣)] .

و كما يتضح أن هدف الحكومة الأساسى من إنشاء التعاونيات الزراعية هو حماية مصالح المزارع الصغيرة الأقل من خمسة أفدنه من خلال توفير الخدمات الزراعية والفنية لصغار المزارعين مع توفير القروض اللازمة لعملية الزراعة ، وأيضاً تسويق المحاصيل الزراعية ، وبالتالى القضاء على فئة الوسطاء والمرابين الذين كانوا ينهبون عرق وجهد الفلاح المصري من خلال توفير القروض اللازمة

[(١)] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ — ١٩٥٩ : الباب الثاني ،ص ١٦ ؛ مجلس الأمة : مجموعة دور الانعقاد الأول ،ج ١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٧ .

[(٢)] الأهرام : العدد٢٤٠٢٩ ،بتاريخ ٢٦أغسطس عام ١٩٥٢م ؛ مصطفى الجبلي : ص ٣٠٥ .

[(٣)] حسين خلاف : التجديد، ص ١١٨ ؛ محمد أنيس ،السيد حراز : ص ٢١٤ ؛ الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر ، الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ،ص ٣ .

للزراعة وإضعاف سلطة المرابين على الفلاحين وتحويل الملكيات الصغيرة إلى وحدات إنتاجية قوية [١] ، وقد نص القانون الخاص بإنشاء التعاونيات في المادة ١٩ منه على الخدمات التى تقدمها التعاونيات الزراعية والتى تمثلت فى : -

أ - الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

ب - مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد ، والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحاصيل ، ونقلها حيث كانت تعطيها للفلاحين بأسعار مخفضة تتولى الحكومة دفع فروقها مساعدة منها للفلاحين .

ج - تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات – وقد تم فتح اعتماد جديد في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥ / ١٩٥٦م وقدره ٥٥١,١٠٠ جنيه لمواجهة شراء الكيماويات اللازمة لمقاومة دودة ورق القطن،وعلاج الذرة والبرسيم- وشق الترع والمصارف[٢] .

د – بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحاصيل أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى.

هـ - القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية [٣].

[١] حسين خلاف : التجديد ، ص ١١٨،١١٩ ؛ قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ -١٩٥٩ : الباب الثاني ، ص ١٦ .

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / ج لسنة ١٩٥٥م .

[٣] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٥٩ : الباب الثاني ص ١٦ ؛ حسين خلاف : التجديد، ص١١٨، ١١٩؛ محمد أنيس والسيد حراز :ص ص ٢١٤، ٢١٥ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ٦٩ ؛ عصام أبو الوفا وآخرين : ص ١٠٧ ؛ إسماعيل صبري : ص ٢٢١ ؛ سيد مرعى : الإصلاح الزراعي في مصر ، ص ٣٠٤، ٣٠٥ ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :الكتاب السنوي ، السنة السادسة،مارس ١٩٦٩، ص ٢٧.

ولما كانت العضوية فى الجمعيات التعاونية مقصورة فقط على من آلت إليهم أراضى الإصلاح الزراعى ، وبالتالى فهم فقط المنتفعون من الخدمات التى تقدمها هذه التعاونيات بدأت الحكومة تتجه إلى إقناع جميع المزارعين بالانضمام إليها وبدأ ذلك منذ عام ١٩٥٦م ثم تم وضع خطة خمسية لنشر التعاونيات الزراعية فى الريف المصرى منذ عام ١٩٥٧ وتكون خاضعة للإشراف الحكومى فى كافة أنحاء الريف ، وفى نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٢م أصبحت الجمعيات التعاونية هى المصدر الوحيد لتقديم القروض المالية ، وأصبحت عضوية الجمعيات التعاونية شرطاً للحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعى (١) وبالتالي أصبح غالبية المزارعين أعضاء في التعاونيات الزراعية .

وأقامت الحكومة فى عام ١٩٦٠م مؤسسة عامة للتعاون ألحقت برئاسة الجمهورية وفى عام ١٩٦١م أصبحت وزارة الزراعة هى المسئولة عن التعاون الزراعى بدلاً من وزارة الشئون الاجتماعية وكان هدف الحكومة من ذلك توسيع نطاق الخدمات التى تقدمها التعاونيات الزراعية وعدم قصرها على الخدمات الاجتماعية (٢) .

وفى عام ١٩٦١م صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٥ لعام ١٩٦١م بإلغاء الفائدة على معاملات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، ومن ثم أصبح الإقراض الموسمى فى جميع استخداماته الزراعية بدون فوائد ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ١٩٦٤م الذي يقضى بتحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى ، والتعاونى لتقوم بالتخطيط المركزى لعمليات الائتمان الزراعى والتعاونى فى إطار السياسة الزراعية العامة للدولة ، وذلك لتوفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق حجم التسليف الزراعي ولتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لكل محصول (٣).

---

(١) محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢١٠ ؛ باتريك أوبريان : ص ١٥٦.

(٢) " بجانب الخدمات الزراعية التي كانت تقدمها التعاونيات الزراعية كانت تقوم بالإشراف على الصناعات القروية الخفيفة لتأمين العمل والدخل لقوة العمالة الريفية القليلة العمل " لمزيد من التفاصيل أنظر . باتريك أوبريان : ص ١٥٧.

(٣) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق، ص ص ٢١٠ ،٢١١ .

وترتب على ذلك أن تم تحويل فروع بنك التسليف الزراعى فى مختلف المحافظات إلى بنوك فرعية للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل مساهمة تابعه إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، وقد كفل هذا التنظيم الجديد لبنوك التسليف بالمحافظات حرية الحركة لتمتعها بلا مركزية التنفيذ مع خضوعها لمركزية التخطيط بالإضافة إلى إحكام الروابط بين هذه البنوك ، والجمعيات التعاونية بما أدى إلى تكامل تام بين نظام الائتمان الزراعى ، ونظام التسويق التعاونى للمنتجات الزراعية (1) .

وفى ظل هذا النظام الجديد يتم منح القروض العينية للفلاحين وتتمثل في (التقاوي ، الأسمدة الكيماوية ، المبيدات ، الفوارغ ...... الخ) طبقاً للبطاقة الزراعية التي تشمل بيانات عن مساحة الحيازة ونوع الزراعة ، ومن ناحية أخرى فإن مقدار القروض النقدية قصيرة الأجل المخصصة لكل فلاح يتم تحديدها طبقاً للمتطلبات النقدية في موسم الحصاد ولمقاومة الآفات ، وقد تزايدت حجم وقيمة القروض العينية والنقدية قصيرة الأجل في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٦م وخاصة القروض العينية في شكل أسمدة (2) كما يتضح من الجدول التالي الذي يبين تطور قيمة الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧(3).

---

(1) محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢١١ .

(2) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ -١٩٦٨ ، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٨.

تطور القروض العينية المقدمة من التعاونيات الزراعية الفترة ١٩٥٧- ١٩٦٧م

السنوات	التقاوي	الفوارغ	أسمدة	مبيدات	آلات مقاومة	جملة
١٩٥٧	٤٨٠	٦٥	١٥٤٠	٢٨٧	٧٩	٢٤٥١
١٩٥٨	٤٨٤	٨٢	١٦٩٠	٥٢٢	٣٤	٢٨١٢
١٩٥٩	٤٨٣	٦٣	١٩٥٤	٥٤٥	٣٦	٣٠٨١
١٩٦٠	٥٤٢	١٤	٢١٤٩	٩٦٠	١١٦	٣٧٨١
١٩٦١	٥٦١	١٣٧	١٩٤٢	١٥٣٩	٣٥٢	٤٥٣١
١٩٦٢	٥٢٣	٥٠٠	١١٦٦	٣١٢٩	٤٨٠	٥٧٩٨
١٩٦٣	٧٣١	٧٠٠	٣٠٢٥	١٨٩٤	٤٨٢	٦٨٣٢
١٩٦٤	٨٥٦	١٠٠٠	٧٥٣١	١٦٤٧	١٠٦٥	١٢٠٩٩
١٩٦٥	١٢٠٢	١١٧٤	٨٩٩٣	١٧٨٥	٥٥	١٣٢٠٩
١٩٦٦	١١٩١	١١٧٤	٩١٥٣	٢٤٤٢	٩٦١	١٤٩٢١
١٩٦٧	٣٣٤٨	١١٧٤	٩٨٤٥	٢٢٠٣	١٢	١٦٥٨٢

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ -١٩٦٨ ، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٨.

أما بالنسبة للقروض النقدية التي كانت تقدم لأعضاء التعاونيات قد تزايدت خلال الفترة من١٩٥٢م وحتى عام ١٩٦٦م بنسبة ٣٩٤,٩٪ كما يتضح ذلك من الجدول التالي[1] :

تطور قيمة السلف المقدمة من التعاونيات الزراعية الفترة ١٩٥٢م- ١٩٦٦م

السنة	١٩٥٢	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥
قيمة السلف	١٥٩٦٠	٢٤٤٧٥	٣٦٦٧١	٣٩٤٤٧	٥٩٦٨١	٥٩٥٥٣	٦٥٢٥٢	٧٩٠٠٠

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :الإحصاءات العامة للجمهورية العربية١٩٥١-١٩٦٦، القاهرة ،١٩٦٦، ص ٢٨.

وقد جاء قانون الإصلاح الزراعي الأول ليتم تقسيم الأرض التى تم الاستيلاء عليها بحيث لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنه لتوزيعها على صغار الملاك والمزارعين،وأدى ذلك إلى تفتت الملكية الزراعية ،واعتقد المشرع أن فى استطاعته الحد من تجزئة الملكية من خلال النص على أنه إذا وقع ما يؤدى إلى تجزئة

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:الإحصاءات العامة للجمهورية العربية١٩٥١-١٩٦٦،القاهرة ،١٩٦٦،ص ٢٨.

الأراضى الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنه وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم فإذا لم يوجد تباع الأرض فى المزاد ، وتقرر المحكمة إلى من تباع هذه الأرض [١] .

وقد واجه هذا القانون العديد من الصعوبات و قد حالت دون تنفيذه ، و تتمثل في تعذر اتفاق الورثة على تخلى بعضهم عن نصيبه في الأرض للبعض الآخر؛ لأن كلاً منهم يرغب في العمل بالزراعة التي يسهل عليه مزاولتها ، وأنه حتى لو أمكن اتفاق الورثة على ذلك فإنهم جميعاً من الفقر والحاجة بحيث يصعب على بعضهم إيجاد المال اللازم لشراء أنصبة الآخرين [٢]، وبالتالي أصبح رجال الإصلاح الزراعي أمام سؤال محير وهو كيف يتم تقسيم الأرض الزراعية وتوزيعها على الفلاحين ، وفى نفس الوقت يطالب القانون بعدم تفتيتها ؟

وللإجابة على هذا السؤال كان لابد من البحث عن حل آخر لهذه المشكلة وهو تنظيم الأراضي الزراعية في دورات زراعية حيث تزرع مساحات واسعة من الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي محصولاً معيناً في مدة زراعية معينة وذلك بصرف النظر عن تفتت هذه المساحات من حيث الملكية [٣].

وكان نتيجة تقديم التعاونيات الزراعية القروض للفلاحين ذات الشروط الميسرة ، وخاصة في الستينيات أدى ذلك إلى تطبيق الدورة الزراعية بأراضي الإصلاح الزراعي والنجاح في تجميع حيازات المنتفعين الصغيرة في أحواض كبيرة يمكن استغلالها – بتنظيم زراعة الحاصلات ، الري ، الصرف ، مقاومة الآفات – بشكل يساعد على زيادة إنتاجية الفدان خاصة وأن الإصلاح الزراعى حريص على توزيع حيازات الفلاحين فى حوضين أو ثلاثة حسب ظروف كل منطقة حتى يتثنى للمنتفعين سنوياً الاستفادة من حاصلات الدورة الزراعية[٤].

---

[١] الوقائع المصرية : العدد ١٣١ مكرر ، الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢م ، ص٤ ؛قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢– ١٩٥٩م : الباب الثالث ، ص١٨ .

[٢] حسين خلاف : التجديد ، ص ١١٩ ؛أحمد حسن إبراهيم :جوانب من صورة الزراعة المصرية ، ص ص ٢٤٩ ،٢٥٠ .

[٣] حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

[٤] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ١٣٨.

وكان نتيجة نجاح التجربة التى أجريت فى إحدى قرى محافظة الغربية " قرية نواج " السنة الزراعية ١٩٥٦ / ١٩٥٧م حيث استخدم فيها نظام الدورة الزراعية ، وقامت التعاونيات بتوفير كل مستلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمدة وسلف وغيرها [١].

نتج في النهاية زيادة إنتاجية الفدان مما أدى إلى اتباع نظام الدورة الزراعية فى الأراضى التى لم يشملها الإصلاح الزراعى ، ومن ناحية أخرى أدى نجاح التجربة إلى إقناع الفلاحين بأهمية هذه التجربة .

وقد تم تطبيق التجربة فى عدد من القرى ، وأخذت فى الانتشار حتى وصلت إلى أربعة آلاف قرية [٢] ، ولذا اهتمت التعاونيات الزراعية بتوفير البذور واستنباط نوعيات محسنة ومكافحة الأوبئة الزراعية على أسس علمية علاوة على توفير المخصبات الصناعية حيث تحملت الجمعيات التعاونية عبئ خفض تكاليف الإنتاج الزراعى عن طريق سياسة ميكنة العمل الزراعى ، وتحديث أساليب الزراعة باستخدام الآلات الزراعية ـ من جرارات وآلات رى وحصاد وغيرها ـ في أراضى الإصلاح وخارجها [٣] ، وكذلك توفير الفنيين الزراعيين لإرشاد الزراع لأفضل أنواع البذور ، وأساليب مقاومة الحشرات [٤] ، كما عملت الجمعيات التعاونية على القيام ببعض المشروعات المفيدة لأعضائها كمشروع الدواجن وتوزيع الماشية والتأمين عليها .... الخ . واهتمت بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية لأعضائها علاوة على العمل على زيادة دخل أعضائها[٥].

وقد أدى اهتمام التعاونيات الزراعية بالفلاحين وإمدادهم بالقروض اللازمة للعملية الزراعية إلى قيام الفلاحين بالانضمام للتعاونيات الزراعية مما أدى إلى

---

[١] سيد مرعي :أوراق سياسية ، ج٢ ، ص ص ٣٨١ـــ ٣٨٦؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٣٨؛ الجمهورية العربية المصرية : الكتاب السنوي ١٩٥٩، ص ١٣٢.

[٢] سيد مرعي : المرجع السابق ، ج٢، ص ٣٨٦.

[٣] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ص ١٣٩، ١٤٠.

[٤] خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر: القسم الأول ،في ١٢ يوليو ١٩٥٥،ص ٣٧٠.

[٥] حسين خلاف : التجديد ، ص ١٣١.

زيادة انتشارها فى البلاد وخاصة منذ منتصف الستينيات كما يتضح من الجدول التالي[1] : -

تطور عدد التعاونيات فى البلاد فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠م

السنة	عدد التعاونيات	العضوية بالآلاف	رأس المال بالآلاف
١٩٥٢	١٧٢٧	٤٤٩	٦٦١
١٩٦٢	٤٦٢٤	١٧٧٧	٢١٧٨
١٩٦٥	٤٨٣٩	٢٣٦٩	٦٥٣
١٩٧٠	٥٠٤٩	٢٨٣٠	٧٤١٥

أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

من خلال الجدول السابق يتضح زيادة عدد الجمعيات التعاونية خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠م بنسبة ١٩٢,٤٪ في أنحاء الريف المصري، كما ارتفع عدد أعضائها ورأسمالها بنحو ٥٣٠,٣٪ و ١٠٢١,٧٪على الترتيب خلال نفس الفترة.

وبالرغم من كل الجهود التى بذلت لرفع إنتاجية الفدان إلا أن هذه الزيادة لا تتساوى و الجهود التي بذلت ، ففي الوقت الذي ازداد فيه استخدام الأسمدة الكيماوية بمعدل سنوى ٥,٢٣ في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٧م كان الدخل الزراعي ينمو بـ ٢٪ فقط .

وربما يرجع سبب ذلك إلى تبديد جزء كبير مما أنفق على التوسع الرأسى فى غير موضعه الصحيح ، فقد اتجهت معظم السلفيات التى كان يجب أن تقدمها الجمعيات التعاونية بشروط ميسرة لصغار الزراع – حتى يتجنبوا اللجوء لتجار السوق السوداء والمرابيين – إلى كبار الزراع والملاك الذين كانوا أقدر على استثمارها سواء فى زراعة حاصلات غير تقليدية – الخضر والفاكهة – أو فى تربية المواشى والدواجن خصوصاً بعد توقف الجمعيات عن تسليف صغار الزراع بعد أن عجزوا عن تسديد ديونهم ، وأهملوا أراضيهم كذلك انتفع كبار الزراع والملاك

[1]أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ص ١٣٩ ، ١٤٠.

بالآلات الزراعية التى كانت تشرف عليها الجمعيات لكبر حيازتهم بما يتناسب مع استخدامها ، فى حين ظل صغار الزراع يعتمدون بالدرجة الأولى على الآلات التقليدية لضعف قدراتهم المالية ، وصغر وحداتهم الزراعية وزيادة القوة العاملة المنخفضة التكاليف [١] .

وبذلك تكون معظم التسهيلات التى استهدفت زيادة الإنتاج قد تمتع بها كبار الزراع والملاك دون صغارهم وهذا ما جعل إنتاجية مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية دون المستوى المطلوب مما أثر فى درجة نمو الدخل بشكل عام .

٥ – الضريبة الإضافية :-

تحقيقاً لسياسة الحكومة فى العمل على إقامة العدالة الاجتماعية من خلال العمل على التقريب بين الطبقات الاجتماعية ، وتقرير التفاوت فى الثروات قامت الحكومة بجانب قوانين الإصلاح الزراعى ، وتحديد الملكية الزراعية ، قامت أيضاً بتحديد الضرائب المفروضة على هذه الأراضى الزراعية ، ولذا فرضت الحكومة فى أول يناير عام ١٩٥٣م ضريبة إضافية على من يمتلك أكثر من مائتى فدان ، وتقدر هذه الضريبة بخمسة أمثال الضريبة الأصلية [٢] ، وأوجب على المالك لأكثر من مائتي فدان أن يقدم إقراره الضريبى خلال ثلاثة أشهر من هذا القانون فى شهر يناير من كل عام إلى الصراف الذى يوجد بالقرية أو الناحية التى يدفع فيها أكبر قيمة من الضرائب المقررة على أرضه ، ويوضح في الإقرار مقدار الأطيان التى يملكها أو يكون له نصيب فى منفعتها ومقدار الأموال المربوطة عليها وإذا لم يقدم هذا الإقرار فى المدة المحددة أو ذكر فى إقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ١٤٠؛مجلس الأمة : مضبطة الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ، ص ص ١٧ ، ١٨ ؛ خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر : القسم الاول ، ص ٣٧٠ . أنظر أيضا :
M. Oweiss Ibrahim : Op .Cit , P 11.

[٢] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ ــ ١٩٥٩م : الباب الرابع ،ص ١٩ ؛ الجمهورية العربية المتحدة : الكتاب السنوي ، ص ١٣٣ ؛ خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر :القسم الاول ، ص ٦٧٩ .

دفع الضريبة الإضافية تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى كان يدفعها فضلاً عن أداء الضريبة ذاتها [١].

وكان الهدف من هذه الضريبة هو العمل على صرف كبار الملاك إلى استثمار أموالهم فى مجالات أخرى غير الزراعة كالصناعة أو التجارة والحد من الملكيات الكبيرة بالإضافة إلى العمل على تقريب الفوارق الطبقية بين أهل الريف من خلال العمل على إعادة توزيع الدخل .

أما صغار الملاك فقد تحملوا أيضاً أعباء ضريبية من خلال مقاسمة الحكومة لهم فى الفائض من المحصول بعد تطبيق سياسة التوريد الإجبارى لبعض الحاصلات الغذائية كالقمح والأرز والبصل والتسويق التعاونى لأهم الحاصلات الحقلية والتى جاء القطن فى مقدمتها ، وقد أثرت تلك السياسات على دخول صغار الملاك بالدرجة الأولى لأن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين دأبوا على التهرب من زراعة الحاصلات الخاضعة للتوريد ، والتسعير الجبرى بالتهرب من الدورة الزراعية فى حين كان صغار الملاك فى مقدمة من ألزموا بزراعتها ومن نفذت فيهم جزاءات المخالفة ، وهم بذلك قد تحملوا ضريبة غير مباشرة على دخولهم ازدادت بامتداد التوريد والتسعير الجبرى لمعظم الحاصلات بدأ بالقمح منذ بداية الخمسينيات ثم امتد إلى الأرز والبصل وبازدياد الحصص المقرر توريدها إجباريا وخصوصاً فى الستينيات جعل هذه الضريبة ترتفع فى سنة ١٩٦٧ بنسبة ٣٠٠٪ عنها في سنة ١٩٥٢م [٢].

---

[١] قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ ـــ ١٩٥٩م: الباب الرابع ، ص ص ١٩ ، ٢٠ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ١٣١ مكرر ، الصادر بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٥ .

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

ب ـ تحسين ظروف العمل في المدن : ـ

اهتمت الثورة بتحسين ظروف العمل فى الريف ،كما اهتمت أيضاً بتحسين ظروف العمل فى المدن ، والنهوض بمستوى المعيشة لجماهير الشعب العامل ، باتخاذ العديد من الإصلاحات وذلك من خلال ما يلى : -

١ – أجر العامل : ـ

اهتمت الثورة بتحسين ظروف العمل فى المدن ، وبالتالى كان لابد من تحسين أجور العمال ولكن تأخرت الثورة فى ذلك حتى بداية الستينيات وإصدار القوانين الاشتراكية .

و نتيجة لذلك قام العديد من العمال والهيئات بإرسال الشكاوى ، والالتماسات إلى الحكومة يطالبون فيها زيادة أجورهم حيث كانوا يعانون من انخفاضها ، وسوء أحوالهم المعيشية ، و تقدم كل من موظفى المحاكم الوطنية التعاونية [(١)] ، وعمال القناة [(٢)] ، وعمال المدارس [(٣)] ، والبوابين [(٤)] ، وعمال الخدمة السائرة [(٥)] ، وغيرهم من العمال إلى وزير الدولة فتحى رضوان يلتمسون النظر إلى أحوالهم ، و العمل على زيادة أجورهم بما يتماشى مع الأسعار .

وتم بحث مشاكل العمال ، ومناقشة قضية الأجور فى عام ١٩٥٧م في مجلس الأمة إذ طالب نواب العمال فى المجلس وزير الشئون الاجتماعية – حسين الشافعى – بوضع حد أدنى جديد للأجور ، ولكنه رفض ذلك قائلاً :" إن أجور العمال حددتها قوانين قديمة ،وأن الحكمة اقتضت عدم التعرض لتعديل هذه القوانين ، وهذه الأجور " فقد كان حوالي ثلث محافظات الجمهورية كانت تقل أجور عمالها عن ثمانية جنيهات فى الشهر عام ١٩٥٩ – وهذه المحافظات هى الدقهلية ، دمياط ، الشرقية ، سوهاج ، الفيوم ، كفر الشيخ ، المنوفية ، أسيوط – وبالتالى ظهرت العديد من

[(١)] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ٧نوفمبرعام١٩٥٣ ؛ مذكرة بتاريخ ١٣نوفمبر عام ١٩٥٣م .

[(٢)] محافظ مجلس الوزراء :محفظة رقم ٨ ، بتاريخ١٢نوفمبرعام١٩٥٣.

[(٣)] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ١٢ديسمبر عام ١٩٥٣ .

[(٤)] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ١٥ديسمبر عام ١٩٥٣ .

[(٥)] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ١٦ديسمبر عام ١٩٥٣.

المشكلات وكان منها عدم التناسب بين الحد الأدنى الذى فرضه القانون ، والأسعار الموجودة ، مع عدم وجود قاعدة عامة لحساب هذا الحد لوضع مستويات الأجر طبقاً للنهضة ، والكفاية مع وجود أكثر من نظام للمعاملة فى الجهاز الحكومى ، وكان يجب توحيد نظم المعاملة[1]، وفى ظل هذه الظروف ظلت أجور العمال ضعيفة ، ولم تواكب حركة الأسعار بل كانت متروكة لقانون العرض والطلب ، وترتب على ذلك بأن ظل المستوى الاجتماعى للعمال منخفضاً .

ولعلاج هذا الوضع صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩م و به مادة جديدة لوضع الحد الأدنى للأجور عن طريق لجان الأجور الإقليمية لاقتراح الحد الأدنى للأجر الذى يصدر به قرار لوزير الشئون الاجتماعية ، وقد ترك القانون الحق للجان الإقليمية فى تحديد الأجور دون تحديد الأسس التى تقام عليها هذه الأجور [2] .

وقد ارتفعت أجور العمال من ١٩٩ قرشا أسبوعياً في يناير ١٩٥٢م إلى ما بين(٢٣٣- ٢٩٥ قرشاً) في الأسبوع في يناير ١٩٥٩[3] وبالرغم من ذلك إلا أنها كانت لا تتماشى مع ارتفاع مستوى المعيشة .

ومع بداية الستينيات تتوالى التشريعات لتحديد الحد الأدنى للأجور حيث صدر فى مارس ١٩٦١م قراراً من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للإقليم المصرى بأن يوضع الحد الأدنى للأجور فى كل صناعة ، وفى نطاق كل محافظة حسب إمكانيات الصناعة والمستوى الاقتصادى ، والاجتماعى لها ، ثم صدر قراراً آخر فى مايو عام ١٩٦١م باختيار مناطق كفر الدوار ، كفر الزيات ، المحلة الكبرى ، شبرا الخيمة ، وأسوان لتؤلف فيها لجان لتحديد الأجور باعتبارها مناطق صناعية هامة [4] ، وبالرغم من هذه القرارات إلا أنها لم تأتى بجديد فلم تتكون اللجان ، ولم تحل مشكلة الأجور ، واستمر الأمر هكذا حتى صدرت القوانين الاشتراكية بالرغم من كثرة شكاوى العمال بسبب انخفاض أجورهم[5].

---

[1] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ص ٧٦،٧٧ .

[2] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص٧٨ ؛ محمود جمال زكي : ص ص ٦١٥ ،٦١٦ .

[3] أحمد الشر بيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٠ .

[4] سعد الليثي ناصف : ص ١٢٤ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ٧٨ .

[5] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ١٨ابريل عام ١٩٦٢م .

وفى عام ١٩٦٢م طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٦٢ لنفس العام تقرر تحديد الحد الأدنى لأجر العامل فى شركات القطاع العام بـ ٢٥ قرشاً فى اليوم ، وقد امتد هذا التحديد بعد ذلك إلى القطاع الخاص ، وقد وصلت الأجور فى الشركات الكبرى إلى ٥٥ قرشاً فى اليوم [١] ، وبالرغم من زيادة الأجور إلى الضعف عما كانت عليه من قبل خلال فترة الخمسينيات – كانت الأجور تتراوح ما بين ١٢ و١٦ قرشاً فى اليوم – إلا أنها لم تساير الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة [٢].

و من خلال أرقام الملحق (١-أ) و الذي يوضح جملة عدد العمال ومتوسط أجورهم في المحافظات المختلفة بالبلاد خلال الفترة من ١٩٥٤- ١٩٦٥م[٣] و من خلاله يتضح أن الأجور كانت مرتفعة في عام ١٩٥٤م في مدن القناة وذلك لوجود معسكرات الجيش البريطاني والعمل بها وأيضا ظلت الأجور مرتفعة حتى بعد جلاء الاحتلال كما يتضح من متوسط الأجور في عام ١٩٦٥ ويمكن إرجاع ذلك إلى حدوث عدوان ١٩٥٦م والذي أدى إلى تدمير هذه المناطق وتهجير سكانها إلى مناطق أخرى مما نتج عنه قلة الأيدي العاملة وبالتالي ارتفاع الأجور.

وترتفع الأجور أيضا في كل من القاهرة والإسكندرية والجيزة وذلك لتقدم الصناعة وزيادة أعداد العمال بالمصانع بها مما أدى إلى تكوين نقابات خاصة بهم تساعدهم في الحصول على حقوقهم في فرض الأجور ورفعها ، أما ارتفاع الأجور في محافظات الحدود وأسوان فيرجع ذلك إلى قلة الأيدي العاملة وقيام العمال بالعمل لفترات طويلة ، أما باقي المحافظات فتنخفض بها الأجور ويرجع ذلك لعدم تقدم الصناعة وقلة أعداد العمال بها .

وقد ارتفع متوسط الأجور بالنسبة للعمال فى قطاع الصناعة ، والتعليم حتى اقتربت من الضعف ، وارتفع متوسط الأجر السنوى للعمال من ١٤٢ جنيهاً فى ١٩٥٩ / ١٩٦٠م إلى ١٨١ جنيهاً فى ١٩٦٤ / ١٩٦٥م ثم ٢٤٨ جنيهاً فى ١٩٧٠/ ١٩٧١م، ولكن هذا لا يعنى أن أجور العمال الصناعيين ارتفعت بنفس النسبة مما

---

[١] باتريك أوبريان : ص١٠١ .

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥١ ؛ محمد خالد : ص ٤٨؛ باتريك أوبريان : ص ٢٣٦ .

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢– ١٩٦٨م ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ ،ص ٣٠ .

يجعلهم فوق خط الفقر وذلك لأن استخدام المتوسط يخفى فروقاً هائلة بين الحدين الأدنى والأقصى للأجر سواء داخل المجال الواحد أو بين المجالات المختلفة ، بعضها البعض فالأجور تتفاوت دائماً بين المستخدمين فى المشروع الواحد (١) .

أما بالنسبة للمرأة فقد ساوى القانون بينها وبين الرجل فى الأجور والمكافآت فقد نص قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩م على أن تعريف العامل القانونى هو "كل عامل وعاملة " وبذلك أقر مبدأ الأجر المتساوى للعمل مساوياً المرأة بالرجل (٢) .

كما نص القانون فى عام ١٩٦١ على إرغام أصحاب المشروعات الكبيرة على توزيع نسبة من صافى الأرباح على المستخدمين ، وتم تحديد هذه النسبة بـ ٢٥٪ من صافى أرباح الشركات طبقاً للقانون رقم ١١١ لعام ١٩٦١ ، ويتم توزيعها على العمال على النحو التالى : ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال كحصة نقدية بحد أقصى ٥٠ جنيهاً للفرد الواحد على أن يكون المبلغ الذى يدفع لكل عامل متناسباً مع أجره أو مرتبه ، و ٥٪ نظير الخدمات المباشرة ومنها الإسكان أو ما يتم الاتفاق عليه بين نقابة العمال ومجلس إدارة الشركة، و١٠٪ من الأرباح للخدمات الاجتماعية المركزية على أن تحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ ، وأداء الخدمات والجهة الإدارية التى تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية (٣) ، وبالتالي نجد لأول مرة مشاركة العمال فى صافى الأرباح ، وقد أدى هذا القانون إلى أن يشعر العمال أنهم أصحاب حق فى المنشأة التى يعملون بها ، وأنهم ليسوا مجرد أجراء يستغلهم غيرهم مما أدى إلى زيادة الإنتاجية العامة ، والتى ستعود عليهم بالنفع إضافة إلى ضم الأجور الإضافية للأجر بحيث أصبحت جزء من الأجور التى يحصل عليها العمال،ولكن هناك من يرى أنه برغم إشراك القانون للعمال في نسبة ٢٥٪ من الأرباح التى تحققها الشركات فإن ما كانوا يتقاضونه نقداً في أي عام كان

---

(١) أحمد الشر بيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص١٥١.

(٢) أمينة شفيق : جيش النساء يتقدم ، موسوعة الأهرام ، ٥٠ سنة ثورة ،ص ٤٢١؛ محمد أنيس ، السيد حراز : ص٢٢٣.

(٣) القوانين الاشتراكية : ص٩؛ محمد خالد : ص ص٤٥، ٤٦ ؛ سعد الليثي ناصف : ص ١٢٤؛ أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥١؛ يحيى الجمل : ص ٣٦ . أنظر أيضا:

Mabro Robert : Op . Cit ,P154.

يعتمد على الشروط التى تفرضها الشركات نفسها للحصول على الأرباح الموزعة[١].

وقد أتاحت قوانين يوليو ١٩٦١م الاشتراكية من خلال عملية تأميم الشركات والمصانع أن تحولت هذه الشركات والمصانع إلى قطاع عام ، ونتيجة للقوانين التى تم إصدارها لتحديد الأجور أدى ذلك أن ارتفعت نسبة الأجور فى ميزانية الدولة ، والتى يتم توضيحا من خلال الجدول التالي[٢] :-

نسبة الأجور إلى جملة الإنفاق الحكومى

الإنفاق الحكومي / السنوات	جملة المرتبات الحكومية	النسبة المئوية لجملة المرتبات الحكومية	جملة المصروفات الحكومية بالمليون
١٩٥٢ / ١٩٥٣	٥٤,٨ مليون جنيه	٥٠,٧	١٠٨
١٩٦١ / ١٩٦٢	١٠١ مليون جنيه	٥٢,٩	١٩١
١٩٦٥ / ١٩٦٦	٢٣٤ مليون جنيه	٧٣	٣١٨

أحمد حمروش : ج٢ ،ص ص٨٤، ٨٥ .

ومن خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع إنفاق الحكومة لدفع أجور العاملين بالدولة ، فكان يمثل فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣م حوالي ٥٠ ٪ من جملة مصروفات البلاد ، ثم أصبح ٥٢,٩٪ في عام ١٩٦١ / ١٩٦٢م ثم وصل إلى ٧٣٪ في عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦م ، وكان ارتفاع نسبة الأجور من جملة إنفاق البلاد يرجع إلى ارتفاع الأجور علاوة على ضم الأجور الإضافية إلى أجور العاملين بالإضافة لحصولهم على نسبة من الأرباح .

وكانت الحكومة تحرص على العمل على الارتفاع بأجور العمال ووضح ذلك من خلال الخطة الخمسية (١٩٦٠ – ١٩٦٥م) حيث ترتب على السياسة الاشتراكية

---

[١] باتريك أوبريان : ص٢٥٦.

[٢] أحمد حمروش : ج٢ ،ص ص٨٤، ٨٥ .

التى كانت تنادى بعدالة توزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة زيادة متوسط الأجور[١].

٢ – ساعات العمل : ـ

كانت ساعات العمل قبل الثورة تمتد لفترات طويلة دون أن تتخللها فترة راحة ، ورغم خضوعها لإرادة المنظمين ، فلم يتم تحديد ساعات العمل إلا فى بعض الصناعات الخطرة ولكنها أخذت فى الهبوط ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن وصلت إلى ٥١ ساعة أسبوعياً فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣م بدلاً من ٥٥ ساعة أسبوعياً من قبل ، ثم أخذت فى الارتفاع إلى ٥٢ ساعة فى الأسبوع عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ثم هبطت ساعات العمل فى عام ١٩٥٧م إلى ٥٠ ساعة أسبوعياً باستثناء ثلاث صناعات صغيرة ظل العمال يعملون فيها لأكثر من ٦٠ ساعة أسبوعياً [٢].

وفى عام ١٩٥٨م تدخلت الحكومة لأول مرة بعد الثورة ، وتم تحديد ساعات العمل بـ ٤٨ ساعة أسبوعياً طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨م ، وقد خص هذا القانون عمال المناجم والمحاجر (الصناعات الخطرة) ، ثم فى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وجعل تحديد ساعات العمل بحد أقصى ٤٨ ساعة لجميع العمال أى بمعدل ٨ ساعات في اليوم وقد سمح القانون لبعض الصناعات بأن يمتد يوم العمل لتسع ساعات أو يقل إلى سبع ساعات ، ولكن بموافقة وزير الشئون الاجتماعية ، والعمل[٣].

---

[١] محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي : العام الأول، الأمانة العامة لمجلس الأمة ١٩٦٨م،ص ص ١٥٤، ١٥٥.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ١٥٠ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص٨٢.

[٣] القوانين الاشتراكية : ص٤٩ ؛محمود جمال الدين زكي : ص ص٦١٣ ،٦١٥.

وفى أوائل الستينيات تقرر مرة أخرى تخفيض ساعات العمل ، والهبوط بها إلى ٤٢ ساعة أسبوعياً بمتوسط ٧ ساعات يومياً [١] ، والجدول التالى يوضح ساعات العمل فى المحافظات فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦١ [٢] .

عدد ساعات العمل في البلاد في الأسبوع الأول من شهر يوليو عام ١٩٦١م

المحافظة	متوسط ساعات العمل	المحافظة	متوسط ساعات العمل	المحافظة	متوسط ساعات العمل	المحافظة	متوسط ساعات العمل	المحافظة	متوسط ساعات العمل
القاهرة	٤٧	السويس	٤٨	دمياط	٤٧	البحيرة	٤٧	المنيا	٥٠
الإسكندرية	٤٩	القليوبية	٤٧	كفر الشيخ	٤٦	الجيزة	٤٩	اسيوط	٤٨
بور سعيد	٤٩	الشرقية	٤٩	الغربية	٥١	الفيوم	٥٢	سوهاج	٤٩
الإسماعيلية	٥١	الدقهلية	٤٨	المنوفية	٤٨	بني سويف	٤٩	قنا	٤٨
						أقسام الحدود	٤١	أسوان	٥٠

عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص٨٣.

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط ساعات العمل المرتفع فى محافظات الفيوم، والمنوفية ، والإسماعيلية ، وأسوان ، والمنيا وهى محافظات لم تتطور فيها الصناعة ، علاوة على قلة عدد عمالها ، وانعكس ذلك فى عدم تكتلهم ، والمطالبة بحقوقهم، وفرض مطالبهم على أصحاب الأعمال بينما ينخفض متوسط ساعات العمل فى القاهرة والقليوبية والبحيرة ودمياط والغربية وهى محافظات صناعية وظهرت فيها وحدة الطبقة العاملة التى فرضت شروطها فخفضت ساعات العمل بها أما انخفاض ساعات العمل فى باقى المحافظات فيرجع إلى قلة العمال ، وقلة الصناعة [٣] .

ويتبين مما سبق أن تحددت ساعات العمل قانوناً غير أن هناك من يرى أنها ظلت على ارتفاعها على الأقل بالنسبة للمشروعات الخاصة ، وربما بعد أن فقد العمال السيطرة على تقرير أوضاع عملهم إلى درجة كبيرة بعد أن سلب حقهم في

---

[1] Mabro Robert : Op . Cit , P.154.

[٢] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ٨٣.

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ص٨٣، ٨٤.

تنفيذ الإضرابات ، وتحولت نقاباتهم إلى هيئات تتولى تنفيذ القوانين الاجتماعية ، والإشراف على تنفيذ قوانين العمل ، وعرض التظلمات على مديري المؤسسات[١] .

ويلاحظ على القوانين العمالية التى صدرت قبل صدور القوانين الاشتراكية أنها خلت جميعها من نص يلزم صاحب العمل فى الصناعة بإعطاء العامل راحة أسبوعية ، ولكن ما حدث أن قانون العمل في المحال التجارية ألزم أصحاب الأعمال بالغلق الأسبوعى ، وبالتالى ألزمهم بإعطاء العامل راحة أسبوعية ، ولكن ألزم القانون إعطاء الأحداث ، والنساء راحة أسبوعية ، أما عمال الصناعة البالغين فمن حق صاحب العمل أن يلزم العامل بالعمل دون توقف ، وأن يعوضه عن ذلك بصرف أجر مضاعف عن يوم راحته الأسبوعية ومن هنا كثرت شكاوى النقابات مطالبة بتحديد يوم للراحة ومن هذه الشكاوى المذكرة التى رفعتها – إلى المختصين – نقابة عمال ومستخدمى محال البقالة بالقاهرة ، وضواحيها ، والجيزة وعددها ٤٠٠٠ عامل ، وجاء فيها:" حرصاً منا على مصالح أصحاب الأعمال وعلى المستهلك نطالب بإغلاق جميع محال البقالة يومياً من الساعة العاشرة مساء وإغلاقها أيضاً يوم فى الأسبوع (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحيين) وبتحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على تسع ساعات فى اليوم حسب نص القانون"[٢] وهكذا لم يلزم القانون أصحاب الأعمال بتحديد يوم لراحة العمال ، وقد استمر هذا الوضع حتى صدور القوانين الاشتراكية .

وعلى الصعيد الآخر فقد قام عمال اليومية بالإسكندرية بالشكوى إلى (وزير الدولة) وذلك لصدور القرار الوزارى الصادر فى ٤ نوفمبر لعام ١٩٥٣م والذي نص بعدم صرف أجور لهم عن اشتغالهم أيام الجمع ، وقد أشار أنه إذا اقتضت حالة العمل تشغيلهم يوم الجمعة فيتم تعويضهم عنه بيوم راحة ، ولذا فهم يلتمسون العمل طوال أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية ، وإلغاء هذا القرار لأنهم كيفوا أمورهم على العمل طوال أيام الأسبوع دون انقطاع ، واعتبار أيام الجمع أجازة ، وخصمه من أجورهم سوف يسبب لهم أضرار جسيمة بالنسبة لمعيشتهم [٣] .

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص ١٥٠ ؛ باتريك أوبريان : ص٢٤٥ .

[٢] عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ،ص ص ٨٤،٨٥ .

[٣] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨، بتاريخ ١٦ديسمبر عام ١٩٥٣.

ولذا عندما صدرت قوانين يوليو الاشتراكية ، والتى نصت على تحديد ساعات العمل مع تحديد يوم للراحة دون المساس بالأجور فكان هناك بعض المؤسسات الصناعية كانت تشغل العمال وقتاً إضافياً بصفة مستمرة ، ومنتظمة لقاء أجر إضافى ، وبتحديد ساعات العمل حرم هؤلاء العمال من ذلك الأجر الإضافى ، ونظراً لأن هذا الأجر الإضافى قد أخذ صفة الدوام بالنسبة لهذه الفئة من العمال بحيث كان يشكل جزءاً من الأجر الدائم لهم ، ورتبوا معيشتهم على أساسه لذا حرصت الحكومة على مصالح العمال بعدم تخفيض أجورهم ، واعتبار الأجر الإضافي في حكم الأجر الثابت لا يجوز تخفيضه[١] .

ثم صدر فى عام ١٩٦١ القرار رقم ١٣٤ بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٦١م والخاص بتحديد الحالات والأعمال التى يجوز استمرار العمل فيها دون فترة راحة ومع تناوب العمل في نظام الثلاث مناوبات (الورديات) يومياً أو فى نظام المناوبتين يومياً بالنسبة إلى النساء العاملات وكذلك بالنسبة إلى العمال إذا وافقوا كتابة على ذلك [٢] .

وبالتالي كان حرص رجال الثورة على راحتهم فالعدالة الاجتماعية ليست فقط فى توزيع الثروة ، والدخول ، وإنما أيضا في توزيع أوقات الفراغ والراحة.

٣ – العلاقة بين العامل وصاحب العمل :

انطلاقاً من اهتمام الثورة بتحسين ظروف العمل فكان ولا بد من التطرق إلى تحسين العلاقة بين العامل ، وصاحب العمل ، وذلك من خلال توضيح حقوق العامل ، وإلزام صاحب العمل بها ، وأيضاً توضيح واجبات العامل تجاه صاحب العمل وإلزامه بها ، حيث نص الدستور فى المادة الرابعة والخمسين على تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة العدالة الاجتماعية [٣] .

---

[١] القوانين الاشتراكية : ص ص ١٠٨، ١٠٩ ؛ الأهرام :السنة ٨٧، العدد٢٧٢٦٠،بتاريخ ٣١يونيو عام ١٩٦١م؛ الوقائع المصرية : العدد٥٩ مكرر ،الصادربتاريخ٢٨يوليو ١٩٦١م،ص١.

[٢] الوقائع المصرية: العدد٥٣، الصادر في ٦يوليو١٩٦١م،٢٣.

[٣] خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر :القسم الأول، ص ٦٨٠.

وقد اكتفت الثورة فى الفترة الأولى بتعديل بعض القوانين فكان أهمها منع الفصل التعسفى وعودة العامل المفصول لنشاطه النقابى إلى عمله [١] ، وبالرغم من صدور هذه القوانين والتى كان هدفه حماية العمال من استغلال أصحاب الأعمال إلا أنه لم يمنع استغلال أصحاب الأعمال للعمال مبررين ذلك بأن هذه القوانين صدرت فجأة دون أن يترك لهم فرصة ترتيب مسائل الفصل ، ولعل سبب اعتراضهم ينطوي على الكثير فهو يكشف على الأقل عن أن جانباً كبيراً من إجراءات فصلهم للعمال كانت باطلة ولا تحتاج للفصل ، علاوة على أن القانون أدى إلى تقليل سلطتهم على حفظ النظام فى المصانع مما أدى إلى الحد من التوسع فى العمالة [٢] .

وبالرغم من أن إصدار قانون منع الفصل التعسفى يعد مكسباً كبيراً للعمال إلا أن الثورة لم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بإعادة النظر فى نظم التأمين الاجتماعى القائمة ، والتى كانت لا تمتد إلى كل شرائح الطبقة العاملة المصرية ، فقد كانت الشرائح الغنية بالمجتمع تقوم بالتأمين على نفسها لدى شركات التأمين الأجنبية ، وتتوقف الاستفادة من تعويضات إصابة العمل ، والعجز والمرض على عمال الشركات الكبيرة التى أجبرتها الحكومة على توفيرها لمستخدميها لذلك عملت التشريعات الاجتماعية الجديدة على امتداد التأمين ضد إصابات العمل والمرض ، والعجز والبطالة والشيخوخة وكذلك الوفاة إلى الشرائح المختلفة للطبقة العملة [٣].

فصدرت مجموعة من القوانين ، والتى كانت تكفل حقوق العاملين لدى أصحاب الأعمال ، فصدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢م بإنشاء نظام للتأمين والادخار لموظفى الحكومة كما صدر فى أغسطس عام ١٩٥٥م القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥م بإنشاء نظام مماثل للعاملين الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى [٤] ، فبموجب هذا القانون الذى ألزم أصحاب أعمال الشركات التى تستخدم أكثر من ٥٠عاملاً بتمويل صندوق للتأمين على العاملين فى حالة العجز الكامل قبل بلوغ سن

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨، بتاريخ ٣سبتمبر١٩٥٢م؛ الأخبار: السنة الأولى ،بتاريخ ٣سبتمبر ١٩٥٢؛ محمد أنيس ، السيد حراز : ص ص٢٢٢ ، ٢٢٣ ؛ أحمد حمروش :ج٤ ، ص١٥١؛ محمد خالد:ص٤٩؛إسماعيل صبري : ص٢٢٢.

[٢] عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص٣٦٩.

[٣] أحمد الشربيني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٥٣ ؛ باتريك أوبريان : ص ص ٣٥٩،٣٦٠.

[٤] محمد خالد : ص٥٠؛ محمد أنيس ،السيد حراز : ص٢٢٣

المعاش أو الوفاة قبل بلوغ ٦٥ سنة ، وكذلك قرر إنشاء صندوق للادخار يموله العمال وأصحاب الأعمال لدفع مكافأة نهاية الخدمة ، وبعد أربع سنوات تقرر بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩م وجمع التأمين على حوادث العمل وأمراض المهنة فى صندوق واحد ، وإعطاء العامل الحق فى الحصول على معاش اختيارى فى حالة الشيخوخة وآخر إجباري في حالة الوفاة أو العجز ، وكذلك إصابة العمل التى يترتب عليها عجز كلى أو جزئى بنسبة ٣٥٪ كما قرر أن تتولى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التى تلزم أصحاب الأعمال بالاشتراك فيها تقديم هذه الخدمات الاجتماعية للعمال الذين لم تشترك عنهم شركاتهم لديها[١] .

وفى عام ١٩٦١م تقرر أن يكون التأمين الاجتماعى إجبارياً ويشمل جميع العمال ، ولذا تم إنشاء صندوق كبير للمعاشات تديره الدولة ، ويموله أصحاب الأعمال الذين ارتفعت حصتهم من الأجر من ٧ ٪ إلى ١٧ ٪ ولذا فالتمويل بالنسبة لصندوق المعاشات يقع على عاتق أصحاب الأعمال ، وأيضاً على العمال أنفسهم حيث يساهم العمال بنسبة ٥ ٪ من مجموع الأجر فى حالة المعاش أما فى حالة التأمين ضد حوادث العمل والعجز فيقع على عاتق أصحاب الأعمال [٢] .

كما اهتمت أيضاً الثورة بتقديم الخدمات الصحية للعمال ، فتم إنشاء المجلس الأعلى للخدمات ليتولى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، للمصريين من خلال الوحدات المجمعة التى تضاعفت اعتمادات إنشائها وضمت كل منها مدرسة ومجموعة صحية متكاملة ، وكان يتم تمويل هذه الخدمات الصحية من خلال قيام أصحاب الأعمال بتحمل ٦٪ والعمال ١٪ من الأجور لتمويل مشروع الخدمات الصحية ، وبعد إلغاء مجلس الخدمات تولت الوزارات المختصة الإشراف على تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال [٣] ، وتحمل العمال القسم الأكبر من حصتهم فى الأرباح إلى أموال التأمينات الاجتماعية ، أما ما

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ص١٥٤؛ محمود جمال الدين زكي : ص٦١٧.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق ،ص١٥٤؛باتريك أوبريان : ص ص٣٦١،٣٦٠.

[٣] باتريك أوبريان : ص ص ٣٦٠، ٣٦١.

تدفعه المؤسسات لهذه المشروعات فكانت تضاف إلى أسعار منتجاتها مما يؤدى إلى تحمل المستهلكين بوجه عام تمويل التأمينات الاجتماعية (١) .

وبالرغم مما سبق إلا أن كثيراً من العمال تقدم بالشكوى إلى الحكومة طالبين تدخلها لتحديد العلاقة بين العامل وأصحاب العمل وضمان حصولهم على حقوقهم (٢) ، ولذا قامت الحكومة فى عام ١٩٦٤م بإصدار قانون أخر للتأمين الاجتماعى أكد على ما جاء بالقوانين السابقة من حقوق للعمال ، وقرر زيادة الإعانة المالية للعامل المصاب حتى تعادل المرتب وصرف معاش كامل للورثة فى حالة الوفاة(٣) ، هذا علاوة على إدخال نظام التأمين الصحى ، وكان من أهم هذه القوانين إصدار القانون رقم ٦٣ لعام ١٩٦٤م وهو القانون الخاص بالتأمين ضد البطالة، وكان من أهم الخدمات الاجتماعية التى قدمتها الثورة للعمال هو التأمين الصحى ، وخاصة توفير العلاج المجانى الكامل للعاملين فى القطاع العام ثم أصبح لعمال القطاع الخاص نفس الخدمات الصحية التى يتمتع بها عمال القطاع العام (٤) .

وهكذا حصل العمال فى أقل من عشر سنوات على مكاسب فاقت بكثير ما حققوه فى نصف قرن بصراعهم مع أصحاب رؤوس الأموال بعد أن أتقنوا أساليب العمل الجماعي ، وقد وفرت لهم هذه المكاسب الحماية فى حالات المرض ، والعجز ، والبطالة ، والشيخوخة كما وفرت لأبنائهم ما يؤمن مستقبلهم بعد أن تقرر معاش

---

(١) باتريك أوبريان : ص ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ أحمد الشربيني :المرجع السابق ،ص١٥٤.

(٢) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨،بتاريخ ١٨ابريل عام ١٩٦٢م.

(٣) " في الفترة ما بين ١٩٠٩ــ ١٩٥٦م صدرت ثلاثة قوانين ترتب معاشات للموظفين المدنيين ولورثتهم من بعدهم وهي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩م والقرار بقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وما لحقها من تعديلات وتنص أحكام هذه القوانين على أن أنصبة الورثة تكون حسب نسبة معينة من معاش مورثهم فلا يمنح معاش الموظف بالكامل لأسرته مهما بلغ عدد أفرادها ، ففي القانون الأول لم يعطي للورثة أكثر من نصف معاش المتوفى في حالة وجود أكثر من أرملة وأولاد أما في القانون الثاني فكان أكثر سخاء من المعاشات الممنوحة بالقانون السابق ولكنها لا تتجاوز ثلاثة أرباع معاش الموظف المتوفى وذلك في حالة وجود أكثر من أرملة وثلاثة أبناء فأكثر ، أما القانون الثالث أعطى الورثة أنصبة من المعاش تختلف باختلاف نوعهم وعددهم ، ونظراً لتقدم الكثير من الورثة مطالبين بتنازل الحكومة عن نصيبها في المعاش فلذا أصبح من حق الورثة في الحصول على المعاش كاملاً " لمزيد من التفاصيل أنظر .محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/ج ، بتاريخ ٢مارس ١٩٥٨م.

(٤) الجمهورية : العدد ٥٧٦٣،السنة ١٦،بتاريخ ٥أكتوبر ١٩٦٩م؛ إسماعيل صبري : ص ٢٢٢؛ أحمد الشربيني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٥٤؛ محمد خالد : ص٥٣؛إسماعيل صبري : ص٢٢٢.

كامل لهم ، علاوة على الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

٤ – النقابات العمالية :ـ

حرصت الثورة على تصحيح الأوضاع التى كانت موجودة من قبل والتى كان يقاسي فيها العمال من خلال العمل على تحسين أحوال العمال وظروف عملهم فكان القانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال أحد ثلاثة قوانين استهلت بها الثورة نشاطها التشريعى .

وكان القانون رقم ٣١١ لعام ١٩٥٢م الخاص بنقابات العمال ، والذى حل محل القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢م، وتضمن عدة تعديلات فقد رفع الوصاية الإدارية عن النقابات ، وكفل لنقابات العمال ، واتحادات العمال الحرية فى ممارسة نشاطها بمجرد إيداع أوراقها الخاصة بالتأسيس ، وجعل العضوية بالنقابة إجبارية لجميع العمال بالمؤسسة إذا انضم ثلاثة أخماسهم إلى النقابة بخصم قيمة الاشتراك من العمال ، كما جعل حل النقابة من حق القضاء وحده [١] .

وقد أعطى هذا القانون الحق فى تكوين النقابات لكل من العمال الزراعيين ، والممرضين ، وعمال المستشفيات ، ومن فى حكمهم ، كما قرر القانون حق العمال فى تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للإشراف على النقابات ، وتوجيهها الوجهة السليمة [٢] ، كما حرم موظفين ومستخدمين حق تكوين النقابات ، وأيضاً أوجد تفرقة بين العمال ، والموظفين داخل المنشأة الواحدة بجواز تكوين نقابة لكل منهم ، كما حرم العمال الاشتغال بالسياسة كما حرم الخدم والسائقين والبوابين من الانضمام إلى نقابة كما حرم أيضاً القانون العمال من حرية الاجتماع إلا بتصريح من المسئولين ، وبذلك عملت الحكومة على تفريق العمال ، وبعثرت جهودهم فى نقابات صغيرة فذادت وضع العمال سوءاً وفى عام ١٩٥٧م تم إنشاء اتحاد عام لنقابات عمال

---

[١] عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو و الطبقة العاملة ، ص ص ١٥٩، ١٦٠ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ٩٢؛ سعد الليثى ناصف : ص ١٢١؛حسن الساعاتي : ص ١٢٥؛ محمود جمال الدين زكي : ص ٦١٦.

[٢] محمد خالد : ص ٦٢ ؛ سعد الليثي ناصف : ص ١٢٢.

الجمهورية [١] ، وقد سبقه تكوين الاتحاد الدولى لنقابات العمال فى مارس عام ١٩٥٥م، وبالرغم من رغبة العمال فى تكوين هذا الاتحاد إلا أنه تكون بناءاً على رغبة الحكومة وبموافقتها ، وتشجيعها ، ولذلك فهى تخضع لسيطرة الحكومة [٢] .

وقد اختلفت الآراء فى أسباب قيام الحكومة بإنشاء الاتحادات العمالية حيث انقسمت هذه الآراء إلى فريقين **فالفريق الأول** : يرى أن سبب قيام الحكومة بذلك رغبة منها فى السيطرة على أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتالى فكان ولا بد من السيطرة على الحركة العمالية من خلال إنشاء مثل هذا الاتحاد وفرض سيطرة الحكومة عليه بوجود ممثل للحكومة فى لجنة الاتحاد التنفيذية.

أما الفريق الثانى : فيرى أن السبب هو زيادة أعداد العاطلين نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية ، ولخوف الحكومة من هذه الفئة و قيامها ببعض القلاقل فمن خلال هذا الاتحاد ستضمن الحكومة تأييد بعض العمال وترغم الفئة المتعطلة على العمل ، والكلام ، والاجتماع داخل الاتحاد العام بل فى شوارع المدن الكبرى ، وبالتالى العمل على تهدئة الأمور من خلال ممثل الحكومة فى لجنة الاتحاد التنفيذية[٣] ، ومهما يكن من أسباب قيام الحكومة بإنشاء الاتحادات العمالية ،إلا أنه من الثابت أن الحكومة فرضت سيطرتها على هذه الاتحادات .

وبصدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩م يسر هذا القانون للنقابات أن تتحول إلى نقابات عامة صناعية ، فكان من حق كل العاملين فى كل مؤسسة على حدة أن يكونوا نقابة تمثلهم في مواجهة رب العمل الخاص بهم ، فألغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩م هذه النقابات ، وجعل من كل العاملين بمهنة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم (نقابة عامة) واحدة على مستوى الجمهورية مع التصريح لها بأن تشكل نقابات فرعية فى المديريات أو المحافظات كما لها أن تشكل

---

[١] "كانت الرغبة في تكوين اتحاد عام لنقابات عمال الجمهورية رغبة قوية وقديمة أيضا فقد سعى العمال كثيراً قبل الثورة مما عطل ذلك قيام حريق القاهرة وبعد قيام الثورة عطي هذا الحق للعمال بنصوص واضحة وصريحة وأنه رغم هذه الرغبة من جانب العمال ورغم قانونية محاولتهم إلا أنها لم تكلل جهودهم بالنجاح قبل ذلك" . لمزيد من التفاصيل أنظر : محافظ وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ، ملف ١/٨٣/٣٧ ، بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٥٧ ، ص ١٧ .

[٢] محافظ وزارة الخارجية : ملف ١/٨٣/٧٣ ، ص ١٧ .

[٣] محافظ وزارة الخارجية : ملف ١/٨٣/٧٣ ،بتاريخ ٥ مارس ١٩٥٧، ص ص ١٦ ،١٧ .

لجان نقابية فى المؤسسات المشتغلة بنفس الصناعة أو المهنة ، إذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة فى المؤسسة ٥٠ عاملاً فأكثر [١] .

وما يؤخذ على القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩م وهى حرمان موظفى الحكومة من حق تكوين النقابات كما حرم النقابات العمالية من العمل بالسياسة ولم يحسم مسئولية النقابات الفرعية بالنسبة للعمال الذين يعملون فى المؤسسات التى تضم أقل من ٥٠ عاملاً وبقاء هؤلاء العمال خارج العضوية النقابية ، وأيضاً لم يمنح اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية مما نتج عنه تعطيل الأعمال نظراً لأنها تلجأ إلى النقابة العامة فى كل مسائلها العمالية [٢] .

علاوة على أن القانون حدد أن من حق العمال الذين يعملون فى المؤسسات أن يشكلوا لجان نقابية فى المؤسسات التى تعمل بنفس الصناعة أو المهنة إذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة ٥٠ عاملاً فأكثر وأدى ذلك إلى استبعاد أكثر من ثلثى عدد العمال الصناعيين فكان عدد العمال حوالى (٦٥٠,٠٠٠ عاملاً) – بعد استبعاد عمال الزراعة والتشييد والخدمات – فى حين أن الذين يعملون منهم فى مؤسسات تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً لم يكن يزيد عن ٢٥٠,٠٠٠ عاملاً فبالتالي حرم القانون حوالى ٤٠٠,٠٠٠ عاملاً من النشاط النقابى ، وترتب على ذلك إضعاف مقدرة اللجان النقابية فى المؤسسات بالإضافة إلى أن القانون قد نص على أنه (لا يجوز لمن فصل نهائياً من المؤسسة أن يستمر فى عضوية اللجنة النقابية لها) ولذا كان يلجأ أصحاب الأعمال إلى فصل النقابى النشيط ، لأن الفصل التعسفى كان مباحاً إذ أن الجزاء على التعسف هو التعويض النقدى ، فقد كان أى صاحب عمل يستطيع أن يطرد أى عامل نقابى نشيط من اللجنة النقابية بأن يفصله من العمل ، ولم تستطع النقابة حماية العامل المفصول بسبب النشاط النقابى ، فلم يعد نقابى واحد إلى عمله بعد فصله بسبب هذا النشاط [٣] .

---

[١] عبد سلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ١٦٤؛ عصمت سيف الدولة : ص ٩٣ ؛ محمود جمال الدين زكى : ص ٦١٦.

[٢] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق و، ص ١٦٥.

[٣] عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ص ٨٥–٨٨، ١٦٦ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ٩٣.

وبالرغم من إصدار الثورة التشريعات النقابية ، وحق العمال فى الانضمام إليها ، فقد حملت هذه التشريعات بين طياتها مواقع الضعف بالنسبة للعمال ، وخاصة فى تغيير قانون النقابات حيث كان من قبل كل عمال مؤسسة واحدة يكونون نقابة واحدة تستطيع الوقوف أمام صاحب العمل للحصول على حقوقهم ، ثم أصبح بعد تكوين النقابة على أساس المهنة فأصبح لعمال الجمهورية الذين يشتركون فى نفس المهنة الحق فى تكوين نقابة واحدة ، وبالتالى أصبح فى كل مؤسسة أكثر من نقابة ، فأدى ذلك إلى ضعف العمال وعدم إتحادهم فى الحصول على حقوقهم من أصحاب الأعمال ، مما جعل العمال يرسلون الشكاوى والالتماسات إلى نائب رئيس الجمهورية يطلبون فيها حمايتهم من أصحاب الأعمال ، وحصولهم على حقهم فى النشاط النقابى [١] .

ولذا في عام ١٩٦٢م صدر القانون رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٢م الذي سمح لعمال الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة فيما عدا المؤسسات التابعة لوزارة الحربية بحق تكوين النقابات ، وفى عام ١٩٦٤م صدر القانون رقم ٦٢ لنفس العام الذى أعطى اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية فى حدود اختصاصها لتمكينها من تمثيل العمال فى كل موقع عمل على حدة بدون حاجة إلى النقابة العامة [٢] .

وبالتالى عالج هذا القانون مواقع الضعف التى وجدت فى القانون الذى صدر فى عام ١٩٥٩م ، وأعطى للعمال مزيداً من الحقوق ، والحماية التى افتقدها العمال في قانون عام ١٩٥٩م ، ومن الملاحظ أيضاً اهتمام رجال الثورة بتشجيع العمال الصناعيين على الانتظام فى الحركة النقابية ، فإنها احتفظت بالمسئولية كاملة عن جميع القضايا المتعلقة بتحسين أوضاعهم ، وبالتالى حصلوا على فوائد وامتيازات انتزعوها ومن أصحاب الأعمال مما كان فى إمكان نشاطهم النقابى أن يحققه بجانب دور النقابات فى تنفيذ الشركات لأوامر القانون ، ومما سبق يتضح مدى اهتمام رجال الثورة بالعمال وبتحسين ظروف العمل فى المدن ، وخاصة بعد إصدار قوانين

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ٢٤مارس عام ١٩٦٢م.

[٢] عصمت سيف الدولة : ص ص ١٠٧ ،١٠٨.

يوليو ١٩٦١م ، والتي أعطت العمال الكثير من الحقوق ، وألزمت المؤسسات وأصحاب الأعمال بها .

٥ – البطالة :ـ

اهتم رجال الثورة بتحسين ظروف العمل وإتاحة فرص العمل من خلال علاج مشكلة البطالة بإصدار القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣م لتنظيم ، وتوظيف ، وتخديم العمال فى المؤسسات الصناعية والتجارية ، من خلال حصر كل العاطلين فى البلاد وإنشاء سجل لهم لتشغيلهم ، وإلزام أصحاب الأعمال بالإبلاغ عن طلبات العمل ، ومن الوساطة ، وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل وأسرته من محل إقامته إلى حيث يقدم له العمل ، ولذا قامت مصلحة العمل بإنشاء ثلاثة مكاتب للتخديم بالقاهرة ، ومكتبين مماثلين بالإسكندرية[١]، وحظر على أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية استخدام أي متعطل إلا إذا كان حاصل على شهادة قيد من أحد مكاتب التخديم المختص بالوظائف ، وألزمت المنشآت الصناعية والتجارية بإخطار مكاتب التخديم بالوظائف والأعمال التي خلت لديهم ويرغبون في شغلها [٢] ، كما اهتمت الحكومة برفع مستوى العامل الفني عن طريق التدريب المهني داخل المؤسسات من خلال إحضار الخبراء ولذلك تم إنشاء مراكز التأهيل المهني في المناطق الصناعية الكبرى [٣] .

وقد أدى التوسع في نشر التعليم المجاني من المرحلة الأولية ، وحتى المرحلة الجامعية أدى ذلك إلى زيادة الأيدي العاملة [٤] ، بالإضافة إلى أن إجراءات التمصير والتأميم ، التي كانت تهدف إلى إعادة توزيع الدخول بين سكان المدينة فقد أدى الاهتمام بتنمية الصناعة إلى إيجاد فرص عمل كثيرة بالمدن خارج النطاق الزراعي ، مما أدى إلى زيادة أعداد الطبقة العاملة المصرية خاصة بعد أن زاد استيعاب

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / ح لسنة ١٩٦٢؛ حسن الساعاتي :ص ١٢٦ ؛ عصمت سيف الدولة : ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

[٢] سعد الليثي ناصف : ص ١٢٢ ؛ عبد السلام عبد الحليم : ثوره يوليو و الطبقة العاملة ، ص١٦١ .

[٣] حسن الساعاتي: ص١٢٦ .

[٤] باتريك أوبريان : ص ٢٤٦ .

الصناعة لأعداد من جملة العمالة الاقتصادية من ٩ ٪ في عام ١٩٤٥م إلى ١٠,٢٪ في عام ١٩٥٩/١٩٦٠م و١١,٤٪ في أثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥م) ثم ١٢٪ في عام ١٩٧٠م ، وترجع الزيادة في أعداد العمال في فترة الستينيات إلى التوسع في البناء الصناعي وحركة التأميمات ، وما ترتب عليها من إحلال المصريين محل الأجانب ، وازدياد حجم الإدارة ، وتخفيض ساعات العمل ، وحظر الجمع بين عملين لتوفير فرص العمل في الوقت الذي التزمت فيه الدولة بتعيين الخريجين[١].

وعلى الرغم من زيادة قدرة الصناعة على استيعاب أعداد من العمالة المصرية إلا أن فرص العمل التي توفرت كانت أقل من أن تمتص جزءاً كبيراً من الزيادة الطبيعية في القوة العاملة فإنها لم تحل مشاكل البطالة إلا ببعض المدن الكبرى – كالقاهرة والإسكندرية – في حين ظلت معظم المدن المصرية وخصوصاً الواقعة منها بمصر العليا تفتقر إلى المشاريع الصناعية اللازمة لحل مشكلة البطالة بها ، رغم حرص الثورة على تحسين ظروف العمل ، والتخفيف من الفوارق الإقليمية في توزيع الدخل بنشر الصناعات في عواصم الريف [٢] .

وقد أدى التزام الحكومة بتشغيل الخريجين في المدارس والمعاهد والجامعات نوع من العمالة الزائدة على وحدات الإنتاج في وقت كانت تعانى فيه بعض المشروعات ووحدات الخدمات في الأقاليم نقصاً شديداً في عدد العمال المهرة[٣] ، بالرغم من تكدسها بالعمل مما أدى إلى زيادة أعداد العاملين عن حاجة العمل وظهور ما سمي بالبطالة المقنعة في قطاع الصناعة نتيجة المرسوم الناصري بشأن البطالة ،

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص١٥٠ ؛ محمد دويدار : ص٤٨٤ ؛ باتريك أوبريان : ص٨٤ . انظر أيضاً :

Handoussa Heba : fifteen years of Us Aid to Egypt Taxritical Center for contem porary Arab studien America , 1990 , p120.

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

[٣] محمد دويدار : ص ٢٨٤ ؛ باتريك أوبريان : ص ٨٤ ؛ احمد حمروش : ج٢ ، ص ٨٤ .

والذي يلزم الحكومة بأن توظف الجميع على السواء [١] ، فقد نص الدستور في المادة ٥٢ على حق المصريين في العمل وعلى الدولة توفيره لهم[٢].

وقد حاولت الحكومة حل مشاكل البطالة بالبلاد من خلال توفير فرص العمل للشباب مما أدى إلى الضغط على المصانع والشركات في توفير فرص العمل لهم ثم أصدرت الحكومة قانوناً يمنع الجمع بين عملين ، وإلغاء الوقت الإضافي الذي قلل من ساعات العمل دون التأثير على الأجور وذلك بهدف العمل على توفير فرص العمل وحل مشاكل البطالة مما أدى إلى زيادة أعداد الطبقة العاملة بالبلاد [٣] ، دون حل المشكلة ولذا قامت الحكومة في عام ١٩٦٤م بإصدار قانون للتأمين ضد البطالة[٤].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا اهتمام رجال الثورة بالعمل على تحسين ظروف العمل من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتي تعطى العمال الكثير من الحقوق التي حرموا منها كثيراً وذلك بهدف إزالة الفوارق الطبقية بين الشعب التي كانت موجودة قبل قيام الثورة وأيضاً العمل على إعادة توزيع الثروة والدخول بين أفراد الشعب .

---

[1] M. Owsiss Ibrahim: Op. Cit , p 20 .

[٢] خطب وتصريحات عبد الناصر : خطاب الرئيس عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ص ٦٨٠ .

[٣] القوانين الاشتراكية : مصلحة الاستعلامات ، ص ٤٦٠؛ أحمد الشربيني: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،ص ١٥٠.

[٤] مجلس الأمة : مضبطة الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٤، ص ٢١؛ محمد خالد : ص٥٣.

ثالثا : الثورة ومستوى المعيشة :ـ

اهتم رجال الثورة بالعمل على تحسين دخول الفئات المطحونة ، ولذلك عملوا على خفض نفقات المعيشة من خلال تحديد أسعار السلع الضرورية ، وجعلها تتناسب مع مستويات الدخول.

فمنذ قيام الثورة أخذ رجالها بتكوين لجنة سميت بلجنة التسعيرة ، وذلك للعمل على خفض شامل فى أسعار المأكولات ، وأيضا الدواجن ، والفواكه والخضر ، ويتم تحديد أسعار هذه الأشياء على أساس أسعار الجملة التى كانت سائدة فى الموسم الذى يسبقها مضافا إليها نسبة من الربح لتاجر التجزئة لا تتجاوز ٥٠٪، وكان الهدف من ذلك هو العمل على تثبيت الأسعار وملاءمتها لمستوى دخول الغالبية العظمى من الشعب من الطبقات المطحونة [١] .

ولحرص رجال الثورة على خفض نفقات المعيشة فقد عارض معظمهم رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع الضرورية لما سيترتب على ذلك زيادة أسعارها بالسوق وعارضوا أيضا خفض وزن رغيف الخبز كما أنهم رفضوا طلب زراع القصب بزيادة اسعارة لما سيترتب على هذه الزيادة من ارتفاع فى أسعار السكر ، وبالتالي نقل أعباء الزراع فى الريف إلى المستهلكين فى المدن[٢].

وإلى جانب تصدى رجال الثورة لأى زيادة غير مباشرة فى قيمة السلع فقد حرصوا كذلك على توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلك بأسعار مخفضة ومدعمة لأنها تمثل ٦٠ ٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ، لهذا عمل رجال الثورة على زيادة المساحة الزراعية بجعلها لا تقل عن ثلث المساحة الزراعية ، فى الوقت الذى أجبر فيه المزارعون على تسليم حصة من حاصلاتهم إجبارياً بأسعار تقل عن مستوى السوق ، حتى تسلم للمطاحن بأسعار منخفضة يترتب عليها تقديم رغيف

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ ، بتاريخ ٣سبتمبر عام١٩٥٢؛ الأخبار : عدد ٨٩ ، السنة الأولى ، بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٢.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٢؛ سيد مرعى : أوراق سياسية، ج٢ ، ص ص ٢٨٣، ٢٨٤ .

الخبز للمواطن مدعوماً ، كذلك أتجه النظام إلى تسعير بعض السلع الضرورية ـ كالخبز واللحوم والمكيفات والخضراوات وغيرها من المنتجات الصناعية كالغزل والنسيج – والقيام بتوزيع بعضها الآخر – كالسكر والزيوت النباتية والكيروسين على المستهلكين بأسعار مدعومة وبموجب بطاقات تموينية ، وحتى لا يجد الوسطاء فرصة لاستغلال المستهلكين وأقام النظام جمعيات تعاونية استهلاكية تتولى بيع السلع الضرورية بالأسعار المخفضة التى تحددها الحكومة [١] .

وقد حرصت الحكومة على تحديد الأسعار والعمل على توفير السلع الغذائية للمستهلكين من خلال إصدار النشرات التى تحذر فيها التجار الذين يقومون برفع الأسعار والعمل على تحديد الأسعار وثباتها [٢] .

ولإشباع احتياجات المستهلكين من هذه السلع زادت الحكومة من اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ٦ ملايين من الجنيهات فى الخمسينيات إلى ٥٠ مليوناً فى النصف الأول من الستينيات ، وفى النصف الثانى من الستينيات تضاعفت هذه الاعتمادات باستثناء الفترة من ١٩٦٧ / ١٩٦٨م حيث بلغت ٧٩ مليون جنيه لأثار حرب النكسة ١٩٦٧ – وبلغت فى عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦م حوالي ١٢٢ مليون جنيه ثم ١١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩م و ١٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠م وترجع الزيادة الهائلة فى اعتمادات خفض نفقات المعيشة فى النصف الثانى من الستينيات إلى ارتفاع الأسعار وخصوصاً أسعار التجزئة ، وبالتالى ارتفاع نفقات المعيشة [٣] .

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٢ .

[٢] الوقائع المصرية : العدد ٥٣ ، الصادر بتاريخ ٦ يوليو ١٩٦١ ، ص ٢٣ .

[٣] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

الأرقام القياسية لأسعار التجزئة للمواد الغذائية (بما فيها الوقود والصابون) وكذلك نفقات المعيشة (سنة الأساس ١٩٥٩/١٩٦٠م)

السنة	أسعار التجزئة للمواد الغذائية	نفقات المعيشة
١٩٦٤/١٩٦٢	١٠٥,٩	٩٩,٧
١٩٦٦/١٩٦٥	١٤٥,٧	١٢٣,١
١٩٦٧/١٩٦٦	١٥٢,٧	١٢٨,٩
١٩٦٨/١٩٦٧	١٤٧,٧	١٢٧,٧
١٩٦٩/١٩٦٨	١٤٧,٧	١٢٧,٥
١٩٧٠/١٩٦٩	١٥٧,٨	١٣٣,٣

أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٢ .

ويتضح من الجدول السابق أن النصف الثاني من الستينيات شهد زيادة هائلة في أسعار التجزئة عنه في النصف الأول من الستينيات ، والتي ترتب عليها ارتفاع في نفقات المعيشة ، حيث ارتفعت الأسعار فزادت أسعار التجزئة أكثر من ٥٠٪ في عام ١٩٧٠م عنها في سنة الأساس (١٩٥٩ / ١٩٦٠م) في حين ارتفعت نفقات المعيشة بنسبة ٣٣,٧٪ وترجع هذه الزيادة إلى الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد وإلى حالة التضخم الحاد التي ازدادت حدته بارتفاع الأسعار العالمية[1].

وإذا كانت سياسة الحكومة لخفض نفقات المعيشة قد نجحت في تخفيف المعاناة عن الفئات المطحونة فإن استفادة سكان المدن كانت أكثر من سكان الريف وذلك لأن نظام توزيع السلع المعانة أهمل سكان الريف كثيراً مع عدم رقابة الحكومة على الأسعار في الريف هذا في الوقت الذي تحكم فيه كبار الملاك في تحديد أسعار الحاصلات الغذائية والتي أجبر صغار الزراع على قبولها نتيجة لوجود نظام الدورات الزراعية ، والذي جعل كثيراً من الزراع لا يستطيعون زراعة ما يريدون من محاصيل فبالتالي يلجأون إلى شراء هذه المحاصيل من كبار الملاك ، والذين

---

[1] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٢ . أنظر أيضاً :
M. Oweiss Ibreahim: Op .Cit , pp. 20-21 .

بدورهم يتحكمون في أسعار هذه المحاصيل مما يؤدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة في الريف عن المدن (١) .

ولم يتوقف اهتمام رجال الثورة بالتخفيف عن الطبقات المطحونة في خفض نفقات المعيشة ولكن اهتم رجال الثورة أيضاً بتوفير المساكن لسكان المدن من خلال إصدار قانون خفض إيجارات المساكن ، فتقرر في سنة ١٩٥٨م تخفيض المساكن التي بنيت بعد سبتمبر ١٩٥٢م بنسبة ٢٠٪ وفى سنة ١٩٦١م تقرر تخفيض إيجارات ما يلي بعد ١٩٥٨م بنسبة ٢٠ ٪ وفى سنة ١٩٦١م تقرر تخفيض إيجارات المساكن بنسبة ٥٪ من ثمن الأرض وتكاليف البناء بالإضافة إلى ٣٪ تدفع كتكلفة صيانة(٢) ، أما بالنسبة للريف فتم توفير مستلزمات البناء لسكان الريف لكي يستطيعوا أن يقوموا ببناء مساكن لهم تتوافر فيها الشروط الصحية للسكن كما اهتموا أيضاً بعمل مشاريع المياه النقية والكهرباء لإنارة الريف المصري .

ومن خلال ما سبق يتضح مدى اهتمام رجال الثورة بالسواد الأعظم من الشعب المصري من الطبقات المطحونة والعمل على التخفيف من معاناتهم مع انخفاض مستوى المعيشة وذلك من خلال إعادة توزيع الثروة سواء من خلال قوانين الإصلاح الزراعي أو إصدار القوانين الاشتراكية وكذلك العمل على تحسين ظروف العمل سواء في الريف أو المدن فكل هذه الإصلاحات جاءت معبرة عن رغبة رجال الثورة في الدفاع عن الطبقات المطحونة والتخفيف من معاناتهم وتعويضهم عن ما تعرضوا له قبل الثورة ولذا حرص رجال الثورة على تغيير هذه الأوضاع فجاءت القوانين التي تعبر عن ذلك ، وهى قوانين تميل إلى الاشتراكية وفى خط مضاد للرأسمالية غير المقيدة الأمر الذي سيؤثر على الاقتصاد العام للبلاد فيما بعد .

---

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٣ ، كريمة كريم : توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ -١٩٧٥ ، دراسة بكتاب الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧ ، بحوث و مناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين (القاهرة ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص٧٦ .

(٢) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، باتريك أوبريان : ص ص ١١٩،١١٨؛ لجنة الكتب السياسية : ص ص ١٢١-١٢٩ .

الفصل الرابع

ثورة يوليو و الجهل

أولاً : اقرار مجانية التعليم

ثانياً : المناهج الدراسية .

ثالثاً : المنشآت التعليمية .

ثورة يوليو و الجهل

الجهل : هو أحد الأمراض التي كان المجتمع المصري يعاني منها قبل الثورة ؛ وذلك نتيجة لانتشار الأمية في الغالبية العظمى من أفراد الشعب المصري وهذا يرجع لسوء الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية لغالبية الشعب المصري [١].

أولاً : إقرار مجانية التعليم :-

علي الرغم من أن الدستور الذي صدر عام ١٩٢٤م قد نص علي ضمان التعليم الإلزامي و توفيره للجميع - غنياً كان أو فقيراً- إلا أن الأمية ظلت منتشرة بين أفراد المجتمع فضلاً على ارتفاع مصروفات التعليم ، بل أن الأكثر من ذلك هو محاولة البعض من كبار الملاك و الرأسماليين إلغاء المادة (١٩) من الدستور و التي نصت علي مجانية التعليم الإلزامى ، و عندما لم يستطيعوا ذلك جعلوها مرهونة بالظروف ، و لذا استخدموا الظروف المالية لجعلها عائقاً أمام نشر التعليم الإلزامي بين أفراد الشعب ، وخاصة بين الطبقات الفقيرة [٢].

وعند مناقشة مشروع التعليم الأولى – أى مجانية التعليم في المرحلة الأولية – بالبرلمان في مايو عام ١٩٣٣م اعتبر بعض النواب أن تعليم أولاد الفقراء " خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصور مداه لأن ذلك لن يؤدي إلي زيادة عدد المتعلمين العاطلين بل يؤدي إلي ثورات نفسية ".

و طالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف ، وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين ، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطى والأحذية ويركبون الدراجات، ويتطلعون إلى

---

[١] كانت سياسة التعليم في البلاد في ظل الاحتلال الأجنبي تهدف إلي تخريج أعداد محدودة من صغار الموظفين للعمل بدواوين الحكومة ، و تحول هذه السياسة دون نشر التعليم بين غالبية الشعب المصري ، و تحذر من أن يصل إليهم نوره فيستيقظ وعيهم القومي و يشعروا بكرامتهم و حقوقهم في البلاد فيكون في ذلك أكبر الخطر علي وجودهم ، لذا كانت حريصة علي ألا تفتح أمام المصريين مجال الدراسات العلمية الواسعة التي تخلق قادة الفكر ، فكانت المدارس العليا القليلة مهيأة لتعد من فيها لسد الحاجة التي تتطلبها أعمال الحكومة لمزيد من التفاصيل أنظر. وزارة الصناعة والتجارة : ص٥٦ ؛ إسماعيل صبري : ص٢١٧ ؛ أحمد زايد : ص٢٩٤.

[٢] زكريا سليمان بيومي: ص ص ٩٠،٩١؛أحمد زايد: ص٢٩٤.

ركوب السيارات [١]، كما طالب نائب آخر بقصر التعليم علي أبناء القادرين الأغنياء من أهالى القرى ، وإذا ما بقيت بعد ذلك أماكن يمكن ملؤها بأبناء غيرهم من الفقراء ، كما أشار أحد النواب إلى أن التوسع في التعليم الإلزامى يؤدي إلى نقص اليد العاملة التى تساعد الفلاح [٢].

وبالرغم من صدور القانون السابق فإن التعليم الإلزامى ظل بلا تطبيق مما دعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو الدكتور" محمد حسين هيكل " إلى سؤال وزير المعارف عن عدم تطبيق إلزامية التعليم تطبيقاً للدستور والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣م فأجاب الوزير بأنه لا يمكن تطبيق ذلك للعجز في عدد المدارس حيث يلزم التطبيق " ٤٥٧٤" مدرسة والموجود وما تم إنشاؤه "٣٦٧٤" مدرسة والباقي "١٨٠٠" مدرسه يلزم لإنشائها مبلغ حوالي مليون جنيه ، وهو لا يمكن توفيره ، وأن الوزارة عازمة علي إنشاء "٨٠" مدرسة في السنة [٣].

وإذا كان العجز في المدارس كما يقول الوزير في(١٨٠٠مدرسة) والحكومة ستعمل على إنشاء(٨٠ مدرسة) في السنة فذلك يعني أن تطبيق القانون يحتاج إلى خمسة وعشرين عاماً بالإضافة إلى نسبة الزيادة السكانية التي تطرأ خلال هذه الفترة ، أى أنه لن يطبق هذا القانون في وجود هذه السياسة الراهنة للتعليم، كما أن المبلغ الذي تبدى الوزارة عدم إمكانية توفيره لهذه القضية الهامة كانت الحكومة تدفع أكثر منه سنويا للتعويض عن المحاصيل الزراعية التى تتعرض للإصابة أو سلف البنوك لكبار الملاك .

وقد عرض استجواب من أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو الدكتور" عبد الحميد فهمى "علي وزير المعارف والذي قال فيه: بأن عدد المدارس في مديرية المنوفية يكفي لتطبيق إلزامية التعليم لكن عدد التلاميذ أقل من عدد المدارس ،أجاب الوزير بأن الوزارة ستبحث تنفيذ قانون الإلزام علي مثل هذه المناطق[٤].

---

[١] رؤوف عباس : جماعة النهضة القومية ، ص٢٨ ؛ الطريق إلى الثورة ،ص٢٥ .

[٢] زكريا سليمان بيومي : ص ٧٩ ؛ عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضى ،ص٣٠٤.

[٣] زكريا سليمان بيومي : ص ص٨٣،٨٤.

[٤] زكريا سليمان بيومى : ص ص٨٣،٨٤.

ألم يسأل الوزير عن أسباب قلة عدد التلاميذ في مثل هذه المناطق ؟ ولعل السبب الرئيسي هو : -

١- سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تستوجب تشغيل الفلاح لأبنائه لمواجهة أعباء الحياة الصعبة .

٢- معارضة كبار الملاك لتعليم أبناء الفلاحين كان أيضا من أهم الأسباب في ذلك .

وبالرغم من معارضة أعضاء البرلمان من كبار الملاك لتوفير تعليم أبناء الفلاحين إلا أن الفلاحين تحملوا نفقات التعليم ، وذلك يتضح من خلال مناقشة ميزانية التعليم الإلزامي ووجوب تعميمه ،حيث تحدث أحد أعضاء البرلمان وهو النائب" أحمد رمزي " عن المبالغ المطلوب سدادها من مجالس المديريات لصالح التعليم وهي تساوى ٥٠٪ من جمله الإنفاق علي التعليم ، وهي نسبة عاليه جداً ، لأن هذه المبالغ تجمع من الفلاحين ، وكان الفلاحون يتحملون من قبل ١٠٪ ثم أصبحت ١٢٪ وأعضاء البرلمان يريدون زيادتها إلى ١٦٪ بالإضافة إلى الضرائب الأخرى التى يدفعها الفلاح ومنها ضرائب الأطيان وعوائد الأملاك التى تذهب جميعها إلى الحكومة ،وبذلك يتحمل الفلاحون النصف الآخر من ميزانية التعليم ، ومع ذلك نلاحظ أن النائب " أحمد رمزي " بدلا من أن يقترح إسهام كبار الملاك في ميزانية التعليم ، اقترح أن تمتد فترة التعليم إلى عشر سنوات بدلا من زيادة الضرائب ، فرد عليه عضو آخر وهو النائب "محمود عبد النبي " بأن تمتد فترة التعميم إلى ثلاثين عاماً بدلاً من عشرة أعوام [١] ، وهكذا يتضح إدراك كبار الملاك لخطورة تعليم أبناء الفلاحين ، وبالتالي تكاتفهم ضد اتخاذ أي إجراء لإتاحة الفرصة لتعليمهم علي الرغم من إسهام الفلاحين بالجزء الأكبر من ميزانية التعليم .

كان نتيجة هذه السياسة التي اتبعتها الحكومة أن انتقدها البعض حيث كان نقدهم عام ١٩٣٧م بأنه ليس من العدل أن تفرض الضرائب الباهظة علي الفلاحين ، وأن يصرف المتحصل من ضرائبهم علي عدد قليل من الذين ساعدهم الحظ في

---

[١] زكريا سليمان بيومي : ص ٩١ .

دخول المدارس الثانوية أو العالية ، في الوقت نفسه لا يستطيع هؤلاء الفلاحون تعليم أولادهم مجرد القراءة والكتابة [١].

وطرح قانون التعليم الإلزامي للمناقشة بالبرلمان مرة أخرى عامي (١٩٣٧/١٩٣٨م) وأبدي أيضا الأعضاء تخوفهم الشديد من تعليم أبناء الفلاحين و إفساد أخلاقهم ، حيث عبر عن ذلك أحد النواب وهو" محمد عزيز أباظة" بقوله : " أنه دهش عندما شاهد بعض أبناء الفلاحين يخرجون للعمل بالدراجة وعليها أدوات العمل ويلبسون الأحذية والجوارب والبلاطي وإذا استمر الحال سيركبون السيارات لا يذعهم وازع ولا يدفعهم دافع إلى حقولهم "[٢] ؛ ولذا خشى النواب من تعليم أبناء الفلاحين حتى لا يتعودوا علي حياة المدينة ، فهم يرون أن إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش في فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحهم حتى لا تتغير طبقات المجتمع ولا يخرج من هذه الطبقات الفقيرة من ينادي بتغيير هذه الأوضاع .

فكان أعضاء مجلس النواب من كبار الملاك الزراعيين يقفون ضد أى تغيير في أسلوب التفكير لدى الفلاحين وصغار المستأجرين وساقوا مختلف التبريرات للدفاع عن وجهة نظرهم ، واعتبروا أن أى تحول في هذه الناحية يعنى تعريض أساس العلاقات الاجتماعية للاهتزاز ، فالفلاح الذي يتعلم سوف يتحول إلى عمل آخر غير العمل في الأرض والعمل لديهم مما يساعد علي وجود خطر اجتماعي هائل لا يمكن تصور مداه [٣]. ومما يؤكد وقوف كبار الملاك ضد تعليم أبناء الفلاحين أنه علي الرغم من جعلهم التعليم بالمصروفات إلا أنه من أراد أن يعلم ابنه ويدخله المدرسة كان يحتاج إلى واسطة من ذوي النفوذ في المجتمع لكي يلتحق ابنه بها [٤].

وبالرغم من أن المجالس النيابة قد أطلقت علي سياستها تجاه قضية التعليم أنها سياسة تدرج فإن هذه السياسة قد خلت من محتواها الحقيقي في تعليم أبناء

---

(١) حلمى أحمد شلبي : ص ص٣٠،٣١ .

(٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص٣٠٤ ؛ زكريا سليمان بيومى: ص٧٩؛ رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ،ص٢٥؛ جماعة النهضة القومية ،ص٢٩.

(٣) حلمي أحمد شلبي : ص٢٩.

(٤) محافظ عابدين : محفظة رقم ٦٠٠ ، بتاريخ ٢٦سبتمبر عام ١٩٤٦ ؛ الإخوان المسلمون :٢٦سبتمبر عام ١٩٤٦.

الفلاحين بشكل تدريجي وهو ما اعترف به وزير المعارف عام ١٩٣٨م حيث ذكر أن سياسة التعليم سياسة تدرج وأنها تسير وفق سياسة تخريج موظفين دون سياسة ثابتة للتعليم [١]، وتؤكد هذه السياسة أن مجلسي النواب والشيوخ كانا أكثر التزاما بمصالح أعضائهما من التزامهما بالدستور.

واقتضت سياسة التدرج التى انتهجتها المجالس النيابية تجاه التعليم التركيز علي محو الأمية الذي اعتمد علي الكتاتيب وهو أسلوب قديم ،أما مراحل التعليم الأخرى فقد كانت بمصروفات ، ولم يهتم المجلس بسؤال أحد الأعضاء لوزير المعارف عن السبب في عدم تعميم التعليم الأولى لإنقاذ أبناء الأمة من الجهالة والأمية ، وبعد عدة سنوات أكد "علي الشمسي" وزير المعارف في إطار رده علي أحد النواب بأن طالب الدولة بالاهتمام بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي لربط التعليم بحاجات الأمة الاجتماعية والاقتصادية ، وكان ذلك يعد تأكيداً علي عدم الاهتمام بالتعليم الأولى الذي يجب أن تستفيد منه القاعدة الشعبية العريضة أى عدم الاهتمام بارتقاء هذه القاعدة ، وتقدمها وعدم الربط بين تقدمها وتقدم الأمة[٢].

ومع ذلك فقد أعلنت الحكومة في الصحف أكثر من مرة عن توسعها في التعليم و إصلاح شئونه ، ووضع قواعد جديدة لسياسة التعليم في مصر بإلغاء المصروفات تدريجياً [٣]، وقد أعلنت وزارة الوفد في عام ١٩٤٢م إلغاء مصروفات التعليم الابتدائي، ثم في عام ١٩٥٠م تم إلغاء مصروفات التعليم الثانوى [٤] وبالرغم من هذه القرارات إلا أنه وجد العديد من الالتماسات والتي تطالب بمجانية التعليم لأنهم لا يستطيعون توفير مصروفات المدرسة لأولادهم لكي يتعلموا [٥].

---

[١] زكريا سليمان بيومي : ص٧٨.

[٢] زكريا سليمان : ص ص٨٠، ٨١.

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٣ م؛ الأهرام :بتاريخ ٢٣سبتمبر عام ١٩٤٣م .

[٤] سيد مرعي : أوراق سياسية ،ج١، ص٥١ ؛ أحمد زايد : ص٢٩٤ ؛ سعيد إسماعيل علي : التعليم في ثورة يوليو ١٩٥٢ دراسة نقدية ، دراسة بكتاب خمسون عاما علي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنجازات الندوة الدولية التى عقدت في الفترة ٢٠-٢٢ يوليو ٢٠٠٢م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ،ص٤٦٧.

[٥] محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٨٧ ، بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٢ ؛ بتاريخ ٣ ابريل ١٩٤٢م؛ بتاريخ ٣ يناير ١٩٤٧م؛ بتاريخ ٣يناير ١٩٥٠م .

ومن خلال ما سبق يتضح رغبة أعضاء البرلمان من كبار الملاك في عدم إقرار مجانية التعليم ، ووقوفهم ضد أي قرار من شأنه إتاحة الفرصة لأبناء الفلاحين في التعليم مما يدل علي وجود مصلحة مشتركة بين النواب والحكومات المتتابعة وهم في الغالب من كبار الملاك في عدم الإنفاق علي التعليم حتى لا يسهم ذلك في نشأة جيل يؤدى إلى إحداث خلل في النظام الاجتماعي الذي يحرصون علي استمراره ، بالرغم من أن موارد التعليم كانت تعتمد في المقام الأول علي الضرائب التى يتحمل أغلبها الفلاحون .

وكان نتيجة ذلك أن انتشرت الأمية بشكل واسع سواء في الريف أو في المدينة ، فقد بلغت نسبة الأميين حوالي ٧٨٪ من جمله السكان في عام ١٩٤٧م ، وترتب على زيادة انتشار الأمية خاصة بين عمال الصناعة أن تعذر نقل التعليمات الخاصة بالعمل والتدريب مما أدى إلى الضعف الصناعى وأيضا أدى انتشار الأمية بين الفلاحين في الريف إلى الضعف الزراعي [١]، ولذا فقد ظهر في تلك الفترة أكثر من مشروع لمكافحة الأمية ونشر التعليم بين الكبار والصغار .

فقد اهتمت الصحف بقضية الأمية وضرورة مكافحتها وقد عبر عن ذلك الدكتور" السنهوري" بالصحف بقوله:"عن أهمية مكافحة الأمية للفلاحين وتعليمهم للعمل علي تنوير الشعب ورفع مستوى الثقافة وخاصة في الريف وأن يكون التعليم الذي يتلقاه الفلاح متصل بحياته ومشاكله حتى يقبل عليه"[٢].

و أصدرت حكومة الوفد مشروعا لمكافحة الأمية في جميع أنحاء البلاد ، وقد أعلن وزير الشئون الاجتماعية بالصحف عن أن الوزارة أصدرت قانوناً و حددت لتنفذه أربع سنوات وأنه يوجد في مصر ثلاثة ملايين من الأميين هم في ازدياد متواصل ولا يدخل ضمن هذا العدد النساء،ولا الأطفال دون الثانية عشر ولا الرجال الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والأربعين وقد عرض المشروع علي مجلس الشيوخ لمناقشته وتمت الموافقة عليه [٣].

---

[١] باتريك أوبريان : ص٤٧ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص٥٦.

[٢] محافظ عابدين : محفظة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٤مارس عام ١٩٤٥ ؛ الدستور :١٤مارس عام ١٩٤٥.

[٣] محافظ عابدين :محفظة رقم٦٠٠بتاريخ ٩مايو عام ١٩٤٥م؛ الوفد المصري:٩مايو عام ١٩٤٥.

وقد اهتم أيضا الملك فاروق بالعمل علي مكافحة الأمية بالبلاد ،ولذا طلب من الحكومة عمل ميدالية تذكاريه للمشتركين في مشروع مكافحة الأمية تبعاً لما يبذلونه من مجهود[١].

وكان نتيجة ذلك أن وضعت الحكومة برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والصغار حيث وافق مجلس الوزراء علي المشروع المقدم من وزارة المعارف في ٢٢ مايو عام ١٩٤٦م وهدف هذا المشروع هو مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية بين صغار السن من سن العاشرة إلى تمام الثانية عشرة، ونقل اختصاص مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية بين الكبار من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة المعارف العمومية ، وذلك بهدف توحيد الجهود التى تبذل في هذا الشأن وتنسيقاً لها خاصة وأن وزارة الشئون الاجتماعية كانت تعتمد في تنفيذ ذلك علي رجال وزارة المعارف العمومية ووسائلها و إمكاناتها ووافق مجلس الوزراء علي ذلك و أصبحت وزارة المعارف العمومية المختصة بتنفيذ مشروع مكافحة الأمية، وعهدت الوزارة هذا المشروع إلى الإدارة العامة للتعليم الأولى بعد أن عدلت اسمها إلى الإدارة العامة للتعليم الأولى ومكافحة الأمية ،ووافق البرلمان علي تخصيص ميزانية لمكافحة الأمية بين كبار السن للسنة المالية(١٩٤٦/١٩٤٧م) مبلغ وقدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه،وذلك بهدف محاربة الفقر والجهل والمرض ،ولكن بعد موافقة البرلمان علي ذلك قرر في نهاية الدورة البرلمانية إيقاف الصرف من هذا المبلغ إلى أن تعرض عليه تفاصيل المشروع ولذا تحملت وزارة المعارف الإنفاق علي المشروع إلى أن يرخص البرلمان بالصرف علي المشروع [٢].

وقد شمل مشروع مكافحة الأمية فصولاً لكبار السن و أخرى للصغار وقامت الإدارة العامة للتعليم الأولى ومكافحة الأمية بضم الميزانيتين ، وتوزيع اعتمادتهما علي المناطق التعليمية وتزويد كل منهما بالمبالغ اللازمة لنفقات تنفيذ مشروع مكافحة الأمية للكبار والصغار[٣] ، وبعد تطبيق هذا المشروع في القاهرة فقد حقق

---

[١] "حيث كانت تقدم الميدالية البرونزية لكل من يقوم بنصيب ذي قيمة والفضية لمن يبذل مجهود غير عادي والذهبية لمن يقدم خدمات ممتازة "المزيد من التفاصيل أنظر محافظ عابدين :محفظة رقم ٢٣٦،بتاريخ٣١يوليه١٩٤٤م."وقد كان لمشروعي كل من الملك وحكومة الوفد لمكافحة الأمية ضمن إطار التنافس السياسي بينهما في كسب ود الشعب وتأييده".

[٢] محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦، بتاريخ٢٩مارس عام ١٩٤٧م.

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم٢٣٦، بتاريخ٢٩مارس عام١٩٤٧م.

نتائج ايجابية في معالجة الأمية،و تقرر في العام التالي تنفيذ هذا المشروع في أنحاء البلاد ،ولما كان المقرر إنشاء أقسام نظامية تستوعب٢٨٠,٠٠٠أمى وأميه فقد وزع هذا العدد علي المحافظات والمديريات بنسبة عدد الأميين في كل منها علي الوجه الآتي [١]:-

المديرية	العدد	المديرية	العدد	المحافظة	العدد
الفيوم	١١,٠٠٠	البحيرة	١١,٥٠٠	القاهرة	٣٨,٠٠٠
بني سويف	٨,٠٠٠	الغربية	٣٠,٠٠٠	الإسكندرية	٢٠,٠٠٠
المنيا	١٢,٦٠٠	المنوفية	١٥,٧٠٠	دمياط	٣,٥٠٠
أسيوط	١٦,٠٠٠	الدقهلية	٢١,٥٠٠	القنال	٦,٠٠٠
جرجا	١٦,٠٠٠	الشرقية	٢٥,٥٠٠	السويس	٣,٥٠٠
قنا	٢٠,٠٠٠	القليوبية	٨,٠٠٠	-	-
أسوان	٥,٥٠٠	الجيزة	١٦,٠٠٠	-	-

محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦ ، بتاريخ٢٩مارس عام ١٩٤٧م.

ثم أصدرت الوزارة قراراً بجعل تنفيذ المشروع إجباريا في الجهات التى أنشئت فيها أقسام نظامية في كل منطقة تعليمية ، ويشمل البنين من سن الثانية عشر إلى الثامنة عشرة وللبنات من سن الثانية عشر إلى الخامسة عشرة على أن تحديد السن لا يشمل العمال الذين تكافح أميتهم في الأقسام التى ينشئها لهم أصحاب المصانع تنفيذا للالتزامات التى فرضها عليهم القانون رقم ١١ الصادر في عام١٩٤٤لمكافحة الأمية،كما ألزم القانون أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر و أصحاب الأطيان الذين يملكون مائتي فدان فاكثر أن يقوموا بإنشاء مدارس لمكافحة أمية عمالهم علي نفقاتهم،وإذا لم يقوموا بتنفيذ ذلك قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال علي نفقتهم بشرط أن لا تزيد النفقات التى يلزمون بأدائها علي ٣٪ من مجموع الضرائب التي يدفعونها وألا تتجاوز مدتها أربعة سنوات [٢] .

وبالرغم من إلزام القانون لأصحاب الأعمال والمصانع بتعليم عمالهم ومحو أميتهم أيضا ألزم كبار الملاك بتعليم الفلاحين وإنشاء المدارس اللازمة لذلك، إلا أنه عند التطبيق الفعلي لم ينفذ ذلك إلا في بعض الحالات النادرة حيث قام أصحاب

---

[١] محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦، بتاريخ٢٩مارس عام ١٩٤٧م.

[٢] محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦، بتاريخ٢٩مارس عام ١٩٤٧م.

شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري بالعمل علي محو أمية العمال وذلك عن طريق إنشاء مدرستين لهذا الغرض بالإضافة إلى تعليم أبناء عمالها أيضا [١].

أما بالنسبة لكبار الملاك فكانوا من أشد المعارضين لتعليم الفلاحين أو أبنائهم ولذا فلم يهتموا بهذا القانون .

وظهر مشروع أخر لمكافحة الأمية بالبلاد وذلك من خلال قصر الخدمة العسكرية علي الأميين لتعليمهم ،وتكليف كل فرد بتعليم أحد الأميين كواجب وطني واعتبار ذلك جزء من الخدمة العسكرية [٢].

وقد تناولت الصحف مشروعات مكافحة الأمية بالنقد ،حيث كتب في الصحف أن مشروع مكافحة الأمية طموح أكثر مما يجب فكيف يتم القضاء علي الأمية في أربع سنوات، وإذا طرح ذلك جانبا فهناك عدة صعوبات أخرى تواجهه منها :-

أولا:- عدم وجود العدد الكافي من المتعلمين ليكافحوا جهل الأميين،والدليل علي ذلك هو مشكلة التعليم الإلزامى وهو أقل من مشكلة محو الأمية ومع ذلك فلم يف التعليم الإلزامى بثلثي الأغراض المعقودة عليه وبقي ثلث الأطفال أميين .

ثانياً:- أن قانون محو الأمية جعل التعليم يأخذ صورة الإجبار والإرهاب فيعاقب المقصر بالحبس مما يؤدي إلى النفور من التعليم فالفلاح الذي يقضي طول وقته في حقله وهو مثقل بمهام عائليه فكيف يجبر علي الذهاب إلى المدرسة من غير أن يكون هناك مرغبات تجذبه إليها،وأن حالة الفلاح وبؤسه تجعله لا يعبأ بالمدرسة.

ثالثاً :- أن القانون حدد كل شئ في محو الأمية بالطريق الرسمي فجعل العلم رسمياً والمكتب رسمياً وغير ذلك من المسائل الأخرى .

كما ذكرت أيضا الصحف أن الأمية لا تعد رذيلة من ناحية فقد الثقافة والعمل فقط و إنما هى السبب الرئيسي في الفقر ومن أكبر الأسباب في الضعف الصناعي والزراعي الذي تفشى في البلاد [٣].

---

[١] محافظ عابدين :محفظة رقم٤٩٠، بتاريخ١٤ يونيه١٩٤٨م.

[٢] محافظ عابدين :محفظة رقم٢٣٦،بتاريخ١٢ يونيه١٩٤٧م.

[٣] محافظ عابدين :محفظة رقم٦٠٠، بتاريخ١٧ابريل عام ١٩٤٥م؛ المقطم : ١٧ابريل عام ١٩٤٥م.

وبالرغم من هذه المشروعات والجهود للقضاء علي الأمية ،ونشر التعليم إلا أنه ظل عدد المتعلمين بالبلاد لا يمثل سوى ربع عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم العشر سنوات هم الذين يحسنون القراءة والكتابة،أما نسبة الأمية فكانت تبلغ حوالى ٧٨٪ من عدد السكان فيمن كانوا فوق الخمس سنوات من المصريين بنسبة ٦٧٪ من الرجال و٨٧٪ من النساء عام١٩٤٧م[١]،ويرجع ذلك إلى زيادة السكان بنسبة كبيرة وارتفاع النفقات التى يحتاجها نشر التعليم والثقافة والاستعداد الفنى اللازم لتخريج المعلمين وبناء المدارس المطلوبة [٢] وفيما يلي تطور أعداد المتعلمين بالبلاد خلال الفترة (١٩٣٧-١٩٤٧م).

تطور أعداد المتعلمين بالبلاد (١٩٣٧-١٩٤٧)

درجة التعلم	تعداد ١٩٣٧ بالألف نسمة	تعداد١٩٤٧ بالألف نسمة	التغير
ملمون بالقراءة والكتابة فقط	٢,٣٦٥	٣,١٩٠	٨٢٥
حملة شهادات اقل من المتوسطة ومتوسطة	١٦٧	٣١٢	١٤٥
حملة شهادات عاليه وفنة عالية	٣٨	٥٧	١٩
الجملة	٣,٥٧٠	٣,٥٥٩	٩٨٩

محمد رشدي: ص ١٧٠.

ويبدو واضحاً من هذا الجدول قلة عدد المتعلمين بالبلاد بشكل عام فضلا عن انخفاض عدد المتعلمين تعليماً عالياً حيث تبلغ نسبتهم إلى إجمالى عدد المتعلمين حوالي ١,٦٪ في تعداد١٩٤٧م في مقابل ١,٥٪ في تعداد عام١٩٣٧م أي أن نسبتهم إلى عدد المتعلمين ظلت ثابتة تقريبا فى حين أن الزيادة كانت في درجات التعليم المتوسطة وما دونها [٣]،ويتضح من ذلك عدم وجود خطة منظمة لتكوين جيل من المتعلمين المصريين يتولون إدارة الإدارة الحكومية والمشروعات الاقتصادية بحيث تظل البلاد في حاجة دائمة إلى الخدمات الأجنبية وتحت سيطرة كبار الملاك والرأسماليين.

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٥٤ ؛ باتريك أوبريان : ص١٤.

[٢] حسين خلاف : التجديد ،ص ص٥٦، ٥٧.

[٣] محمد رشدي : ص١٧٠.(حيث بلغ عدد السكان في عام ١٩٤٧م حوالي ١٨,٩٦٦,٠٠مليون نسمة.الجهاز المركزي:الكتاب السنوي ، مارس ١٩٦٦م، ص ٧ .)

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من المشروعات التى أصدرتها الحكومة من أجل القضاء علي الأمية والعمل علي نشر التعليم علاوة علي إقرار مجانية التعليم الإلزامى إلا أن هذا لا يعني القضاء علي الأمية نهائياً بل إن نسبة الأمية ظلت مرتفعة خاصة في الريف المصري ؛ لأن غالبية هذه القوانين و القرارات لم تخرج عن نطاق كونها قوانين فلم تخرج إلي نطاق التنفيذ فضلاً عن ارتفاع نفقات التعليم بحيث لم يستطع الفلاحون توفيرها ، نتيجة لسوء أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية مع عدم توافر المدارس بالقرى و قيام أولادهم بمساعدتهم في أعمال الحقل مما أدى إلى عدم إقبال الفلاحين علي تعليم أولادهم و بالتالي انتشار الأمية و الجهل ، ويعد سوء الحالة الاقتصادية و الاجتماعية هو السبب الرئيسي لانتشار الجهل و الأمية خاصة بين الفلاحين في الريف أو العمال في المدن.

أما بالنسبة لتعليم المرأة فبالرغم ما نص عليه الدستور عام ١٩٢٤م لضمان التعليم الإلزامى للبنين و البنات علي أن يكون بالمجان ، إلا أن نسبة الأمية بين البنات ظلت مرتفعة جداً لعدم إقبال الشعب علي تعليم البنات علاوة علي ارتفاع مصروفات التعليم علي الرغم من وجود أكثر من دعوة دعت إلى تعليم المرأة ففي محاضرة ألقاها "محمود بسيوني" – وزير الأوقاف في تلك الفترة – دعا فيها إلى أهمية تعليم المرأة فقال : " يجب علي الفتاة أن تتعلم و تتثقف لكي تشارك الرجل في الحياة العملية و المعنوية لأنها مخلوقة من نوع الرجل"(١).

و قد وجدت حركة تعليم المرأة كثير من المعارضين كما وجدت مؤيدين فمن أيد تعليم المرأة ذكر أن :" انحطاط المرأة المصرية يعتبر دليلاً علي انحطاط الرجل و أن المرأة خلقت مساوية للرجل في كل شيء وأنه يجب أن تنال من الحقوق ما يناله الرجل تماماً "(٢) .

---

(١) محافظ عابدين : محفظة رقم ٦٠٠ ،بتاريخ ٦أغسطس عام ١٩٣٦م؛ النيل: العدد ٦٦٢ بتاريخ ٦أغسطس عام ١٩٣٦م.

(٢) عبد المنعم الجميعي : مصر في التاريخ الحديث و المعاصر ١٧٩٨-١٩٧٣ مع مجموعة بحوث ودراسات ، ط ١، القاهرة ،١٩٩٢م،ص ٣٨١.

أما من عارضوا تعليم المرأة فقد برروا ذلك بقولهم : " إن البلاد في حاجة إلى امرأة تحمل ولدها علي كتفها لا أن تصدر الأوامر بقلمها و تدير الشئون العامة في الدواوين"(١).

و كان التعليم المسموح به للمرأة قبل الثورة خاصة نساء الطبقات الفقيرة ، حيث أنشئت مدارس للتربية النسوية يلتحق فيها من أتممن دراستهن الأولية و هدفت هذه المدارس إعداد الفتيات إعداداً صالحاً للحياة المنزلية فشملت مناهج الدراسة التدبير المنزلي و أشغال الإبرة و رعاية الطفل و التمريض ، ثم أنشأت مدارس الثقافة النسوية يلتحق بها من انتهين من التعليم الثانوي و يتلقين أيضا دراسات نسوية بهدف إدارة بيوتهن بشكل جيد و أنشأت مدارس أخرى لتعليم الفنون التطرزية يتخصص فيها الفتيات في التفصيل و الخياطة و التطريز وهذه المدارس كانت لبنات الطبقات الفقيرة(٢).

أما بنات الطبقات العليا من الأغنياء فأنشأت لهن كليتين خاصتين يتلقين فيها ثقافة واسعة غير مقيدة بقيود الشهادات الدراسية العادية وكان " طه حسين "هو أول من عرض فكرة قبول الطالبات في الجامعة وذلك لعدم نص القانون علي منع دخول البنات الجامعة و أن القانون نص علي أن الجامعة للمصريين و لم يحدد القانون النوع(٣).

---

(١) عبد المنعم الجميعي : ص٣٨١.

(٢) وزارة الصناعة و التجارة : ص٦٠، ٦١.

(٣) عبد المنعم الجميعي : ص٣٨٠؛ وزارة الصناعة و التجارة: ص٦٠،٦١ .

الثورة ومجانية التعليم :-

وعندما قامت الثورة كان من أهم مبادئها إقامة العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص وذلك من خلال توفير فرص التعليم المتساوية بين أبناء الفقراء و الأغنياء و لذا أعلنت الثورة منذ قيامها بتوفير التعليم لكل أبناء الوطن كما عبر عن ذلك " جمال عبد الناصر " بقوله :" نحن نؤمن بالفرد و نؤمن إيمانا راسخاً أن الوطن لن يكون قوياً إلا إذا كان الفرد قوياً و نؤمن في الوقت نفسه بالعمل علي تقوية الفرد من جميع النواحي حتى نصل إلى تقوية الوطن في جميع الميادين و الأساس الأول في هذا السبيل هو التعليم ... و أن قوة الوطن و أساس نهضته يتمثل في توفير التعليم لجميع أبنائه"، فضلاً عن حاجة البلاد إلى الكوادر الوطنية اللازمة للعمل على نهضة البلاد(١).

و لذا اهتمت الثورة بالتعليم و توفيره لجميع أفراد الشعب حرصاً منها علي إقامة العدالة الاجتماعية فنص الدستور - المادة ٤٩- علي حق جميع أبناء المصريين في التعليم (٢)و قامت الحكومة بتغيير اسم الوزارة التي تقوم بمهمة التعليم من وزارة المعارف إلي وزارة التربية و التعليم ، و تقرر أيضا في الدستور- في المادة ٥١ - أن يكون التعليم الابتدائي إجباريا و مجانياً لكل أبناء الوطن لمن بلغ السادسة من عمرة ، كما عاقبت الحكومة أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي و يبلغون السن القانوني للتعليم(٣).

وقد نص القانون علي أن تخطر وزارة التربية و التعليم أولياء الأمور بموعد بدء الدراسة و موعد استلام الكتب الدراسية فإذا لم يتقدم الطفل إلي المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب علي الحضور بدون عذر مقبول لمدة عشرة أيام متصلة أو متقطعة يقوم ناظر المدرسة بإنذار ولي أمره بكتاب يوقع عليه و عند غيابه أو

---

(١) خطب جمال عبد الناصر : ، القسم الأول، في ٣٠ يونيه عام ١٩٥٤م، ص١٥٢.

(٢) خطب جمال عبد الناصر : القسم الأول، في افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢٢يوليو ١٩٥٧ ، ص٦٧٩.

(٣) خطب جمال عبد الناصر : بتاريخ ٢٢يوليوعام ١٩٥٧ ، القسم الأول ، ص٦٨٠؛ الجريدة الرسمية : مضبطة الجلسة الثانية و العشرين بتاريخ ١٩مايو ١٩٦٩ ، ص١٦٧١؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي : ص٢٨٥ ؛ حسين خلاف : التجديد ، ص٥٦.

امتناعه عن تسلم الإنذار يسلم الإنذار إلي العمدة أو المركز لتسليمه إلي ولي أمر الطفل فإذا لم يتقدم إلي المدرسة خلال أسبوع من تسلم هذا الإنذار يعاقب بغرامة و إذا انقطع مرة أخري دون عذر تتكرر العقوبة و تستمر هذه العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور إلي المدرسة [١].

وكان هذا القانون يهدف إلي تعليم أبناء الشعب المصري من الطبقات الفقيرة خاصة أبناء الفلاحين حيث كان أغلبهم لا يقبل علي التعليم بتفضيلهم مساعدة أهاليهم في أعمال الأرض فضلاً عن سوء أحوالهم الاقتصادية مما جعلهم لا يستطيعون توفير نفقات التعليم لأولادهم.

كما قامت حكومة الثورة بتخفيض مصروفات التعليم في المراحل التعليمية الأخرى بما فيها التعليم الجامعي و خاصة بعد صدور القوانين الاشتراكية في عام ١٩٦١م فقد تم تخفيض مصروفات التعليم في المراحل الثانوية و العالية تخفيضاً جذرياً [٢] ثم في عام ١٩٦٢م أعلن جمال عبد الناصر مجانية التعليم الجامعي و أصبح التعليم بكل مراحله بالمجان [٣] .

و كان لذلك أثره في اتساع مجال التعليم أمام جميع فئات الشعب فلم تعد الأسباب الاقتصادية هي التي تحول دون استكمال الموهوبين من أبناء الفقراء لتعليمهم و الوصول إلي أعلي الدرجات العلمية بل أصبحت الكفاءة العلمية هي التي تحدد ذلك فالمجموع الكلي لدرجات الطالب هو الفيصل في قبوله بالجامعات و غيرها[٤] .

كما اهتمت الثورة بالعمل علي محو الأمية و ذلك لزيادة انتشار الأمية بين غالبية الشعب المصري و ذلك بإنشاء فصول ليلية لتعليم الكبار و الصغار ممن لم

---

[١] تصريحات و خطب جمال عبد الناصر: القسم الأول ،بتاريخ ٢٢يوليو ١٩٥٥ ، ص٣٦٥؛ الجريدة الرسمية : مضبطة الجلسة الثانية و العشرين بتاريخ ١٩مايو ١٩٦٩م ، ص١٦٧٢ .

[٢] أحمد حمروش : ج٢، ص٤٦٤ ؛ إسماعيل صبري : ص٢٢٠ ؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي: ص٢٨٥ ؛ باتريك أوبريان : ص٣٥٨ .

[٣] سعيد إسماعيل علي : ص٤٦٧ .

[٤] عبد المنعم الجميعي : ص٢٨٦.

يستطيعوا الالتحاق بالمدارس وذلك بهدف نشر العلم و الثقافة بين المجتمع المصري[1].

و بالتالي أصبح التعليم بعد الثورة حقاً لكل فرد في المجتمع و علي الدولة توفيره و يهدف إلي تنمية المجتمع و تنمية قدرات أبناءه العقلية و الثقافية و لم يعد الهدف من التعليم هو تخريج عدد قليل من صغار الموظفين فقط كما كان الهدف من التعليم قبل الثورة بل أصبح العلم للجميع ، و لكن علي الرغم من التطوير الذي طرأ علي التعليم إلا أن إنجازاته جاءت دون المستوي المتوقع ، لأن التركيز علي التعليم الابتدائي لم يحد من ارتفاع نسبة الأمية و خصوصاً بالريف و بين السيدات بالدرجة الأولى كما أن السياسة التعليمية لم تترك بصماتها الواضحة علي قدرة المجتمع الإنتاجية ، و هذا ما جعل قضية التعليم و محو الأمية في حاجة إلي مزيد من الإنفاق و الوعي.

---

[1] مجلس الأمة : محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي العام الأول و تقارير دراسات اللجان المتفرعة منها ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ص٢٩٨.

ثانياً:- *المناهج الدراسية* :

اتسمت مناهج التعليم قبل الثورة بالتعدد الطبقي حيث اختلفت المناهج الدراسية التي كان أبناء الأغنياء يدرسونها عن تلك التي يدرسها أبناء الفلاحين من الفقراء .

فعند مناقشة المناهج الدراسية في البرلمان عام ١٩٣٣م حين عُرض المشروع رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣م والمحدد لمناهج التعليم الإلزامي و هي " القرآن الكريم و الدين و التهذيب و المعلومات العامة و التربية الاجتماعية و اللغة العربية (قراءة و كتابة) و الحساب و الهندسة و الرسم و التربية البدنية " .

انقسم النواب إلي أغلبية دون تصويت و أقلية بين مؤيد ومعارض فتركزت أهداف المعارضين علي ربط التعليم بالبيئة ، و بالتالي فلا حاجة لدراسة المعلومات العامة في الوقت نفسه رأت الأقلية المؤيدة بأن من الضروري الإلمام بالأحوال العامة و رأي أحدهم أنه من الضروري إدخال هذه المواد إذا كنا نريد مواداً علي درجه من الثقافة إلا إذا كنا نريد استعبادهم . ووصل الأمر بأحد النواب و هو النائب "السعيد حبيب"إلي القول : " لا تعلموا أولاد السفلة العلم"[١] .

و اقترح نائب آخر و هو" عبد الله لملوم " بأنه يكفي أبناء الفلاحين القراءة و الكتابة و القرآن و التهذيب و شيئاً من الحساب لاستخدامه في البيع و الشراء و البعد عن العلوم الأخرى لأن الهدف ليس إعداد محامين [٢].

كما اقترح النائب "محمد عزيز أباظة" أن يكون لوزارة المعارف " حق السيطرة و الرقابة علي الأطفال في النصف الثاني من اليوم " علي اعتبار أن الدراسة تشغل النصف الأول من اليوم ، وذلك حتى لا يعتاد هؤلاء الأطفال علي حياة

---

[١] زكريا سليمان بيومي : ص٧٩، ٨٠ ؛ سليمان نسيم سليمان : موقف أجهزة التشريع والرأي في مصر من قضايا التعليم في الفترة من صدور دستور سنة ١٩٢٣ إلى قيام يوليو سنة ١٩٥٢، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية التربية ،جامعة عين شمس ، ١٩٧٨، ص ٣٤٩.

[٢] زكريا سليمان بيومي: ص ٨٠ ؛ عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص ص٣٠٤، ٣٠٥.

المدينـة فـي النـصف الآخـر مـن اليـوم و بالتـالي ينـصرفون عـن الحقـل و شـئون الزراعة"[١].

كما دافع وزير المعارف في تلك الفترة عن هذه الرؤية بالنسبة لتعليم أبناء الفلاحين بقوله :"إننا يجب ألا نعلم أطفالنا تعليم يتنافر مع طرق معيشة أبائهم وعاداتهم بحيث يأبي الاشتغال مع أبيه إذا دعاه لمساعدته وحتى يتحقق ذلك تقرر أن يحضر الأطفال إلى المكاتب ـ المدارس- بملابسهم العادية دون إلزامهم بزى خاص"[٢] حتى يتعودوا علي مساعدة أهلهم في الزراعة فضلاً عن عدم إلزامهم بزى خاص حتى لا يعتادوا حياة المدينة فهم لا يريدون أى تغيير في أسلوب معيشة أبناء الفلاحين حتى لو نالوا قدراً من التعليم فهم يخشون ذلك .

وعندما سأل أحد النواب وزير المعارف عن مناهج التعليم الإلزامي،وهل هذه المناهج تهدف إلى تعليم أبناء الشعب أم إلى مجرد السعي لمحو أميتهم ؟ فأجابه الوزير بأن أكثر الفلاحين لا يفقهون الضرر الذي ينجم عن شرب الماء العكر ويكفينا في هذا الصدد.. أن نقول للطفل لا تشرب من الماء العكر لأنه يضر صحتك ، ولما رد عليه أحد النواب بقوله وأي ماء يشربه الفلاحون إذا لم يكن لديهم غير هذا الماء العكر وأنهم يشربون جميعاً من القنوات الصغيرة بل من المصارف ؟ فأجاب الوزير بأن هناك أبار ارتوازية كما يمكن ترشيح المياه بمختلف الطرق [٣].

ويتضح من ذلك نظرة وزير المعارف وأغلبية أعضاء البرلمان لتعليم أبناء الفلاحين بأن التعليم الذي يهدف إلى الثقافة العقلية لن يفيد أبناء الفلاحين ويكفي فقط تعليمهم القراءة والكتابة لكي يظل أبناء الفلاحين والفلاحين في خدمة كبار الملاك وهذا ما يوضح البعد الطبقي في التعليم فضلاً عن معارضة كبار الملاك لتعليمهم .

وانتهى المجلس علي أن يكون عدد الدروس في الأسبوع ٢٤ درساً وكل درس ٤٠ دقيقة ومدة الدراسة عشرة أشهر،وبالطبع كان ذلك النظام يتطلب تفرغاً لايستطيعه أبناء الفلاحين وهو أمر كان يدركه النواب بل يقصدونه ، حيث حدد وزير

---

[١] عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي ، ص٣٠٥.

[٢] عاصم الدسوقي : المرجع السابق ،ص٣٠٥؛ حلمي أحمد شلبي : ص٣٠؛ زكريا سليمان بيومى : ص٨٠؛ سليمان نسيم سليمان :ص ٢٥٦.

[٣] زكريا سليمان بيومى : ص٨١.

المعارف بأن الهدف هو منفعة أطفال كبار الأهالي أما في القرى فكان اليوم نصفه دراسة والنصف الأخر للتدريب العملي في الحقول ،وكانت وزارة المعارف تراقب ذلك[١] وهي أمور تؤكد البعد الطبقي في مناهج التعليم ومراحله .

وتجددت هذه الآراء مرة أخرى في البرلمان عند مناقشة ميزانية التعليم الأولى لعام(١٩٣٧/١٩٣٨م) حيث اقترح أحد النواب أن تستأجر وزارة المعارف بجوار كل مدرسة حقلاً مساحته من فدانين إلى أربعة أفدنه ليذهب إليه التلاميذ بعد الدراسة مباشرة حتى لا ينسوا أعمال الفلاحة :"لأن اعتياد التلاميذ علي ارتداء الطربوش يجعل من الصعب عليه أن يمسك بالفأس"[٢] .

وذكر النائب" محمد عزيز أباظة": مرة أخرى أنه لا فائدة من أن يشتمل التعليم الآولى علي "علوم الجغرافيا والتاريخ والأفضل أن يدرسوا الشادوف والنورج وكل ما يتعلق بالزراعة علي أن تشمل كتب المطالعة موضوعات نافعة مثل دودة القطن وكيفية مقاومتها،وعلاقة المزارعين ببنك التسليف ونماذج من استمارات السلف ونماذج من عقود الإيجار ....الخ "، ثم أبدي تخوفه من أن خريجي المدارس الإلزامية أصبحوا يرتدون"جلاليب مكوية وجوارب وأحذية ملونة"وإن استمر هذا الحال سوف يؤدي إلى أن يتحول أصحاب الجلاليب الزرقاء إلى"أصحاب جلاليب مكوية"[٣].

وذكر نائب أخر أنه يجب الاهتمام أولا بمشروعات استصلاح الأراضي وتوسيع رقعة الأراضي المنزرعة والاكتفاء بميزانية التعليم الأولي كما هي الآن فالفلاح لن يفيده كثيراً رفع مستواه الاجتماعي ما بقي رقيق الحال سيئ التغذية[٤].

ولذا فقد تم إنشاء مدارس أولية ريفية مزج فيها التعليم بالعمل الريفي، وتزويدهم بوسائل العمل في الريف سواء في الناحية الزراعية أو الصناعات الريفية، ووضعت خطه لمواصلة هذا التوسع في عدد كبير من المدارس الأولية لهذا النوع[١].

---

[١] زكريا سليمان بيومى : ص٨٠؛ فؤاد بسيوني متولي : دراسة تشريعات إصلاح التعليم الفني في مصر منذ ثورة يوليو وانعكاساتها على مستقبل هذا التعليم ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة طنطا،١٩٨٧م،ص ٨٧.

[٢] عاصم الدسوقي :كبار ملاك الأراضي ، ص ص٣٠٥،٣٠٦.

[٣] عاصم الدسوقي: المرجع السابق ،ص٣٠٦؛ زكريا سليمان بيومى : ص٨٠.

[٤]عاصم الدسوقي: المرجع السابق،ص٣٠٦،٣٠٧؛ رءوف عباس:جماعة النهضة القومية،ص٢٩؛الطريق إلى الثورة ،ص٢٥.

ومن خلال ما سبق يتضح تخوف كبار الملاك من تعليم أبناء الفلاحين تعليماً أوليا وكانوا يرون في ذلك خطراً اجتماعياً هائلا حتى إذا أدركوا أنه ليس هناك مفر من ذلك طالبوا باقتصار التعليم علي العلوم الدينية والقرآن وقدر بسيط من الحساب والمطالعة وتكون موضوعاتها قاصرة علي أمور تتعلق بالزراعة وبالتالي وجد نوعان من التعليم أحدهما خاص بأبناء الأغنياء والأخر خاص بأبناء الفلاحين واهتمت الحكومة بجعل التعليم الخاص بأبناء الفلاحين لا يخرج عن نطاق حياتهم اليومية ،وهذا شيء طبيعي فاتصال أبناء الفلاحين بفروع المعرفة الأخرى كفيل بأن ينمى في أذهانهم حب المعرفة والتزود منها،ومن ثم يتعرفون علي الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه مما يؤدى إلى خلق بذور الثورة الاجتماعية في نفوسهم.

الثورة والمناهج الدراسية :-

وبقيام ثورة ٢٣يوليو تغير نظام التعليم في مصر وذلك بإلغاء ثنائية التعليم في البلاد في المرحلة الأولى، لكي تزداد الفرص المتاحة لجميع الشعب،ولقد كان هذا الإصلاح يتفق مع مبادئ الثورة في العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد الشعب من خلال القضاء علي التعليم الطبقي الذي كان يوجد من قبل،وأصبح يوجد نظام موحد لجميع أبناء الشعب سواء للبنين أو للبنات فلم تختلف المناهج الدراسية التي يدرسها البنين عن تلك التى تدرسها البنات(٢) .

وثم وضع أسس النظام التعليمي الجديد بحيث يتكون من المرحلة الابتدائية وتمتد لمدة ست سنوات وتكون الدراسة فيها إلزامية ثم مرحلة التعليم الإعدادي وتمتد إلى ثلاث سنوات ثم مرحلة التعليم الثانوي وتمتد الدراسة فيه أيضا لمدة ثلاث سنوات وينقسم التعليم الثانوى إلى ثانوي عام وفنى(٣).

وتضمنت الدراسة في التعليم الابتدائي تغطية الأساسيات في المواد الآتية:التربية الدينية، اللغة العربية ،والمواد الاجتماعية، والعلوم والتربية الصحية،والحساب والهندسة،والتربية الموسيقية والأناشيد ،والتربية

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة : ص٦١.

(٢) مجلس الأمة : محاضر جلسات اللجنة التحضيرية،ص٢٩١؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي : ص٢٨٥؛ سعد الدين: إبراهيم: ص٣٧٣.

(٣) الجريدة الرسمية: مضبطة الجلسة الثانية والعشرين،بتاريخ١٩مايو١٩٦٩م،ص١٦٦٨.

لرياضية،والرسم،والأشغال العملية،والتربية الزراعية ،والتربية النسويه بالنسبة للبنات،ويجوز لوزير التربية والتعليم إضافة مواد جديدة تدعو إليها الحاجة لجميع المدارس أو بعضها بعد موافقة المجلس المركزي للتعليم العام،كما أعطى المحافظات الحق في إضافة بعض مواد الدراسة وفقا لظروف واحتياجات البيئة وإمكانيات المدارس فيها علي أن يصدر بذلك قرار من وزير التربية والتعليم(١).

وبالتالي أصبحت مناهج الدراسة في المرحلة الابتدائية تضم مختلف أنواع المعرفة ولم تعد قاصرة علي تعلم الأمور التي تتعلق بالزراعة خاصة لأبناء الفلاحين كما كان ذلك من قبل.

وتضمنت مناهج الدراسة في المرحلة الإعدادية التربية الدينية، واللغة العربية(وتشمل الخط)، واللغة الأجنبية(وتشمل الترجمة)، والمواد الاجتماعية(الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية)،والرياضيات(الحساب والجبر والهندسة)،والعلوم والصحة،والتربية الفنية(الأشغال اليدوية)،والمجالات العملية والتطبيقية،والتربية الرياضية،والاجتماعية،والأناشيد والموسيقي،وللمدارس الحق في القيام بالأنشطة التي تلاءم تلاميذها وتتفق مع ظروفها(٢).

أما التعليم الثانوي فقد شمل المواد الدراسية :التربية الدينية ،واللغة العربية ،واللغة الأجنبية الأولي،واللغة الأجنبية الثانية،والرياضيات (الجبر والميكانيكا و الهندسة)،والعلوم(الكيمياء والأحياء الطبيعية)،والمواد الاجتماعية (التاريخ والجيولوجيا والجغرافيا)،والفلسفة،والاجتماع والاقتصاد والتربية الرياضية،والتربية العسكرية(للبنين)،المجتمع العربي والاشتراكي والمجالات العملية والتطبيقية،والثقافة المهنية وفقاً للبيئة (٣).

وكان شرط الالتحاق بالتعليم في المرحلة الثانوية النجاح في المرحلة الإعدادية بما يؤهله دخول المدارس الثانوية العامة ويصبح الطريق أمامه ممهداً إلى

---

(١) الجريدة الرسمية: مضبطة الجلسة الثانية والعشرين،بتاريخ١٩مايو١٩٦٩م ، ص١٦٦٩.

(٢) الجريدة الرسمية: المصدر السابق ،ص١٦٧٣.

(٣) الجريدة الرسمية: المصدر السابق ،ص١٦٧٤.

الجامعة،وقد وجد بجانب التعليم العام أيضا التعليم الخاص ،وكان بمصروفات ،ويخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم (١).

أما بالنسبة للتعليم الفني (٢) فقد وجد هذا النوع من التعليم بجانب التعليم الثانوى وقد أدت النظرة الطبقية للتعليم إلى عزوف الكثيرين عن الإقبال علي هذا النوع من التعليم ويتضح ذلك في بيان وزير التربية والتعليم أمام مجلس النواب سنة١٩٥٧م فيقول: "أنه مما يدعو للأسف أن الاعتبارات ا لطبقية ،وعدم تقدير قيمة العمل اليدوي واحترامه ،وعدم تنظيم التعليم في المرحلة الثانوية أو رسم هدف حقيقي للمدرسة الفنية في الماضي أدي إلى أن التلاميذ في هذه المدارس رأوا أنفسهم طبقة دون نظرائهم من تلاميذ المدارس الثانوية العامة فانصرفوا عن ذلك النوع من التعليم وصارت همة كل من يدخله منهم مكرها أن يفكر في عمل بعد تخرجه لا يتصل بما تلقي من أصول التعليم الفني فانعدمت أو كادت وظيفة المدرسة الفنية أو شكت البلاد أن تقفر من ذوى الخبرات والمهارات في الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري"(٣).

وقد كان للنظرة الطبقية للتعليم الفني وراء اندفاع الطلبة نحو الدراسات الجامعية وإصرارهم علي الألتحاق بالجامعة من دون المدارس الفنية وذلك حتى لو لم يكن لديهم الاستعداد الكافي للدراسة الجامعية وقد كانت لسياسة الحكومة دور كبير في ذلك أيضا وهو إتباع سياسة التوظيف الحكومي لكل خريجي الجامعات فضلا عن ارتفاع الأجور التي يحصل عليها خريجي الجامعات عن تلك التى يحصل عليها خريجي المدارس الفنية،فترتب علي ذلك إقبال غالبية المتعلمين إلى الالتحاق بعمل ما في الحكومة ورغبتهم في الاشتغال بالأعمال الخاصة ويفسر البعض ذلك بما يعتقد

---

(١) الجريدة الرسمية: مضبطة الجلسة الثانية والعشرين،بتاريخ١٩مايو١٩٦٩م ، ص ص١٦٧٦،١٦٨١.

(٢) " عرفت البلاد التعليم الفني أوائل القرن العشرين في صورة مكاتب زراعية أو صناعية أو مدارس تجارية ليلية ولكنها فشلت في إعداد العامل الفني لأنها لم تحقق له ثقافة معينة أو تدريبا مهنيا أو عملا يدويا باستثناء بعض التجارب القليلة وكانت الهوة واضحة بين التعليميين الفني والنظري خاصة وأن التعليم الفني ارتبط بأبناء الفقراء قبل الثورة" لمزيد من التفاصيل أنظر. فؤاد بسيوني متولي : ص ٩٦.

(٣) حسين خلاف : التجديد ، ص٥٨.

عادة من أن الوظيفة العامة تضفي علي صاحبها السلطة والمنزلة الاجتماعية كما تمنحه الطمأنينة والانتظام في الدخل [١] .

كما أدت سياسة الحكومة في توظيف الخريجين كما نص الدستور علي ذلك مع زيادة أعداد الخريجين أدى ذلك إلى كثرة العاملين في قطاعات الحكومة مما نتج عنه ما سمى بالبطالة المقنعة أى كثرة عدد العاملين عن حاجة العمل وكان الهدف من قيام الحكومة بسياسة توفير فرص عمل للخريجين هو القضاء علي البطالة بين المتعلمين ولكن أدت هذه السياسة إلى البطالة داخل قطاع العمل نفسه وبالتالي لم تستطع الحكومة الاستفادة من هذه الطاقات البشرية بل أصبحت تمثل عبئاً علي الحكومة [٢].

ولم يقتصر اهتمام رجال الثورة بالتعليم في المراحل السابقة فقط بل شمل أيضا التعليم الجامعي و إتاحة الفرصة لأبناء الشعب علي أساس المقدرة العلمية وليس المقدرة المالية،وقد تم فصل مسئوليه الجامعات عن وزارة التربية والتعليم في عام١٩٦١م إلى وزارة التربية والتعليم العالى ،ثم إنشاء المجلس الأعلى للجامعات ،والذي يهتم برسم سياسة التعليم الجامعي ،ويرأسه وزير التعليم وبذلك اختص المجلس الأعلى للجامعات بإعادة صياغة المقررات الدراسية وبالتالي اتسعت قدرات التعليم الجامعى لأقصي درجة [٣].

واهتم أيضا رجال الثورة بالثقافة والفنون المختلفة إذ أنشئت وزارة خاصة للعناية بأمورها كما أنشئ مجلس أعلي للعلوم وآخر للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ،ومجلس أعلي لرعاية الشباب والتربية الرياضية ولجنه للطاقة الذرية......الخ مع التوسع في إنشاء المكتبات العامة ،والمدرسية وفي إرسال البعثات

---

(١) حسين خلاف : التجديد ،ص ص٥٨،٥٩. أنظر أيضا :

M. Owes Ibrahim : Op.Cit,p,20; Mabro Robert: Op. Cit, p.157.

(2) M. Oweiss Ibrahim :op.cit.p20; Mabro Robert:Op .Cit,.p.156-157.

(٣) مؤمن كمال الشافعي : ص ص٣٠٦،٣٠٩. أنظر أيضا :

Mabro Robert: Op.Cit ,p.156.

إلى الخارج مع تخير موضوعاتها والتوسع أيضا في التبادل الثقافي سواء عن طريق عقد المعاهدات الثقافية أو غير ذلك ،وإصدار المجلات العلمية والفنية وغيرها[1].

ونظراً للنظرة الطبقية للتعليم والتي كانت توجد في البلاد قبل الثورة والتى علي أساسها وجد نوعان من التعليم أحدهما خاص بالأغنياء والأخر خاص بالفقراء وعلي أساسه وضعت المناهج الدراسية لكل منهما ،ولكن نظراً لتأكيد الثورة علي مبدأ العدالة الاجتماعية وأحقية كل أفراد المجتمع في التعليم والثقافة والمعرفة أصبح التعليم حق للجميع سواء الغنى أو الفقير وأصبحت المناهج الدراسية واحده ثابتة لنفس المرحلة التعليمية وجدت الحكومة اندفاعاً كبيراً علي التعليم العالى علي حساب التعليم الفنى مما نتج عن زيادة أعداد الخريجين مع قلة فرص العمل مع التزام الدستور بحق التوظيف لكل الخريجين أدى ذلك إلى التكدس في القطاعات والهيئات بما كان له الأثر السيئ علي التنمية والإنتاج فضلاًعن قلة الخبرات والمهارات الفنية في مجال الصناعة.

---

[1] حسين خلاف : التجديد ،ص٥٦.

ثالثاً : *المنشآت التعليمية* :ـ

نظراً لمعارضة كبار الملاك من أعضاء البرلمان لتعليم أبناء الفلاحين ووقوفهم ضد أى قرار من شأنه إحداث تغير في أوضاعهم الاجتماعية ،فكما وقفوا ضد إتاحة التعليم الإلزامى المجانى لأبنائهم ، وتعليمهم لنفس المناهج التى يتعلمها أبناء الأغنياء وقفوا أيضاً ضد إنشاء المدارس في الريف ،أى أن كبار الملاك وقفوا كحجر عثرة ضد أى إصلاح داخل الريف المصري .

ويتضح ذلك من موقف أعضاء المجالس النيابية من قضية إنشاء المدارس فكانت ترجمة حقيقية لموقفها من قضية التعليم ،حيث اعتبر أحد النواب أن في إنشاء المدارس الابتدائية في القرى إغراء لمن لا تمكنهم حالتهم المالية من إتمام مراحل التعليم النظرى وأن أي مدرسة ابتدائية قريبة تغنى عن إنشاء مدرسة جديدة[١].

كما اعتاد مجلس النواب والشيوخ إحالة طلبات النواب بإنشاء المدارس في الريف إلى لجنة الاقتراحات كالطلب الذي تقدم به النائب" محمود حسن جازية" بإنشاء مدرسة أولية ببلدة جناح مركز كفر الزيات والطلب المقدم من النائب"إسماعيل سليمان حمزة "إنشاء مدرسة أوليه ببلدة زاوية أبى شوشة بمركز الدلنجات بالبحيرة وغير ذلك ،وحين تقدم كل من رئيس مدرسة" فريد بلويرميل" ورئيسة راهبات الراعي الصالح بمدينة بور فؤاد بطلبات إلى مجلس الشيوخ لشراء قطعتين أرض لإقامة مدارس لهما ومسكن للراهبات علي أن يخفض سعرهما إلى النصف وافق المجلس علي ذلك وعندما عرض علي المجلس إنشاء خمسة آلاف مكتب للتعليم الإلزامى كلف وزارة المعارف ومجالس المديريات وبلديات البنادر في تحمل نفقات ذلك[٢].

و ذلك يوضح أيضا معارضة أعضاء البرلمان لإنشاء المدارس في الريف حيث كانت الطلبات التى تحال إلى لجنة الاقتراحات يعنى ذلك أن المجلس لا ينوى تنفيذها.

---

(١) زكريا سليمان بيومي: ص ص ٨٦،٨٧.

(٢) زكريا سليمان بيومي: ص٨٧.

ومن الأمور التى تدعو للغرابة القيام بإلغاء بعض القرارات التى سبق وأن اتخذت بشأن بناء مدارس جديدة كما حدث في مديرية المنيا حيث ادرج في ميزانيتها لعام ١٩٣٣/٣٢ مبلغ ٧٤٩٥ جنيه لبناء مدرسة ابتدائية ببندر الفشن وتم نزع ملكية الأراضى التى ستقام عليها ، وظلت بدون بناء حتى سنة ١٩٣٦م فقرر المجلس حذف المبلغ وإلغاء إنشاء المدرسة بسبب سياسة الاقتصاد في المصروفات ولتحويل مسألة المدارس في المديريات من وزارة الداخلية إلى وزارة المعارف العمومية [١].

كما حدث أيضا عندما تم إدراج مبلغاً وقدره ١,١٥٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية(١٩٤٦/١٩٤٧م) وذلك بهدف محاربة الجهل وعندما حدث مناقشة ميزانية العام التالي (١٩٤٧/١٩٤٨م) تم إلغاء هذا المبلغ من ميزانية هذا العام وكان السبب في ذلك أن هذا المبلغ كان قد خصص لمحاربة الجهل فمع زوال السبب الذي دعى لتخصيصه في العام الماضي ، ولما كانت اللجنة ترى أنه ليس هناك من الأسباب المالية أو الفنية ما يدعو إلى استبقاء هذا المبلغ لذا تري توزيعه علي أقسام مختلفة من الميزانية [٢] وكان هذا يعنى أن البرلمان نجح في القضاء علي مشكلة الجهل بالبلاد وهذا عكس ما حدث فلم يتم استخدام المبلغ المخصص لذلك وظلت مشكلات التعليم وإنشاء المبانى قائمة .

أما بالنسبة لإنشاء المعاهد الدينية فقد ردت لجنة الأوقاف بمجلس النواب علي بعض الاقتراحات بإنشاء معاهد دينية في كل من المنصورة وبنى سويف وطهطا حيث تم تأجيل النظر في المعهدين الأوليين لحين توفر المال اللازم لذلك ورفضت بناء معهد طهطا لأنها رأت أن تكون المعاهد قاصرة علي عواصم المديريات والمدن الكبري لتوافر مواصفات صحية ليست متوفرة في طهطا كما أكدت أن المعاهد الدينية الموجودة تخرج سنوياً ما يفيض عن حاجة البلاد ، وأصبح منهم عدد كبير من العاطلين ولذلك ستضع سياسة للتعليم الدينى حسب حاجة البلاد ولأنها لا ترضي لهم بالبطالة [٣].

---

[١] زكريا سليمان بيومى: ص٨٨.

[٢] مجلس النواب : الجلسة الثانية والثلاثون ، بتاريخ ١٠ يونية ١٩٤٧، ص٢٥٢٩.

[٣] زكريا سليمان بيومى: ص ص٨٨، ٨٩.

ولم يهتم البرلمان أيضا بقضايا المدرسين الذين يعملون في التعليم الأولى في الريف المصري في أنحاء القطر المصري فقد قاموا بتقديم الكثير من الالتماسات التى يطلبون فيها تحسين حالهم وصرف العلاوات المستحقة لهم أسوة بموظفي الحكومة وبعض مجالس المديريات ، وقررت لجنة الاقتراحات بمجلس النواب حفظ طلبهم لخروجه عن اختصاص البرلمان كما حفظت اللجنة نفسها الالتماسات المقدمة من مدرسي التعليم الإلزامي والتي يطلبون فيها وضع درجات لهم وعلاوات تتناسب مع جهودهم والعمل علي تحسين حالتهم (١).

ومن خلال ما سبق يتضح موقف أعضاء البرلمان من إنشاء المدارس في الريف وأيضا موقفهم من المدرسين الذين يعملون هناك ومن قضاياهم وذلك بهدف عدم نشر التعليم بين أبناء الفلاحين ويتضح ذلك من أعداد المدارس التى تم إنشائها حتى عام ١٩٤٥م فبلغت المدارس الابتدائية حوالي ٢٦٩ مدرسة منها ٥٦٠مدرسة للبنات وبها جميعاً حوالى ٧٨,٠١٩ تلميذ وتلميذه، أما بالنسبة لعدد المدارس الثانوية فبلغت ٥٩ مدرسة منها ٩ مدارس للبنات وبها جميعاً ٣٤,١٤٥ طالباً(٢).

وهذه الأرقام تدل علي قلة المدارس التي كانت توجد في البلاد بالإضافة إلى وجود هذه المدارس في المديريات نفسها ونادراً ما توجد مدرسة في الريف حيث اعتمد التعليم في الريف علي نظام الكتاتيب أو مكاتب الإلزام.

أما بالنسبة للمنشآت الجامعية فقد تم إنشاء ثلاث جامعات بكل منهما عددا من الكليات المختلفة حيث أنشئت جامعة الملك فؤاد (جامعة القاهرة) في عام ١٩٢٥(٣)

---

(١) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٢٣٦ ، بتاريخ ١٩٥٠م ؛ زكريا سليمان بيومي : ص ٨٩.

(٢) وزارة الصناعة والتجارة :ص ٥٨،٥٩.

(٣) "كانت البلاد تأمل في وجود حياه جامعية علي رأس نظامها التعليمي ،وكانت السياسة الأجنبية تحول دون ذلك لذا تكونت جامعة حرة كونتها الامه بجهودها وتبرعاتها وشملت الدراسة بها الدراسات الادبيه والفلسفية ،ولم تكد البلاد تستغل بشئونها حتى ضمت هذه الجامعة إلى الحكومة وضمت اليها المعاهد العليا القائمة ،وتكونت بذلك الجامعة المصرية ووجد بها عددا من الكليات والمعاهد ثم أعيد تنظيم هذه الجامعة بالقانون رقم ٤٢لسنة١٩٢٧ أطلق عليها جامعة فؤاد الأول ثم بعد الثورة سميت بجامعة القاهرة " لمزيد من التفاصيل أنظر:محافظ مجلس الوزراء: محفظة رقم ٤/أ بتاريخ ٧يونيو عام ١٩٤٩م ؛ وزارة الصناعة والتجارة: ص ص٦١،٦٢.

ثم أنشئت بعد ذلك جامعة الملك فاروق في عام ١٩٤٢م بالإسكندرية [١] وفي عام ١٩٥٠م تم إنشاء جامعة عين شمس [٢] .

ومن خلال العرض السابق يتضح أن الملك فاروق بالرغم من أنه لم يهتم بالتدخل لتعميم التعليم في الريف ولكنه ترك هذه الأمور للمجالس النيابية ، والتى تحكم فيها كبار الملاك ،وتمثل دوره فقط في محاولة لنشر التعليم من خلال مشروع مكافحة الأمية إلا أنه اهتم بتكريم المتفوقين دراسياً في المراحل التعليمية المختلفة ودعوتهم إلى القصر الملكى [٣].

كما اهتم أيضا بالبعثات العلمية إلى الخارج لتلقي العلم وكان يحصل عليها المتفوقون دراسياً حيث كان يتم وضع لها مبلغ من المال في الميزانية السنوية للبلاد تخصص للبعثات العلمية[٤] .

الثورة والمنشآت التعليمية :-

وانطلاقا من رغبة رجال الثورة التوسع في التعليم العام المجانى ، لذا فكان ولابد من التوسع فى المنشآت التعليمية فى جميع أنحاء البلاد ولتحقيق ذلك قامت الحكومة برصد الاعتمادات الضخمة فى الميزانية بهدف إقامة المنشآت التعليمية ، وزيادة عدد المدارس العالية والثانوية والإعدادية والابتدائية سواء كانت للبنين أو البنات [٥].

---

[١] محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦ ،بتاريخ ١يوليو عام ١٩٤٦م.

[٢] أحمد الشر بيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ص١٥٥.

[٣] محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٣ ؛ ١٦اغسطس ١٩٤٤،١٦اغسطس١٩٤٦. ويتم دعوة الطلاب المتفوقين لتناول الشاي مع الملك بمناسبة تفوقهم الدراسي .

[٤] مجلس النواب : الجلسة الحادية والثلاثون ،٤ يونيه ١٩٤٧ ،ص٢٣٨٣؛ الوقائع المصرية : العدد٥٥ بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٤٧، ص٤.

[٥] حسين خلاف : التجديد ، ص ٥٦ ؛ أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

ولقد زاد إنفاق الدولة على التعليم من ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢/١٩٥٣م إلى حوالي ١٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠م[1] ، وترتبت على هذه الميزانية التوسع فى إقامة المنشآت التعليمية وخاصة فى الريف ، حيث بلغت عدد المدارس التى أنشئت في خلال خمس سنوات بعد قيام الثورة حوالى ١٢٣٥ مدرسة أى بمعدل ٢٤٧ مدرسة كل عام ، كما تم أيضاً تجديد المدارس القديمة والاهتمام بها[٢] ، وساعد على ذلك استخدام الأموال التى تم مصادرتها من الأسرة المالكة فى تطوير التعليم وإقامة المنشآت التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة [٣].

كما توسعت الحكومة فى إنشاء الجامعات حيث بلغ عددها أربع جامعات بعد أن أنشئت جامعة أسيوط فى عام ١٩٥٧م بالإضافة إلى جامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس و جامعة الأزهر [٤].

ونتيجة لتوسع الحكومة فى إقامة المنشآت التعليمية توسعت أيضا في قبول الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ، ففى المرحلة الابتدائية أعلنت الثورة في عامها الأول عن قبولها لأعداد تصل إلى ١٩٥ ألف طفل ما بين السادسة والسابعة فى المرحلة الابتدائية [٥] ، وبالتالى ارتفع عدد الأطفال المقبولين فى المرحلة الابتدائية من ١,٥ مليون في العام الدراسي ١٩٥٢ / ١٩٥٣م إلي ٢,٧ مليون في العام الدراسي ١٩٦٠/١٩٦١م ثم إلي ٣,٧ مليون في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١م [٦] و من خلال الجدول التالي يوضح تطور أعداد المدارس التي تم إنشائها خلال الفترة

---

[1] Mabro Robert : Op .Cit , p.156 .

[٢] مجلس الأمة : الجلسة الافتتاحية ، يوليو ١٩٥٧م ، ص ٢٢ .

[٣] أنور السادات : ص ١٧١ ؛ فؤاد بسيوني متولي : ص ٦٧.

[٤] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ١٥٥ .

[٥] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٨ بتاريخ ٨أكتوبر عام ١٩٥٢ ؛ الأهرام : العدد ٢٤٠٧٢ بتاريخ ٨أكتوبر عام ١٩٥٢ .

[٦] محمود عبد الفضيل : التوسع في التعليم واثره علي توزيع الدخل في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧ ،دراسة بكتاب الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٣م،ص٥٧٥.

١٩٥٣م و حتـى١٩٧٠م و أيـضا تطـور أعـداد الطـلاب المقبـولين فـي المرحلـة الابتدائية[1].

تطور أعداد المدارس وكثافة الفصول في المرحلة الابتدائية الفترة(١٩٥٣-١٩٧٠)

السنة	عدد المدارس	معدل التغير٪	عدد الفصول	معدل التغير ٪	عدد الطلبة	معدل التغير ٪	كثافة الفصول طالب /فصل
٥٤/٥٣	٦٧٥١	-	٣٥٢٢٣	-	١٣٩٢٧٤١	-	٣٩,٥
٦٠/٥٩	٧٢١٣	٦,٨	٥٨٧٩٤	٦٦,٩	٢٤٥٢٣٧٧	٧٦,١	٤١,٧
٦٥/٦٤	٧٦٩٨	١,٧	٧٦٢٨٦	٢٩,٨	٣٢٩٤٨٣٢	٣٤,٤	٤٣,٢
٦٦/٦٥	٧٧٥١	٠,٧	٧٩٥٧٨	٤,٣	٣٤١٧٧٥٣	٣,٧	٤٢,٩
٧٠/٦٩	٨١٢٢	٣,٩	٨٥٤٦٣	٧,٤	٣٦١٨٧٥٠	٥,٩	٤٢,٣

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢-١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

و من خـلال هذا الجدول تتـضح زيـادة أعداد المـدارس والفصول و أعـداد الطـلاب خـلال الفتـرة مـن ١٩٥٤/١٩٥٣م و حتـى عـام ١٩٧٠/١٩٦٩م فقد تزايدت بنسبة ٢٠٪ و ١٤٢٪ و ١٥٩,٨٪ علـى الترتيب ، فقد شـهدت فترة الخمسينات أعلـى معدل للزيادة في إنشاء المدارس والفصول وأعداد الطـلاب وذلك لاستغلال الأمـوال التي تم مصـادرتها في ذلك مع قلة عدد المدارس من قبل بالإضـافة إلـى اهتمـام الثـورة بتعميم التعليم الإلزامي ،ثم بدأ معدل الزيادة في بناء المدارس يقل فـي النصف الثـاني من الستينات و ذلك يرجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التـي مرت بها البلاد خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧م والتي كانت أيضا سببا في هدم بعض المدارس ثم أخذ المعدل في الارتفاع في نهاية الستينات وبداية السبعينات .

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢-١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(*) حساب معدل التغير و كثافة الفصول من إعداد الباحثة .

وكان نتيجة التوسع في التعليم الابتدائي و تعميمه ارتفاع أعداد الطلاب مما أدى ذلك إلى ارتفاع كثافة الفصول والتي وصلت إلى ٤٢ طالباً في الفصل وزادت عن ذلك في المدارس الريفية .

أما عن تعليم الإناث فقد شهد تغيرا ملحوظا حيث شملت إلزامية التعليم الإناث أيضا كما يتضح ذلك من الجدول التالي[1]:-

تطور أعداد الإناث والذكور في المرحلة الابتدائية الفترة (١٩٥٣-١٩٧٠م)

السنة	عدد الطلبة			تطور نسبة الذكور ٪(*)	تطور نسبة الإناث٪(*)
	ذكور	إناث	الجملة		
٥٤/٥٣	٨٦٦٦٣١	٥٢٦١١٠	١٣٩٢٧٤١	٦٢,٢	٣٧,٨
٦٠/٥٩	١٥٢٤٥٤١	٩٢٧٨٦٣	٢٤٥٢٣٧٧	٦٢,٢	٣٧,٨
٦١/٦٠	١٦١٢٩٠٣	٩٩٧٢٦٦	٢٦١٠١٦٩	٦١,٨	٣٨,٢
٦٢/٦١	١٧٠٠١١٢	١٠٥٤٤٥٤	٢٧٥٤٥٦٦	٦١,٧	٣٨,٣
٦٣/٦٢	١٧٩١٦٦٥	١١١٨٣٣١	٢٩٠٩٩٩٦	٦١,٦	٣٨,٤
٦٤/٦٣	١٩١٨٢٣٩	١٢١١٤٥٣	٣١٢٩٦٩٢	٦١,٣	٣٨,٧
٦٥/٦٤	٢٠٠٩٨٢٤	١٢٨٥٠٠٨	٣٢٩٤٨٣٢	٦١,٠	٣٩,٠
٦٦/٦٥	٢٠٧٧٨٨٢	١٣٣٩٨٧١	٣٤١٧٧٥٣	٦٠,٨	٣٩,٢
٦٧/٦٦	٢٠٩٠٥٦٢	١٣٢٣٤١٨	٣٤١٣٩٨٠	٦١,٢	٣٨,٨
٦٨/٦٧	٢١٢٩٨٨٤	١٣٤١٤٥٠	٣٤٧١٣٣٤	٦١,٤	٣٨,٦
٦٩/٦٨	٢١٨٩٠٠٢	١٣٦١١١٧	٣٥٥٠١١٩	٦١,٧	٣٨,٣
٧٠/٦٩	٢٢٤١٧٥٨	١٣٧٦٩٩٢	٣٦١٨٧٥٠	٦١,٩	٣٨,١

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢-١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢-١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(*) حساب نسب تطور أعداد الذكور إلى الإناث من إعداد الباحثة .

ومن هذا الجدول يتضح أن معدل التغير في عدد الذكور إلى الإناث خلال الفترة من ١٩٥٤/١٩٥٣م وحتى عام ١٩٧٠/١٩٦٩م فقد بلغ في كل منهما حوالي ١,٦٪ ، كما ارتفعت نسبة الإناث من ٣٧,٨٪ إلى ٣٨,١ ٪ أما نسبة الذكور فقد انخفضت من ٦٢,٢٪ إلي ٦١,٩٪ خلال نفس الفترة ويرجع الانخفاض في نسبة أعداد الذكور إلى ارتفاع أعداد الإناث والذي أخذ في الارتفاع في بداية الستينات خاصة في فترة الخطة الخمسية الأولى ثم بعد ذلك أخذت النسبة في التراجع في أواخر الستينات وذلك يمكن إرجاعه إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ، و علي الرغم من أن التعليم في المرحلة الابتدائية إلزاميا ومجانياً لكل الأطفال و الذين أعمارهم بين ٦-١٢ عاماً فإن تعميم التعليم الابتدائي لكل الأطفال في سن الإلزام لم يتحقق علي النحو المنشود .

أما بالنسبة للتعليم في المرحلة الإعدادية فقد شهد اتساعاً بنفس سرعة التعليم الابتدائي ويتضح ذلك من خلال الجدول بالملحق (٢-ب) والذي يوضح تطور أعداد المدارس والفصول خلال الفترة من ١٩٥٤/١٩٥٣م وحتى عام ١٩٧٠/١٩٦٩م ومنه يتضح ارتفاع معدلات التغير في عدد المدارس للتعليم العام حيث بلغ معدل التغير حوالي ٢٤٤,٣ ٪ وجاء هذا التغير على حساب التعليم الفني الذي شهد اتساعا في عدد المدارس أواخر الخمسينات وبداية الستينات ثم بدأت في الانخفاض خاصة في النصف الثاني من الستينات حيث انخفض معدل التغير إلى – ٩٢,٦٪ في عام ١٩٧٠م ، وبالتالي ارتفعت أعداد المدارس الخاصة بالتعليم العام عن الفنية حيث شملت نسبة المدارس الإعدادية للتعليم العام حوالي ٩٠,٢ ٪ والفنية حوالي٩,٨٪ من جملة أعداد المدارس في عام ١٩٦٠/١٩٥٩م مما يوضح اهتمام الحكومة بالتعليم العام على حساب التعليم الفني في هذه المرحلة من التعليم ، ثم زادت أيضا نسبة المدارس للتعليم العام في نهاية فترة الدراسة حيث وصلت إلى حوالي ٩٩,٨ ٪وانخفضت نسبة المدارس الفنية إلى ٠,٢ ٪، وترتب على ذلك زيادة أعداد المدارس مما أدى إلى ارتفاع أعداد الفصول والتي ترتبط ارتباط طردي مع عدد المدارس .

ومن خلال الجدول بالملحق (٣ـ ب) والذي يوضح أعداد الطلاب في المرحلة الإعدادية بكل من التعليمي العام والفني ، يتضح منه ارتفاع نسبة الطلاب خلال الفترة من ١٩٥٣/١٩٥٤م وحتى عام ١٩٦٩/١٩٧٠م حيث ارتفعت نسبتهم خلال تلك الفترة من٩٩,١٪ للتعليم العام و ٠,٩٪ للتعليم الفني إلى٩٩,٥٪ و ٠,٥٪ على الترتيب في نهاية هذه الفترة .

وكان من نتيجة النظرة الطبقية للتعليم أن أقبل الطلاب على التعليم العام دون الفني مما أدى إلى زيادة أعداد الطلاب في التعليم العام مقارنة بأعدادهم في التعليم الفني ولذا زادت أعداد الفصول والمدارس على حساب التعليم الفني .

ومن خلال الجدول يتضح أيضا زيادة نسبة الإناث في التعليم العام مقارنة بالفني خلال الفترة نفسها حيث بلغت نسبة الإناث في التعليمي العام والفني ٢٠,٨٪ و٣,٩٪ ثم بلغت أعدادهن في نهاية فترة الدراسة حوالي ٣١,٩ ٪ و ٢٠,٩٪على الترتيب ويمكن إرجاع زيادة أعداد الإناث في التعليم إلى اهتمام الثورة وتأكيدها على أحقية المرأة في التعليم ودراستها لنفس المناهج الدراسية التي يدرسها الطلاب .

وبالرغم من ارتفاع عدد المدارس الفنية في الفترة من ١٩٥٣/١٩٦٣م إلا أن هذا الارتفاع لا يقارن بارتفاع عدد المدارس الخاصة بالتعليم العام وهذا ما يؤكد إقبال الطلاب علي التعليم العام دون الفنى والذي ترتب عليه قلة الخبرات والمهارات الفنية وكان لقلة عدد المدارس الفنية مقارنه مع مدارس التعليم العام أدى ذلك إلى زيادة أعداد طلاب التعليم العام عن أعداد الطلاب في التعليم الفنى .

وبالنسبة للتعليم الثانوى فقد شهد أيضا تطوراً كبيراً في أعداد المنشآت التعليمية وأعداد الطلاب حيث يعد التعليم الثانوى العام هو محط رغبة الطلاب الذين يهدفون لدخول الجامعات حيث ارتفعت أعداد الطلاب المقبولين في المرحلة الثانوية بحوالى الثلث خلال الفترة (١٩٥١-١٩٦١م) من ٩٢ ألف إلى حوالى ١٢٥ ألف وفي نهاية الستينات زاد عدد الطلاب الذين كانوا يتلقون تعليماً فنياً [1] .

---

[1] محمود عبد الفضيل : التوسع في التعليم ،ص٥٧٥ .أنظر أيضا :

Mabro Robert: Op .Cit , p.158.

ومن خلال الجدول بالملحق (٤ـ ج) يتضح أعداد المدارس والفصول خلال الفترة ١٩٥٤/٥٣م وحتى ١٩٧٠/٦٩م يتضح منه أيضا زيادة أعداد المدارس الثانوية الخاصة بالتعليم العام مقارنة بالمدارس الفنية فقد بلغ معدل التغير في إنشاء المدارس الخاصة بالتعليم العام والفني منذ بداية الفترة وحتى عام ١٩٦٠/١٩٥٩ م حوالي ٥,٩٪ ثم ارتفعت إلى ١٩,٥٪ في عام ١٩٦٥/١٩٦٤م أي خلال فترة الخطة الخمسية والتي كان من أهم أهدافها إنشاء مدارس جديدة وارتفع معدل التغير في نهاية الستينات حيث وصل إلى حوالي ٥٨,٨٪ أي أن بلغ معدل التغير في إنشاء المدارس خلال فترة الدراسة حوالي ١٠٠,١ ٪ .

وجاء الارتفاع في معدلات إنشاء المدارس الثانوية لصالح التعليم العام فقد بلغت نسبة المدارس الثانوية للتعليم العام في عام ١٩٥٤/١٩٥٣م حوالي ٦٩,٩ ٪أما المدارس الفنية فقد بلغت حوالي ٣٠,١ ٪ وفي نهاية الستينات انخفضت أعداد المدارس الثانوية للتعليم العام إلى ٥٨,٤ ٪ وارتفعت نسبة المدارس الفنية إلى حوالي٤١,٦٪ أي أن التعليم الفني شهد زيادة طفيفة في عدد المنشآت التعليمية في هذه الفترة .

أما بالنسبة لأعداد الطلاب فمن خلال الجدول بالملحق (٥ ـ ج) يتضح أن تلك الفترة شهدت تطورا كبيرا في أعداد الطلاب فقد بلغت نسبتهم في التعليم الثانوي العام حوالي ٩٣٪ في عام ١٩٥٤/١٩٥٣م تمثل نصيب الذكور حوالي ٨٦٪ أما الإناث فكان ١٤ ٪ ، أما التعليم الفني فقد بلغ نسبة الطلاب به حوالي ١٧٪ منهم ٨٠,٧٪ للذكور و ١٩,٣٪ للإناث في العام نفسه ، وفي نهاية الستينات وصلت هذه النسبة إلى ٥٤,٨٪ للتعليم العام الذكور ٦٨,٣٪ والإناث ٣١,٧٪ والفني ٤٥,٢٪ الذكور ٦٩,٧٪ والإناث ٣٠,٣ ٪ .

ومن خلال هذه الإحصائيات يتضح زيادة عدد المدارس الخاصة بالتعليم الثانوى العام وأيضا تطور أعداد الطلاب وعلي الرغم من زيادة أعداد مدارس التعليم الفنى خلال الفترة نفسها وهى (١٩٥٣-١٩٧٠م) إلا أن النمو في التعليم الثانوى كان

أسرع من ذلك للإقبال الشديد علي التعليم الثانوى العام وذلك لرغبة الكثيرين في دخول الجامعات وكان ذلك علي حساب التعليم الفنى .

ومن خلال تتبع أرقام هذه الجداول والتي تتناول تطور أعداد الطلاب خلال الفترة من (١٩٥٣/١٩٧٠م) في المراحل التعليمية المختلفة من الابتدائية والإعدادية والثانوية يتضح انخفاض أعداد الطلاب في كل مرحلة عما قبلها وهذا ما يدل على حدوث التسرب أثناء المراحل التعليمية المختلفة ، حيث يتضح ارتفاع الأعداد بشكل ملحوظ في المرحلة الابتدائية ويقل تدريجيا في الإعدادية ثم الثانوية ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الثورة جعلت التعليم في هذه المرحلة إجبارياً ويعاقب كل ولي أمر يتخلف ابنه عن حضور المدرسة فجاء خوف الأهالي - خاصة في الريف - من ذلك إلى إدخال أبنائهم المدرسة في هذه المرحلة ثم انقطاعهم بعد ذلك ومنهم من كان يتهرب من ذلك بدفع الغرامة المفروضة عليه لتخلف ابنه عن التعليم رغبة منهم في مساعدة الأبناء لهم في أعمال الحقل فيفضل الحقل على التعليم ، ولذا كانت نسبة التسرب من الدراسة بعد المرحلة الابتدائية أعلى نسب التسرب وإن كان يوجد التسرب في المراحل المختلفة من التعليم .

وبالنسبة للتعليم الجامعي فقد اهتمت به أيضا الثورة من خلال إنشاء الكليات والمعاهد وللنظرة الطبقية إلى التعليم قبل الثورة وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية التى كانت أهم مبادئ الثورة فقد حرصت الثورة علي توفير التعليم لجميع أبناء الشعب كما حرص الكثيرون علي دخول الجامعات مما أدى إلى تدفق الأعداد الكثيرة إلى الجامعات فقد ارتفع عدد الطلاب بالجامعات من ٥٤٠٨٩ طالباً عام ١٩٥٣/١٩٥٤م إلى ١٢٩٤٦٥ طالباً عام ١٩٦٤/١٩٦٥م وبنسبة ٢٣٩٪ من الجنسين ، و من الملاحظ أن عدد الإناث الملتحقات بالجامعات قد زاد عما كان عليه ، فقد ارتفع عددهن من ٤٧٢٩ طالبة عام ١٩٥٣/٥٤م إلى ٢٤٤٩٠ طالبة عام ١٩٦٤/٦٥م وبنسبة ٥١٨٪ كما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالكليات والمعاهد العالية من ٤٨٧١ عام ٥٣/٥٤ إلى ٢٧٤١٩ عام ١٩٦٤/٦٥م وبنسبة ٥٦٣٪ [1].

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي مارس ١٩٦٦م، ص ١٥٩ .

ونظراً لالتزام الدولة بتعيين كل الخرجين حتى يتم القضاء علي البطالة فقد أدى ذلك إلى زيادة القوى البشرية العاملة في كل القطاعات ونظراً لغياب السياسات التعليمية المنظمة للعملية التعليمية فقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد الخريجين من الجامعات لذا لجأت الحكومة في عام ١٩٦٨م إلى الحد من تدفق الطلاب إلى الجامعات من خلال تحديد عدد المتقدمين الجدد بحوالى ٣٥ ألف طالب سنويا علي أن يكون ٦٠٪ من هذا العدد في كليات الهندسة والكليات العلمية و ١٠٪ في مؤسسات تدريب المعلمين(١) وبالرغم من هذه الإجراءات إلا أن عدد الخرجين تزايد لفترات طويلة فقد كان عددهم قبل ١٩٥٢م حوالي ٥٤٧٩٢ ووصل عددهم في عام ١٩٦٩م إلى ٣١١٠٤٥ طالباً بزيادة تبلغ حوالى٣٦٧,٧٪ (٢) مما يدل علي زيادة أعداد الخريجين من الجامعات .

وفيما يخص المعلم بالرغم من التوسع في قبول أعداد من الأطفال في مراحل التعليم المختلفة عند عام ١٩٥٢م فقد تم ذلك دون اهتمام كاف لتوفير الأعداد الكافية من المعلمين وكذلك الإمكانيات والتجهيزات المادية اللازمة علاوة علي قلة أعداد المعلمين في تلك الفترة ، فإن تدريب المعلم سار بطيئاً مما أدى إلى حدوث فشل وتدهور في قيمة المدارس المصرية (٣).

و نتيجة لزيادة أعداد الطلاب فقد ارتفعت نسبة الطلاب إلى المدرس في الفترة ما بين ١٩٥٢/١٩٥٣م إلى ١٩٧٠/١٩٧١م من ٢٩إلى ٣٩ في المدارس الابتدائية ومن ١٠ إلى ٢٠ في المدارس الثانوية الفنية ثم حدث تطور في هذه النسبة ما بين ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٣م في المدارس الثانوية حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٢ إلى ١٤ ثم ارتفعت إلى ٢٢في عام ١٩٧٠(٤) .

---

(1) Mabro Robert:Op.Cit ,p.157 ; Handoussa Heba:Op.Cit,p120; A.Hinnebusch Raymond: Op .Cit ,p.189.

(٢) أحمد زايد : ص٣١٣. أنظر أيضاً :

Issawi Charles: Op.Cit ,p.185.

(٣) محمود عبد الفضيل : التوسع في التعليم ،ص٥٧٥. أنظر أيضاً:

Mabro Robert:Op.Cit,p159.

(4) Ibid : p. 159.

ونتيجة لزيادة أعداد الطلاب نجد أن نسبة الطلاب بالنسبة للفصول تزايدت مما أدى إلى زيادة أعداد الطلاب في الفصل الواحد في نفس الفترة في المدارس الابتدائية حيث احتواء الفصل من ٣٩إلى ٤٢ طالب في الفصل والمدارس الإعدادية احتوى الفصل من ٣٦إلى ٣٩ طالب و في التعليم الفنى الثانوى (من ٢٦الى٣٤طالب) بينما ظلت النسبة ثابتة علي حوالى (٣٧-٣٨) في المدارس الثانوية[1].

ونتيجة أيضا لزيادة أعداد الطلاب أن الأبنية المدرسية كانت تستغل علي أكمل وجه وبأكبر سعه وصار الفصل الدراسي الصغير في القرية يحتوي علي (٤٠ طالباً) ثم تزايد حتى صار مكدساً بالطلاب كما وجدت بعض المدارس تعمل لفترتين وكانت السمة العامة هي انخفاض عدد المدرسين [٢].

وتبدو حدة هذه المشكلات في التعليم الابتدائي والإعدادى والثانوى أما في التعليم الجامعى فإن التوسع السريع في التعليم الجامعى كان علي المستوى الأكاديمى فكانت الجامعات المصرية تستوعب في المتوسط حوالى أربعة أضعاف الطاقة المخططة لها من الطلاب وبصفه خاصة في كليات الآداب والحقوق والتجارة [٣].

ومن ناحية جودة التعليم في ظل الثورة ظل محتفظاً بتحيزه القوى في اتجاه التعليم الأكاديمى مع إعطاء وزن كبير للامتحانات النظامية والشهادات ،وقد ساعد علي تعميق هذه الاتجاهات السياسات الحكومية التى قامت علي ربط عمليات التوظف ربطاً جامداً بالحصول علي المؤهلات والشهادات الورقية ،وعلي اجتياز الامتحانات الرسمية وقد شبه البروفسير فرديك هاربسون النظام التعليمي في مصر "بأنه بمثابة آلة فرز ضخمة تحدد سبل الوصول إلى المراتب المختلفة للمكانة والثروة والسلطة"[٤]

---

[1] Mabro Robert: Op. Cit, p. 159.

[2] Ibid: pp.159.160 .

[٣] محمود عبد الفضيل : التوسع في التعليم ،ص٥٧٨.

[٤] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ،ص٥٧٩؛ فتحي محمد حسين معبد : فلسفة ثورة ٢٣يوليو وأثرها على الفكر التربوي في مصر في الفترة من ١٩٥٢ـــ ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، عين شمس ، ١٩٨١، ص ٨٥.

وبالتالي تأثرت جودة التعليم بزيادة قبول الأعداد الطلابية في مراحل التعليم المختلفة وكان هدف رجال الثورة من زيادة الأعداد الطلابية هو تعميم التعليم ونشر الثقافة والمعرفة في جميع أبناء الشعب المصري والقضاء علي الجهل والأمية و انطلاقاً من هذا الهدف و دون سياسة منظمة من للعملية التعليمية فقد أدى إلى حدوث العديد من الأخطاء والتى كان من نتائجها زيادة استيعاب الفصول والمدارس للطلاب و إن عملت المدارس في اليوم الواحد لفترتين علاوة علي زيادة أعداد الطلاب في الفصل الواحد بالإضافة إلى قلة أعداد المدرسين مع عدم توفر الكتب والمعدات اللازمة للعملية التعليمية كل هذا اثر بشكل كبير علي عملية التعليم مع تخريج أعداد كثيرة من المتعلمين ولا بد من توفير فرص العمل لهم وهنا بدأت تظهر مشكله أخرى.

وبالرغم من ذلك يحسب للثورة ورجالها أن أصبح أبناء الفقراء من الفلاحين والعمال يستطيعون أن يتعلموا ويحصلوا علي نفس المناهج التى يأخذها أبناء الأغنياء مع وجود زى موحد لا يفرق بينهم في المدرسة.

وبالرغم من هذه الجهود التى بذلتها الثورة للقضاء علي الجهل والأمية إلا أنها لم تستطع القضاء نهائياً عليهما فما زالت الأمية تنتشر و بخاصة بين نساء الريف المصري .

الفصل الخامس

ثورة يوليو والحالة الصحية

الفصل الخامس

ثورة يوليو والحالة الصحية

أولاً :ـ الطب العلاجي .

١ـ أهم الأمراض .

٢ـ بناء المستشفيات .

٣ـ الأدوية .

ثانياً :ـ الإجراءات الوقائية .

أ ـ قبل الثورة .

ب ـ بعد الثورة .

ثورة يوليو والحالة الصحية

قبل الثورة : بلغت الحالة الصحية حداً قي غاية السوء ، فقد انتشرت العديد من الأوبئة والأمراض المتوطنة والتي تشل قدرة أعداد كبيرة عن العمل ، وتؤدى بحياة جموع غفيرة من الشعب المصرى .

أولاً : ـ الطب العلاجي ومستويات الخدمات الصحية : ـ

١ – أهم الأمراض : ـ

استكمالاً لضلع المثلث الأخير وهو المرض بعد أن تناولت الفقر والجهل ، فقد تفشت العديد من الأمراض بالمجتمع المصرى وخاصة فى الريف قبل الثورة ، وكان من أهم هذه الأمراض ما هو متوطن مثل البلهارسيا والإنكلستوما ، ومنها ما هو وبائى مثل الكوليرا والملاريا والتيفود فضلاً عن أمراض العيون ، وأمراض سوء التغذية التى انتشرت بشكل واسع بين فقراء الريف والمدن [١] .

وانتشرت الأمراض المتوطنة بشكل واسع بين سكان الريف خاصة البلهارسيا والإنكلستوما قبل الثورة ، كنتيجة شرب المياه الملوثة بالريف مع الاستحمام بالترع والقنوات ووجود القواقع الناقلة لهذا المرض بهذه الترع فضلاً عن تلوث الغذاء ، مما أدى إلى زيادة انتشار الإصابة بهذين المرضين بشكل واسع خاصة وأن نسبة الإصابة بالبلهارسيا وصلت ٨٠٪ من سكان الريف وبلغت نسبة الإصابة بالإنكلستوما حوالي ٤٠٪ منهم أيضاً ومن خلال الجدول التالى تتضح نسبة المصابين بهذين المرضين فى مصر [٢].

---

[١] محافظ عابدين : محفظة رقم ٥/أ، بتاريخ ٥ يونيو١٩٤٥م.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٥ ؛ زكريا سليمان بيومي : ص ١٠ .

نسبة المصابين بالبلهارسيا والإنكلستوما بين الفلاحين

أسم المديرية	نسبة المصابين بالبلهارسيا	نسبة المصابين بالإنكلستوما
الغربية	٨٠	٢٥
البحيرة	٨٥	٢٠
الدقهلية	٨٥	٣٥
القليوبية	٧٥	٧٥
الشرقية	٦٥	٥٠
المنوفية	٦٥	٤٥
بني سويف	٧٥	٥٥
الفيوم	٩٠	٤٥
قنا	٦٥	٥٠

زكريا سليمان بيومي : ص ٩٨ .

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة الإصابة بالبلهارسيا في الريف المصري خاصة في" الفيوم والبحيرة والدقهلية والغربية " كما ارتفعت أيضاً نسبة الإصابة بالإنكلستوما؛ وذلك نظراً لاعتماد الريف على مياه الترع والقنوات فى الشرب والاستحمام مع عدم دخول المياه النقية إلى الريف[١] ، مما كان سبباً فى زيادة انتشار الإصابة بالبلهارسيا والإنكلستوما بين سكان الريف المصري و قد يصاب الشخص الواحد بأكثر من مرض .

وقد ذكر أحد أعضاء البرلمان عند تناوله لمشكلة تفشى البلهارسيا بين المصريين أن الجيش المصرى يتكون ٩٥٪ منه جنود فلاحين ومنهم٨٠٪ مصاباً بالبلهارسيا و٤٠٪ منهم مصاباً بالإنكلستوما[٢] ، وبالرغم من تفشى البلهارسيا والإنكلستوما بين سكان الريف وما ترتب عليها من ضياع للقوى البشرية سواء المستخدمة في الجيش أو العمل في الحقل ، برغم خطورة الأمر

---

[١] باتريك أوبريان : ص ص ٣٥٨، ٣٥٩ .

[٢] حلمي أحمد شلبي : ص ص ١٩، ٢٠ ؛ زكريا سليمان بيومي : ص ١٠٠.

إلا أن البرلمان اكتفى فقط بالإشارة إليها دون أن يشرع في حلها واكتفى فقط بالإشارة إلى الإرشاد الصحي .

أما الأمراض الوبائية فتكمن خطورتها فى أن المرض الوبائى يمكن له أن يطيح بالآلاف من الشعب فى مدة قصيرة وقد انتشر العديد من الأمراض الوبائية قبل الثورة ولم يقتصر انتشارها على الريف فقط بل شملت المدن أيضاً.

فلقد تفشى مرض الملاريا فى البلاد خاصة في صعيد مصر فى عام ١٩٤٢م وكان من أهم أسباب انتشار هذا المرض هو وجود البرك والمستنقعات – والتى يتكاثر عليها البعوض الناقل لهذا المرض – مع شرب الماء الملوث ، وشيوع الرى الدائم وسوء الصرف فضلاً عن وجود القمامات والقاذورات بالشوارع مما يسمح ذلك بانتشار هذه الحشرات وتكاثرها والتى ينتج عنها الإصابة بالملاريا [١] .

ويرجع البعض السبب فى انتشار الملاريا فى صعيد مصر لنقل الطائرات الحربية لعدوى هذا المرض من وسط أفريقيا حيث توجد بعوضة الجامبيا [٢] .

ولقد تفشى مرض الملاريا فى تلك الفترة خاصة فى الصعيد وأودى بحياة الكثيرين من سكان صعيد مصر ، ويبدو أن الحكومة لم تكن فى حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض وما يدل على ذلك أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من انتشار المرض فقد اعتمدت الحكومة ١٥,٠٠٠ جنيه لمقاومة البعوض و ٣,٠٠٠ جنيه و٢٣٣ مليماً لوضع خطة واقية لمقاومة الملاريا ، وهذا لم يكن غير كاف للقضاء على هذا المرض

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ ، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٥م .

[٢] الوقائع المصرية : العدد ٤٧ ،الصادر في ٢٦ مايو ١٩٤٧م ، ص٣ ؛ العدد ٥٠،الصادر في ٢٩ مايو ١٩٤٧م ،ص ٣ .وقد أرجع البعض السبب في انتشار الملاريا إلى دخول بعوضة الجامبيا من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية حيث ثبت من البحوث العلمية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل في البلاد المصرية والتي وجدت في وسط أفريقيا . لمزيد من التفاصيل أنظر . عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،ج ٣ ، القاهرة ، ١٩٥١، ص ١١٢.

، ولم تتمكن الحكومة من القضاء عليه إلا فى عام ١٩٤٥م بعد أن أودى بحياة أكثر من ٢٠,٤١٦ شخص من الشعب المصرى [١] .

كما تفشى بالبلاد وباء التيفود خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أهم أسباب انتشاره الحرب نفسها [٢] ، فكان هذا المرض ينتشر في مصر عادة فى الشتاء ، ويحمل عدواه حشرات الرأس فهو وليد عدم النظافة ولازدحام المساكن بالمهاجرين والعمال مع قلة إنشاء المساكن الجديدة ، والازدحام في وسائل الانتقال كالقطارات والسيارات ، ونتيجة لحجز كثير من القطارات للتنقلات العسكرية فضلاً عن نقل العمال العائدين إلى الأقاليم العدوى بعد إصابتهم بالمرض أثناء خدمتهم العسكرية [٣].

وقد تأثرت الطبقات الفقيرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والملبوسات الشعبية وأدوات النظافة مما زاد ذلك من الحشرات المتسببة فى انتشار هذا المرض ، كنتيجة طبيعية لعدم النظافة لذلك كان فتك هذا المرض بالطبقات الفقيرة التى لا تملك وسائل النظافة سواء منها الاستحمام أو تغيير الملابس [٤] .

وقد أودى هذا المرض بحياة أكثر من ١٥,٠٠٠ شخص من سكان القاهرة فى عام ١٩٤٥م وقد بلغت أعداد الذين أصيبوا بهذا المرض وأودى بحياتهم فى بداية انتشاره أضعاف هذا العدد من سكان البلاد[٥]، وبالتالي تكمن خطورة الأمراض الوبائية فى أنها تؤدى بحياة الكثيرين فى فترة زمنية قصير وخاصة بين الطبقات الفقيرة التى لا تمتلك أساليب الوقاية من هذه الأمراض .

---

[١] محمد صابر عرب : ص ٨٧.

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ ، بتاريخ ١٩٤٣م؛مضبطة مجلس النواب : الجلسة الثامنة والثلاثون ،بتاريخ ١٩أغسطس عام ١٩٤٢م، ص ١٤٨٥.

[3] Prèsidence du Conseil des Ministers. 1 . M- 1.1 /149 Lutte, Cotre le Typhus ,5/6/1943.

[٤] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/ أ ١٠،ـــ ١/ ١٤٩ سري ، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٥م .

[5] Prèsidence du Conseil des Ministeres 1. M- 1.1 /149 Lutte,Cotre le Typhus, 1949 .

ولم تكن أمراض سوء التغذية أقل خطورة من الأمراض الوبائية فهى أيضاً كانت تؤدى بحياة ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ مواطن سنوياً ، ونتجت هذه الأمراض عن تدنى مستوى المعيشة وسوء التغذية كما يصفها" حافظ عفيفي" في عام ١٩٥٠م فيقول : " إن غذاء ما يزيد عن العشرة ملايين من السكان فى القطر المصرى خبز الذرة الذى يتحايل الفلاح على بلعه بقليل من الملح أو الجبن أو مع شئ من الخضروات كالفجل والكرات وهو غذاء غير كاف لجسم الفلاح لكى يقوم بجميع ما يطلب منه من الأعمال " ثم أضاف قائلاً :" أن سوء تغذية الفلاح هو السبب فى تعرضه لكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة فى جسمه وما انتشار السل الرئوى الآن بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن " [١] .

فقد كانت غالبية سكان الريف المصرى من الفلاحين يعانون من سوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى تدنى مستوى المعيشة مما نتج عنه انتشار أمراض سوء التغذية .

وانتشرت أيضاً أمراض العيون والتى تسببت فى ارتفاع نسبة المكفوفين بمصر عنها فى أى قطر آخر ، وقد أهدرت طاقات بشرية ضخمة خاصة بالريف لتوافر العوامل المساعدة على انتشارها فقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبى حوالى ١٠٪ من عدد السكان [٢] .

بالإضافة إلى ما سبق انتشرت أيضاً كثير من الأمراض ومنها الجدرى والكوليرا والدرن والسرطان والبلاجرا والحمى الصفراء والطاعون والدوسنتاريا والجذام والأمراض التناسلية وغيرها من الأمراض [٣] ، والتي كانت سبباً فى ضياع الكثير من الطاقات البشرية سواء بين الفلاحين فى الريف أو العمال فى المدن خاصة بين الطبقات الفقيرة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة

---

[١] حلمي أحمد شلبي : ص ص ١٨ ، ١٩.

[٢] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٥٥؛ حلمي أحمد شلبي :ص ص ١٩، ٢٠ .

[٣] الوقائع المصرية : العدد ٤٨ ، الصادر في ٢٩مايو ١٩٤٧م ،ص ٣؛وزارة الصناعة والتجارة : ص ص ٥١ ، ٥٢.

الوفيات وخاصة وفيات حديثى الولادة وانخفاض متوسط العمر فى مصر عنها فى البلاد الأخرى [١] .

ومن خلال البحث الذى أعده الدكتور عبد الواحد الوكيل (بالصحة العامة) يتضح مدى تفشى الأمراض داخل المجتمع المصري حيث يقول : "إذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليوناً أى أنها تكفى لإصابة شعب من ٥٠ مليون شخص بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد " [٢] .

ولم يقتصر انتشار هذه الأمراض على الفلاحين والعمال فحسب ولكن انتشرت أيضاً بين طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا فعند فحصهم لم يوجد بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس أما الباقى فهم غير صالحين جسمانياً للخدمة العسكرية [٣] .

٢ – الاعتمادات المالية وبناء المستشفيات :ـ

وبالرغم من كثرة انتشار الأمراض بالمجتمع المصرى وخصوصا فى الريف إلا أن المجالس النيابية لم تبد اهتماماً بالنواحى الصحية للفلاح ويتضح ذلك عندما طلب أحد أعضاء مجلس الشيوخ بإيجاد مستوصفات متنقلة بالريف لإسعاف أهالي القرى والفقراء وذلك من خلال الاستفادة من الاحتياطي العام لميزانية الدولة لهذا لغرض ، وقد سبق وأن تقدم بهذا الطلب منذ فترة وأحاله المجلس إلى لجنة الاقتراحات وهو يطلب عدم إحالة اقتراحه إلى هذه اللجنة ، وبالرغم من ذلك فقد أحال المجلس اقتراحه إلى اللجنة نفسها ، وعندما اعترض النائب على ذلك رد عليه وزير الصحة بأن الحكومة مهتمة بالبلهارسيا والإنكلستوما ، أما بقية الأمراض تعالج بالمستشفيات ، ولكن النائب أوضح له

---

[١] باتريك أوبريان : ص ١٤.

[٢] محمد صابر عرب : ص ٨٧.

[٣] محمد صابر : ص ٨٧.

خطورة الموقف وتفشى الأمراض داخل الريف وعدم وجود المستشفيات التى تقدم لهم العلاج وأن الأمر يقتضى الاستعجال فى النظر لاقتراحه ، وطلب الرئيس التصويت على اقتراحه فلم يوافق عليه أحد مما أدى إلى رفض الاقتراح (١) ، مما يوضح عدم اهتمام أعضاء البرلمان بصحة الفلاح الفقير أو توفير الخدمات الصحية له.

وفى المؤتمر الزراعي الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس – أبريل ١٩٤٧م) وفي المحاضرة التي ألقاها (حامد جودة) – رئيس مجلس النواب السعدى – أمام المؤتمر طالب فيها كبار الملاك:" أن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض ، كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض " (٢) ، ولم يهتم كبار الملاك بتوفير الرعاية الصحية للفلاحين .

واقتصر بناء المستشفيات فى المدن فقط دون الريف بحجة بناء المستشفيات أولاً فى المدن ثم بعد ذلك فى القرى وقد تم وضع برنامج لإقامة المستشفيات بالمدن والمراكز المجمعة فى الريف (٣) ، وكان الهدف من هذه المراكز جمع الأطباء والحكيمات والممرضات والمدرسين وخبراء الإرشاد الزراعي والمشرفين الاجتماعيين في إدارة واحدة ، وكانت هذه المراكز تهدف إلى تقديم الخدمات الطبية المجانية والإرشاد الزراعى وقد قدرت الحكومة فى عام ١٩٤٧م حاجة البلاد إلى ٨٦٣ وحدة على الأقل ولكن أنشئ حوالى ٣٧٣ وحدة ولم تستمر هذه المراكز وذلك لعدم وجود الخبراء الراغبين فى العمل بالريف (٤) ، وكان على الحكومة أن تغرى هؤلاء بالمرتبات العالية أو تلزمهم بالعمل فى الريف بعد التخرج من الجامعة لضمان توافر الخبراء اللازمين لهذه المراكز .

---

(١) زكريا سليمان بيومي : ص ص ٩٥، ٩٦ .

(٢) رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص ٢٥ ؛ جماعة النهضة ، ص ٢٨ .

(٣) مجلس النواب : الجلسة الحادية والثلاثون بتاريخ ٢٨مايو ١٩٤٧م،ص ٢٢٤٤.

(٤) باتريك أوبريان : ص ٣٥٩.

ونتيجة ذلك انخفضت عدد المستشفيات التى أقيمت بالبلاد مقارنة إلى عدد السكان فلم تتجاوز نسبة الأسرة فى المستشفيات ١,٤ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن ولم يزد عدد الأطباء عن طبيب واحد لكل حوالي٣٧٠٠ مواطن ، فكان عدد الأطباء فى كافة أنحاء البلاد لا يتجاوز ٥٦٦٨ طبيباً وكانت الغالبية العظمى من هذه المستشفيات توجد بالقاهرة والإسكندرية في عام ١٩٥٢م(١).

وبالرغم من قلة هذه المستشفيات وندرتها بالبلاد إلا أن كثيراً من المستشفيات الحكومية كانت خالية من المياه والكهرباء وهو أمر جعلها لا تفى بالغرض من إنشائها ، وضعف تجهيزها لأداء مهمتها ، فضلاً عن سوء المعاملة التى كان الفلاح يلقاها من موظفى المستشفيات ، مما أدى إلى التقدم بشكاوى متعددة دون أن تتخذ الحكومة أو المجالس النيابية أى إجراء ، وأدى ذلك إلى أن الكثيرين من الفلاحين كانوا يموتون من الأمراض المختلفة دون أن يحضر إليهم الطبيب(٢).

وبعد قيام الثورة: أولى رجالها اهتماماً كبيراً بالناحية الصحية للحد من انتشار هذه الأمراض ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة فى الميزانية العامة بلغت فى عام ١٩٥٢م حوالي ٨ مليون جنيه وارتفعت إلى ٧٦ مليون جنيه فى أوائل السبعينيات مما ساعد على إنشاء بعض معامل الأبحاث ومصحات الأمراض المعدية – كالأمراض الصدرية – وكذلك زيادة أعداد المستشفيات والوحدات الصحية الريفية التى ركزت نشاطها على محاربة البلهارسيا (٣).

وقد تضاعفت أعداد المستشفيات والوحدات الصحية فى تلك الفترة حتى وصلت إلى ٧١,٠٠٠ عام ١٩٧٠م وعلى هذا احتوت على ٢,١ من أسرة المستشفيات لكل ١٠٠٠ مواطن وقد تزايدت الوحدات الصحية بالريف وخاصة

---

(١) إسماعيل صبري : ص ٢١٧ .

(٢) زكريا سليمان بيومي : ص ص ١٠٢ــ ١٠٤ ؛ إسماعيل محمد زين الدين : ص ١٢١.

(٣) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٥ .

فى فترة الستينيات وتضاعفت أعدادها فى عام ١٩٧٠م [١] ، ويتضح ذلك من الجدول التالى والذى يتناول الخدمات العلاجية لقطاع الريف[٢] .

الخدمات العلاجية لقطاع الريف [٣] :ـ

البيان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٨/٦٧	٧٠/٦٩
المجموعات الصحية	العدد	٢٥٦	٢٦٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٣	٢٦٢	٢٦١	٢٥٧
	عدد الأسرة	٣٦١١	٣٦٣٢	٣٦٦٩	٣٦٩١	٣٦٧٨	٣٧٠٨	٣٦٦٢	٣٦٦٣
الوحدات المجمعة (X)	العدد	٢١٣	٢٣٤	٢٤٩	٢٦٣	٢٨٣	٢٩٨	٣١٣	٣٢١
	عدد الأسرة	٢٩٨٩	٣٢٧٦	٣٤٤١	٣٦٦٠	٣٩٥٢	٤١٧٦	٤٣٩٧	٤٤٨٦
المراكز الاجتماعية (XX)	العدد	١٠٥	١٠٩	١٢٢	١٢٧	١٢٦	١٠٩	٩٣	٤٥
	عدد الأسرة	٤٢٠	٣٢٨	٣٠٠	٢٦٤	١٠٠	-	-	-
وحدات العلاج الشامل	العدد	١٤٩	١٥٨	١٦٣	١٤٤	١٢١	٩٥	١٨	١
	عدد الأسرة	-	-	-	-	-	-	-	-
الوحدات الصحية الريفية (XXX)	العدد	-	-	٤	١٩٩	٣٩٩	٦٤٦	١٠٥٢	١١٦٢
	عدد الأسرة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	العدد	٧٢٣	٧٦١	٨٠٢	٩٩٧	١١٩٢	١٤١٠	١٧٣٧	١٧٨٦
	عدد الأسرة	٧٠٢٠	٧٢٣٦	٧٤١٠	٧٦١٥	٧٧٣٠	٧٨٨٤	٨٠٥٩	٨١٤٩

الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو ١٩٦٦م،ص ١٤٠ ؛ الكتاب السنوي مارس ١٩٧١م، ص ١٤٧.

ومن خلال الجدول السابق يتضح زيادة معدل إنشاء الوحدات الصحية التى أنشئت بالريف في عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠م وحتى عام ١٩٦٥/٦٤م بمعدل حوالي ٩٥٪ كما ارتفعت معدلات الزيادة في عدد الأسرة حيث بلغت ١٢,٣٪ في نفس الفترة ثم زادت الوحدات الصحية في عام ١٩٧٠/٦٩م بمعدل ٢٦٪ وعدد الأسرة بمعدل ٣,٣٪ ، ومن خلال هذا الجدول يتضح أن معدل إنشاء الوحدات الصحية كان أسرع في النمو خلال فترة الخطة الخمسية وبعد

---

[1] Mabro Rebort : Op . Cit, p 160 .

[٢] الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو ١٩٦٦م،ص ١٤٠ ؛ الكتاب السنوي مارس ١٩٧١م، ص ١٤٧.

[٣] (X) الوحدات الصحية المجمعة بدأ إنشاؤها عام ١٩٥٦م ، (XX) أسرة المراكز الاجتماعية مخصصة لرعاية الأمومة والطفولة ،(XXX) الوحدات الصحية الريفية بدأ إنشاؤها فى عام ١٩٦٢م.

منتصف الستينات بدأ هذا المعدل في الانخفاض تدريجياً وذلك تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ، ولكن بشكل عام بلغت معدل الزيادة في عدد الوحدات الصحية الريفية خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩م وحتى ١٩٧٠/٦٩م حوالي ١٤٧٪ أما عدد الأسرة فبلغت حوالي ١٦٪ في نهاية هذه الفترة وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنها لم تستوعب أعداد المرضى ولذا وضع فى الاعتبار العمل على زيادة عدد الأسرة بـ ٦٠,٠٠٠ سرير ولكن لم يتحقق منها سوى ٤٠,٠٠٠ سرير حتى منتصف السبعينيات ، فضلاً عن التوسع فى إنشاء المستشفيات والعيادات الخارجية المتنقلة والعناية بإعدادها الفني(١) .

كما اهتمت الحكومة ببناء المستشفيات بالمدن أيضا وذلك من خلال التوسع في إنشائها وزيادة عدد الأسرة بها خاصة المستشفيات العامة والحكومية كما يتضح ذلك من الجدول الأتي(٢):-

عدد الأسرة بالخدمات العلاجية الفترة ١٩٥٢ـ ١٩٧٠م

السنة	أسرة وزارة الصحة	أسرة الجهات الحكومية الأخرى	أسرة القطاع الخاص	الجملة	معدل التغير٪(*)
١٩٥٢	٢٥٧١٠	٤٠٧٦	٥٩٥٨	٣٥٧٤٤	-
١٩٥٩	٣٧٣٣٦	١١٣٣٨	٧٠٠٠	٥٥٦٧٤	٥٥,٧
١٩٦٥	٤٧٠٠١	٨٦٣٢	٨٥٨٠	٦٤٢١٣	١٥,٣
١٩٦٦	٤٩٤٢١	٧٨٩٧	٩٤٤	٦٦٨٦٢	٤,١
١٩٦٧	٤٨٧٧٤	٨٣٣٩	٩٨٦٩	٦٦٩٨٢	٠,٢
١٩٦٨	٤٩٩٨٥	٩٥٤٧	٩٠٦٥	٦٨٥٩٧	٢,٤
١٩٦٩	٥١٠٢٩	٩٧٧٩	٩٢٠٢	٧٠٠١٠	٢
١٩٧٠	٥٢٦٧٥	٩٨٨١	٩٥١٥	٧٢٠٧١	٢

الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١م، ص ١٥١.

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية ، ص ١٥٥ ؛ إسماعيل صبري : ص ٢٢١.

(٢)الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١م، ص ١٥١. (*) حساب معدلات التغير من إعداد الباحثة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح زيادة عدد الأسرة الخاصة بالخدمات العلاجية خاصة في فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠- ١٩٦٥م) حيث زادت بنسبة١٥,٣٪ وارتفعت بنسبة ١٠١,٦٪ الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠م، حيث بلغ معدل التغير بكل من أسرة وزارة الصحة والجهات الحكومية والقطاع الخاص خلال هذه الفترة ١٠٤٪ و١٤٢,٤٪ و٥٩,٧٪ على الترتيب .

كما يتضح انخفاض عدد الأسرة للخدمات العلاجية في عام ١٩٦٧م وما بعدها ويمكن إرجاع ذلك إلى ظروف الحرب واحتلال سيناء بحيث لم يشتمل الإحصاء علي أسرة محافظة سيناء ، وبالرغم من أن وزارة الصحة والقطاعات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص قاموا بالعمل على زيادة أعداد الأسرة بهم إلا أن هذه الزيادة لم تستطع التوافق مع أعداد المرضى في هذه الفترة .

أما بالنسبة للأمراض المتوطنة فقد اهتمت الحكومة بتقديم الخدمات العلاجية وبناء المستشفيات اللازمة لذلك كما يتضح من الجدول الأتي(١) :-

الخدمات العلاجية للأمراض المتوطنة الفترة من ١٩٥٩- ١٩٧٠م

السنة	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	معدل التغير في عدد المستشفيات %(*)
١٩٥٩	٩٢١	٩١٣٤	-
١٩٦٥	١٧٩٩	٩٨١٥	٩٥,٣
١٩٦٦	١٨٨٣	٩٧٠٦	٤,٦
١٩٦٧	١٩٩٣	٩٦٨٦	٥,٨
١٩٦٨	٢٠٨١	٩٧٠٦	٤,٤
١٩٦٩	٢١٠٢	٩٨٠٠	١
١٩٧٠	٢١٤٠	٩٦٨١	١,٨

الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو ١٩٧١م، ص ١٤٤.

(١) الجهاز المركزي : الكتاب السنوي يونيو ١٩٧١م، ص ١٤٤.

(*) حساب معدلات التغير من إعداد الباحث.

ومن الجدول السابق يتضح زيادة عدد المستشفيات الخاصة بالأمراض المتوطنة خاصة في الفترة من ١٩٥٩وحتى عام ١٩٦٥م حيث زادت بنسبة ٩٥,٣٪ وهى فترة الخطة الخمسية وبها تحققت أعلى معدلات لبناء المستشفيات الخاصة بعلاج الأمراض المتوطنة.

كما تأثر عدد المنشآت الصحية بالناحية السياسية التي مرت بها البلاد حيث هبط معدل المنشآت الصحية خاصة بعد حرب ١٩٦٧م ويمكن إرجاع ذلك إلي اهتمام الحكومة بتوجيه اقتصاد البلاد للإنفاق على الحرب فضلا عن انهيار كثير من هذه المنشآت كنتيجة لهذه الحرب .

ولكن بشكل عام فقد زاد معدل إقامة هذه المنشآت الصحية بحوالي ١٣٢٪ خلال الفترة من ١٩٥٩وحتى عام ١٩٧٠م .

وكما اهتمت الحكومة بتوفير المنشآت الصحية للريف المصري اهتمت أيضا بإنشاء مؤسسات علاجية لعلاج العمال وأسرهم كما تم تخصيص نسبة ١٠٪ من أسرة هذه المستشفيات للعلاج المجاني للمواطنين غير العمال مع صرف الأدوية أيضا بالمجان لهؤلاء المواطنين [١].

كما قام رجال الثورة بالتوسع في تدريس الطب في الجامعات المختلفة وذلك للعمل على توفير العدد اللازم من الأطباء بزيادة أعداد طلاب مدارس الطب من ٦,٣١١ في عام ١٩٥١م إلى ٩,٤٦٧ في عام ١٩٦٠م ثم إلى ١٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات ، وذلك للعمل على الموازنة بين عدد المرضى وعدد الأطباء كما تم التوسع بإنشاء الوحدات الصحية بالريف وزيادة أعداد الأطباء بها وتلافياً للخطأ الذي حدث قبل الثورة عند إنشاء المجمعات الصحية والتي فشلت لعدم وجود الخبراء والأطباء اللازمين لذلك ألزم القانون خريجي كليات الطب بالعمل في الوحدات الصحية الريفية لمدة عاميين بعد التخرج ، وقد ساعدت هذه السياسة على زيادة أعداد الأطباء بالريف فأصبح

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ ، بتاريخ ١٩٥٥م .

لكل طبيب ٢٧٠٠ فرد بعد أن كان الطبيب الواحد يقوم بعلاج ما يقرب من ٣٧٠٠ شخص في أوائل الخمسينيات (١).

وكان إلزام القانون لخريجي كليات الطب بالعمل في الريف جانب آخر وهو ما كان يؤدى إليه هذا القانون من إحباط كبير يؤثر على جودة الخدمات المقدمة بل ويؤدى في الغالب إلى مخالفات كبيرة ورغبة الكثيرين من هؤلاء الأطباء في الهجرة إلى الخارج (٢).

كما اهتمت الحكومة برفع مستوى التمريض في المستشفيات وذلك من خلال تغيير المناهج الدراسية وتطويرها ،فضلا عن زيادة مرتباتهم ومكافآتهم ؛ بهدف رفع مستوى الخدمة الصحية التي تقدم للمواطنين (٣).

وقد أدت هذه الجهود الكثيرة إلى تحسن ملموس في المستوى الصحي وخفض نسبة الوفيات والأمراض في مصر عما كان من قبل ، وقد جاء ذلك في بيان وزير الصحة في هذا الشأن أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧م : " إن هذه النسب (نسب الوفيات) بوصفها الحالي بالرغم من التحسن الكبير الذي مر عليها لاترضينا وتزيد كثيرا عن مثيلاتها في البلاد التي سبقتنا في الميادين الصحية فالقول أن كل المشروعات الصحية إنما هي مشروعات إنتاجية تضيف إلى الثروة القومية الكثير وهو قول لايعدو حدود الحقائق الواضحة العلمية المدروسة " (٤) ، ومن خلال بيان وزير الصحة يتضح أنه بالرغم مما حققوه في الناحية الصحية ومعرفتهم بمدى أهمية ذلك من الناحية القومية إلا أنه مازال يحتاج إلى المزيد من الإنفاق .

وقد بلغت نسبة الوفيات في البلاد عام ١٩٤٩م حوالي ٢٥,٥في الألف ثم انخفضت إلى١٧,٧في الألف في عام ١٩٥٢م ووصلت إلى١٥,١في الألف

---

(١) حسين خلاف : التجديد ، ص ٦١؛ أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ص ١٥٥، ١٥٦.

(2) Mabro Rebort: Op . Cit , p.160.

(٣) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٢٥ ،بتاريخ ١/٥/١٩٦٠م ؛ محفظة رقم ٥/أ ، بتاريخ ١٩٦٠م.

(٤) حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٦١.

عام ١٩٧٠م [١] ، وبالرغم من انخفاض معدلات الوفيات بالبلاد عما كان من قبل إلا أنها كانت مرتفعة وتحتاج إلى المزيد من العمل والأنفاق على الناحية الصحية وهذا ما أشار إليه وزير الصحة في بيانه أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧م .

٣ـ الأدوية :ـ

ونتيجة لتفشى الكثير من الأمراض بالبلاد قبل الثورة قامت وزارة الصحة بالعمل على استيراد الأدوية والأمصال اللازمة للقضاء على هذه الأمراض والتي كانت منها الأدوية الخاصة بالبلهارسيا والديدان الأخرى كما قامت الحكومة باستيراد الأمصال والأدوية والمضادات الحيوية المضادة للتيفود والملاريا وبالرغم من ذلك فان هذه الأدوية كانت نتائجها غير مجدية لأنها لا تغنى عن الإجراءات الوقائية الأساسية من عزل وتطهير وغير ذلك [٢].

أما بالنسبة لتوافر الأدوية بمحلات بيعها (الصيدليات) فكانت قليلة ويتركز وجودها في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية أما بالنسبة للريف فلم توجد بها صيدليات [٣].

واهتمت حكومة الثورة أيضا بتشجيع العمل على إنشاء الصيدليات فقد زاد عدد الصيدليات من ٦٨٠ صيدلية في عام ١٩٥٢م إلى ١,٩١٠ صيدلية في عام ١٩٧١م [٤] وبالتالي اهتمت الحكومة بتوفير الأدوية وتشجيع صناعتها بالبلاد وذلك بهدف تقديم خدمات صحية أفضل وللحفاظ على صحة المواطنين ومن خلال الجدول التالي[٥] يوضح زيادة عدد الصيدليات بالبلاد خلال الفترة

---

(1)Mabro Robert : Op . Cit , p29 .

(٢) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / أ بتاريخ ١٩٤٥ أنظر أيضا :

Pr`esidence du conseil des Ministros 010 m0101 / 149/, Lutte Contr le Teyphus, 3 / 5 / 1943.

(3)Mabro Robert : op cit , p 160 .

(4)Ibid : p.160.

(٥)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة يونيو ١٩٦٦م ، ص ١٤٦.

من (١٩٥٢ـ ١٩٦٥م) وأيضا قيمة المستهلك من هذه الأدوية خلال الفترة نفسها، مما يوضح اهتمام الحكومة بتوفير العلاج للشعب المصري للقضاء علي الأمراض .

عدد الصيدليات وقيمة المستهلك من الأدوية خلال الفترة من ١٩٥٢ـ ١٩٦٥م

السنة	عدد الصيدليات	المستهلك بالمليون جنيه
١٩٥٢	٦٨٠	٤,٨
١٩٦١	١١٠٥	١٤,٩
١٩٦٢	١١٦٧	١٧,٢
١٩٦٣	١١٧١	٢٢,٥
١٩٦٤	١٢٩٩	٢٢,٥
١٩٦٥	١٤٣٠	٢٥,٥

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة يونيو ١٩٦٦م ، ص ١٤٦.

وفي عام ١٩٧٠م بلغت جملة أعداد الصيدليات بالبلاد حوالي ١٥٩٨ صيدلية وهي صيدليات أهلية ملك أفراد و ١٥٤ صيدلية تتبع التعاونيات وتركزت هذه الصيدليات في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة ، فالقاهرة كان بها حوالي ٥٣٥ صيدلية أهلية و٥٣ صيدلية تعاونية و الإسكندرية وبها ٢٤٩ صيدلية أهلية و٢٨صيدلية تعاونية ثم تليهما في الترتيب من حيث عدد الصيدليات الجيزة فكان بها ١١٨صيدلية أهلية و٩ صيدليات تعاونية ومنها من وجد بهما أقل من صيدليتين وقد وجدت محافظات لا توجد بها صيدليات ومنها الوادي الجديد وسيناء والبحر الأحمر أما الأدوية فكان يتم الحصول عليها من خلال الوحدات الصحية[(١)] .

وكما اهتمت حكومة الثورة بتعميم الخدمات الصحية بالريف اهتمت أيضا بتقديم الأدوية بالمجان من خلال الوحدات الصحية كما عهدت الحكومة إلى بعض المؤسسات العامة باستيراد الأدوية وتوزيعها على أساس الجملة بغرض توفير الأدوية وخفض ثمنها[(٢)] .

[(١)] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي ، القاهرة، يونيو ١٩٧٠، ص ١٦٢.

[(٢)] حسين خلاف : التجديد ، ص ٦١ ، ٦٢ .

ثانيا : الإجراءات الوقائية:.

أ ـ قبل الثورة .

نتيجة لانتشار عدة أمراض بالبلاد قامت الحكومة بعدة إجراءات وقائية للتخلص من هذه الأوبئة ومنها الحجر الصحي والعزل والإرشاد الصحي[١] وخاصة قبل الثورة وذلك بهدف وقاية البلاد من خطر الأمراض الوبائية والمعدية والتي كانت تؤدى بحياة الكثيرين من الشعب المصري وهى تمثل خطورة بالغة على البلاد .

وللتقليل من الإصابة بالبلهارسيا قامت الحكومة في عام ١٩٤١م بإنشاء قسم لإبادة القواقع الناقلة لهذا المرض وقد أمر البرلمان في عام ١٩٤٦م وزارة الصحة بوضع برنامج السنوات الخمس لتعميم عمليات الإبادة في جميع أنحاء البلاد واعتمدت لهذا الغرض مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه ، كما فرضت في بعض المناطق كالفيوم التحصينات الإجبارية ضد البلهارسيا [٢] .

واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الوقائية للتقليل من خطورة الأمراض الوبائية فعندما انتشر مرض الملاريا بالبلاد ، اهتمت الحكومة بالعمل على مقاومة هذا المرض ، فكان لوجود البرك والمستنقعات أكبر الأثر في انتشار البعوض فضلاً عن استخدام الري الدائم مما كان السبب الرئيسي في انتشار الملاريا وخاصة في صعيد مصر ، لذا اقترح أحد النواب وهو" محمد مرسى بليغ " : بردم البرك والمستنقعات التي توجد في مركز دمنهور ، وكانت الحكومة قد وضعت اعتمادات مالية تخصص لردم البرك والمستنقعات التي توجد في البلاد طبقا للسياسة التي اتبعتها والاعتمادات المالية المتوافرة كل عام لهذا المشروع [٣] ،كما قامت وزارة الصحة باستيراد مادة (D.D.T) لمقاومة

---

[١] وزارة الصناعة والتجارة : ص ٥٥.

[٢] وزارة الصناعة والتجارة : ص ٥٢.

[٣] مجلس النواب : الجلسة الثانية والثلاثون ،بتاريخ ٩ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ .

البعوض وخاصة في المناطق التي تواجدت بها القوات العسكرية البريطانية[١] وكذلك توفير مادة (البيرثريين) القاتلة للحشرات منعاً لانتشار مرض الملاريا بين البلاد [٢] .

وعندما اجتاح البلاد مرض التيفود وكان انتشاره يرجع إلى عدم النظافة قامت وزارة الصحة بمجموعة من الإجراءات الوقائية للتقليل من خطورة هذا المرض حيث وضعت برامج وقائية تضمنت هذه البرامج :-

ـ تطهير وسائل الانتقال كالقطار وعربات الترام وكذلك أمكنة الاجتماعات العامة هذا فضلاً على إبادة حشرات الرأس – والتي تعد من أهم أسباب انتشار هذا المرض – على نطاق واسع في الجهات الفقيرة ، وفتح الحمامات العامة للجمهور في المدن وتوزيع الصابون مجانا على الفقراء والدعاية ضد حشرات الرأس ومراقبة المسافرين في المحطات ، والعمل على تطهير الأفراد والباعة وسائقي السيارات والسيارات من هذه الحشرات وإجبار سكان الأحياء والقرى الملوثة بعرض مفروشاتهم في الشمس يوميا مع نشر المغاسل والحمامات بالمدن والقرى والأوساط الفقيرة [٣] .

ـ كما قامت الحكومة بالعمل على توفير المسحوق المبيد للحشرات المعروف باسم (D.D.T) لاستعماله لوقاية الفقراء ولتمكن القادرين على استعماله وقاية لأنفسهم وبيوتهم ومن يتبعهم أو يقوم على خدمتهم [٤] ، وقد قدرت الوزارة حاجتها من هذه المادة بمائة وعشرين طنا سنويا[٥] وبالرغم من ذلك فلم تستطع البلاد الحصول على الكمية المطلوبة وذلك لأن مكتب التموين للشرق الأوسط والذي كان مسئول عن تمويل البلاد بهذه المادة فقد تم إلغائه في

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ /أ تقرير من وزير الصحة إلى مكتب التموين للشرق الأوسط ١ -١ / ١٤٩ سرى بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٥.

[٢] الوقائع المصرية :العدد ٥١ ، الصادر في ٩ يونيه عام ١٩٤٧ ص ٤.

[٣] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / أ بتاريخ ١٩٤٣م؛ محفظة رقم ٥ / أ (١ – ١ / ١٤٩سرى) بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٨.

[٤] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / أ (١-١ /١٤٩ سرى) بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٥ .أنظر أيضا :
Pr`esidence du Conseil de Ministres , o , H , E , M , S , 12/6/1943.

[5] Pr`esidence du Conseil de Ministres , o , H , E , M , S , 12/6/1943.

نهاية عام ١٩٤٥م [١] وبالتالي فقدت البلاد مصدر الحصول على هذه المادة للوقاية من هذا المرض .

ـ وقد اتجهت حكومة البلاد للعمل على توفير سيارات الإسعاف المخصصة لنقل المصابين من خلال استيرادها من الخارج وذلك بهدف مكافحة الأمراض والتخلص منها لأن السيارات القديمة كانت تعد من أحد أسباب الإصابة بالمرض لذا اهتمت وزارة الصحة باستيراد سيارات جديدة لاستخدامها لمكافحة هذا المرض وغيرها من الأمراض الأخرى[٢] .

كما أنشأت وزارة الصحة قسما خاصا بمراقبة غش وفساد المواد الغذائية بمصر وأنشأت قسما آخر لمراقبة المواد الغذائية التي ترد إلى البلاد من الخارج ، وكان وجود السفن الملاحية المحملة بالمواد الغذائية لفترات طويلة في الموانئ أدى ذلك إلى تسرب الفئران إلى هذه السفن وبالتالي تلوث المواد الغذائية الموجودة على متنها مما كان سببا في انتشار مرض الطاعون بالبلاد علاوة على فساد المواد الغذائية لذا اتخذت وزارة الصحة قرارا بوضع مصائد للفئران على السفن الملاحية التي تكون حمولتها ١٠ طن فأكثر وذلك للوقاية من الأمراض التي قد تنتج عنها والحفاظ على الصحة العامة [٣] .

و نتيجة تفشى الأمراض بالبلاد تم مناقشة هذه القضية في البرلمان و تم عرض اقتراح بشأن تحسين الصحة القروية أكثر من مرة على مجلس النواب و قد صدر أكثر من قرار يتضمن إصلاح و توسيع دورات المياه بالمساجد و إنشاء حمامات عمومية صحية للرجال مع الاهتمام بنظافة القرية بما في ذلك إزالة أكوام روث الحيوانات و القاذورات الأخرى من مساكنها و طرقاتها و عدم مجاورتها لمساكن أهل القرية باختيار المكان المناسب لحفظها أو التصرف

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / أ بتاريخ ١٩٤٥.

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / أ قسم الأوبئة ، بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٤ . أنظر أيضا :
Pr`esidence du Conseil des Ministres , Ambassede britan ni Que , 1101/26/43 Le Caire , Le 13 November 1943 ; The Council of Ministers , Letter C. M 1-1/149 , 13 the November , 1943.

[3] Pr`esidence du Conseil de Conseil des Ministres , 4 November , 1943.

فيها بعيداً عن القرية[1] ، و بالرغم من ذلك فكانت هذه القرارات دون جدوى فقد ظل الريف يعانى من وجود أكوام روث الحيوانات و القاذورات مع سوء الأحوال الصحية حيث اعتاد المجلس إحالة الطلبات التي لاينوي تنفيذها إلي لجنة الاقتراحات لدراستها ثم إهمالها بعد ذلك وعدم تنفيذها وقد تم إحالة الكثير من الاقتراحات الخاصة بتحسين الصحة القروية إلي هذه اللجنة ومن بينها هذا الاقتراح وذلك لعدم تنفيذه.

و قامت وزارة الصحة للوقاية من الأمراض مثل الجدري أو الدرن أو الملاريا أ والتيفود بفرض الحجر الصحي على الأماكن الموبوءة و ذلك للحد من انتشار هذه الأمراض كما قامت وزارة الصحة بالحقن الجماعي أو التطعيم ضد الدرن حيث تولت هذه المهمة بعثة الصندوق الدولي لإغاثة الأطفال و الصليب الأحمر ، و ذلك بهدف الوقاية من الأمراض و خاصة الدرن [2] .

و قد اتخذت الدولة أيضاً عدة إجراءات أمنية للحد من انتشار الأوبئة و الأمراض ، فعندما انتشرت بعض الأوبئة و الأمراض في البلاد الأخرى خارج الحدود المصرية كانت الحكومة تقوم بحظر الاستيراد من هذه البلاد أو فرض الحجر الصحي على واردتها كما حدث في عامي ١٩٤٧، ١٩٥٢م بفرض الحجر الصحي على واردات إيران و ذلك لانتشار الطاعون بها و أيضاً فرض الحجر الصحي على واردات إحدى المدن بانجلترا لانتشار الجدري بها كما كانت تقوم بمراقبة الركاب القادمين من الأماكن الموبوءة[3] .

وقد بلغ إنفاق وزارة الصحة العمومية لمقاومة الأمراض في البلاد طبقاً لميزانية عام ١٩٤٤ / ١٩٤٥م حيث وضعت الحكومة في ميزانية هذا العام مبالغ تخصص لمكافحة الأمراض و القضاء عليها كما يتضح من الجدول بالملحق (٦ـ د) .

---

[1] مجلس النواب : الجلسة الثلاثون بتاريخ ٢٨مايو ١٩٤٧ ، ص٢٢٤٤ ؛ الجلسة الحادية و الثلاثون ، بتاريخ ٣ يونيه ١٩٤٧، ص٢٣٢٤.

[2] الوقائع المصرية : العدد ٤٨ ، الصادر في ٢٩مايو ١٩٤٧، ص٣ ؛ محافظ مجلس الوزراء : محفظه رقم ٢٥،بتاريخ ١٩٤٩.

[3] الوقائع المصرية : العدد ٤٨ الصادر في ٢٩ مايو ١٩٤٧ ، ص٣ ؛ العدد ٤٤ الصادر في أول مارس ١٩٥٢م، ص٥.

كما خصصت الحكومة في ميزانية عام ١٩٥١/١٩٥٠م مبالغ لمقاومة الأمراض كما يتضح ما يلي [١] : -

المبالغ المخصصة لمقاومة الأمراض في ميزانية عام ١٩٥١/١٩٥٠م

المبلغ	البيـــــــــــان
٣٤,٠٠٠	شراء سيارات لنقل المرضى
٩٨,٩٥٠	مصروفات الإدارة
٤٨,٠٠٠	تجهيز ١٦ مجموعة جديدة
٧٥٠	تجهيز ١٠ حمامات خارج المجموعات
٢٠,٠٠٠	لأبحاث الصحة القروية
٢٠١٧٠٠	المجموع

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٢٢، بتاريخ ١٩٥١/١٩٥٠م.

و من خلال الجدولين يتضح زيادة في المبالغ المخصصة لمقاومة الأمراض ولكن هذا لا يعني أن هذه المبالغ كان يتم إنفاقها بالفعل في الشئون الصحية فكانت في بعض الأحوال يتم الأخذ منها ليتم إنفاقها في شئون أخرى غير الصحية وخاصة فيما يتعلق بالريف المصري [٢] .

و كما انتشرت بعض الأمراض في أفراد المجتمع المصري كذلك انتشرت الأمراض الوبائية بين الحيوانات حيث انتشرت أمراض معدية وبائية لذلك طالبت الحكومة بحصر هذه الحيوانات المصابة و فرض عليها حجر صحي أيضاً حيث تغلق الأسواق كما حدث عندما تفشى مرض الطاعون البقرى بمديرية المنوفية في عام ١٩٥٢م فقد أغلقت أسواق المواشي و اتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع تفشى المرض و ذلك بمنع نقل الحيوانات من مكان

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٢٢، بتاريخ ١٩٥١/١٩٥٠م.

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظه رقم ٢٢، بتاريخ ١٩٥١/١٩٥٠.

لأخر و أيضاً عدم نقل اللحوم من مكان لآخر و غيرها من الإجراءات الوقائية منعاً لتفشى المرض بين الحيوانات أو انتقاله من مكان لآخر[١].

وللوقاية من الأمراض كان ولابد من توفير الماء النقي خاصة في الريف فغالبية الريف المصري اعتمد على القنوات و الترع و المصارف في الحصول على مياه الشرب و التي كانت من الأسباب الرئيسية في الإصابة بالكثير من الأمراض .

وعند مناقشة قضية توفير الماء النقي لسكان الريف بالبرلمان أبدي رئيس الوزراء تخوفه من أن التضحيات التي يستدعيها هذا العمل لا تتناسب مع النتائج العملية التي ترجى منه موضحاً أن الفلاحين يفضلون الشرب من ماء النيل حتى و لو كان بعيداً عنهم من أن يشربوا الماء الرائق الموجود في متناول أيديهم[٢] ، و بالتالي يلاحظ عدم اهتمام البرلمان بتوفير الماء النقي للريف بحجة أن الفلاح المصري تعود على أن يشرب من ماء الترع و القنوات و حتى لو كان بعيداً عنه على أن يشرب من الماء النقي القريب منه و بالتالي فلا جدوى من هذه المشروعات في الريف . فالوضع الطبيعي هو شرب هؤلاء الفلاحين من ماء الترع لأنه هو الموجود و المتاح لهم و لكن هل من المعقول أن يرفض الفلاحون ماءاً نظيفاً ؟

وقد وجد كثير من القرى في شمال الدلتا لا تجد ما يكفيها من المياه و يبدو ذلك واضحاً من الاقتراح الذي تقدم به النائب" سعد الأنصاري" (النائب عن دائرة رشيد) فقد أكد أن مياه البركة التي يشرب منها أهالي رشيد خليط بين المياه العذبة و المياه المالحة كما أنها راكدة و لا تصلح أبداً للشرب مما يؤدى إلى كثرة انتشار الأمراض و بعد أن بدأت لجنة الصحة بالمجلس تفهمها لهذه المشكلة و إقرارها لما أبداه النائب أكدت أنها ستسعى لحلها في غضون ثلاث سنوات طالما يتيسر تنفيذ ذلك[٣].

---

[١] الوقائع المصرية : العدد ١٠٣، الصادر في ١٠يوليه ١٩٥٢ ، ص٥.

[٢]عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

[٣] زكريا سليمان بيومي : ص ١٠٥ ،١٠٦.

وقد كان غالبية أهالي الريف المصري يشربون من ماء الترع و القنوات حتى أصدر مجلس الشيوخ قراراً بتدبير المياه الصالحة للشرب و الأغراض الأخرى و ذلك بإنشاء عمليات صغرى حيثما كان ذلك ممكناً و إمداد القرى القريبة من المدن بالمياه و تحسين و حماية موارد المياه الموجودة لحين تدبير مورد عمومي آخر، بالتالي لم يدخل الريف الماء النقي إلا في عام ١٩٣٦م[١] ، و ذلك عندما أنشئت وزارة الصحة في عام ١٩٣٦م قسم خاص بأعمال المرافق القروية بفروعها و أعمال البلديات و تم إدراجها تحت اسم المرافق العامة لأن المرافق القروية هي إحدى فروع المرافق العامة لذا قامت المرافق القروية بعمليات المياه الكبرى و الصغرى و بناء المجموعات الصحية القروية ؤ المغاسل و الحمامات الشعبية و ردم البرك و المستنقعات و إصلاح دورات مياه المساجد في جميع أنحاء القطر المصري و قد قدرت الاعتمادات المخصصة لهذه الأعمال ١,٠٦٥,٠٠٠ جنية في ميزانية عام ١٩٤٦/٤٥م،وفى ميزانية عام١٩٤٧/٤٦م زادت إلى ١,٨٧٠,٠٠٠ و نظراً للأعمال التي تقوم بها تغير اسمها إلى مصلحة الشئون القروية في عام ١٩٤٧م[٢].

وفي عام ١٩٥١م وافق مجلس الوزراء على مشروع اقترحته وزارة الشئون البلدية و القروية لتعميم مياه الشرب في القرى و تبلغ تكاليفه ٢٣,٣٦٠٣,٠٠٠ جنيه و ذلك لإنشاء محطات مياه بكل من الفيوم و بساط و شربين و فوه ، ٤,٦١٠,٠٠٠ جنيه لإقامة محطة رئيسية بمديرية البحيرة و إنشاء شبكات مياه خزانات حول بعض المدن و القرى ، و ٨ مليون جنيه لإنشاء عمليات مياه صغرى و ٤٥٠,٠٠٠ جنيه تمنح من الاحتياطي العام كسلف لبعض المجالس البلدية لإنشاء و تكملة عمليات مياه الشرب ، و قد وافق المجلس على هذا المشروع كما تقرر الاستفادة من الفروق في ضريبة الأطيان المستحقة عن عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠م في تحسين الحالة الاجتماعية و الصحية

---

[١] محافظ مجلس الوزراء : محفظه رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٤٧ .(وكان إدخال الماء النقي الريف المصري ليس بهدف توفيره للفلاحين وإنما ذلك لتوفير المياه لبيوت كبار الملاك الذين يعيشون بالريف المصري. لمزيد من التفاصيل أنظر . باتريك أو بريان: ص ص ٣٥٨، ٣٥٩.

[٢] محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٤٧ ؛مجلس النواب : الجلسة الحادية و الثلاثون ، بتاريخ ٣ يونيه ١٩٤٧، ص ٢٣٢٤ .

لسكان الريف بحيث تخصص هذه الأموال لتنفيذ مشروع تعميم مياه الشرب في القرى[1].

و قد وضع لهذا المشروع برنامج السنوات الخمس لتنفيذه حيث وافق مجلس الشيوخ و النواب على هذا المشروع و ذلك ابتداءاً من عام ١٩٥١ / ١٩٥٢م حسب البيان الأتي [2] : -

برنامج السنوات الخمس لإنشاء محطات مياه الشرب النقية لعام ١٩٥١ / ١٩٥٢م

	القسم أو الفرع في ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١	التكاليف الحالية	التكاليف المعدلة
محطة الفيوم	قسم ٢٧ (برنامج السنوات الخمس)	١,٤٧٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
محطة بساط	قسم ٢٧ (برنامج السنوات الخمس)	١,٤٢٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
محطة شربين	قسم ٢٧ (برنامج السنوات الخمس)	١,٧٧٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
محطة فوه	قسم ٢٧ (برنامج السنوات الخمس)	٥٥٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
	قسم ٢(فرع٢ مصلحة الشئون القروية)	٥٠٠,٠٠٠	
احتياطي	قسم٢٧ (برنامج السنوات الخمس)	٣٩,١٠٠	-
		٥,٧٥٠,٠٠٠	١٠,٣٠,٠٠٠

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/هـ ، لسنة ١٩٥١م.

و بالرغم من موافقة البرلمان على هذا المشروع لإدخال الماء النقي في الريف المصري كما قامت الحكومة بإصدار قرار يسمح بإعطاء مبالغ مالية لبعض المجالس البلدية لا تتجاوز هذه المبالغ ٤٥٠,٠٠٠جنيه و ذلك بهدف إدخال الماء النقي بالريف و تكون هذه المبالغ على هيئة سلف ترد خلال ثلاث سنوات [3] إلا أنه لم يتم إدخال الماء النقي في الريف ولم تكتمل هذه المشروعات إلا بعد الثورة و ظلت الغالبية العظمى من الريف المصري لا يوجد بها الماء النقي و اعتمدوا على ماء الترع و القنوات في الشرب و الأغراض الأخرى .

---

(١) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ /أ بتاريخ ٢٤مارس عام ١٩٥١.

(٢)محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/هـــ ، لسنة ١٩٥١م.

(٣) محافظ مجلس الوزراء : محفظه رقم ٥/ هـــ بتاريخ ١ يونيو عام ١٩٥١.

أما بالنسبة **للمسكن** : فقد عاشت الطبقات الفقيرة من الفلاحين و العمال في الريف و المدينة على حد سواء في بيوت أشبه بالقبور مع حرمان هذه المساكن من النظافة و الإنارة و الطرق المرصوفة[١] .

و عند مناقشة مسألة توفير المسكن الصحي في البرلمان في عام ١٩٢٨م لعمال الصناعة في المدن فقد نصح رئيس الوزراء (إسماعيل صدقي) المسئولين بالتريث قبل الدخول في تلك المشاريع الفادحة النفقات مبيناً أن هناك مشروعات أخرى تحتاج إليها البلاد و لها علاقة بحياة البلاد الاقتصادية كمشروعات الري و الصرف مؤكداً أن مسألة إنشاء منازل للعمال مسألة غير سليمة و تمثل خطئاً فادحاً لأن هذه الأبنية تتحول في أقصر وقت إلى حالة من القذارة تجعلها بؤر خطر للأمراض[٢] و من ذلك الموقف تتبين تلك النظرة الطبقية و التي لا تحاول أن تمد يد المساعدة و فرضاً أن تخوفه كان صحيحاً فأين النصح و الإرشاد و الوعي الصحي ؟.

ومن شدة سوء المساكن التي يعيش فيها العمال قد وصفتها إحدى الصحف في عام ١٩٤٧م بأنها لا تصلح إلا قبوراً للأحياء مليئة بالحشرات و القمامة و لا تصلح لسكنى الآدميين [٣] ، و بالرغم من تقدم العمال بكثير من الالتماسات إلى الحكومة طالبين تحسين مساكنهم إلا أنه لم توجد أي محاولة لتحسينها [٤].

وعلي الصعيد الآخر فلم تختلف بيوت الفلاحين كثيرا عن العمال بل كانت أسوأ منهم فكانت أحد الأسباب الرئيسية في انتشار الأوبئة والأمراض وقد طرح بالبرلمان أكثر من مرة فكرة الاهتمام بإنشاء مسكن ريفي صحي وذلك من خلال إعطاء الفلاحين سلفا صغيرة بدون فائدة لتحسين مساكنهم[٥] ، ولكن لم تلق هذه الفكرة أذناً صاغية بل كانت عرضة للسخرية من البعض

---

(١) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٧سبتمبر عام ١٩٤٧ .

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية، ص ٣٥٣ .

(٣) الصدق : العدد ٦٩١، بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٤٧ ؛ محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١سبتمبر عام ١٩٤٧ .

(٤) محافظ عابدين : محفظة رقم ٤٩٠ ، بتاريخ ١سبتمبر عام ١٩٤٧.

(٥) مجلس النواب : الجلسة الثلاثون ، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٧، ص ٢٢٤٤.

فضلا عما سبق فقد حرم الريف من الكهرباء كما حرم منها العمال الفقراء بالمدن والتي كان لها أكبر الأثر علي هذه الطبقات.

وقد ناقش مجلسي الشيوخ والنواب في عام ١٩٤٧م قرار القيام ببعض الأعمال داخل الريف منها وضع خريطة تنظيم لكل قرية تتضمن امتدادها على أصول صحية في المستقبل ، وتشمل تحسين شوارعها وميادينها القديمة بقدر المستطاع والمساعدة في إدخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية الحالية ، ويشمل ذلك بقدر الإمكان تحسين التهوية ومنع الازدحام وإيواء الحيوانات في غير غرف الإقامة ، وتشجيع إيجاد المراحيض القروية البسيطة في المنازل (١) ، وقد حولت هذه القرارات إلى لجنة الاقتراحات وبالتالي لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

وفي المؤتمر الزراعي الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس – ابريل ١٩٤٩م) ففي المحاضرة التي ألقاها (حامد جودة بك) رئيس مجلس النواب السعدي " أمام المؤتمر طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة بإقامة مساكن صحية لهم كتلك التي يقومون بإقامتها لمواشيهم ، وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض ، كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض" (٢) وطرحت الأفكار نفسها في مجلس النواب ، وذلك بإعطاء سلف صغيرة بدون فائدة لصغار القرويين لتحسين مساكنهم (٣) فلم تلق أذناً صاغية بل كانت عرضة للسخرية من البعض، وقد تم عرض اقتراح بشأن تحسين الصحة القروية أكثر من مرة علي مجلس النواب دون جدوى(٤).

ثم عادت هذه الاقتراحات مرة أخرى في عام ١٩٥١م لتنفيذها (٥) ، ولكن دون جدوى وظل الريف بكل مساوئه حتى جاءت الثورة.

---

(١) مجلس النواب : الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ٣ يونيه ١٩٤٧ ، ص ٢٣٢٥ .

(٢) رءوف عباس : الطريق إلى الثورة ، ص١٥؛ جماعة النهضة القومية : ص٢٨.

(٣) مجلس النواب : الجلسة الحادية والثلاثون بتاريخ ٣ يونيه ١٩٤٧ ، ص٢٣٣٦ .

(٤) مجلس النواب : الجلسة الثلاثون بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٧ ، ص٢٢٤٤.

(٥) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥ / هـ ، بتاريخ ١يونيو عام ١٩٥١م .

ب – بعد الثورة:ـ

لم يهتم رجال الثورة بوسائل علاج الأمراض فقط بل اهتموا كذلك بأساليب الوقاية منها ، وذلك من خلال الفحص الطبي للأطفال بالمدارس أو خارجها و لأمهاتهم والتوسع في الإرشاد الصحي بالريف ، وكذلك التوسع في التطعيم ضد الأوبئة والأمراض باستخدام العقاقير الحديثة واللقاحات والأمصال التي ساعدت على مكافحة بعض الأمراض ومنها : أمراض الرمد والملاريا والجدري والسل والأمراض المعوية [1] .

أما بالنسبة للبلهارسيا فقد اهتمت الثورة بالحد من انتشارها من خلال القضاء على القواقع الحاملة لهذه الديدان وخاصة في الريف مع التوسع في الإرشاد الصحي به وتقديم الأدوية اللازمة وتوافرها بالوحدات الصحية الريفية ، ولكن كان انتشار هذا المرض أكبر من الطرق التي اتبعتها حكومة الثورة للحد من تأثيرها ، فقد قامت الحكومة بإنشاء مراكز خدمات للوقاية من الأمراض المتوطنة بالبلاد كما يتضح من الجدول التالي [2] :ـ

---

(١) أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٥٦ ؛ باتريك أوبريان : ص ص ٣٥٨،٣٥٩ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي مارس ١٩٦٦(للإحصائيات حتى عام ١٩٦٥م) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١(الفترة من ١٩٦٥ــ ١٩٧٠).

الخدمات الوقائية للأمراض المتوطنة

.السنة	تفاتيش البلهارسيا	مجموعات البلهارسيا	محطات الملاريا	مأموريات الملاريا	وحدات ومأموريات الحشرات الطبية
١٩٥٩	١٣	٧١	٤٦	٧٨	١١
١٩٦٠	١٦	٨٤	٤٦	٨٤	١١
١٩٦١	١٦	٨٤	٤٧	٩٦	١١
١٩٦٢	١٦	٨٤	٤٨	١٠٥	١١
١٩٦٣	١٨	١١٧	٤٨	١١١	١١
١٩٦٤	١٧	١١٥	٤٧	١٥٠	١٠
١٩٦٥	٢٤	١١٧	٤٧	١٥٣	١١
١٩٦٦	٢٧	١٢٤	٥١	١٥٢	١١
١٩٦٧	٣١	١٣١	٥٣	١٦١	١١
١٩٦٨	٣٧	١٤٨	٧٠	١٦٢	١١
١٩٦٩	٣٩	١٦٢	٧٢	١٦٧	١١
١٩٧٠	٣٩	١٦٧	٧٨	١٦٤	١١

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي مارس ١٩٦٦(للإحصائيات حتى عام ١٩٦٥م) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١(الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠).

كما اهتمت الحكومة بمراكز الأمومة والطفولة وتطعيم الأطفال وذلك بهدف خفض نسب وفيات الأطفال حديثي الولادة كما يتضح ذلك من الجدول التالي[1]:-

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي مارس ١٩٦٦(للإحصائيات حتى عام ١٩٦٥م) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١(الفترة من ١٩٦٥ــ ١٩٧٠).

عدد خدمات رعاية الأمومة والطفولة (١٩٥٩ـ ١٩٧٠م)

السنة	أقسام رعاية الأمومة الطفولة بالريف	أقسام رعاية الأمومة الطفولة بالمدن	المجموع	معدل التغير٪
١٩٥٩	-	٦٦٩	٦٦٩	-
١٩٦٠	-	٦٩٢	٦٩٢	٣,٤
١٩٦١	-	٧٢٣	٧٢٣	٨,٠٧
١٩٦٢	١٠٨	٧٧٢	٨٨٠	٣١,٥
١٩٦٣	٣٠٣	٨٠٩	١١١٢	٦٦,٢
١٩٦٤	٥٨١	٨١٩	١٤٠٠	١٠٩,٢
١٩٦٥	٧٨٢	٨٣٦	١٦١٨	١٤١,٨
١٩٦٦	٩٤٢	٨٥٧	١٧٩٩	١٦٨,٩
١٩٦٧	١٠١٨	٨٥٦	١٨٧٤	١٨٠,١
١٩٦٨	١٠٧٨	٨٤٦	١٩٢٧	١٨٨
١٩٦٩	١١٣٥	٨٣٣	١٩٦٨	١٩٤,١
١٩٧٠	١١٩٢	٨٢٨	٢٠٢٠	٢٠١,٩

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي مارس ١٩٦٦(للإحصائيات حتى عام ١٩٦٥م) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : الكتاب السنوي يونيو١٩٧١(الفترة من ١٩٦٥ـ ١٩٧٠).

ومن خلال دراسة الجدول السابق يتضح لنا زيادة أعداد مراكز الخدمات الصحية الخاصة برعاية الأمومة والطفولة حيث زادت معدلاتها في البلاد خلال الفترة من ١٩٥٩م وحتى عام ١٩٦٥م بمقدار ١٤١,٨٪ ثم وصلت إلى ٢٠١,٩٪ في عام ١٩٧٠م على اعتبار عام ١٩٥٩م هي سنة الأساس ، وقد شهدت أيضا مراكز الأمومة والطفولة في المدن نموا ملحوظاً ولكن كان بطيئا ويتضح ذلك من خلال معدل النمو خلال الفترة من ١٩٥٩وحتى ١٩٧٠م فقد بلغت حوالي ٢٣,٨٪ أما في الريف فقد تم إنشاء هذه المراكز منذ عام ١٩٦٢م وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت نموا كبيرا في أعدادها حيث تضاعفت أعدادها

أكثر من مرة خلال تلك الفترة ، وكان الهدف من مراكز الأمومة والطفولة هو تقديم الخدمات الصحية من تطعيم الأطفال والأمهات ضد الأمراض المختلفة[1].

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هبوط معدلات الوفيات خاصة بين صغار السن مما أدى إلى الزيادة الطبيعية في أعداد السكان ولذا اهتمت الحكومة بتنظيم الأسرة والنسل ، ولكن لم تهتم الحكومة بالمشكلة السكانية في فترة الخمسينات اعتقاداً منها أن التنمية الاقتصادية سوف تحل هذه المشكلة فضلاً عن عدم وعى الحكومة بأبعاد هذه المشكلة إلى أن أعلن عبد الناصر في عام ١٩٦٢ أن السياسة السكانية أصبحت غاية في الضرورة وبالتالي وضعت وزارة الصحة برنامجاً مؤقتاً لتنظيم الأسرة تم إدخاله في عام ١٩٦٥م وبدأ في التنفيذ في فبراير عام ١٩٦٦م للحد من الزيادة السكانية [2] .

وللتقليل من فرص انتشار الأوبئة وتحسين الصحة العامة اهتمت حكومة الثورة بتوفير مياه الشرب النقية لأكبر عدد من المصريين خاصة في الريف الذي اعتمد على مياه الترع والقنوات في الشرب كما عبر جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله : " أن لنا إخوانا يكونون عائلات (أهل الريف)لا ينعمون بالمساكن ولا ينعمون بالكهرباء ولا ينعمون بالمياه الصالحة للشرب وأنهم لا يزالون يقطنون المساكن المبنية بالطين ويشربون المياه بالطين "[3].

وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المستفيدين بها في الريف والمدينة على حد سواء فبينما كان لا يستفيد منها في عام ١٩٥٢م سوى ٥ مليون في المدينة ومليونين في الريف وصل عدد المستفيدين بها على التوالي ٩ مليون و ٥ مليون في عام ١٩٥٧م وقد خصصت الخطة الخمسية الأولى مبلغ ١٧ مليون جنية من جملة استثماراتها لتوصيل المياه إلى مليون من سكان المدينة و ١٧

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:الكتاب السنوي ، مارس ١٩٦٦ ، ص ١٤٣، ١٤٤

(2)Mabro Robert: OP . cit , P 161.

(٣) تصريحات وخطب جمال عبد الناصر : القسم الأول ، ص ٣٨٦.

مليون من سكان الريف بما يساعد على تأمين وصول المياه النقية لجميع سكان القطر قبل عام ١٩٧٠م [١].

ومع ذلك فقد ظلت قرى كثيرة وأجزاء من المدن محرومة من المياه النقية بدليل أنه حتى وقت قريب لم يكن قد استفاد منها سوى ٩٤٪ من سكان المدن و ٥٦٪ من سكان الريف رغم الاهتمام بتوسيع شبكتها أبان الستينات وخصوصاً في سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) [٢].

وإلى جانب حرص نظام ثورة يوليو على إمداد المجتمع بمياه الشرب النقية فقد حرص أيضاً على توفير المسكن المناسب لأصحاب الدخول المحدودة فقد اتجه لإنشاء الوحدات السكنية اللازمة لمواجهة احتياجات استصلاح الأراضي والزيادة السكانية . في مناطق الاستصلاح الزراعي وبعد نجاح تجربة انشاص فقد قامت الحكومة بإنشاء عدد من الوحدات بتكاليف تراوحت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جنية للوحدة كما قامت بإجراء تجارب لإنتاج مواد البناء الرخيصة والمناسبة لاستخدامات الفلاحين [٣].

كما قامت الثورة بإزالة بعض الأحياء العشوائية بالقاهرة وإنشاء أحياء جديدة في وسط القاهرة ، وذلك بهدف توفير مساكن رخيصة للقطاعات الأكثر فقراً ، ولسكان الحضر تم إنشاء شركات عامة عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤م لهذا الغرض وتم إنشاء الآلاف من الشقق والوحدات السكنية وبلغ الاستثمار العام في الستينات من ٥-٦ مليون جنيه [٤].

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية ، ص ١٥٦.

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

[٣] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٦.

[4] Mabro Robert : OP .cit , P 161 .

ومع بداية الستينات أدركت الحكومة صعوبة تحملها وحدها عبء تنفيذ إنشاء الوحدات السكنية متوسطة التكاليف من خلال التعاون بين الوزارات المختلفة ومجالس البلديات، والجمعيات التعاونية للإسكان وشركات البناء [١].

وقد نجحت سياسة الحكومة في بناء حوالي سبعين ألف وحدة سكنية في الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٠م وإذا كانت هذه الحصة قد هبطت في الستينيات إلى ثلاثين ألفا ؛ فالسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض اعتمادات الإسكان إلى ٨,٥٪ من جملة الاستثمارات بعد أن توسعت الحكومة في إشرافها على إيجارات المساكن بشكل قلل من غبن المستثمرين والملاك للمستأجرين فبعد أن خفضت الحكومة إيجارات المساكن بنسبة ٢٠٪ في سنة ١٩٥٨ و١٩٦١م قررت في سنة ١٩٦٢ تحديد الإيجارات بواسطة لجان حكومية على أساس ٥٪ من ثمن الأرض وتكاليف البناء مع إضافة ٣٪ للصيانة [٢] وكان الهدف من هذه الإجراءات هو توفير المسكن لمحدودي الدخل بما يتماشى مع مستويات المعيشة .

كما اهتمت حكومة الثورة منذ قيامها بالريف وإدخال الكهرباء إليه لأنه يعد أمراً أساسياً لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين والعمال على حد سواء ؛لذا ففي عام ١٩٥٣م أنشأت حكومة الثورة المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والذي قام بدوره في عام ١٩٥٤ بإنشاء لجنة الكهرباء المصرية لوضع خطة طويلة الأجل لكهربة البلاد وكانت كهربة الريف من أهم الأسس التي أخذت في الاعتبار عند إعداد الخطة[٣].

وفي عام ١٩٦٤م أنشئت وزارة القوى الكهربائية وقامت أيضاً بوضع خطة شاملة لكهربة الريف المصري بدأت في عام ١٩٦٥م ببرنامج لتوصيل الكهرباء إلى ٢٢٠٠قرية على مدى سبع سنوات وما أن بدأ تنفيذ ذلك واستيراد

---

[١] أحمد الشربيني : التنمية الاقتصادية، ص ١٥٧ .

[٢] أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٧.

[٣] موسوعة كهربة الريف : الهيئة العامة لكهربة الريف، وزارة الكهرباء،القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣م، ص ص ٩، ١٠ .

بعض الأدوات اللازمة لها حتى رؤى تأجيل تنفيذ هذه الخطة لبعد استكمال بناء السد العالي وبعد فترة سمحت الحكومة للمحافظات أن تتولى كهربة القرى التي يمكنها تدبير التمويل الذاتي لها مع مساهمة مؤسسة الكهرباء بمحطات المحولات التي تم استيرادها لكهربة الريف غير أن الجهود التي بذلت في هذا الشأن لم تأت بالهدف المرجو منها إذ أن عدد القرى التي تم إنارتها من الشبكة لم يمثل أكثر من ٤% من مجموع القرى المصرية (١) .

ولذا وضعت الحكومة في عام ١٩٧٠/٦٩م البدء في كهربة الريف على مراحل وفي المرحلة الأولى تقوم بإنارة ١٨٤قرية واعتمدت لذلك ميزانية بلغت حوالي ٣مليون جنيه تزداد سنوياً(٢) وبالرغم من قلة عدد القرى التي تم إدخال الكهرباء بها إلا أن حكومة الثورة كانت حريصة على كهربة الريف من أجل الارتقاء به .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى اهتمام الثورة بالناحية الصحية والحد من انتشار الأمراض من خلال العمل على توفير الخدمات الصحية بإنشاء الوحدات الصحية سواء في الريف أو المدن كما اهتمت حكومة الثورة بتقديم الخدمات الصحية الخاصة برعاية الطفولة والأمومة وكان نتيجة هذا الاهتمام من جانب الحكومة مع الإرشادات الصحية أن أدى ذلك إلى رفع مستوى الغذاء الذي يتناوله الأفراد مما يقلل من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية كما يتضح من الجدول التالي طبقا لما توضحه بعض الإحصاءات الحديثة نسبياً سواء منها ما تعلق بنصيب الفرد في السنة من المواد الغذائية المختلفة بالكيلو جرام أو نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم كما يتضح من الجدولين التالين(٣) :-

---

(١) موسوعة كهربة الريف : ص ١٠.

(٢) (بعد إتمام بناء السد العالي وتوليد الكهرباء منه توسعت الحكومة في مشروعات كهربة الريف وذلك لانخفاض التكلفة عما قبل بناؤه)لمزيد من التفاصيل أنظر. موسوعة كهربة الريف : ص١١، وما بعدها.

(٣) حسين خلاف : التحديد ، ص ٦٢.

نصيب الفرد في السنة من المواد الغذائية المختلفة بالكيلو جرام في السنوات من ٤٨ـ ١٩٥٧ مقارنا مع

(١٩٣٤ – ١٩٣٨)

المواد الغذائية	٣٤/٣٥إلى ٣٨/٣٩	٤٨/٤٩	٤٩/٥٠	٥٠/٥١	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤	٥٤/٥٥	٥٥/٥٦	٥٦/٥٧
المجموع	٣٦٨,٣	٣٨٨,٣	٣٦٦,٣	٣٧١,٢	٣٧٠,٨	٣٧٦,٢	٤٠٦,٣	٤١٦,٦	٤٣٦	٣٩٧,١

حسين خلاف : التحديد ، ص ٦٢.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم في السنوات من ٤٨/١٩٤٩ إلى ٥٦/١٩٥٧ م مقارنة بمتوسط السنوات : ٣٤/١٩٣٥ إلى ٣٨ / ١٩٣٩م[1]

المواد الغذائية	٣٤/٣٥إلى ٣٨/٣٩	٤٨/٤٩	٤٩/٥٠	٥٠/٥١	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤	٥٤/٥٥	٥٥/٥٦	٥٦/٥٧
المجموع	٢٣٧٤	٢٤٧٦	٢٢٩٩	٢٣٤٥	٢٣٦٥	٢٣١٥	٢٥٢٤	٢٥٧٢	٢٥٩٠	٢٥٣٦

حسين خلاف : التجديد ، ص ٦٣.

وبالرغم من الارتفاع في المتوسط العام لا يعنى التحسن العام لأن المتوسط يخفى الفروق بين الشرائح المختلفة ولكن بشكل عام ارتفع المتوسط عما قبله قبل قيام الثورة وتحسن إلى حد ما مستوى التغذية العام لمعظم الأفراد.

وبالرغم من اهتمام حكومة الثورة بتقديم الخدامات الصحية لكل القرى والمدن في أنحاء القطر المصري إلا أن هذا لا يعنى القضاء التام على كل الأمراض والمشكلات الصحية التي وجدت بالمجتمع المصري ولكن ما تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد والإنفاق خاصة وان الزيادة السكانية كانت تبتلع الزيادة سواء في عدد المستشفيات أو في عدد الأسرة مع انتشار بعض الأمراض والتي كان من شأنها إرهاق ميزانية البلاد ،ولكن يحسب لرجال الثورة الاهتمام بالناحية الصحية وخاصة في الريف المصري وإنشاء الوحدات الصحية لأهل الريف الذين حرموا طويلا من الرعاية الطبية بكل صورها .

---

(1) حسين خلاف : التحديد ، ص ٦٣.

فكثيراً ما كان يموت سكان الريف دون أن يجدوا الطبيب المعالج أو الأدوية أو الرعاية الصحية ، ولذا أحدثت الثورة تغيرات صحية هامة وخاصة على أهالي الريف وذلك بإمدادهم بالوحدات الصحية والمياه النقية وأيضا إدخال الكهرباء وإنارة الريف .

وقد اهتمت الثورة أيضا بسكان المدن من خلال الاهتمام بتقديم الخدمات العلاجية والوقائية لهم من الأمراض من خلال إنشاء الوحدات الصحية المختلفة ولكن اهتمت أكثر ببناء الوحدات السكنية لمحدودي الدخل بحيث تضمن لهم السكن الصحي من أجل القضاء على الأمراض التي تنشأ عن سوء هذه المساكن وكان حظ الريف قليلاً من ناحية الاهتمام بإقامة الوحدات السكنية لهم .

الخاتمة

جاءت ثورة ٢٣ثورة يوليو ١٩٥٢م ؛ كنتيجة لسوء الأوضاع الداخلية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فكانت معبرة عن حاجات وآمال الشعب المصري في الخلاص من سوء هذه الأوضاع ، وقد حققت الثورة مجموعة من الانجازات لا يمكن لأحد إنكارها وهي :-

كانت لقوانين الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الملكية الزراعية دوراً كبيراً في إعادة هيكلة الملكية الزراعية والتي قد وصلت إلى أعلى درجة من التعقيد، ولولا هذه القوانين لساءت هذه الأوضاع أكثر من ذلك خاصة وأنها اشتملت على مجموعة من القرارات والتي من خلالها تم تحديد حداً أعلى للملكية الزراعية ، وتحديد القيمة الإيجارية والتي كانت دائماً مثاراً للنزاع بين المالك والمستأجر قبل الثورة ؛ لتحكم كبار الملاك في تحديدها دون مراعاة لظروف الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ، كما اشتمل القانون على تحديد العلاقة بين المالك بالمستأجر حيث أصبح المالك لا يستطيع طرد المستأجر من الأرض ما دام يدفع ما عليها من التزامات، وبالتالي أعطى ذلك للفلاحين الشعور بالأمان ، وبالرغم من قيام بعض كبار الملاك بالتحايل على القوانين والالتفاف حولها لتحقيق بعض الأهداف إلا أنه حدثت كثير من التغيرات في الريف المصري خاصة من حيث توزيع الملكية الزراعية و القيمة الإيجارية .

وأيضا قدمت التعاونيات الزراعية الكثير من الخدمات في الريف المصري فلم تقتصر خدماتها على تقديم القروض العينية أو النقدية فقط ، ولكن وجدت الجمعيات التعاونية المجمعة والتي تضم الأطباء و الأخصائيين في مجال الزراعة والصحة والتعليم وذلك بهدف توعية الريف ونشر الوعي الصحي والتعليمي بالإضافة إلى الزراعة.

وقد وقعت حكومة الثورة في عدة أخطاء عند التنفيذ ومنها أن قوانين الإصلاح الزراعي قد صدرت على عدة مراحل بما سمح لكبار الملاك التهرب من القانون عن طريق عقود البيع الصورية أو بطرق أخري .

كما أدت سياسة التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية إلى التعاونيات الزراعية بسعر أقل من أسعار السوق الحرة ، إلى حرمان الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة من فائض الربح الذي استفاد منه سكان المدن بالدرجة الأولى .

أما بالنسبة للعمال فقد حصلوا على الكثير من الحقوق والتي ظلوا طويلا يحاربون من أجلها قبل الثورة ، على الرغم من تأخر المشرع في إصدار هذه القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، وكان من أهم هذه الحقوق التي حصل عليها العمال: الحق في المعاش كاملاً والتأمينات الاجتماعية والمشاركة في نسبة من أرباح الشركات وأيضا المشاركة في مجلس إدارتها وغيرها الكثير من الحقوق والتي كانت تفوق كثيراً الحقوق التي حصل عليها الفلاح في الريف المصري خاصة من صغار الملاك .

وكان نتيجة عزوف كبار الرأسماليين عن المشاركة في نهضة البلاد صناعيا، بالرغم من قيام حكومة الثورة بعدة إجراءات لتيسير الاستثمار في الصناعة دوراً كبيراً في دفع حكومة الثورة إلى القيام بتأميم الشركات والمصانع الكبرى وأصبحت ملكا للدولة مما كان له أثره في تحمل القطاع العام لكل أعباء التقدم الصناعي، والنسبة الأكبر من جملة الاستثمارات في المجال الصناعي .

وقد ساعدت السياسة التعليمية على خفض نسبة الأمية ونشر التعليم وخاصة التعليم الابتدائي الذي جعل إلزاميا ومجانيا لمحو الأمية وخاصة في الريف ، كما ساعدت السياسة التعليمية على زيادة أعداد الخريجين الذين تكدست بهم أروقة القطاع العام والمصالح الحكومية ؛ نتيجة سياسة التعيين التي التزمت بها الدولة تجاههم .

وكان يجب على الحكومة الاهتمام أكثر من ذلك بالتعليم الفني والكليات العملية لكي تستفيد منهم في بناء الاقتصاد الوطني ، وجاء أيضا اهتمام الحكومة

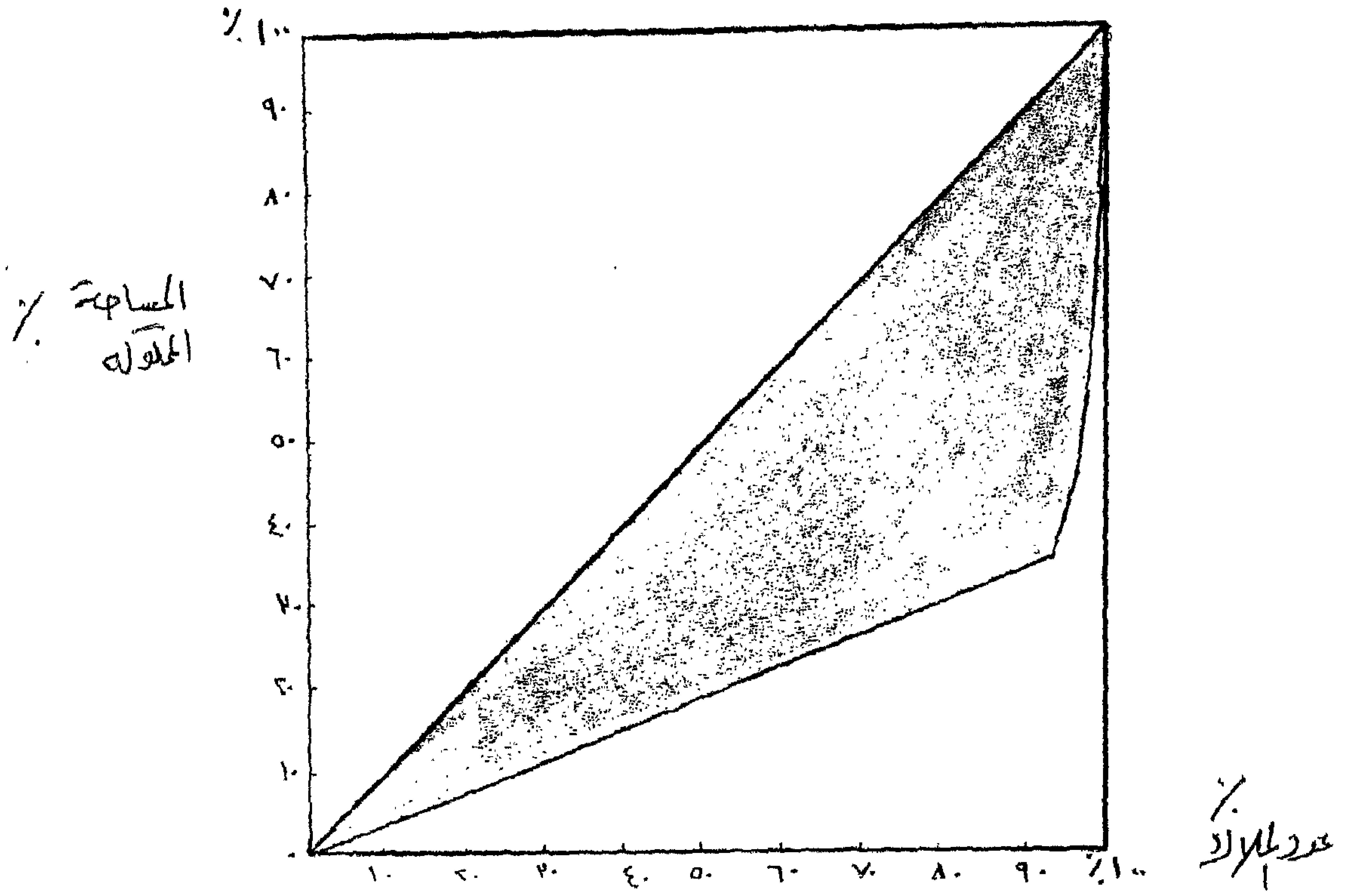
برفع مرتبات خريج الجامعة عن خريج المدارس الفنية ، إلي رغبة الكثيرين من الطلاب في الوصول إلي التعليم الجامعي بغض النظر عن القدرات العلمية ،مع الاهتمام بالتعليم النظري علي حساب التعليم التطبيقي ، مما أثر بشكل كبير علي العملية التعليمية والاقتصاد الوطني ؛ نتيجة نقص الخبرات والمهارات اللازمة لتطوير الصناعة ، ولذا كان على الحكومة أن تضع خطط زمنية تحدد فيها أعداد الطلاب التي يمكن للمدارس استيعابها كل عام وتتناسب مع أعداد المدرسين اللازمين للعملية التعليمة، وأيضا ما يتناسب مع حاجة البلاد إلى الخبرات والمهارات التي يمكن توافرها من خلال الاهتمام بالكليات التطبيقية .

وقد اهتمت أيضا حكومة الثورة بتوفير الرعاية الصحية ، ومقاومة الأمراض المتوطنة علاجاً ووقاية ، وأيضا اهتمت بالأمراض الوبائية وغيرها من الأمراض ، وبالتالي قللت الانجازات الصحية من إهدار أعداد هائلة من الطاقة البشرية والتي كان يتم القضاء عليها من خلال هذه الأمراض وبخاصة في الريف .

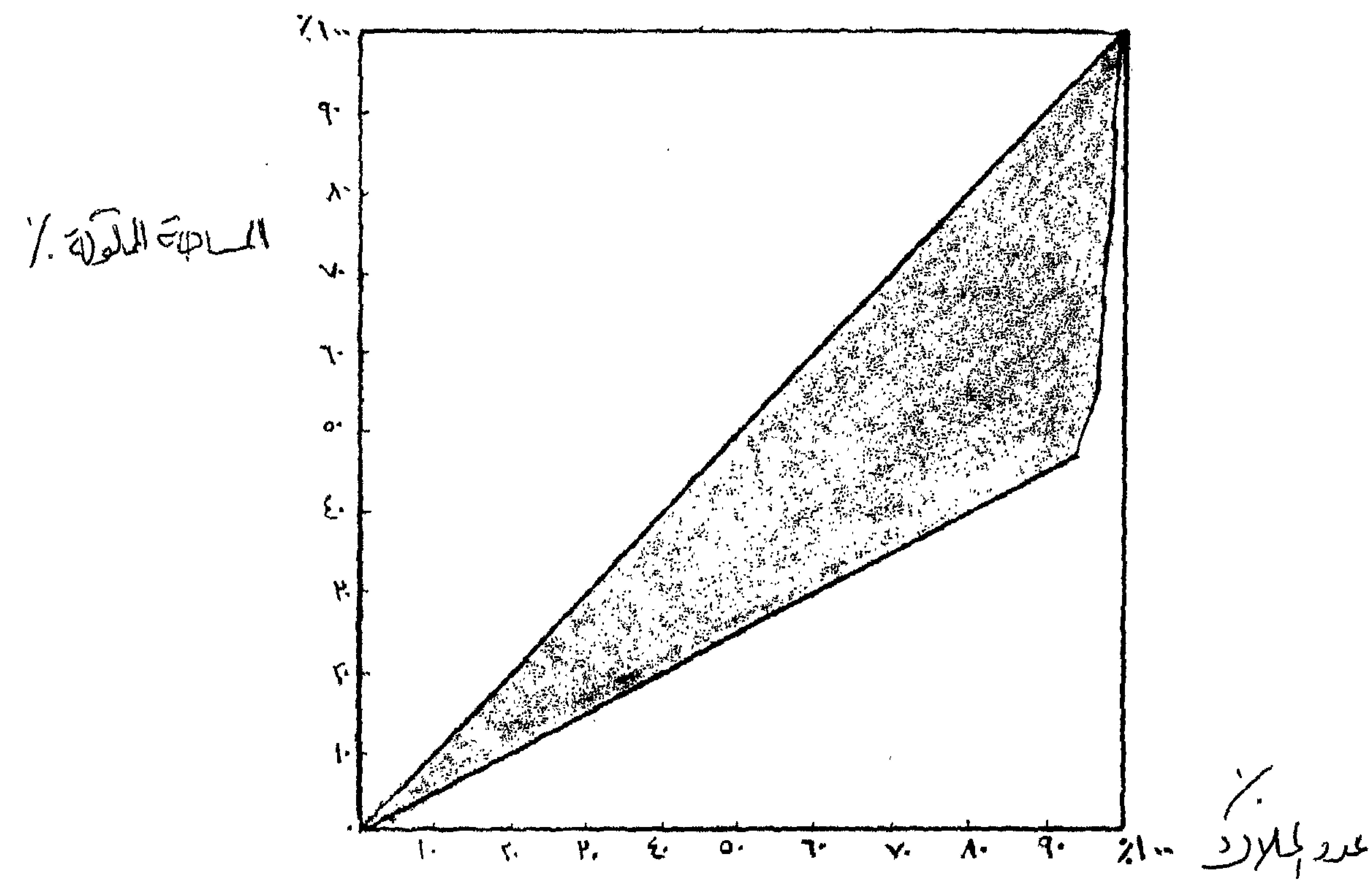
كما اهتمت الحكومة بالعمل على توفير المقومات الصحية بالريف المصري ومنها توفير مياه الشرب النقية و محاولة إنارة القرى وإقامة المساكن الصحية للعمال في المدن .

الملاحق

شكل (أ)

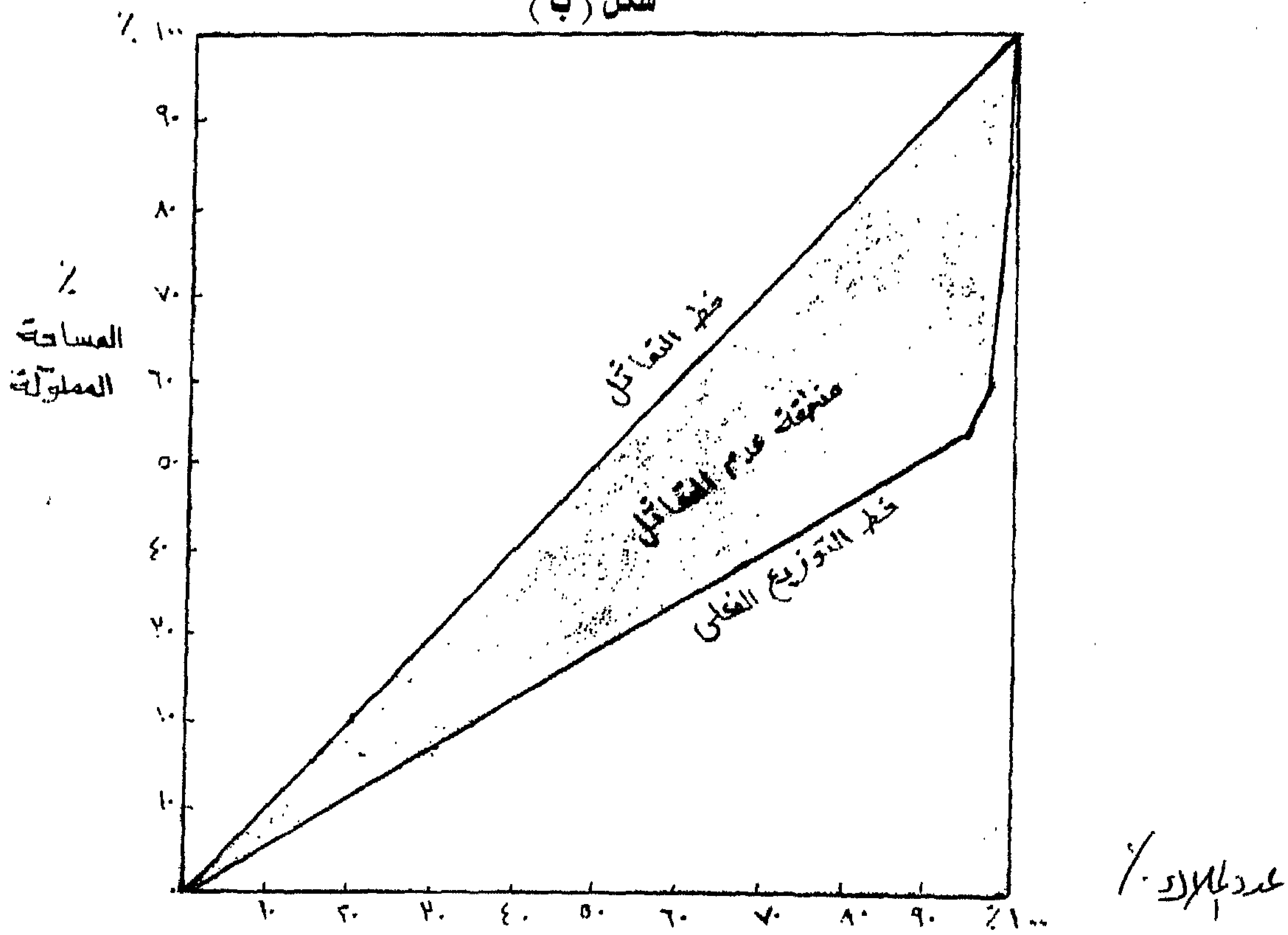


توزيع الملكية الزراعية قبل عام ١٩٥٢م

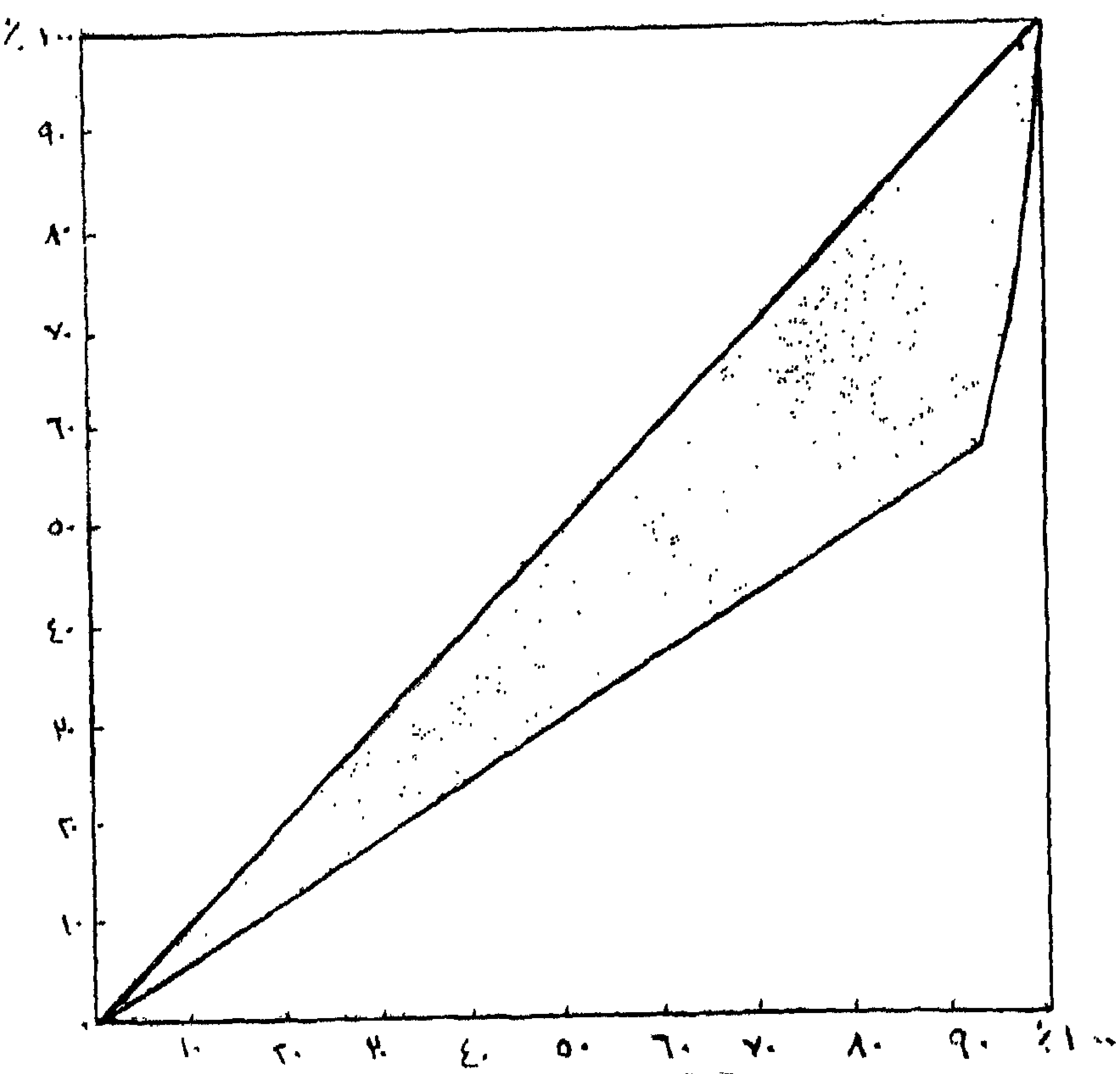


توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٥٢م

شكل (ب)

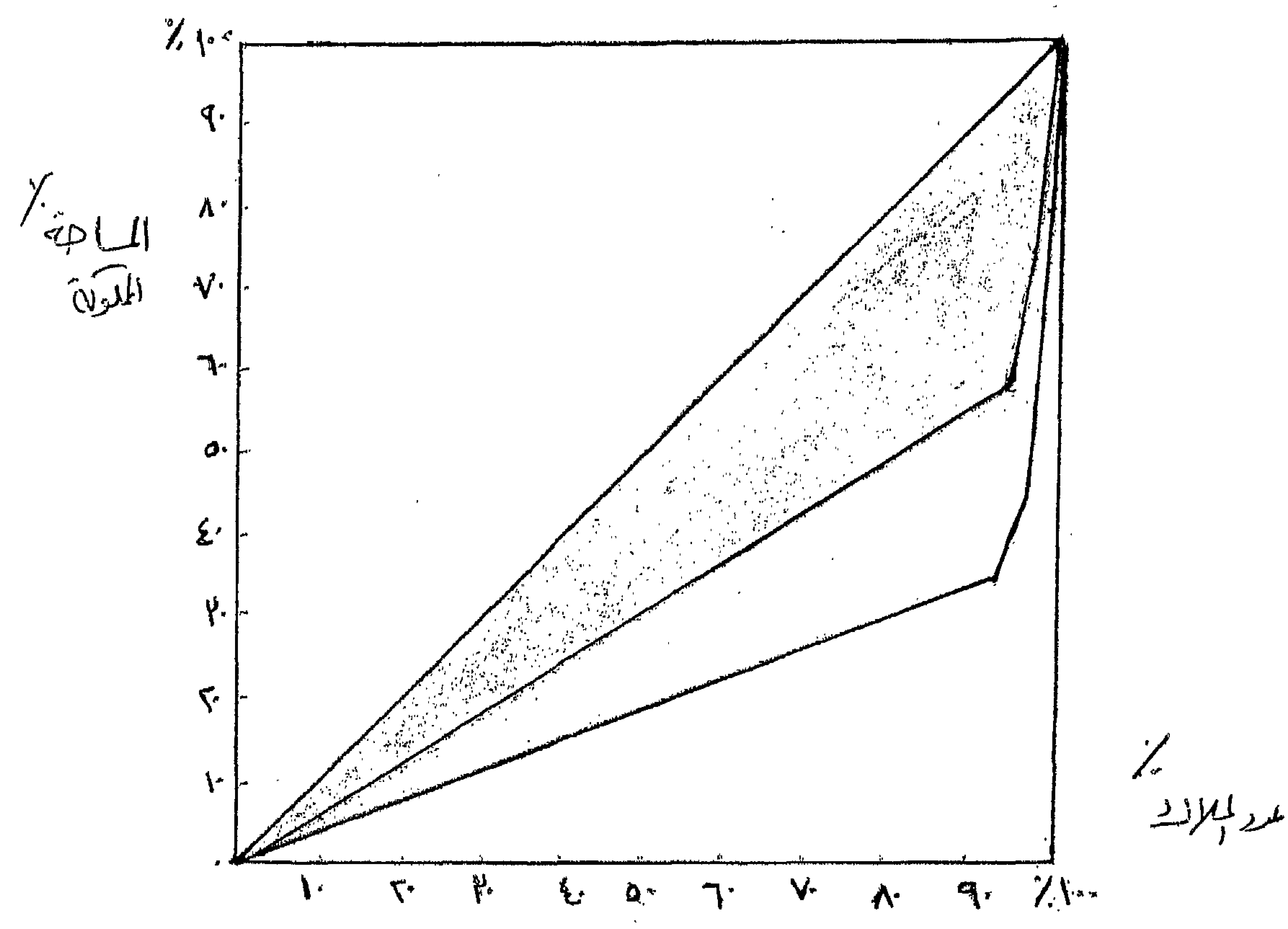


توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦١م



توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٥م

شكل (ج)



توزيع الملكية الزراعية فى عام ١٩٦٥م مقارنة بتوزيع الملكية قبل عام ١٩٥٢م

☐ ١٩٦٥

☐ قبل عام ١٩٥٢

ملحق (١ـ أ) متوسط أجور العمال الفترة (يناير ١٩٥٤م – أكتوبر ١٩٦٥م)

المحافظات	متوسط أجور العمال وعددهم في الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٤		متوسط أجور العمال وعددهم في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٦٥[١]		معدل التغير ٪ [*]	
	عدد العمال	متوسط الأجور بالقرش	عدد العمال	متوسط الأجور بالقرش	عدد العمال	متوسط الأجور
القاهرة	٨١٩١٧	٢٣٢	١٨١٠٢٣	٣٣٤	١٢١,٠	٤٤,٠
الإسكندرية	٥٧١٩٩	٢٢٢	١١٩٤٧٣	٣٢٥	١٠٨,٩	٤٦,٤
الغربية	٢٨٩٠٨	١٩٨	٤٠٠٨٠	٢٨٤	٣٨,٦	٤٣,٤
القليوبية	٢٠٥٧٠	١٥٩	٥٦٣٨١	٢٨٧	١٧٤,١	٨٠,٥
البحيرة	١٩٣٤٧	٢٠١	٢٥٠٠٩	٣٨٣	٢٩,٣	٩٠,٥
الجيزة	١٣٠٧٦	١٨٣	٤٦٥٣٥	٣٢٢	٢٥٥,٩	٧٦,٠
السويس	٦٧٤٠	٤٤١	١٣٢٧١	٥٢١	٩٦,٩	١٨,١
محافظات الحدود	٥٢١٤	٣٤٨	٥٢٢٧	٤٥٢	٠,٢	٢٩,٩
قنا	٥١٨٢	١٥٢	١٠٨١٠	٢٨٧	١٠٨,٦	٨٨,٨
المنيا	٣٤٥٤	١٧٥	٧٠٩١	٢٥٧	١٠٥,٣	٤٦,٩
الدقهلية	٣٢٩٠	١٦٤	٨٣١٢	٢٤٧	١٥٢,٦	٥٠,٦
أسيوط	٢٣٢٥	١٦٦	٥٢٨٠	٢٠٩	١٢٧,١	٢٥,٩
أسوان	١٦٤٠	١٥٩	٢٤٢٠٨	٤٢١	١٣٧٦,١	١٦٤,٨
الشرقية	١٦٢٦	١٤٢	٧٣٢٥	٢٨٤	٣٥٠,٥	١٠٠,٠
المنوفية	١٣٠٨	١٠٩	٨١٥١	٢١٥	٥٢٣,٢	٩٧,٢
سوهاج	١٢٨٢	١٤٩	٢٨٦٦	٢٧٤	١٢٣,٦	٨٣,٩
دمياط	١٢١٧	١٤٩	٤١٧٣	٢٤١	٢٤٢,٩	٦١,٧
بني سويف	١١٥٤	١٣٤	٣٥٠٠	٢٥٣	٢٠٣,٣	٨٨,٨
الفيوم	١٠٠٧	١٧٠	٢٧٥٨	٢٨٩	١٧٣,٩	٧٠,٠
كفر الشيخ	٩٦٣	١٣٥	٢٣٤٢	٢٥٨	١٤٣,٢	٩١,١
بور سعيد [٣]			٧٢٤٩	٣٧٧		
الإسماعيلية			٣٣٥٣	٣٤٦		
جملة المحافظات	٢٦٥٠٧٨	٢٢٤	٥٨٤٤١٧	٣٢٦	١٢٠,٥	٤٥,٥

للمنشآت التي يعمل بكل منها عشرة مستخدمين فأكثر .

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ – ١٩٦٨ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٣٠ .

[*] من إعداد الباحثة .

[٢] كانت محافظتي بور سعيد والإسماعيلية في يناير ١٩٥٤ مدمجتان في محافظة القنال .

التسويق التعاوني لبعض الحاصلات الزراعية الفترة (٦٤/١٩٦٥ـ ٦٨/١٩٦٩م)(١)

الصنف	الوحدة بالألف	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
القطن	قنطار	٤٥٨٨	٩٥٧٣	٨٢١٢	٧٦٩٦	٧٧١٨
الأرز	ضريبة	-	٩٠١	١٠٩٠	١٢٢٦	-
البصل	طن	٢٠٤	٢١٣	١٨٨	١٧٠	٢٣١
البطاطس	طن	٢٤	٧٠	٥٤	-	-
الفول السوداني	طن	١٧٩	١٤٣	٢٦٨	٢٦٧	-
الثوم	طن	٦	١٣	١٧	١٩	٢٧
الفاصوليا الخضراء	طن	١	٢	١	١	١
طماطم	طن	٢	٣	٢	١	(١)
خرشوف	طن	(١)	١	١	١	١
فول رومي	طن	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)
سمسم	طن	٥	٥	٦٤	٥٠	-

(١)أقل من ٥٠٠ طن

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ ، القاهرة ، يونيو، ١٩٦٨ ، ص ٥٧ .

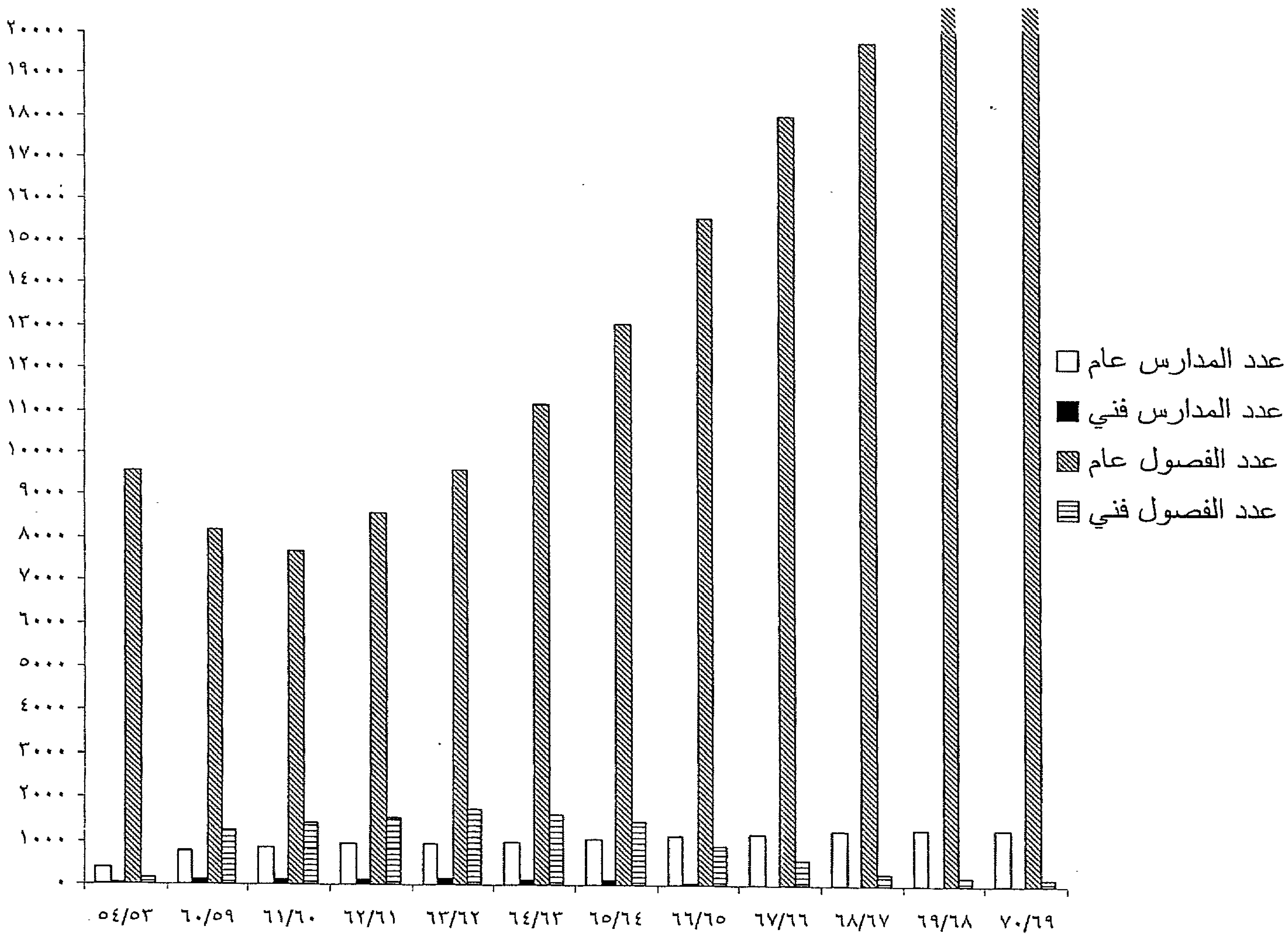
تابع ملحق (٢ـ ب) تور أعداد المدارس واستيعاب الفصول في المرحلة الإعدادية الفترة (١٩٥٣ـ١٩٧٠م)

السنة	عدد المدارس					نسبة عدد المدارس العام٪ (*)	نسبة عدد المدارس الفنية٪ (*)	عدد الفصول				
	عام	معدل التغير ٪ (*)	فني	معدل التغير ٪ (*)	الجملة			عام	معدل التغير ٪ (*)	فني	معدل التغير ٪ (*)	الجملة
٥٤/٥٣	٣٧٩		٤١		٤٢٠	٩٠,٢	٩,٨	٩٥٧١		١٤٨		٩٧١٩
٦٠/٥٩	٨٠٧	١١٢,٩	١٠٤	١٥٣,٧	٩١١	٨٨,٦	١١,٤	٨١٨٦	١٤,٥ـ	١٢٤٣	٧٣٩,٩	٩٤٢٩
٦١/٦٠	٨٨٥	٩,٧	١١٤	٩,٦	٩٩٩	٨٨,٦	١١,٤	٧٦٧٤	٦,٣ـ	١٤١٨	١٤,١	٩٠٩٢
٦٢/٦١	٩٢٧	٤,٧	١٣٧	٢٠,٢	١٠٦٤	٨٧,١	١٢,٩	٨٥٦٨	١١,٦	١٥٢٩	٧,٨	١٠٠٩٧
٦٣/٦٢	٩٥٥	٣,٠	١٤٢	٣,٦	١٠٩٧	٨٧,١	١٢,٩	٩٥٩١	١١,٩	١٧٤٢	١٣,٩	١١٣٣٣
٦٤/٦٣	١٠٠٢	٤,٩	١٢٦	١١,٣ـ	١١٢٨	٨٨,٨	١١,٢	١١١٧٦	١٦,٥	١٦٠٩	٧,٦ـ	١٢٧٨٥
٦٥/٦٤	١٠٤٥	٤,٣	١٢٦	٠,٠	١١٧١	٨٩,٢	١٠,٨	١٣٠٥٣	١٦,٨	١٤٦٥	٨,٩ـ	١٤٥١٨
٦٦/٦٥	١١٢٧	٧,٨	٢٢ [١]	٨٢,٥ـ	١١٤٩	٩٨,١	١,٩	١٥٥٤٦	١٩,١	٩٢٠	٣٧,٢ـ	١٦٤٦٦
٦٧/٦٦	١١٧٨	٤,٥	١٧	٢٢,٧ـ	١١٩٥	٩٨,٦	١,٤	١٨٠٤٠	١٦,٠	٥٧٨	٣٧,٢ـ	١٨٦١٨
٦٨/٦٧	١٢٥٥	٦,٥	١٥	١١,٨ـ	١٢٧٠	٩٨,٨	١,٢	١٩٨١٤	٩,٨	٢٧١	٥٣,١ـ	٢٠٠٨٥
٦٩/٦٨	١٢٩٧	٣,٣	١٤	٦,٧ـ	١٣١١	٩٨,٩	١,١	٢٠٩١٦	٥,٦	١٨٠	٣٣,٦ـ	٢١٠٩٦
٧٠/٦٩	١٣٠٥	٠,٦	٣	٧٨,٦ـ	١٣٠٨	٩٩,٨	٠,٢	٢١٠١٤	٠,٥	١٣٩	٢٢,٨ـ	٢١١٥٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢ـ١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣ـ١٩٦٥)؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ـ١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

---

[١] لا تضم الأقسام الملحقة اعتباراً من ٦٥/١٩٦٦م .



تطور أعداد المدارس والفصول بالتعليم العام والفنى فى المرحلة الاعدادية الفترة (١٩٥٣-١٩٧٠م)

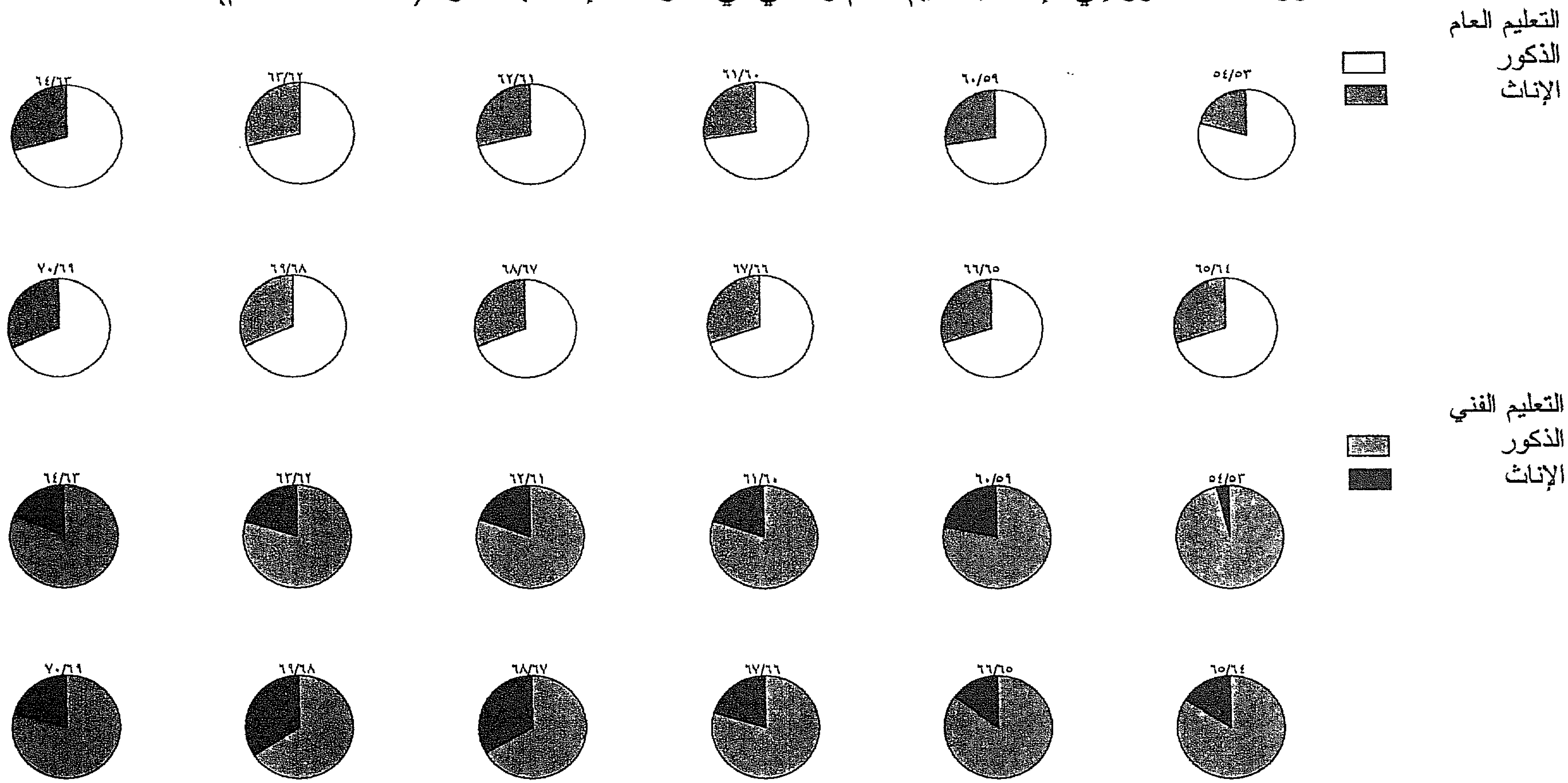
تابع ملحق (٣- ب) تطور أعداد الطلاب في المرحلة الإعدادية للتعليم العام والفني الفترة (١٩٥٣-١٩٧٠م)

السنة	عدد الطلبة في التعليم العام			عدد الطلبة في التعليم الفني			نسبة طلاب التعليم العام٪(*)		نسبة طلاب التعليم الفني٪(*)		نسبة الطلاب في التعليم العام(٪*)	نسبة الطلاب في التعليم الفني٪(*)
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
٥٤/٥٣	٢٧٦١١٦	٧٢٤٦٢	٣٤٨٥٧٨	٣١٣٣	١٢٧	٣٢٦٠	٧٩,٢	٢٠,٨	٩٦,١	٣,٩	٩٩,١	٠,٩
٦٠/٥٩	١٨١٧٣٣	٦٩١٧٠	٢٥٠٩٠٣	٢٧٠٣٩	٧٥٦١	٣٤٦٠٠	٧٢,٤	٢٧,٦	٧٨,١	٢١,٩	٨٧,٩	١٢,١
٦١/٦٠	١٨٤٠٣٤	٧١٧٩٨	٢٥٥٨٣٢	٣١٤٤٦	٧٨٨٧	٣٩٣٣٣	٧١,٩	٢٨,١	٧٩,٩	٢٠,١	٨٦,٧	١٣,٣
٦٢/٦١	٢١٦٦٠٠	٨٩٥٢٣	٣٠٦١٢٣	٣٣٨٨٠	٨١٨٨	٤٢٠٦٨	٧٠,٨	٢٩,٢	٨٠,٥	١٩,٥	٨٧,٩	١٢,١
٦٣/٦٢	٢٤٨٦٦٥	١٠١٩٩٦	٣٥٠٦٦١	٣٩٥٠٥	١٠١٦٢	٤٩٦٦٧	٧٠,٩	٢٩,١	٧٩,٥	٢٠,٥	٨٧,٦	١٢,٤
٦٤/٦٣	٢٨٥٨٨١	١٢٠١٦٢	٤٠٦٠٤٣	٣٦٧٦٢	٨٢٥٧	٤٥٠١٩	٧٠,٤	٢٩,٦	٨١,٧	١٨,٣	٩٠,٠	١٠,٠
٦٥/٦٤	٣٣١٥٨٢	١٤٢٦٨٤	٤٧٤٢٦٦	٣٤٨٣٥	٦٧٢٤	٤١٥٥٩	٦٩,٩	٣٠,١	٨٣,٨	١٦,٢	٩١,٩	٨,١
٦٦/٦٥	٤٠٠٦٣١	١٧٣٧٨٩	٥٧٤٤٢٠	٢٢٦٢٤	٣٩٠٦	٢٦٥٣٠	٦٩,٧	٣٠,٣	٨٥,٣	١٤,٧	٩٥,٦	٤,٤
٦٧/٦٦	٤٦٣١٧٥	٢٠٢١٤٦	٦٦٥٣٢١	١٣٢٤٣	٣٤٣٣	١٦٦٧٦	٦٩,٦	٣٠,٤	٧٩,٤	٢٠,٦	٩٧,٦	٢,٤
٦٨/٦٧	٥٠٨٠٧٣	٢٢٨٦٢٢	٧٣٦٦٩٥	٥٢٥٥	٢٦٦٤	٧٩١٩	٦٩,٠	٣١,٠	٦٦,٤	٣٣,٦	٩٨,٩	١,١
٦٩/٦٨	٥٣٠٤٢٢	٢٤٤٨٨٤	٧٧٥٣٠٦	٣٦٣٢	١٨٩٩	٥٥٣١	٦٨,٤	٣١,٦	٦٥,٧	٣٤,٣	٩٩,٣	٠,٧
٧٠/٦٩	٥٤٠١١٢	٢٥٣٥٨١	٧٩٣٦٩٣	٣٣٨١	٨٩١	٤٢٧٢	٦٨,١	٣١,٩	٧٩,١	٢٠,٩	٩٩,٥	٠,٥

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢-١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(*) من إعداد الباحثة .

تطور أعداد الذكور إلي الإناث بالتعليم العام و الفني في المرحلة الإعدادية الفترة (١٩٥٣-١٩٧٠م)

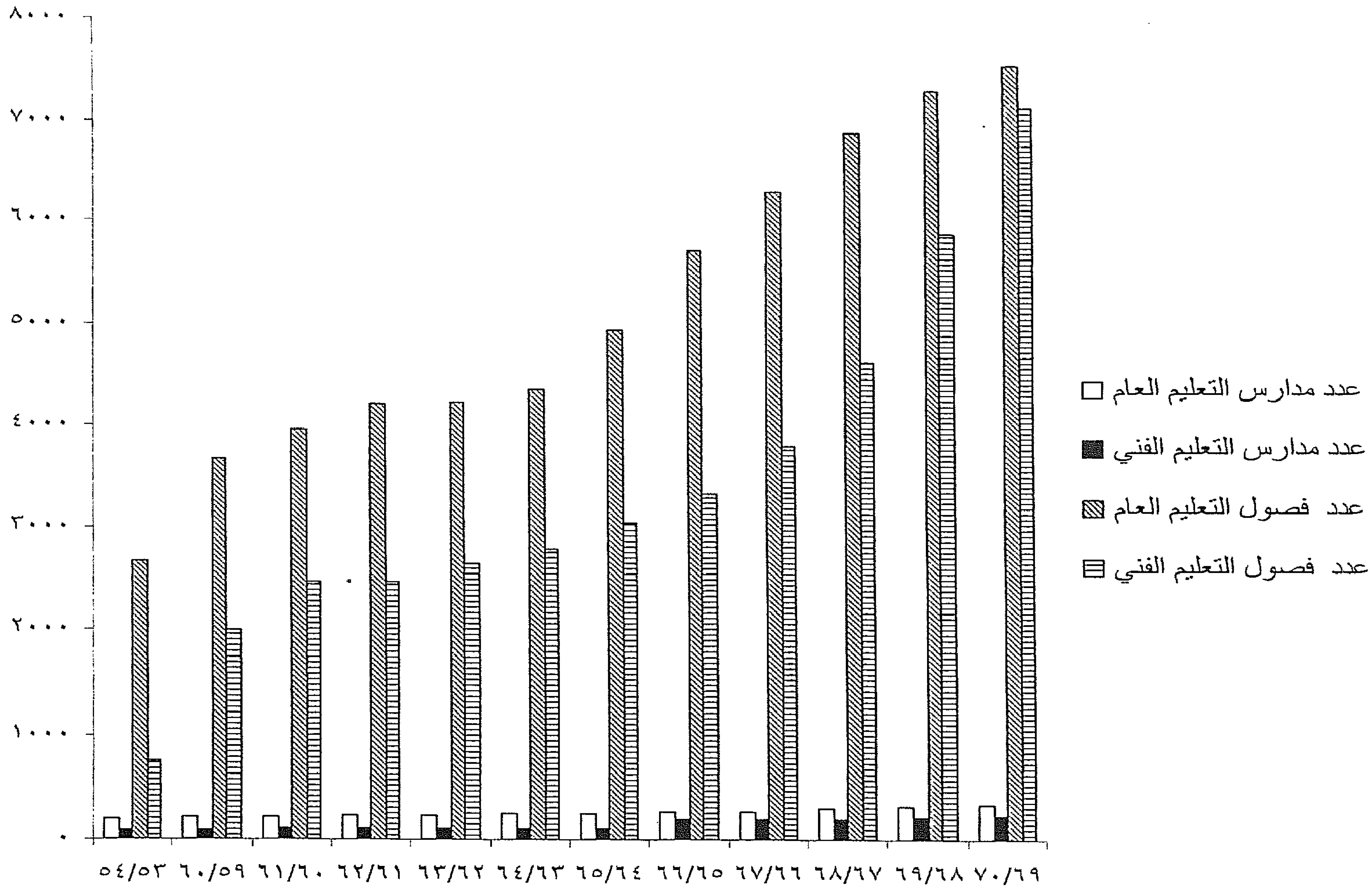


تابع ملحق (٤ ـ ج) تطور أعداد المدارس وكثافة الفصول في المرحلة الثانوية الفترة (١٩٥٣ـ١٩٧٠م)

السنة	عدد المدارس			نسبة عدد المدارس العام٪(*)	نسبة عدد المدارس الفنية(*)	عدد الفصول			كثافة الفصول طالب/فصل (العام)٪(*)	كثافة الفصول طالب/فصل الفني٪(*)
	عام	فني	الجملة			عام	فني	الجملة		
٥٤/٥٣	٢٠٠	٨٦	٢٨٦	٦٩,٩	٣٠,١	٢٦٦٧	٧٦٣	٣٤٣٠	٣٤,٥	٢٤,٧
٦٠/٥٩	٢١١	٩٢	٣٠٣	٦٩,٦	٣٠,٤	٣٦٧١	٢٠٠٦	٥٦٧٧	٣٢,٩	٣٠,١
٦١/٦٠	٢٢٥	١٠٣	٣٢٨	٦٨,٦	٣١,٤	٣٩٦٨	٢٤٧٢	٦٤٤٠	٣٣,٣	٣٠,٦
٦٢/٦١	٢٣٦	١٠٠	٣٣٦	٧٠,٢	٢٩,٨	٤٢٢٢	٢٤٦١	٦٦٨٣	٣١,٢	٣٠,١
٦٣/٦٢	٢٣٩	١٠٤	٣٤٣	٦٩,٧	٣٠,٣	٤٢٣٦	٢٦٥٥	٦٨٩١	٣١,٦	٣٠,٠
٦٤/٦٣	٢٤٨	١٠٨	٣٥٦	٦٩,٧	٣٠,٣	٤٣٥٢	٢٧٩٠	٧١٤٢	٣٢,٤	٢٩,٩
٦٥/٦٤	٢٥١	١١١	٣٦٢	٦٩,٣	٣٠,٧	٤٩٣٦	٣٠٣٨	٧٩٧٤	٣٥,٣	٣٠,٠
٦٦/٦٥	٢٦٣	١٩٦	٤٥٩	٥٧,٣	٤٢,٧	٥٧١٦	٣٣٢٦	٩٠٤٢	٣٦,٦	٣٠,٤
٦٧/٦٦	٢٧٢	١٩٨	٤٧٠	٥٧,٩	٤٢,١	٦٢٩٠	٣٨٠٧	١٠٠٩٧	٣٧,٣	٣١,٥
٦٨/٦٧	٣٠٩	١٩٨	٥٠٧	٦٠,٩	٣٩,١	٦٨٧٥	٤٦٢٢	١١٤٩٧	٣٧,٨	٣٣,١
٦٩/٦٨	٣١٨	٢١٣	٥٣١	٥٩,٩	٤٠,١	٧٢٩٧	٥٨٨٠	١٣١٧٧	٣٧,٩	٣٣,٥
٧٠/٦٩	٣٣٦	٢٣٩	٥٧٥	٥٨,٤	٤١,٦	٧٥٥٧	٧١٢٧	١٤٦٨٤	٣٨,٨	٣٣,٩

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢ـ١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣ـ١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ـ١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(*) من إعداد الباحثة .



شكل (٤ ـ ج) تطور أعداد المدارس والفصول بالتعليم العام والفنى فى المرحلة الثانوية الفترة (١٩٥٣ـ١٩٧٠م)

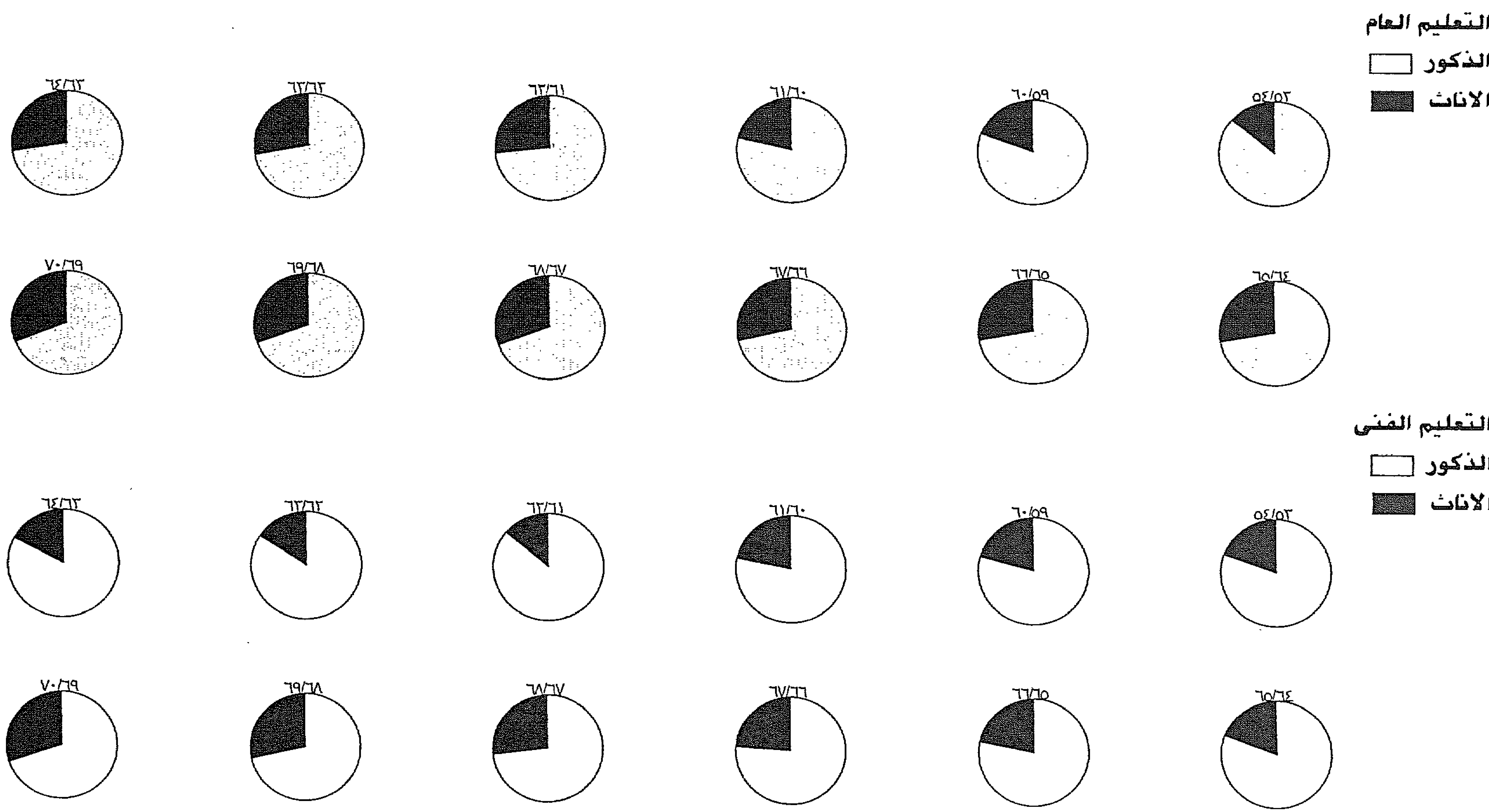
ملحق (٥ ـ ج) تطور أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية للتعليم العام والفني الفترة (١٩٥٣ـ١٩٧٠م)

السنة	عدد الطلبة في التعليم العام			عدد الطلبة في التعليم الفني			نسبة التعليم العام٪(*)		نسبة التعليم الفني٪(*)		تطور نسبة الطلاب في التعليم العام٪(*)	تطور نسبة الطلاب في التعليم الفني٪(*)
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
٥٤/٥٣	٧٩١٥٩	١٢٩٠٣	٩٢٠٦٢	١٥١٩٥	٣٦٤٣	١٨٨٣٨	٨٦,٠	١٤,٠	٨٠,٧	١٩,٣	٨٣,٠	١٧,٠
٦٠/٥٩	٩٧٢٩٦	٢٣٤٧١	١٢٠٧٦٧	٤٧٨٤٩	١٢٤٩٨	٦٠٣٤٧	٨٠,٦	١٩,٤	٧٩,٣	٢٠,٧	٦٦,٧	٣٣,٣
٦١/٦٠	١٠٣٤١٣	٢٨٧٤٨	١٣٢١٦١	٥٩٠٤١	١٦٥٠٨	٧٥٥٤٩	٧٨,٢	٢١,٨	٧٨,١	٢١,٩	٦٣,٦	٣٦,٤
٦٢/٦١	٩٦١٤٨	٣٥٧٣٧	١٣١٨٨٥	٦٣٦٧٨	١٠٣٥٩	٧٤٠٣٧	٧٢,٩	٢٧,١	٨٦,٠	١٤,٠	٦٤,٠	٣٦,٠
٦٣/٦٢	٩٦٢٤٤	٣٧٨٠٣	١٣٤٠٤٧	٦٧٠٩٤	١٢٥٤٥	٧٩٦٣٩	٧١,٨	٢٨,٢	٨٤,٢	١٥,٨	٦٢,٧	٣٧,٣
٦٤/٦٣	١٠١٩٩٤	٣٩٢١٠	١٤١٢٠٤	٦٨٨١٠	١٤٥٦٣	٨٣٣٧٣	٧٢,٢	٢٧,٨	٨٢,٥	١٧,٥	٦٢,٩	٣٧,١
٦٥/٦٤	١٢٤٧١٢	٤٩٥٣٤	١٧٤٢٤٦	٧٣٦٠٨	١٧٦٤٤	٩١٢٥٢	٧١,٦	٢٨,٤	٨٠,٧	١٩,٣	٦٥,٦	٣٤,٤
٦٦/٦٥	١٤٩٧٠١	٥٩٢٩٠	٢٠٨٩٩١	٧٩٠٩٨	٢٢١٠٦	١٠١٢٠٤	٧١,٦	٢٨,٤	٧٨,٢	٢١,٨	٦٧,٤	٣٢,٦
٦٧/٦٦	١٦٦١٢٥	٦٨٤٩٤	٢٣٤٦١٩	٩٠٩٤٩	٢٨٨٦١	١١٩٨١٠	٧٠,٨	٢٩,٢	٧٥,٩	٢٤,١	٦٦,٢	٣٣,٨
٦٨/٦٧	١٧٩٢٧٣	٨٠٥١٩	٢٥٩٧٩٢	١١٢٠٠٣	٤١٠٩١	١٥٣٠٩٤	٦٩,٠	٣١,٠	٧٣,٢	٢٦,٨	٦٢,٩	٣٧,١
٦٩/٦٨	١٩٠٧٣٣	٨٥٦٠٦	٢٧٦٣٣٩	١٤٠٧٠٠	٥٦٣٥٤	١٩٧٠٥٤	٦٩,٠	٣١,٠	٧١,٤	٢٨,٦	٥٨,٤	٤١,٦
٧٠/٦٩	٢٠٠٣١٩	٩٢٨٢٥	٢٩٣١٤٤	١٦٨٤٥٣	٧٣١٣٧	٢٤١٥٩٠	٦٨,٣	٣١,٧	٦٩,٧	٣٠,٣	٥٤,٨	٤٥,٢

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ١٩٥٢ـ١٩٦٥، القاهرة، مارس ١٩٦٦، ص١٦٢. (الفترة من ١٩٥٣ـ ١٩٦٥) ؛ الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ـ١٩٧٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(*) من إعداد الباحثة .

تطور أعداد الذكور إلي الاناث بالتعليم العام و الفنى في المرحلة الثانوية الفترة (١٩٥٣-١٩٧٠م)



ملحق (٦ـ د)إنفاق وزارة الصحة العمومية لمقاومة الأمراض بالبلاد وفقاً لميزانية عام ١٩٤٤ / ١٩٤٥

الاعتماد المفتوح في ميزانية ١٩٤٤	المبلغ اللازم لتتميم الأعمال	الاعتماد المفتوح في ميزانية ١٩٤٤	المنظور صرفه ٣٠ ابريل ١٩٤٥	التقدير النهائي لتكاليف الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	بيان الأعمال
٤١,٩٦٠	—	٥٠,٠٠٠	—	سنوياً	سنوياً	مقاومة البلهارسيا
٥٠,٠٠٠	—	٥٠,٠٠٠	—	سنوياً	سنوياً	مقاومة الملاريا و غيرها
٣٤٠٠	—	٣٤٠٠	—	سنوياً	سنوياً	أبحاث اللجنة المستديمة للتغذية
٣٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	سنوياً	سنوياً	مصروفات نشر الدعاية الصحية
—	٧٥٠٠	—	—	٧٥٠٠	٧٥٠٠	عنابر جديدة بمستشفى الكلب
—	١٠,٠٠٠	-	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	عنابر جديدة بمستشفيات الأمراض العقلية
—	—	٢٥٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	إنشاء سبع حمامات شعبية بالقاهرة
٢٠٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	٤٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	بناء مجموعة صحية ببورسعيد
—	—	٦٤٠٠٠	—	٦٤٠٠٠	٤٦٠٠٠	بناء مستشفيات لأمراض الصدر و منشآت علاجية أخرى

المصدر : محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ ، بتاريخ ١٩٤٥/١٩٤٦م .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :-

أ ـ الوثائق العربية :-

١ـ محافظ مجلس الوزراء : أرقام ٤/أ ، ٥أ، ٥ج ، ٥هـ ، ٨ ، ٢٢، ٢٥.

٢ـ محافظ عابدين : أرقام ٢٣٦، ٤٨٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤، ٤٩٧ ، ٤٩٠، ٥٢٣، ٥٥٤،٦٠٠ .

٣ـ محافظ وزارة الخارجية : ٣٤ ملف ١/٧٢/٧٣٢ ،ملف ١/٨٣/٧٣٢،ملف ١/٨٣/٣.

٤ـ مضابط البرلمان

٥ـ مضابط مجلس الشيوخ

٦ـ مضابط مجلس الأمة

٧ـ التقارير الصحية

ب ـ الوثائق الأجنبية : ـ

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ .

- The Council of Ministers,191/26/1/1944.

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ.

- The Council of Ministers,Letter C.M.1-1/149,13The November,1943.

محافظ مجلس الوزراء:محفظة رقم ٥/ج،بتاريخ ١٩٥٢م.

-The Council of Ministers, Ministere Royal des Affaires Etrangeres,Departement de Lapresse Decre Law No. 178.of1952.

ـ محافظ عابدين :محفظة رقم ٤٩٠.

- Ministere des Finances Administration ,Centrale,Caire,le21Fèvrier 1929,Circulaire No5 – 1929,Doss,Er No – F – 234-8/4.

ـ محافظ مجلس الوزراء:محفظة رقم ٤/أ .

- Prèsidence du Conseil des Ministers,Ministère des Comaunicatios Adminiotration des Ponts et Chaussèea.

ـ محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ.

- Prèsidence du Conseil des Ministers.1.M-1.1/149 Lutte Contre le Typhus,5/6/1943.

ـ محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ ١ـ١/١٤٩ سري.

- Prèsidence du Conseil des Ministers.1.M-1-1/149 Lutte-Contre le Typhus, 1945.

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ.

- Prèsidence du Consel des Ministres ,1.M.1.1/149, Lutte Contre le Teyphus,3/6/1943.

محافظ مجلس الوزراء :محفظة رقم ٥/أ.

- Prèsidence du Conseil des Ministres, O.H.E.M.S,12/6/1943.

محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم ٥/أ.

- Prèsidence du Conseil des Ministres,Ambassade Britanni Que,1101/26/43,leCaire,le 13November 1943.

محافظ مجلس الوزراء: محفظة رقم ٥/أ.

- Prèsidence du Conseil des Ministres,4November 1943.

ثانياً : الوثائق المنشورة :،

- خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر.
- قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ـ١٩٥٩م :الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .
- القوانين الاشتراكية .
- سجلات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ثالثاً : الأوراق والمذكرات الشخصية :ـ

- أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة، ١٩٧٨م.

- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٤م.

- حسين الشافعي : شاهد على عصر ثورة يوليو ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،٢٠٠٣ م .

- خالد محي الدين : وألان أتكلم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٢م.

- سامي شرف : سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر ، جزأن ،دار الفرسان للنشر ، القاهرة ،٢٠٠٤.

- سيد مرعي : أوراق سياسية ، ٣ أجزاء ، المكتب المصري الحديث ،القاهرة ، ١٩٧٨م.

- صلاح نصر : مذكرات صلاح نصر ، جزأن ، دار الخيال ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

- عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، جزأن ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- لجنة الكتب السياسية : الثورة الاجتماعية ، قوانين يوليه المجيدة ١٩٦١ ، القاهرة ،١٩٦١ م.

- محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، ط ٤ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،١٩٨٤م .

- **وزارة التجارة والصناعة مصلحة السياحة والدعاية :** مصر ، ١٩٥٠م .

رابعاً : الرسائل :ـ

سليمان نسيم سليمان : موقف أجهزة التشريع والرأي في مصر من قضايا التعليم في الفترة من صدور دستور سنة ١٩٢٣ إلى قيام يوليو سنة ١٩٥٢، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية التربية ،جامعة عين شمس ، ١٩٧٨.

فتحي محمد حسين : فلسفة ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ وأثرها على الفكر التربوي في مصر في الفترة من ١٩٥٢ـ ١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بنات ،عين شمس ، ١٩٨١.

فؤاد بسيوني متولي : دراسة تشريعات إصلاح التعليم الفني في مصر منذ ثورة ٢٣يوليو وانعكاساتها على مستقبل هذا التعليم، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٩٨٧م.

- يحيى محمد محمود : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري من ١٨٩١ – ١٩٣٠ ،رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب، جامعة سوهاج ، ١٩٨٩ .

خامساً : المراجع العربية والمترجمة :-

- إبراهيم عاز : الريف ومشكلاته فقر ، جهل – مرض ، القاهرة ، ١٩٤٧م.

- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٦٤م.

- أحمد الشربيني : تكوين الأحزاب ١٩٢٤- ١٩٥٣ ، دار الثقافة العربية القاهرة ، ٢٠٠٥م.

- ———— : فكرة الإصلاح الزراعي في مصر في الأربعينات دراسة في مشروع محمد خطاب ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- ———— : بريطانيا والمسألة الاجتماعية قبيل ١٩٥٢، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .

- أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري(تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة) ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م.

- أحمد محمد خليفة : في المسألة الاجتماعية ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٠.

- السيد أحمد الخولي : موسوعة التشريعات الزراعية والقرارات المنفذة لها والتعليمات الخاصة بها ، مجلد ٢ ، ط ٢ ، صدرت عن مكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، القاهرة ، ١٩٩٣.

- اليعازر بعيري : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي ، ترجمة بدر الرفاعي ، ط ١ ، سينا للنشر، القاهرة ،١٩٩٠.

- باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، ترجمة خيري حماد ، الحد الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- **جابرييل باير** : تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة عطيات محمود جابر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- **جمال مجدي حسنين** : ثورة يوليه ولعبة التوازن الطبقي ، ط ١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- **حسين خلاف** : التحديد في الاقتصاد المصري الحديث ، ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،١٩٦٢ .
- ــــــــــ : تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
- **رؤوف عباس** : جماعة النهضة القومية ، ط ١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة ، ١٩٨٦.
- ــــــــــ : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ـ ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٧.
- **زكريا سليمان بيومي** : قضايا الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤-١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٨٧ .
- **زكي البحيرى** : تاريخ مصر الحديث والمعاصر في مقررات المدارس المصرية ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦.
- **سيد مرعى** : الإصلاح الزراعي في مصر ، ط ١ ، نشرة الإصلاح الزراعي ، ١٩٥٧.
- **سليمان محمد الطماوي** : ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢٥ بين ثورات العالم ، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة ،١٩٦٤.
- **عاصم الدسوقي** : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري١٩١٤-١٩٥٢،دار الثقافة الجديدة، القاهرة،١٩٧٧.
- **عبد الرحمن الرافعي** : في أعقاب الثورة المصرية ،ج ٣ ، القاهرة.
- **عبد السلام عبد الحليم عامر** : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٧.
- ــــــــــ : الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦-١٩٥٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٢.

- **عبد العزيز عزت** : ثورة التحرير والإصلاح الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٥٥.
- **عبد العظيم رمضان** : أوراق في تاريخ مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- **عبد المنعم الجميعي** : مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ – ١٩٧٣ مع مجموعة بحوث ودراسات ، ط ١ ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٩٢.
- **عصمت سيف الدولة** : الأحزاب ومشكلة الديمقراطية ، دار المسيرة ، بيروت، ١٩٧٧.
- **فهمي محمود الخولى** : شرح قواعد إيجار الأراضي الزراعية وأحكام التقاضي فيها ، ط ١ ، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ .
- **لطيفة سالم** : فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، ط ١ ، مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- **محمد السعيد إدريس** : حزب الوفد والطبقة العاملة ١٩٢٤_ ١٩٥٢م ، ط١، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٩م.
- **محمد أنيس ، والسيد حراز رجب** : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ،القاهرة، ١٩٦٥م.
- **محمد خالد** : عبد الناصر والحركة النقابية ، دار التعاون للطبع والنشر ،القاهرة ، ١٩٧١م.
- **محمد د ويدار** : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، الجامعات المصرية ، الإسكندرية، ١٩٧٨م.
- **محمد رشاد** : الثورة وعمال الزراعة والتراحيل ، اخترنا لك .
- **محمد رشدي** : التطوير الاقتصادي في مصر،ج ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
- **محمد رمزي** : القاموس الجغرافي ،ق٢،ج١،ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٩٤م.
- **محمد عبد الرحمن حسين** : نضال شعب مصر ١٧٩٨-١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٠م.

- **محمود عبد الفضيل** : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٠ دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

- **مؤمن كمال الشافعي** : الدولة والطبقة الوسطى في مصر تحليل سوسيولوجي بدور الدولة في إدارة الصراع الاجتماعي،دار قباء ، القاهرة، ٢٠٠١.

- **وزارة الإعلام والهيئة العامة للاستعلامات** : ثورة ٢٣ يوليو وبناء الدولة العصرية ١٩٥٢- ٢٠٠٢ ، القاهرة ،٢٠٠٢م.

سادسا : الندوات:-

- ***بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-١٩٥٩ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، القاهرة ١٩٦٠.***

١- **عبد المنعم الطنامللي** : تطور الاقتصاد المصري في الخمسين سنة الأخيرة.

٢- **محمود جمال الدين زكي** : قانون العمل نشأته وتطوره .

- ***الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧:بحوث و مناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاد بين المصريين (القاهرة ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨)،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٨ .***

١ - **كريمة كريم** : توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥ .

٢- **أحمد حسن إبراهيم** : جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو .

- ***ثورة ٢٣يوليو وقضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٧ .***

١- **أحمد صدقي الدجاني** : الإطار التاريخي لثورة ٢٣ يوليو.

٢- **إسماعيل صبري** : ثورة يوليو و التنمية المستقلة .

٣- **سعد الدين إبراهيم** : المشروع الاجتماعي لثورة يوليو.

٤- **مصطفي الجبلي** : ثورة يوليو والتنمية الزراعية .

- ***أربعون عاماً علي ثورة يوليو دراسة تاريخية ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢.***

١- **أحمد الشربيني** : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

٢ـ أحمد زكريا الشلق : أسس النظام السياسي الجديد الايدولوجيا والتنظيمات السياسة.
٣ـ رءوف عباس : الطريق إلى الثورة .

- الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣.
١ـ أحمد حسن إبراهيم : اثر السياسة الزراعية في توزيع الدخل.
٢ـ جودة عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر.
٣ ـ علي الدين هلال : الإطار السياسي لقضية توزيع الدخل في مصر.
٤ ـ عمرو محي الدين : تطور نصيب العمال الزراعيين الأجراء في الدخل القومي المصري.
٥ـ كريمة كريم : سياسة تسعير الحاصلات الزراعية والضريبة المستترة المطبقة على الدخل الزراعي في مصر
٦ـ محمود عبد الفضيل : التوسع في التعليم وأثره علي توزيع الدخل في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧.

- خمسون عاما علي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنجازات الندوة الدولية التي عقدت في الفترة ٢٠-٢٢ يوليو٢٠٠٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، ٢٠٠٢.
١ـ سعيد إسماعيل علي : التعليم في ثورة يوليو ١٩٥٢ دراسة نقدية .

- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دراسات في الحقبة الناصرية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
١ـ عاصم الدسوقي : تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢-١٩٧٠ علي الوضع الاجتماعي للفلاحين.
٢ـ علي ليلة : الإستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات.

سابعاً: المراجع الأجنبية :

- **Alexander Anne** : Nasser His Life and Times , The American University in Cairo prss, Egypt , 2005.

- **Goldberg Ellis Jay** : The Social History of Labor in the Middle East , West view press, The United Nations University on behalf of UNU/WIDER, 1996.

- **Lapidus Ira M.** : A History of Islamic Societies , Cambridge University press, 1988.

- **King Joan Wucher** : Historical Dictionary of Egypt, The American University in Cairo press , Cairo , 1984.

- **S.Hopkins Nicholas** : Agrarian Transformation in Egypt , The American University in Cairo press, Cairo , 1987.

- **Mabro Robert** : The Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon press, Oxford , London,1990.

- **Radwan Samir** : Capital Formation in Egyptian Industry, Agriculture1882- 1967,The Middle East Centre , Oxford,London,1974.

-The Political Economy of Contemporary Egypt , Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , Washington, 1990.

1- **Lesch Ann** : Egyptian Labor Migration .

2- **Issawi Charles** : Economic Evolution since 1800.

3- **Sultan Fouad** : Production Public ownership and Private ownership

4- **Oweiss brahim M.** : Egypt's Economy The Pressing Issues.

5- **Handoussa Heba** : Fifteen Years of US Aid to Egypt A critical Review.

6- **Hinnebush Raymond A.** : The Formation of The Contemporary Egyptian State from Nasser and Sadat to Mubarak.

7- **Bianchi Robert** : Interest Groups and Politics in Mubarak's Egypt.

8- **EL_ Naggar Said** : Problems and Prospects of Privatization .

ثامناً: الدوريات والمجلات :-..

ـ الأخبـار (يوميـة) : العدد٨٩لسنة ١٩٥٢م.

ـ الأهـرام (يوميـة) : أعداد٧٦٩لسنة١٩٤٣م،٢٤٠١٤،٢٣٨١٠، ٢٤٠٢٣،٢٤٠٢١، ٢٤٠٢٥، ٢٤٠٢٩، ٢٤٠٧٢، لسنة ١٩٥٢م ، ٢٧٢٥٨ ، ٢٧٢٦٠ لسنة ١٩٦١ .

ـ النيـل (يوميـة) : العدد ٦٦٢ بتاريخ ١٩٣٦/٨/٦

ـ المقطـم (يوميـة) : ١٩٤٥/٤/١٧.

ـ الحقـائق (يوميـة) : العدد ٦١٣ بتاريخ ١٩٣٤/٨/٥.

ـ البـلاغ (يوميـة) : بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٥.

ـ الدسـتور (يوميـة) : العدد٣٠لسنة١٩٤٥م. الدستور ١٩٤٥/٣/١٤

ـ الإخوان المسلمين (يومية) : سنة ١٩٤٦م.

ـ الوفـد المصري (يومية) : سنة ١٩٤٥م.

ـ الوقـائع المصرية (يومية) : أعداد ٤٧، ٤٨ ، ٥١، ٥٥لسنة ١٩٤٧م ، ٤٤، ١٣١ مكرر، ١٣٤مكرر، ١٠٣ لسنة١٩٥٢م ، ٥٣، ٥٧ مكرر(ب) ،٥٩ لسنة ١٩٦١م

ـ الـصدق (أسـبوعية) : العدد ٦٩١لسنة ١٩٤٧م.

ـ النـشرة التـشريعية : يناير ١٩٥٤م، يوليو ١٩٦١م.

ـ الجريـدة الرسميـة : أعداد ٤٢ مكرر هـ لسنة ١٩٥٨م ،٢٢ لسنة ١٩٦٩م

ـ التـسعيرة : العدد ٢٦٠، بتاريخ ٥نوفمبر ١٩٤٩.

ـ المجلة التاريخية المصرية : الأرض والفلاح في مصر علي مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ،١٩٧٤.

١ـ سـيد مرعـي : الإصلاح الزراعي في مصر.

ـ المجلة التاريخية المصرية : مجلد ٣٤ ،الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٨٧.

١ـ محمـد صـابر عـرب : المتغيرات الاجتماعية في المجتمع المصري خلال الحرب العالمية الثانية.

- المجلة التاريخية المصرية : مجلد ٤١ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ٢٠٠١-٢٠٠٢.

١- إسماعيل محمد زين الدين : موقف البرلمان المصري من قضايا صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين ١٩٣٠-١٩٥٢ .

- المجلة المصرية للعلوم السياسية : مجلة علمية للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد الأربعون ، يوليو ١٩٦٤م .

١- سعد الليثي ناصف : من ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى يوليو١٩٦٤م مكاسب العمال في أثنى عشر عاماً.

٢- يحيى الجمل : الثورة التشريعية في١٢عاماً.

- مجلة كلية الآداب : جامعة الإسكندرية ، المجلد الثامن، الإسكندرية ،١٩٥٤م.

١- حسن الساعاتي : التقدم العمالي والصناعي في مصر المعاصرة .

- مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية : تصدرها كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، السنة الثامنة (١٩٥٨- ١٩٥٩م) ، العددان الثالث والرابع ، مطبعة جامعة الإسكندرية ، ١٩٦٠.

١- محمد عبد العزيز عجمية : التنمية الاقتصادية بالإقليم المصري دواعيها ومشاكلها.

- مجلة كلية الآداب: جامعة الإسكندرية ، المجلد ٢٨ ، الإسكندرية ١٩٨٠ .

١- عصام أبوالوفا ، علي يوسف خليفة ،حسن متولي : العدالة التوزيعية الإمتلاكية للأرض الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية.

تاسعاً: الموسوعات:

١- موسوعة الأهرام ٥٠ سنة ثورة، الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

أمينة شفيق : جيش النساء يتقدم .

سامي شرف : جمال عبد الناصر أشعل تياراً جارفاً من الوطنية وإحياء القومية العربية.

صلاح منتصر : الثورة من عرابي إلى عبد الناصر.

لطيفة سالم : انهيار الملكية.

محمد السعيد إدريس : قصة الثورة.

———— : ثورة يوليو لماذا قامت .

———— : ثورة يوليو في الوثائق الأجنبية .

محمد باشا : نصف قرن على ثورة يوليو.

يونان لبيب رزق : أيام لها تاريخ.

٢- موسوعة كهربة الريف : الهيئة العامة لكهربة الريف، وزارة الكهرباء، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣م

ملـــخـــص،،١٥٠٠ كـــلـــمـــة

لطـــــــالب الماجستيــر/ محمود كامل محمد السيد عبد الكافى

بقسم / التاريخ و الآثار المصرية و الأسلامية

==================================

أهم المصادر العربية :

================

اعتمد الباحث على عدد من المصادر العربية التي عــاش مؤلفهــا فـــي الفترة موضوع البحث ، أو كانوا قريبي عهد منها ، و ثمة ملاحظة مهمة عــن تلك المصادر، هي أن الروايات فيها في معظمها متطابقة جريا علي المــوزخين المسلمين في النقل عن سابقيهم بشكل حرفي فـــي كثيـــر مـــن الأحيـــان ، دون إضافات جوهرية ذات بال ٠

ومن أبرز هذه المصادر كتاب " فتوح البلدان" للبلاذري المتـــوفي عـــام ٢٧٩هــ / ٨٩٢ م ، الذي بدأه مؤلفه بسيرة النبي – صلي الله عليه وسلم – و الصحابة ثم العلويين والعباسيين ٠
وقد أمدني هذا الكتاب بمعلومات عن جماعات الزط ونزوحهم مـــن الـــسند إلـــي فارس والعراق، وسكناهم البطيحة هم و أولادهم و أهلـــوهم و جواميـــسهم ، و أسهب البلاذري في حديثه عن إسلام الزط و انصهارهم داخل القبائل العربية ، و المؤثرات النتبادلة بين الطرفين ٠

كذلك أسهب البلاذري في حديثه عن شجاعة الزط ، و دورهم البارز في النصر الذى احرزه محمد بن القاسم ابن أخي الحجاج بـــن يوســـف ، و فتحـــه للسند ٠ بيذ أن البلاذري أغفل موضوع موضوعات مهمة منها الحديث عن الزط في فارس ، و أبرز صفاتهم و عاداتهم و تقاليدهم و كذلك أسباب ثـــورتهم فـــي

١٠

العراق ، و نتائجها، و دور المصريين في إخمادها ، و أحوالهم بعدما هزمهم المعتصم . و اكتفي بالإشارة إلي كيفية القضاء علي ثورتهم دون أن يتعرض لهل بالتفضيل .

ومن المصادر التي إعتمد الباحث عليها ، كتاب " تاريخ الرسل و الملوك " لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢هـ) ، صاحب المصنفات الكثيرة في علوم عدة ، أشهرها التفسير و التاريخ ، و هو أول من وضع تاريخاً كاملاً ، يبدأ من آدم – عليه السلام – نهج الحوليات ، و اتبع في سرده للأحداث طريقة الإسناد . متأثراً في ذلك بعمله الأصلي محدثاً وفقيهاً

ومن الأحداث التي تناولها الطبري في كتابه باستفاضة ثورة الزط في العراق، وكيف حاصرهم ، وقضي على ثورتهم القائد العباسي عجيف بن عنبسة، ودخوله بغداد بهم ، ثم نقلهم إلي عين زربة . حيث أقاموا حتي سنة ٢٤١ هـ (٨٥٥ هـ) ، حين أغار الروم علي عين زربة ، و أسروا من كلن بها من الزط ، مع نسائهم و زراريهم جواميسم .

ولوحظ أن الطبري أغفل جوانب ذات أهمية كبيرة فيما يخص البحث ، علي رأسها تفاصيل معيشة الزط ، و طبقاتهم الإجتماعية ، وما نتج عنه احتكاكهم بالعالم الإسلامي ، ومدي استفادتهم من ثقافات البلدان و الدول المجاورة و حضارتها .